

## سورة التوبة

﴿بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُم مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾

خمس مسائل :

الأولى : في أسمائها . قال سعيد بن جبير : سألت ابن عباس رضي الله عنه عن سورة براءة فقال : تلك الفاضحة ما زال ينزل : ومنهم ومنهم حتى خفنا ألا تدع أحدا<sup>(١)</sup> ، قال القشيري أبو نصر عبد الرحيم : هذه السورة نزلت في غزوة تبوك ونزلت بعدها ، وفي أولها نبذ عهد الكفار إليهم . وفي السورة كشف أسرار المنافقين ، وتسمى الفاضحة والبحوث ؛ لأنها تبحث عن أسرار المنافقين وتسمى المبعثرة والبعثرة : البحث .

الثانية : واختلف العلماء في سبب سقوط البسمة من أول هذه السورة على أقوال خمسة :

الأول : أنه قيل كان من شأن العرب في زمانها في الجاهلية إذا كان بينهم وبين قوم عهد ، فإذا أرادوا نقضه كتبوا إليهم كتابا ولم يكتبوا فيه بسمة ، فلما نزلت سورة « براءة » بنقض العهد الذي كان بين النبي ﷺ والمشركين ، بعث بها النبي ﷺ علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقرأها عليهم في الموسم ولم يسمل في ذلك على ما جرت به عادتهم في نقض العهد من ترك البسمة . وقول ثان : روى النسائي قال حدثنا أحمد قال : حدثنا محمد بن المثني عن يحيى بن سعيد قال : حدثنا عوف قال : حدثنا يزيد الرقاشي قال : قال لنا ابن عباس : قلت لعثمان : ما حملكم على أن عمدتم إلى « الأنفال » وهي من المثاني وإلى « براءة » وهي من المثين فقرنتم بينهما ولم تكتبوا سطر ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ووضعتموها في السبع الطول فما حملكم على ذلك ؟

قال عثمان : إن رسول الله ﷺ كان إذا نزل عليه الشيء يدعو بعض من يكتب عنده فيقول : «ضعوا هذا في السورة التي فيها كذا وكذا» ، وتنزل عليه الآيات فيقول : «ضعوا هذه الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا» . وكانت الأنفال من أوائل ما أنزل وبراءة من آخر القرآن وكانت قصتها شبيهة بقصتها ، وقبض رسول الله ﷺ ولم يبين لنا أنه منها فظننت أنها منها ، فمن ثم قرنت بينهما ولم أكتب بينهما سطر ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ . وخرجه أبو عيسى الترمذي ، وقال : هذا حديث حسن [صحيح] (٢) .

وقول ثالث : روي عن عثمان أيضا ، وقال مالك فيما رواه ابن وهب وابن القاسم وابن عبد الحكم : إنه لما سقط أولها سقط ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ معه . وروي ذلك عن ابن عجلان أنه بلغه أن سورة «براءة» كانت تعدل « البقرة » أو قريبا فذهب منها فلذلك لم يكتب بينهما ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ .

(١) متفق عليه : البخاري (٤٨٨٢) في التفسير ، ومسلم (٣٠٣١ / ٣١) في التفسير .

(٢) حسن صحيح : الترمذي (٣٠٨٦) في تفسير القرآن ، والنسائي (٨٠٠٧) في الكبرى .

الرَّحِيمِ»<sup>(١)</sup>، وقال سعيد بن جبير: كانت مثل سورة البقرة، وقول رابع: قاله خارجه وأبو عصمة وغيرهما، قالوا: لما كتبوا المصحف في خلافة عثمان اختلف أصحاب رسول الله ﷺ، فقال بعضهم: براءة والأنفال سورة واحدة، وقال بعضهم: هما سورتان، فتركت بينهما فرجة لقول من قال: إنهما سورتان وتركت ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ لقول من قال هما سورة واحدة فرضي الفريقان معا وثبتت حجتاهما في المصحف<sup>(٢)</sup>، وقول خامس: قال عبد الله بن عباس: سألت علي بن أبي طالب لم لم يكتب في براءة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾؟ قال: لأن ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ أمان وبراءة نزلت بالسيف ليس فيها أمان<sup>(٣)</sup>، وروى معناه عن المبرد قال: ولذلك لم يجمع بينهما فإن ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ رحمة وبراءة نزلت سخطة، ومثله عن سفيان، قال سفيان بن عيينة: إنما لم تكتب في صدر هذه السورة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ لأن التسمية رحمة والرحمة أمان وهذه السورة نزلت في المنافقين وبالسيف ولا أمان للمنافقين، والصحيح أن التسمية لم تكتب لأن جبريل عليه السلام ما نزل بها في هذه السورة قاله القشيري، وفي قول عثمان: قبض رسول الله ﷺ ولم يبين لنا أنها منها دليل على أن السور كلها انتظمت بقوله وتبينه وأن براءة وحدها ضمت إلى الأنفال من غير عهد من النبي ﷺ لما عاجله من الحمام قبل تبيينه ذلك. وكاتنا تدعيان الفريتين فوجب أن تجمعا وتضم إحداهما إلى الأخرى للوصف الذي لزمهما من الاقتران ورسول الله ﷺ حي.

الثالثة: قال ابن العربي<sup>(٤)</sup>: هذا دليل على أن القياس أصل في الدين ألا ترى إلى عثمان وأعيان الصحابة كيف لجؤوا إلى قياس الشبه عند عدم النص ورأوا أن قصة «براءة» شبيهة بقصة «الأنفال» فألحقوها بها؟ فإذا كان الله تعالى قد بين دخول القياس في تأليف القرآن فما ظنك بسائر الأحكام؟!

الرابعة: قوله تعالى: ﴿بِرَاءةٍ﴾ تقول: برئت من الشيء أبرأ براءة، فأنا منه بريء: إذا أزلته عن نفسك، وقطعت سبب ما بينك وبينه. و﴿بِرَاءةٍ﴾ رفع على خبر ابتداء مضمرة، تقديره: هذه براءة، ويصح أن ترفع بالابتداء، والخبر في قوله: ﴿إِلَى الَّذِينَ﴾. وجاز الابتداء بالنكرة؛ لأنها موصوفة فتعرفت تعريفا ما وجاز الإخبار عنها، وقرأ عيسى بن عمر: «براءة» بالنصب على تقدير التزموا براءة، ففيها معنى الإغراء. وهي مصدر على فعالة كالشئاء والدناءة.

الخامسة: قوله تعالى: ﴿إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ يعني إلى الذين عاهدتهم رسول الله ﷺ؛ لأنه كان المتولي للعقود وأصحابه بذلك كلهم راضون، فكأنهم عاهدوا وعاهدوا فنسب العقد إليهم. وكذلك ما عقده أئمة الكفر على قومهم منسوب إليهم محسوب عليهم يؤخذون به؛ إذ لا يمكن غير ذلك، فإن تحصيل الرضا من الجميع متعذر فإذا عقد الإمام لما يراه من المصلحة أمرا لزم جميع الرعايا.

(١) انظر: المحرر الوجيز (٦/ ٣٩٨) لابن عطية الأندلسي.

(٢) ضعيف: قال ابن عطية (٦/ ٣٩٨) في المحرر الوجيز: « وهذا القول يضعفه النظر أن يختلف في كتاب الله هكذا».

(٣) عزاه السيوطي (٧/ ٢٢٧) في الدر المنثور لأبي الشيخ وابن مردويه.

(٤) أحكام القرآن (٢/ ٨٩٣) لابن العربي المالكي.

## ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى : قوله تعالى : ﴿فَسِيحُوا﴾ رجع من الحجير إلى الخطاب ، أي : قل لهم : سيحوا ، أي : سيروا في الأرض مقبلين ومدبرين آمنين غير خائفين أحدا من المسلمين بحرب ولا سلب ولا قتل ولا أسر ، يقال : ساح فلان في الأرض يسبح سياحة وسيوحا وسيحانا ، ومنه السبح في الماء الجاري المنبسط ومنه قول طرفة بن العبد :

لَوْ خَفْتُ هَذَا مِنْكَ مَا نَلَيْتِي حَتَّى تَرَى خَيْلًا أَمَامِي تَسِيحُ

الثانية : واختلف العلماء في كيفية هذا التأجيل وفي هؤلاء الذين برئ الله منهم ورسوله ، فقال محمد بن إسحاق وغيره : هما صنفان من المشركين : أحدهما : كانت مدة عهده أقل من أربعة أشهر فأمهل تمام أربعة أشهر ، والآخر : كانت مدة عهده بغير أجل محدود فقصر به على أربعة أشهر ليرتاد نفسه ، ثم هو حرب بعد ذلك لله ولرسوله وللمؤمنين يقتل حيث ما أدرك ويؤسر إلا أن يتوب ، وابتداء هذا الأجل يوم الحج الأكبر ، وانقضاؤه إلى عشر من شهر ربيع الآخر ، فأما من لم يكن له عهد فإنما أجله انسلاخ الأربعة الأشهر الحرم وذلك خمسون يوما : عشرون من ذي الحجة والحرم . وقال الكلبي : إنما كانت الأربعة الأشهر لمن كان بينه وبين رسول الله ﷺ عهد دون أربعة أشهر ، ومن كان عهده أكثر من أربعة أشهر فهو الذي أمر الله أن يتم له عهده بقوله : ﴿فَاتِمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مَدِينِهِمْ﴾ [التوبة: ٤] <sup>(١)</sup> وهذا اختيار الطبري وغيره ، وذكر محمد بن إسحاق ومجاهد وغيرهما : أن هذه الآية نزلت في أهل مكة ، وذلك أن رسول الله ﷺ صالح قريشا عام الحديبية ، على أن يضعوا الحرب عشر سنين ، يأمن فيها الناس ويكف بعضهم عن بعض ، فدخلت خزاعة في عهد رسول الله ﷺ ، ودخل بنو بكر في عهد قريش ، فعادت بنو بكر على خزاعة ونقضوا عهدهم ، وكان سبب ذلك دما كان لبني بكر عند خزاعة قبل الإسلام بمدة ، فلما كانت الهدنة المتعقدة يوم الحديبية ، أمن الناس بعضهم بعضا ، فاغتنم بنو الدليل من بني بكر - وهم الذين كان الدم لهم - تلك الفرصة وغفلة خزاعة ، وأرادوا إدراك ثأر بني الأسود بن رزن ، الذين قتلهم خزاعة ، فخرج نوفل بن معاوية الديلمي فيمن أطاعه من بني بكر بن عبد مناة ، حتى بينوا خزاعة واقتلوا ، وأعانت قريش بني بكر بالسلاح ، وقوم من قريش أعانواهم بأنفسهم ، فانهزمت خزاعة إلى الحوم على ما هو مشهور مسطور ، فكان ذلك نقضا للصلح الواقع يوم الحديبية ، فخرج عمرو بن سالم الخزاعي وبديل بن ورقاء الخزاعي وقوم من خزاعة ، فقدموا على رسول الله ﷺ مستغيثين فيما أصابهم به بنو بكر وقريش ، وأنشد عمرو بن سالم فقال :

(١) انظر : تفسير الطبري (١٠ / ٦٦) .

يَا رَبَّ إِنِّي نَاشِدُ مُحَمَّدًا  
 كُنْتَ لَنَا أَبًا وَكُنَّا وَلَدًا  
 فَانصِرْ هَذَاكَ اللَّهُ نَصْرًا عَتَدًا  
 فِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ قَدْ تَجَرَّدَا  
 إِنَّ سَيْمَ حَسَفًا وَجْهَهُ تَرَبَّدَا  
 إِنَّ قُرَيْشًا أَخْلَفُواكَ الْمَوْعِدَا  
 وَزَعَمُوا أَنْ لَسْتَ تَدْعُو أَحَدَا  
 هُمْ يَبْتَئُونَا بِالْوَيْتِيرِ هُجْدَا  
 حَلَفَ أَيْنَا وَأَيْبَهُ الْآتِلدَا  
 ثَمْتُ أَسْلَمْنَا وَلَمْ نَنْزِعْ يَدَا  
 وَادَعُ عِبَادَ اللَّهِ يَأْتُوا مَدَدَا  
 بِيضُ مِثْلَ الشَّمْسِ يَنْمُو صُعْدَا  
 فِي فَيْلِقُ كَالْبَحْرِ يَجْرِي مَزِيدَا  
 وَنَقَضُوا مِيثَاقَكَ الْمَوْكِدَا  
 وَهُمْ أَذَلُّ وَأَقْلُّ عَدَدَا  
 وَقَتَلُونَا رُكْعًا وَسُجْدَا (١)

فقال رسول الله ﷺ: «لا نصرت إن لم أنصر كعباً»، ثم نظر إلى سحابة فقال: «إنها لتستهل لنصر بني كعب» يعني خزاعة (٢). وقال رسول الله ﷺ لبديل بن ورقاء ومن معه: «إن أبا سفيان سيأتي ليشد العقد، ويزيد في الصلح، وسينصرف بغير حاجة»، فندمت قريش على ما فعلت، فخرج أبو سفيان إلى المدينة ليستديم العقد، ويزيد في الصلح، فرجع بغير حاجة كما أخبر رسول الله ﷺ، على ما هو معروف من خبره (٣)، وتجهز رسول الله ﷺ إلى مكة ففتحها الله، وذلك في سنة ثمان من الهجرة، فلما بلغ هوازن فتح مكة جمعهم مالك بن عوف النصري، على ما هو معروف مشهور من غزاة حنين، وسيأتي بعضها. وكان الظفر والنصر للمسلمين على الكافرين. وكانت وقعة هوازن يوم حنين في أول شوال من السنة الثامنة من الهجرة، وترك رسول الله ﷺ قسم الغنائم من الأموال والنساء، فلم يقسمها حتى أتى الطائف، فحاصروهم رسول الله ﷺ بضعا وعشرين ليلة. وقيل غير ذلك، ونصب عليهم المنجنيق ورماهم به، على ما هو معروف من تلك الغزاة. ثم انصرف رسول الله ﷺ إلى الجعرانة، وقسم غنائم حنين، على ما هو مشهور من أمرها وخبرها. ثم انصرف رسول الله ﷺ وتفرقوا، وأقام الحج للناس عتاب بن أسيد في تلك السنة. وهو أول أمير أقام الحج في الإسلام، وحج المشركون على مشاعرهم، وكان عتاب بن أسيد خيرا فاضلا ورعا. وقدم كعب بن زهير بن أبي سلمى إلى رسول الله ﷺ وامتدحه، وأقام على رأسه بقصيدته التي أولها:

بَأْتِ سَعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتَبُولُ

وأنشدها إلى آخرها، وذكر فيها المهاجرين فأثنى عليهم - وكان قبل ذلك قد حفظ له هجاء في النبي ﷺ - فعاب عليه الأنصار إذ لم يذكرهم، فغدا على النبي ﷺ بقصيدة يمتدح فيها الأنصار فقال:

(١) الوتير : قال ياقوت : « بفتح أوله وكسر ثانيه ، وياء ، وراء ، اسم ماء بأسفل مكة لخزاعة معجم البلدان (٥/ ٤١٥).

(٢) حسن : دون ذكر سبب النزول : البيهقي (٥/ ٧٠٥) في الدلائل ، عن المسور بن مخزومة وعن مروان بن الحكم.

(٣) كذا في سيرة ابن هشام (٤/ ١٠٨) .

من سره كرم الحياة فلا يزل  
 ورثوا المكارم كابرًا عن كابر  
 المكرهين السمهري بأذرع  
 والناظرين بأعين محمرة  
 والبائعين نفوسهم لنبيهم  
 يتطهرون يرونه نسكا لهم  
 دربوا كما دربت بطن خفية  
 وإذا حللت ليمنعوك إليهم  
 ضربوا عليًا يوم بدر ضربة  
 لو يعلم الأقسام علمي كله  
 قوم إذا خوت النجوم فإنهم

ثم أقام رسول الله ﷺ بالمدينة بعد انصرافه من الطائف ذا الحجة والمحرم وصفر وربيع الأول وربيع الآخر وجمادى الأولى وجمادى الآخرة، وخرج في رجب من سنة تسع بالمسلمين إلى غزوة الروم - غزوة تبوك - وهي آخر غزوة غزاها. قال ابن جريج عن مجاهد: لما انصرف رسول الله ﷺ من تبوك أراد الحج ثم قال: «إنه يحضر البيت عراة مشركون يطوفون بالبيت، فلا أحب أن أحج حتى لا يكون ذلك»، فأرسل أبا بكر أميراً على الحج، وبعث معه بأربعين آية من صدر «براءة» ليقرأها على أهل الموسم. فلما خرج دعا النبي ﷺ علياً وقال: «أخرج بهذه القصة من صدر «براءة» فأذن بذلك في الناس إذا اجتمعوا». فخرج عليٌّ على ناقة النبي ﷺ العضباء حتى أدرك أبا بكر الصديق رضي الله عنهما بذئ الحليفة. فقال له أبو بكر لما رآه: أمير أو مأمور؟ فقال: بل مأمور، ثم نهضاً فأقام أبو بكر للناس الحج على منازلهم التي كانوا عليها في الجاهلية<sup>(١)</sup>، وفي كتاب النسائي عن جابر: وأن علياً قرأ على الناس «براءة» حتى ختمها قبل يوم التروية بيوم. وفي يوم عرفة وفي يوم النحر عند انقضاء خطبة أبي بكر في الثلاثة الأيام، فلما كان يوم النفر الأول قام أبو بكر فخطب الناس، فحدثهم كيف ينفرون وكيف يرمون، يعلمهم مناسكهم، فلما فرغ قام عليٌّ فقرأ على الناس

(١) المقنب: جماعة الخيل والفرسان. اللسان «قنب».

(٢) السمهري: في اللسان: الرمح الصليب العود.

والسوافل: جمع (سافلة) تقيض العالية في الرمح. اللسان «سفل».

(٣) اتعانق: التحام الشجعان في ميدان القتال. اللسان «عتق».

(٤) دربوا: تعودوا. اللسان «درب»، وخفية: مكان تكثر فيه الأسود اللسان «خفا»، وغلب: غلاظ. اللسان «غلب».

(٥) الأغفار: الوعر الصغيرة التي يضرب بها المثل لامتناعها في قمم الجبال اللسان «غفر».

(٦) علياً: يريد على بن مسعود بن مازن الغساني.

(٧) أماري: أجادل. اللسان «مور».

(٨) خوت: إذا لم يكن لها مطر. اللسان «خوت» والمقاري: ج (مقري) وهو الذي يقري (يكرم) الضيف. اللسان

«قري»، وانظر: سيرة ابن هشام (٤/ ١٢٠).

(٩) ضعيف: لإرسال مجاهد رغم الانقطاع بين ابن جريج ومجاهد، وانظر: الطبري (١٠/ ٦٥، ٦٦) في تفسيره.

«براءة» حتى ختمها. وقال سليمان بن موسى: لما خطب أبو بكر بعرفة قال: قم يا علي فأد رسالة رسول الله ﷺ، فقام علي ففعل. قال: ثم وقع في نفسي أن جميع الناس لم يشاهدوا خطبة أبي بكر، فجعلت أتبع الفساطيط يوم النحر. وروى الترمذي عن زيد بن يسيع قال: سألت علياً: بأي شيء بعثت في الحج؟ قال: بعثت بأربع: ألا يطوف بالبيت عريان، ومن كان بينه وبين النبي ﷺ عهد فهو إلى مدته، ومن لم يكن له عهد فأجله أربعة أشهر، ولا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة، ولا يجتمع المسلمون والمشركون بعد عامهم هذا. قال: هذا حديث حسن صحيح<sup>(١)</sup>، وأخرجه النسائي وقال: فكنت أنادي حتى صحل<sup>(٢)</sup> صوتي. قال أبو عمر: بعث علياً لينبذ إلى كل ذي عهد عهده، ويعهد إليهم: «ألا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان». وأقام الحج في ذلك العام سنة تسع أبو بكر. ثم حج رسول الله ﷺ من قابل حجته التي لم يحج غيرها من المدينة، فوَقعت حجته في ذي الحجة فقال: «إن الزمان قد استدار...» الحديث<sup>(٣)</sup>، على ما يأتي في آية النسيء بيانه. ونُسب الحج في ذي الحجة إلى يوم القيامة. وذكر مجاهد: أن أبا بكر حج في ذي القعدة من سنة ٤<sup>(٤)</sup> هـ. ابن العربي<sup>(٥)</sup>: وكانت الحكمة في إعطاء «براءة» لعلي: أن براءة تضمنت نقض العهد الذي كان عقده النبي ﷺ، وكانت سيرة العرب ألا يحل العقد إلا الذي عقده أو رجل من أهل بيته، فكان النبي ﷺ أن يقطع السنة العرب بالحجة، ويرسل ابن عمه الهاشمي من بيته ينقض العهد، حتى لا يبقى لهم متكلم. قال معناه الزجاج.

الثالثة: قال العلماء: وتضمنت الآية جواز قطع العهد بيننا وبين المشركين، ولذلك حالتان: حالة تنقضي المدة بيننا وبينهم فتؤذنه بالحرب. والإيدان اختيار والثانية: أن نخاف منهم غدراً، فننبذ إليهم عهدهم كما سبق. ابن عباس: والآية منسوخة؛ فإن النبي ﷺ عاهد ثم نبذ العهد لما أمر بالقتال.

﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ۗ فَإِن تُبْتِغُوا فَهَوْاْ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابِ الْبَرِّ ۗ﴾

فيه ثلاث مسائل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ﴾ الأذان: الإعلام لغة من غير خلاف. وهو عطف على ﴿براءة﴾، ﴿إلى الناس﴾ الناس هنا جميع الخلق، ﴿يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾ ظرف، والعامل فيه ﴿وَأَذَانٌ﴾. وإن كان قد وصف بقوله: ﴿مِنَ اللَّهِ﴾، فإن رائحة الفعل فيه باقية، وهي عاملة في الظروف. وقيل: العامل فيه

(١) حسن صحيح: الترمذي (٣٠٩٢) في تفسير القرآن، وأحمد (٢/ ٢٩٩) في المسند والطبري (١٠٠/ ٦٨) في مسنده.

(٢) صحل: بُح. اللسان. «صحل».

(٣) صحيح: وقد سبق.

(٤) سبق قريباً.

(٥) أحكام القرآن (٢/ ٨٩٩) لابن العربي المالكي.

﴿مُعْزِي﴾ [التوبة: ٢] ولا يصح عمل «أذان»، لأنه قد وصف فخرج عن حكم الفعل.

الثانية : واختلف العلماء في الحج الأكبر، فقيل : يوم عرفة، روي عن عمر وعثمان وابن عباس وطاوس ومجاهد<sup>(١)</sup>، وهو مذهب أبي حنيفة، وبه قال الشافعي، وعن علي وابن عباس أيضا وابن مسعود وابن أبي أوفى والمغيرة بن شعبة أنه يوم النحر<sup>(٢)</sup>، واختاره الطبري. وروي ابن عمر: أن رسول الله ﷺ وقف يوم النحر في الحجة التي حج فيها فقال: «أي يوم هذا؟» فقالوا: يوم النحر، فقال: «هذا يوم الحج الأكبر»، أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup>، وخرج البخاري عن أبي هريرة قال: بعثني أبو بكر الصديق رضي الله عنه فيمن يؤذن يوم النحر بمنى: لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان. ويوم الحج الأكبر يوم النحر، وإنما قيل الأكبر من أجل قول الناس: الحج الأصغر، فنبت أبو بكر إلى الناس في ذلك العام، فلم يحج عام حجة الوداع الذي حج فيه النبي ﷺ مشرك<sup>(٤)</sup>، وقال ابن أبي أوفى: يوم النحر يوم الحج الأكبر، يهراق فيه الدم، ويوضع فيه الشعر، ويلقى فيه التثت، وتخل فيه الحرم<sup>(٥)</sup>، وهذا مذهب مالك، لأن يوم النحر فيه كالحج كله؛ لأن الوقوف إنما هو ليلته، والرمي والنحر والحلق والطواف في صحيحته. احتج الأولون بحديث مخرمة أن النبي ﷺ قال: «يوم الحج الأكبر: يوم عرفة» رواه إسماعيل القاضي<sup>(٦)</sup>، وقال الثوري وابن جريج: الحج الأكبر أيام منى كلها<sup>(٧)</sup>. وهذا كما يقال: يوم صفين ويوم الجمل ويوم بعثت، فيراد به الحين والزمان لا نفس اليوم، وروي عن مجاهد: الحج الأكبر: القران، والأصغر: الأفراد<sup>(٨)</sup>، وهذا ليس من الآية في شيء. وعنه وعن عطاء: الحج الأكبر الذي فيه الوقوف بعرفة، والأصغر: العمرة<sup>(٩)</sup>، وعن مجاهد أيضا: أيام الحج كلها<sup>(١٠)</sup>، وقال الحسن وعبد الله بن الحارث بن نوفل: إنما سمي يوم الحج الأكبر؛ لأنه حج ذلك العام المسلمون والمشركون، واتفقت فيه يومئذ أعياد الملل: اليهود والنصارى والمجوس<sup>(١١)</sup>. قال ابن عطية: وهذا ضعيف أن يصفه الله عز وجل في كتابه بالأكبر لهذا. وعن الحسن أيضا: إنما سمي الأكبر؛ لأنه حج فيه أبو بكر ونبذت فيه اليهود. وهذا الذي يشبه نظر الحسن. وقال ابن سيرين: يوم الحج الأكبر: العام الذي حج فيه النبي ﷺ حجة الوداع، وحجت معه فيه الأمم.

(١) الرواية إلى عمر حنة من طريق سعيد بن المسيب، وكذا رواه الطبري عن ابن الزبير بإسناد قد يحسن إلى ابن عباس كما في تفسيره (٧٢ / ١٠، ٧٣) ورواه عن مجاهد وطاوس.

(٢) الطبري (٧٣ / ١٠) في تفسيره.

(٣) صحيح: أبو داود (١٩٤٥) في المناسك، وابن ماجه (٣٠٥٨) في المناسك، وصححه الألباني هناك.

(٤) متفق عليه: البخاري (٤٦٥٥) في التفسير، ومسلم (١٣٤٧) في الحج.

(٥) حسن: الطبري (٧٤ / ١٠) في تفسيره.

(٦) ضعيف: للإرسال: محمود بن مخرمة قد أرسله، وانظر: الطبري (٧٣ / ١٠) في تفسيره.

(٧) انظر: تفسير الطبري (٧٩ / ١٠).

(٨) في إسناده نظر: السابق (٨٠ / ١٠).

(٩) ١٠، ٩) انظر السابق.

(١١) المحرر الوجيز (٦ / ٤٠٥) لابن عطية، والطبري (٨٠ / ١٠) في تفسيره بسند ضعيف، فيه علي بن زيد بن

الثالثة : قوله تعالى : ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ ﴿أَنَّ﴾ بالفتح في موضع نصب . والتقدير بأن الله . ومن قرأ بالكسر قدره بمعنى قال : إن الله ﴿بريء﴾ ﴿خير﴾ ﴿أَنَّ﴾ . ﴿وَرَسُولُهُ﴾ عطف على الموضع ، وإن شئت على المضمرة المرفوع في ﴿بريء﴾ كلاهما حسن ؛ لأنه قد طال الكلام . وإن شئت على الابتداء والخبر محذوف ؛ التقدير : ورسوله بريء منهم . ومن قرأ : «رسوله» بالنصب - وهو الحسن وغيره - عطفه على اسم الله عز وجل على اللفظ . وفي الشواذ : «رسوله» بالخفض على القسم ، أي : وحق رسوله ؛ ورويت عن الحسن ، وقد تقدمت قصة عمر فيها أول الكتاب ، ﴿فَإِنْ تَبِمَّ﴾ أي : عن الشرك . ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ أي : أنفع لكم ، ﴿وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ أي : عن الإيمان . ﴿فَاعْلَمُوا أَنكُمُ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ﴾ أي : فاتتبه ؛ محيط بكم ومنزل عقابه عليكم .

﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوا شَيْئًا وَلَا يَضَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ ﴿٣٧﴾

قوله تعالى : ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ في موضع نصب بالاستثناء المتصل ، المعنى : أن الله بريء من المشركين إلا من المعاهدين في مدة عهدهم . وقيل : الاستثناء منقطع ، أي : أن الله بريء منهم ولكن الذين عاهدتم فثبتوا على العهد فأتوا إليهم عهدهم . وقوله : ﴿ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوا﴾ يدل على أنه كان من أهل العهد من خاس بعهده ومنهم من ثبت على الوفاء ، فاذن الله سبحانه نبيه ﷺ في نقض عهد من خاس ، وأمر بالوفاء لمن بقي على عهده إلى مدته . ومعنى ﴿ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوا﴾ أي : من شروط ، العهد شيئاً ، ﴿وَلَمْ يَضَاهِرُوا﴾ : لم يعاونوا . وقرأ عكرمة وعطاء بن يسار : « ثم لم ينقضوكم» بالضاد المعجمة على حذف مضاف ، التقدير : ثم لم ينقضوا عهدهم ، يقال : إن هذا مخصوص يراد به بنو ضمرة خاصة . ثم قال : ﴿فَأَتِمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ﴾ أي وإن كانت أكثر من أربعة أشهر .

﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَخْضُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ إِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ﴿٣٨﴾

فيه ست مسائل :

الأولى : قوله تعالى : ﴿فَإِذَا انْسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ﴾ أي : خرج . وسلخت الشهر : إذا صرت في

أواخر أيامه ، تسلخه سلخا وسلوخا بمعنى خرجت منه . وقال الشاعر :

إِذَا مَا سَلَخْتُ الشَّهْرَ أَهْلَلْتُ قَبْلَهُ كَفَى قَاتِلًا سَلْخِي الشُّهُورَ وَإِهْلَالِي

وانسلخ الشهر وانسلخ النهار من الليل المقبل . وسلخت المرأة درعها : نزعته ، وفي التنزيل : ﴿وَأَيَّةُ

لَهُمُ اللَّيْلِ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس : ٣٧] . ونخلة مسلخ ، وهي التي ينتثر بسرهما أحضر .

والأشهر الحرم فيها للعلماء قولان : قيل : هي الأشهر المعروفة ، ثلاثة سرد وواحد فرد . قال

الأصم : أريد به من لا عقد له من المشركين ، فأوجب أن يسك عن قتالهم حتى ينسلخ الحرم ، وهو

مدة خمسين يوما على ما ذكره ابن عباس ؛ لأن النداء كان بذلك يوم النحر ، وقد تقدم هذا . وقيل :

شهور العهد أربعة<sup>(١)</sup>؛ قاله مجاهد وابن إسحاق وابن زيد وعمرو بن شعيب. وقيل لها: حرم؛ لأن الله حرم على المؤمنين فيها دماء المشركين والتعرض لهم إلا على سبيل الخير.

الثانية: قوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ عام في كل مشرك، لكن السنة خصت منه ما تقدم بيانه في سورة «البقرة» من امرأة وراهب وصبي وغيرهم، وقال الله تعالى في أهل الكتاب: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩]. إلا أنه يجوز أن يكون لفظ ﴿الْمُشْرِكِينَ﴾ لا يتناول أهل الكتاب، ويقتضي ذلك منع أخذ الجزية من عبدة الأوثان وغيرهم، على ما يأتي بيانه، واعلم أن مطلق قوله: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ يقتضي جواز قتلهم بأي وجه كان، إلا أن الأخبار وردت بالنهي عن المثلة. ومع هذا فيجوز أن يكون الصديق رضي الله عنه حين قتل أهل الردة بالإحراق بالنار، وبالجملة وبالرمي من رؤوس الجبال، والتنكيس في الآبار، تعلق بعموم الآية. وكذلك إحراق علي رضي الله عنه قوما من أهل الردة يجوز أن يكون ميلا إلى هذا المذهب، واعتمادا على عموم اللفظ. والله أعلم.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ عام في كل موضع. وخص أبو حنيفة رضي الله عنه المسجد الحرام، كما سبق في سورة «البقرة» ثم اختلفوا، فقال الحسين بن الفضل: نسخت هذه كل آية في القرآن فيها ذكر الإعراض والصبر على أذى الأعداء. وقال الضحاك والسدي وعطاء: هي منسوخة بقوله: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤]<sup>(٢)</sup>. وأنه لا يقتل أسير صبورا، إما أن يمن عليه وإما أن يفادى. وقال مجاهد وقتادة: بل هي ناسخة<sup>(٣)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤]، وأنه لا يجوز في الأسارى من المشركين إلا القتل، وقال ابن زيد: الآيتان محكمتان. وهو الصحيح؛ لأن المن والقتل والفداء لم يزل من حكم رسول الله ﷺ فيهم من أول حرب حاربهم، وهو يوم بدر كما سبق. وقوله: ﴿وَخُدُّوهُمْ﴾ يدل عليه، والأخذ هو الأسر، والأسر إنما يكون للقتل أو الفداء أو المن على ما يراه الإمام. ومعنى: ﴿وَأَحْصُرُوهُمْ﴾ يريد عن التصرف إلى بلادكم والدخول إليكم، إلا أن تاذنوا لهم فيدخلوا إليكم بأمان.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾ المرصد: الموضع الذي يرقب فيه العدو، يقال: رصدت فلانا أرضه، أي: رقبته، أي: اقمعدوا لهم في مواضع الغرة حيث يرصدون. قال عامر بن الطفيل:

وَلَقَدْ عَلِمْتَ وَمَا إِخَالُكَ نَاسِيَا      أَنَّ الْمَنِيَةَ لِلْفَتَى بِالْمَرْصِدِ

وقال عدي:

أَعَاذَلْ إِنْ الْجَهْلَ مِنْ لَذَّةِ الْفَتَى      وَإِنَّ الْمَنِيَا لِلْفُؤْسِ بِمَرْصَدِ

وفي هذا دليل على جواز اغتيالهم قبل الدعوة، ونصب ﴿كُلِّ﴾ على الظرف، وهو اختيار الزجاج، ويقال: ذهب طريقا وذهب كل طريق، أو بإسقاط الخافض، والتقدير: في كل مرصد وعلى كل مرصد، فيجعل المرصد اسما للطريق. وخطأ أبو علي الزجاج في جعله الطريق ظرفا وقال: الطريق مكان مخصوص كالبيت والمسجد، فلا يجوز حذف حرف الجر منه، إلا فيما ورد فيه

(١-٣) انظر الطبري (١٠ / ٨٢) في تفسيره .

الحذف سماعاً، كما حكى سيبويه: دخلت الشام ودخلت البيت، وكما قيل:  
كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

الخامسة: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا﴾ أي: من الشرك. ﴿وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ هذه الآية فيها تأمل، وذلك أن الله تعالى علق القتل على الشرك، ثم قال: ﴿فَإِنْ تَابُوا﴾. والأصل أن القتل متى كان الشرك يزول بزواله، وذلك يقتضي زوال القتل بمجرد التوبة، من غير اعتبار إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة؛ ولذلك سقط القتل بمجرد التوبة قبل وقت الصلاة والزكاة. وهذا بين في هذا المعنى، غير أن الله تعالى ذكر التوبة وذكر معها شرطين آخرين، فلا سبيل إلى إلغائهما. نظيره قوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله»<sup>(١)</sup>. وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال<sup>(٢)</sup>. وقال ابن عباس: رحم الله أبا بكر ما كان أفقهه، وقال ابن العربي<sup>(٣)</sup>: فانتظم القرآن والسنة واطردا، ولا خلاف بين المسلمين أن من ترك الصلاة وسائر الفرائض مستحلاً؛ كفر، ومن ترك السنن متهاوناً؛ فسق، ومن ترك النوافل لم يجرح، إلا أن يجحد فضلها فيكفر، لأنه يصير رادا على الرسول عليه السلام ما جاء به وأخبر عنه. واختلفوا فيمن ترك الصلاة من غير جحد لها ولا استحلال، فروى يونس بن عبد الأعلى قال: سمعت ابن وهب يقول قال مالك: من آمن بالله وصدق المرسلين وأبى أن يصلي قتل، وبه قال أبو ثور وجميع أصحاب الشافعي. وهو قول حماد بن زيد ومكحول ووكيع. وقال أبو حنيفة: يسجن ويضرب ولا يقتل، وهو قول ابن شهاب وبه يقول داود بن علي. ومن حجتهم: قوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوا ذلك؛ عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها»<sup>(٤)</sup>. وقالوا: حقها الثلاث التي قال النبي ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث كفر بعد إيمان أو زنى بعد إحصان، أو قتل نفس بغير نفس»<sup>(٥)</sup>. وذهبت جماعة من الصحابة والتابعين إلى أن من ترك صلاة واحدة متمعداً حتى يخرج وقتها لغير عذر، وأبى من أدائها وقضائها وقال: لا أصلي؛ فإنه كافر، ودمه وماله حلالان، ولا يرثه ورثته من المسلمين، ويستتاب، فإن تاب وإلا قتل، وحكم ماله كحكم مال المرتد، وهو قول إسحاق، قال إسحاق: وكذلك كان رأي أهل العلم من لدن النبي ﷺ إلى زماننا هذا، وقال ابن خويز منداد: واختلف أصحابنا: متى يقتل تارك الصلاة؟ فقال بعضهم: في آخر الوقت المختار، وقال بعضهم: آخر وقت الضرورة، وهو الصحيح من ذلك، وذلك أن يبقى من وقت العصر أربع ركعات إلى مغيب الشمس، ومن الليل أربع ركعات لوقت العشاء، ومن الصبح ركعتان قبل طلوع الشمس، وقال إسحاق: وذهب الوقت أن يؤخر الظهر إلى غروب الشمس والمغرب إلى طلوع الفجر.

السادسة: هذه الآية دالة على أن من قال: قد تبت أنه لا يجتزأ بقوله حتى ينضاف إلى ذلك أفعاله المحققة للتوبة؛ لأن الله عز وجل شرط هنا مع التوبة إقام الصلاة وإيتاء الزكاة ليحقق بهما

(١)، (٢)، (٤)، (٥) صحاح: وقد تقدمت جميعاً.

(٣) أحكام القرآن (٢/ ٩٠٢) لابن العربي المالكي.

التوبة. وقال في آية الربا: ﴿وَأَنْ تَبْتَمَّ فَلَكُمْ رءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٩]. وقال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّا﴾ [البقرة: ١٦٠] وقد تقدم معنى هذا في سورة البقرة.

﴿وَأَنْ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَةَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلَغَهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(١)</sup>

فيه أربع مسائل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ أي: من الذين أمرت بقتالهم. ﴿اسْتَجَارَكَ﴾ أي: سأل جوارك، أي: أمانك وذمامك، فأعطه إياه ليسمع القرآن، أي: يفهم أحكامه وأوامره ونواهيه، فإن قبل أمرا فحسن، وإن أبى فرده إلى مأمنه. وهذا ما لا خلاف فيه. والله أعلم. قال مالك: إذا وجد الحربي في طريق بلاد المسلمين فقال: جئت أطلب الأمان. قال مالك: هذه أمور مشبهة، وأرى أن يرد إلى مأمنه. قال ابن قاسم: وكذلك الذي يوجد وقد نزل تاجرا بساحلنا فيقول: ظننت ألا تعرضوا لمن جاء تاجرا حتى يبيع. وظاهر الآية إنما هي فيمن يريد سماع القرآن والنظر في الإسلام، فأما الإجارة لغير ذلك فإنما هي لمصلحة المسلمين والنظر فيما تعود عليهم به منفعته.

الثانية: ولا خلاف بين كافة العلماء: أن أمان السلطان جائز؛ لأنه مقدم للنظر والمصلحة، نائب عن الجميع في جلب المنافع ودفع المضار. واختلفوا في أمان غير الخليفة، فالحر يمضي أمانه عند كافة العلماء. إلا أن ابن حبيب قال: ينظر الإمام فيه. وأما العبد فله الأمان في مشهور المذهب، وبه قال الشافعي وأصحابه وأحمد وإسحاق والأوزاعي والثوري وأبو ثور وداود ومحمد بن الحسن، وقال أبو حنيفة: لا أمان له، وهو القول الثاني لعلمائنا. والأول أصح؛ لقوله ﷺ: «المسلمون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم»<sup>(١)</sup>. قالوا: فلما قال: «أدناهم» جاز أمان العبد، وكانت المرأة الحرة أخرى بذلك، ولا اعتبار بعله «لا يسهم له»، وقال عبد الملك بن الماجشون: لا يجوز أمان المرأة إلا أن يجيزه الإمام، فشذ بقوله عن الجمهور، وأما الصبي فإذا أطاق القتال جاز أمانه، لأنه من جملة المقاتلة، ودخل في الفئة الحامية. وقد ذهب الضحاك والسدي إلى أن هذه الآية منسوخة بقوله: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾. وقال الحسن: هي محكمة سنة إلى يوم القيامة، وقاله مجاهد. وقيل: هذه الآية إنما كان حكمها باقيا مدة الأربعة الأشهر التي ضربت لهم أجلا، وليس بشيء. وقال سعيد بن جبير: جاء رجل من المشركين إلى علي بن أبي طالب فقال: إن أريد الرجل منا أن يأتي محمدا بعد انقضاء الأربعة الأشهر فيسمع كلام الله ويأتيه بحاجة قتل: فقال علي بن أبي طالب: لا؛ لأن الله تبارك وتعالى يقول: ﴿وَأَنْ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَةَ اللَّهِ﴾. وهذا صحيح. والآية محكمة.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَأَنْ أَحَدًا﴾ ﴿أَحَدًا﴾ مرفوع بإضمار فعل كالذي بعده. وهذا حسن في «إن» وقبيح في أخواتها. ومذهب سيبويه في الفرق بين «إن» وأخواتها: أنها لما كانت أم حروف الشرط خصت بهذا، ولأنها لا تكون في غيره. وقال محمد بن يزيد: أما قوله: لأنها لا تكون في غيره،

(١) صحيح: وقد سبق عن علي رضي الله عنه.

فغلط ؛ لأنها تكون بمعنى « ما » ومخففة من الثقيلة ولكنها مبهمة ، وليس كذا غيرها . وأنشد سيبويه :

لَا تَجْزَعِي إِنْ مَنِّسَا أَهْلَكْتُهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

الرابعة : قال العلماء في قوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ دليل على أن كلام الله عز وجل مسموع عند قراءة القارئ ؛ قاله الشيخ أبو الحسن والقاضي أبو بكر وأبو العباس القلانسي وابن مجاهد وأبو إسحاق الإسفراييني وغيرهم ؛ لقوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ فنص على أن كلامه مسموع عند قراءة القارئ لكلامه . ويدل عليه إجماع المسلمين على أن القارئ إذا قرأ فاتحة الكتاب أو سورة قالوا : سمعنا كلام الله . وفرقوا بين أن يقرأ كلام الله تعالى وبين أن يقرأ شعر امرئ القيس . وقد مضى في سورة « البقرة » معنى كلام الله تعالى ، وأنه ليس بحرف ولا صوت ، والحمد لله .

﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقِيمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنْ أَلَّ اللَّهُ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ٥٧ ﴾

قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ : ﴿ كَيْفَ ﴾ هنا للتعجب ، كما تقول : كيف يسبقني فلان ؛ أي : لا ينبغي أن يسبقني ، و﴿ عَهْدٌ ﴾ اسم يكون . وفي الآية إضمار ، أي : كيف يكون للمشركين عهد مع إضمار الغدر؟! كما قال :  
وَحَبَّرْتُمَانِي إِنَّمَا الْمَوْتُ بِالْقُرَى فَكَيْفَ وَهَاتَا هَضْبَةٌ وَكُثِيبٌ

التقدير : فكيف مات ، عن الزجاج ، وقيل : المعنى كيف يكون للمشركين عهد عند الله يأمنون به عذابه غدا ، وكيف يكون لهم عهد عند رسوله عهد يأمنون به عذاب الدنيا؟! ثم استثنى فقال : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ . قال محمد بن إسحاق : هم بنو بكر (١) ، أي ليس العهد إلا لهؤلاء الذين لم ينقضوا ولم ينكثوا .

قوله تعالى : ﴿ فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ إِنْ أَلَّ اللَّهُ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴾ أي فما أقاموا على الوفاء بعهدكم فأقيموا لهم على مثل ذلك ابن زيد : فلم يستقيموا ف ضرب لهم أجلا أربعة أشهر فأما من لا عهد له فقاتلوه حيث وجدتموه إلا أن يتوب (٢) .

﴿ كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً يُرْضُونَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ ٥٨ ﴾

قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ ﴾ أعاد التعجب من أن يكون لهم عهد مع خبت أعمالهم ، أي : كيف يكون لهم عهد وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلا ولا ذمة؟! يقال : ظهرت على فلان ، أي غلبته ، وظهرت البيت : علوته ، ومنه : ﴿ فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ ﴾ [الكهف : ٩٧] أي : يعلوا عليه . قوله تعالى : ﴿ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ ﴾ يرقبوا : يحافظوا . والرقيب : الحافظ . وقد تقدم ، ﴿ إِلَّا ﴾ عهدا ، عن مجاهد وابن زيد (٣) ، وعن مجاهد أيضا : هو اسم من أسماء الله عز

(١ ، ٢) كذا عند الطبري (٨٧ / ١٠) في تفسيره .

(٣) انظر السابق (٨٩ / ١٠) .

وجل (١). ابن عباس والضحاك: قرابة (٢). الحسن: جوارا (٣). قتادة: حلفا (٤)، و﴿ذِمَّةٌ﴾ عهدا. أبو عبيدة: يمينا. وعنه أيضا: إلا العهد، والذمة التذم. الأزهري: اسم الله بالعبرانية، وأصله من الأليل وهو البريق، يقال: ألّ لونه يؤلّ ألا، أي: صفا ولمع. وقيل: أصله من الحدة، ومنه الآلة للحربة، ومنه أذن مؤلّلة أي محددة. ومنه قول طرفة بن العبد يصف أذني ناقته بالحدة والانتصاب:

مُوَلَّلَتَانِ تَعْرِفُ الْعِنُقَ فِيهِمَا كَسَامِعَتَي شَاةٍ بِحَوْمَلٍ مُفْرَدٍ

فإذا قيل للعهد والجوار والقرابة: «إل» فمعناه أن الأذن تصرف إلى تلك الجهة، أي: تحدد لها، والعهد يسمى «آلا» لصفائه وظهوره. ويجمع في القلة آلال. وفي الكثرة إلال. وقال الجوهري وغيره: الإل بالكسر هو الله عز وجل، والإل أيضا العهد والقرابة. قال حسان:

لِعَمْرُكَ إِنَّ إِلَّكَ مِنْ قَرِيْشٍ كِإِلِّ السَّقْبِ مِنْ رَأْلِ النَّعَامِ

قوله تعالى: ﴿وَلَا ذِمَّةٌ﴾ أي: عهدا. وهي كل حرمة يلزمك إذا ضيعتها ذنب. قال ابن عباس والضحاك وابن زيد: الذمة: العهد (٥). ومن جعل الإل العهد فالتكرير لاختلاف اللفظين. وقال أبو عبيدة معمر: الذمة: التذم. وقال أبو عبيد: الذمة الأمان في قوله عليه السلام: «ويسعى بذمتهم أدانهم» (٦). وجمع ذمة ذمم. وبئر ذمة (بفتح الذال) قليلة الماء، وجمعها ذمام، قال ذو الرمة:

عَلَى حِمِيْرِيَّاتٍ كَأَنَّ عِيُوْنَهَا ذِمَامُ الرِّكَايَا أَنْكَرَتْهَا الْمَوَاتِحُ

أنكرتها أذهبت ماءها. وأهل الذمة أهل العقد.

قوله تعالى: ﴿يُرِضُونَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ أي يقولون بالسنتهم ما يرضي ظاهره، ﴿وَتَأْتِي قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ﴾ أي ناقضون العهد. وكل كافر فاسق، ولكنه أراد هاهنا المجاهرين بالقبائح ونقض العهد.

﴿أَشْتَرُوا بِبَايَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَصَدُّوا عَن سَبِيلِهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾

يعني المشركين في نقضهم العهود بأكلة أطعمهم إياها أبو سفيان (٧)؛ قاله مجاهد، وقيل: إنهم استبدلوا بالقرآن متاع الدنيا، ﴿فَصَدُّوا عَن سَبِيلِهِ﴾ أي: أعرضوا، من الصدود أو منعوا عن سبيل الله، من الصد.

﴿لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنٍ إِلَّا وَا ذِمَّةً وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ﴾

قال النحاس: ليس هذا تكريرا، ولكن الأول لجميع المشركين والثاني لليهود خاصة، والدليل

(١) غريب: الطبري (١٠ / ٨٨) في تفسيره، من طريق سفيان بن وكيع عن أبيه وهو ضعيف، وهو قول أبي مجلز أيضا.

(٢) ضعيف: إلى ابن عباس: فيه العوفيون، ومنقطع عن علي بن أبي طلحة عنه به. السابق (١٠ / ٨٩).

وضعيف إلى الضحاك أيضا.

قلت: وقد وجدته بسند حسن إلى ابن عباس من طريق عكرمة هناك.

(٣، ٤) الطبري (١٠ / ٨٩) في تفسيره.

(٦) صحيح: وقد سبق.

(٥) انظر: الهامش قبل السابق.

(٧) صحيح إليه: من طريق ابن أبي نجیح عنه. الطبري (١٠ / ٩١) في تفسيره.

على هذا ﴿ اشْتَرَوْا بَيِّنَاتٍ لِّلَّهِ ثُمَّ قَلِيلًا ﴾ يعني اليهود، باعوا حجج الله عز وجل وببانه بطلب الرياسة وطمع في شيء. ﴿ وَأُوْتِيتُكَ هُمُ الْمُعْتَدُونَ ﴾ أي: المجاوزون الحلال إلى الحرام بنقض العهد.

﴿ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَنُقِصَلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ ﴿١١﴾

قوله تعالى: ﴿ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ ﴾ أي: عن الشرك والتزموا أحكام الإسلام. ﴿ فَإِخْوَانُكُمْ ﴾ أي: فهم إخوانكم ﴿ فِي الدِّينِ ﴾. قال ابن عباس: حرمت هذه دماء أهل القبلة (١). وقد تقدم هذا المعنى. وقال ابن زيد: افترض الله الصلاة والزكاة وأبى أن يفرق بينهما وأبى أن يقبل الصلاة إلا بالزكاة (٢). وقال ابن مسعود: أمرتم بالصلاة والزكاة فمن لم يترك فلا صلاة له (٣). وفي حديث أن النبي ﷺ قال: «من فرق بين ثلاث، فرق الله بينه وبين رحمته يوم القيامة، من قال: أطيع الله ولا أطيع الرسول والله تعالى يقول: ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ [النساء: ٥٩]، ومن قال: أقيم الصلاة ولا أوتي الزكاة والله تعالى يقول: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [البقرة: ٤٣]، ومن فرق بين شكر الله وشكر والديه والله عز وجل يقول: ﴿ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ﴾ [النعمان: ١٤] ﴿٤﴾. قوله تعالى: ﴿ وَنُقِصَلُ الْآيَاتِ ﴾ أي: نبينها، ﴿ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ خصهم؛ لأنهم هم المتفعلون بها، والله أعلم.

﴿ وَإِن نَّكثُوا أَيْمَانَهُمْ مِّن بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَتَلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْهَوْنَ ﴾ ﴿١٢﴾

فيه سبع مسائل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿ وَإِن نَّكثُوا أَيْمَانَهُمْ ﴾ النكث: النقض، وأصله في كل ما قُتل ثم حُل، فهي في الأيمان والعهد مستعارة. قال:

وَإِن حَلَفْتَ لَا يَنْقُضُ النَّأْيُ عَهْدَهَا فَلَيْسَ لِمَخْضُوبِ الْبَنَانِ يَمِينُ

أي عهد، وقوله: ﴿ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ ﴾ أي: بالاستنقاص والحرب وغير ذلك مما يفعله المشرك. يقال: طعنه بالرمح وطعن بالقول السيئ فيه يطعن، بضم العين فيهما، وقيل: يطعن بالرمح (بالضم) ويطن بالقول بالفتح، وهي هنا استعارة، ومنه قوله ﷺ حين أمر أسامة: «إن تطعنوا في إمارته فقد طعنتم في إمارته أبيه من قبل، وإيم الله إن كان خليقا للإمارة». خرجه الصحيح (٥).

الثانية: استدلل بعض العلماء بهذه الآية على وجوب قتل كل من طعن في الدين، إذ هو كافر،

(١) ضعيف: الطبري (١٠/ ٩٢) في تفسيره، وفيه ليث عن رجل عن ابن عباس وليث مختلط جداً، والرجل مجهول وإن كان مجاهدًا، فليث ضعيف، وفي إسناد الطبري (سفيان بن وكيع) وهو ضعيف.

(٢) حسن: السابق نفسه.

(٣) ضعيف منقطع: بين أبي عبيدة وأبيه فلم يسمع منه، الطبري (١٠/ ٩٢) في تفسيره.

(٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ إلا هنا.

(٥) متفق عليه: البخاري (٣٧٣٠) في فضائل أصحاب النبي ﷺ، ومسلم (٢٤٢٦) في فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم عن عمر رضي الله عنه.

والطعن أن ينسب إليه ما لا يليق به، أو يعترض بالاستخفاف على ما هو من الدين، لما ثبت من الدليل القطعي على صحة أصوله واستقامة فروعه، وقال ابن المنذر: أجمع عامة أهل العلم على أن من سب النبي ﷺ عليه القتل. ومن قال ذلك مالك والليث وأحمد وإسحاق، وهو مذهب الشافعي، وقد حكى عن النعمان أنه قال: لا يقتل من سب النبي ﷺ من أهل الذمة، على ما يأتي<sup>(١)</sup>، وروي أن رجلا قال في مجلس علي: ما قُتل كعب بن الأشرف إلا غدرا، فأمر علي بضرب عنقه. وقاله آخر في مجلس معاوية فقام محمد بن مسلمة فقال: أيقال هذا في مجلسك ونسكت! والله لا أساكنك تحت سقف أبدا، ولئن خلوت به لأقتله. قال علماؤنا: هذا يقتل ولا يستتاب إن نسب الغدر للنبي ﷺ. وهو الذي فهمه علي ومحمد بن مسلمة رضوان الله عليهما من قائل ذلك؛ لأن ذلك زندق. فأما إن نسبة للمباشرين لقتله بحيث يقول: إنهم أمنوه ثم غدروه لكانت هذه النسبة كذبا محضاً، فإنه ليس في كلامهم معه ما يدل على أنهم أمنوه ولا صرحوا له بذلك، ولو فعلوا ذلك لما كان أماناً؛ لأن النبي ﷺ إنما وجههم لقتله لا لتأمينه، وأذن لمحمد بن مسلمة في أن يقول، وعلى هذا فيكون في قتل من نسب ذلك لهم نظر وتردد. وسببه: هل يلزم من نسبة الغدر لهم نسبه للنبي ﷺ؛ لأنه قد صوب فعلهم ورضي به فيلزم منه أنه قد رضي بالغدر ومن صرح بذلك قتل، أو لا يلزم من نسبة الغدر لهم نسبه للنبي ﷺ فلا يقتل؟ وإذا قلنا: لا يقتل، فلا بد من تنكيل ذلك القاتل وعقوبته بالسجن، والضرب الشديد والإهانة العظيمة.

الثالثة: فأما الذمي إذا طعن في الدين انتقض عهده في المشهور من مذهب مالك؛ لقوله: ﴿وَأَنْ نَّكُفُّوا أَيْمَانَهُمْ﴾ الآية. فأمر بقتلهم وقتالهم. وهو مذهب الشافعي رحمه الله، وقال أبو حنيفة في هذا: إنه يستتاب، وإن مجرد الطعن لا ينقض به العهد إلا مع وجود النكث؛ لأن الله عز وجل إنما أمر بقتلهم بشرطين: أحدهما: نقضهم العهد، والثاني: طعنهم في الدين.

قلنا: إن عملوا بما يخالف العهد انتقض عهدهم، وذكر الأمرين لا يقتضي توقف قتاله على وجودهما، فإن النكث يبيح لهم ذلك بانفراده عقلاً وشرعاً. وتقدير الآية عندنا: فإن نكثوا عهدهم حل قتالهم، وإن لم ينكثوا بل طعنوا في الدين مع الوفاء بالعهد حل قتالهم. وقد روي أن عمر رفع إليه ذمي نخس دابة عليها امرأة مسلمة فرمحت فأسقطتها فانكشفت بعض عورتها، فأمر بصلبه في الموضع.

الرابعة: إذا حارب الذمي؛ نقض عهده وكان ماله وولده فيثا معه. وقال محمد بن مسلمة: لا يؤاخذ ولده به؛ لأنه نقض وحده. وقال: أما ماله فيؤخذ. وهذا تعارض لا يشبه منصب محمد بن مسلمة؛ لأن عهده هو الذي حمى ماله وولده، فإذا ذهب عنه ماله ذهب عنه ولده. وقال أشهب: إذا نقض الذمي العهد فهو على عهده ولا يعود في الرق أبداً. وهذا من العجب، وكأنه رأى العهد معنى محسوساً، وإنما العهد حكم اقتضاه النظر، والتزمه المسلمون له، فإذا نقضه انتقض كسائر العقود.

(١) بل يقتل كما هو اتفاق العلماء والأدلة على ذلك كثيرة، منها قتل كعب بن الأشرف، وهو باتفاق أهل السير كان معاهداً، مع حديث ابن عباس في قصة قاتل أم ولده التي سب النبي ﷺ.

الخامسة : أكثر العلماء على أن من سب النبي ﷺ من أهل الذمة أو عرض أو استخف بقدره أو وصفه بغير الوجه الذي كفر به فإنه يقتل، فإن لم نعطه الذمة أو العهد على هذا، إلا أبا حنيفة والثوري وأتباعهما من أهل الكوفة فإنهم قالوا: لا يقتل، ما هو عليه من الشرك أعظم، ولكن يؤدب ويعزر، والحجة عليه قوله تعالى: ﴿وإن تكفروا﴾ الآية، واستدل عليه بعضهم بأمره ﷺ بقتل كعب بن الأشرف وكان معاهدا. وتغيب أبو بكر على رجل من أصحابه فقال أبو برزة: ألا أضرب عنقه! فقال: ما كانت لأحد بعد رسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>. وروى الدارقطني عن ابن عباس: أن رجلا أعمى كانت له أم ولد، له منها ابنان مثل اللؤلؤتين، فكانت تشتم النبي ﷺ وتقع فيه، فينهاها فلم تنته، ويزجرها فلم تنزجر، فلما كان ذات ليلة ذكرت النبي ﷺ فما صبر سيدها أن قام إلى معول فوضعه في بطنها، ثم اتكأ عليها حتى أنفذه. فقال النبي ﷺ: «ألا اشهدوا إن دمها هدر»<sup>(٢)</sup>، وفي رواية عن ابن عباس: فقتلها، فلما أصبح قيل ذلك للنبي ﷺ، فقام الأعمى فقال: يا رسول الله، أنا صاحبها، كانت تشتمك وتقع فيك فأنهاها فلا تنتهي، وأزجرها فلا تنزجر، ولي منها ابنان مثل اللؤلؤتين، وكانت بي رفيقة، فلما كان البارحة جعلت تشتمك وتقع فيك فقتلتها، فقال النبي ﷺ: «ألا اشهدوا إن دمها هدر»<sup>(٣)</sup>.

السادسة : واختلفوا إذا سبه ثم أسلم تقية من القتل، فليل يسقط إسلامه قتله، وهو المشهور من المذهب، لأن الإسلام يجب ما قبله. بخلاف المسلم إذا سبه ثم تاب قال الله عز وجل: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّبِعُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]. وقيل: لا يسقط الإسلام قتله، قاله في العتبية؛ لأنه حق للنبي ﷺ وجب لانتهاكه حرمة وقصده إلحاق النقيصة والمعرة به، فلم يكن رجوعه إلى الإسلام بالذي يسقطه، ولا يكون أحسن حالا من المسلم.

السابعة : قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ﴾ «أُمَّة» جمع إمام، والمراد: صناديد قريش - في قول بعض العلماء - كأبي جهل وعتبة وشيبة وأمية بن خلف. وهذا بعيد، فلإن الآية في سورة «براءة» وحين نزلت وقرئت على الناس كان الله قد استأصل شأفة قريش فلم يبق إلا مسلم أو مسالم، فيحتمل أن يكون المراد ﴿فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ﴾ أي: من أقدم على نكث العهد والظعن في الدين يكون أصلا ورأسا في الكفر، فهو من أئمة الكفر على هذا. ويحتمل أن يعنى به المتقدمون والرؤساء منهم، وأن قتالهم قتال لأتباعهم وأنهم لا حرمة لهم. والأصل «أئمة» كمثال وأمثلة، ثم أدغمت الميم في الميم وقلبت الحركة على الهمزة فاجتمعت همزتان، فأبدلت من الثانية ياء. وزعم الأخفش أنك تقول: هذا أيم من هذا، بالياء. وقال المازني: أوم من هذا، بالواو، وقرأ حمزة: ﴿أُمَّةٌ﴾، وأكثر النحويين يذهب إلى أن هذا لحن، لأنه جمع بين همزتين في كلمة واحدة. ﴿إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾ أي: لا عهود لهم، أي: ليست عهودهم صادقة يوفون بها. وقرأ ابن عامر: ﴿لَا إِيْمَانَ لَهُمْ﴾ بكسر الهمزة من الإيمان، أي لا إسلام لهم. ويحتمل أن يكون مصدر آمنته إيماناً، من الأمن الذي ضده الخوف،

(١) صحيح : أبو داود (٤٣٦٣) في الحدود، وصححه الألباني هناك .

(٢، ٣) صحيح : أبو داود (٤٣٦١) في الحدود، والدارقطني (١١٢ / ٣) في سنته ، والبيهقي (٦٠ / ٧) في سنته ،

والنسائي (٣٥٣٣) في الكبرى ، وصححه الألباني رحمه الله .

أي: لا يؤمنون، من أمته إيماناً، أي: أجرته، فهذا قال: ﴿فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ﴾، ﴿لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ﴾ أي: عن الشرك. قال الكلبي: كان النبي ﷺ وادع أهل مكة سنة وهو بالحديبية فحبسوه عن البيت، ثم صالحوه على أن يرجع فمكثوا ما شاء الله، ثم قاتل حلفاء رسول الله ﷺ من خزاعة حلفاء بني أمية من كنانة، فأمدت بنو أمية حلفاءهم بالسلاح والطعام، فاستعانت خزاعة برسول الله ﷺ فنزلت هذه الآية وأمر رسول الله ﷺ أن يعين حلفاءه كما سبق، وفي البخاري عن زيد بن وهب قال: كنا عند حذيفة فقال ما بقي من أصحاب هذه الآية - يعني: ﴿فَقَاتِلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ﴾ - إلا ثلاثة، ولا بقي من المنافقين إلا أربعة. فقال أعرابي: إنكم أصحاب محمد تخبرون أجبارة لا ندرى ما هي، تزعمون ألا منافق إلا أربعة، فما بال هؤلاء الذين يسفرون<sup>(١)</sup> بيوتنا، ويسرقون أعلقتنا<sup>(٢)</sup>! قال: أولئك الفساق، أجل لم يبق منهم إلا أربعة، أحدهم شيخ كبير لو شرب الماء البارد لما وجد برده<sup>(٣)</sup>. قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ﴾ أي عن كفرهم وباطلهم وأذيتهم للمسلمين، وذلك يقتضي أن يكون الغرض من قتالهم دفع ضررهم لينتهوا عن مقاتلتنا ويدخلوا في ديننا.

﴿أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾

قوله تعالى: ﴿أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ توبيخ وفيه معنى التحضيض نزلت في كفار مكة كما ذكرنا آنفاً. ﴿وَهُمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ﴾ أي كان منهم سبب الخروج، فأضيف الإخراج إليهم، وقيل: أخرجوا الرسول عليه السلام من المدينة لقتال أهل مكة للنكث الذي كان منهم؛ عن الحسن، ﴿وَهُمْ بَدَءُوكُمْ﴾ بالقتال ﴿أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ أي نقضوا العهد وأعانوا بني بكر على خزاعة. وقيل: بدؤوكم بالقتال يوم بدر؛ لأن النبي ﷺ خرج للعير ولما أحرزوا غيرهم كان يمكنهم الانصراف، فأبوا إلا الوصول إلى بدر وشرب الخمر بها؛ كما تقدم، ﴿فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ﴾ أي تخافوا عقابه في ترك قتالهم من أن تخافوا أن ينالكم في قتالهم مكروه، وقيل: إخراجهم الرسول: منعهم إياه من الحج والعمرة والطواف، وهو ابتداءهم. والله أعلم.

﴿فَلْيُلْهِمِ اللَّهُ بِبَدْيِكُمْ وَيُخْزِمِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ﴾ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ

قوله تعالى: ﴿فَلْيُلْهِمِ اللَّهُ بِبَدْيِكُمْ وَيُخْزِمِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ﴾ والتقدير: إن قتالوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصرهم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين، ﴿وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ﴾ دليل على أن غيظهم كان قد اشتد. وقال مجاهد: يعني خزاعة حلفاء رسول الله ﷺ، وكله عطف، ويجوز فيه كله الرفع على القطع من الأول، ويجوز النصب على إضمار «أن» وهو الصرف

(١) البقر: الفتح والوسع، والمعنى: يفتحنها ويوسعونها. النهاية لابن الأثير (١/ ١٤٥).

(٢) العلائق: نفائس الأموال، والواحد (علق) بالكسر. النهاية (٣/ ٢٩٠) لابن الأثير.

(٣) صحيح: البخاري (٤٦٥٨) في التفسير.

عند الكوفيين، كما قال:

فَإِنْ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ رَبِيعُ النَّاسِ وَالشَّهْرُ الْحَرَامُ  
وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنْابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

وإن شئت رفعت «ونأخذ» وإن شئت نصبته. والمراد بقوله: «ويشرف صدور قوم مؤمنين» بنو خزاعة، على ما ذكرنا عن مجاهد<sup>(١)</sup>. فإن قريشا أعانت بني بكر عليهم، وكانت خزاعة حلفاء النبي ﷺ. فأنشد رجل من بني بكر هجاء رسول الله ﷺ، فقال له بعض خزاعة: لئن أعدته لأكسرن فمك، فأعاده فكسر فاه وثار بينهم قتال، فقتلوا من الخزاعيين أقواما، فخرج عمرو بن سالم الخزاعي في نفر إلى النبي ﷺ وأخبره به، فدخل منزل ميمونة وقال: «اسكبوا إلي ماء» فجعل يغتسل وهو يقول: «لا نصرت إن لم أنصر بني كعب»<sup>(٢)</sup>، ثم أمر رسول الله ﷺ بالتجهز والخروج إلى مكة فكان الفتح.

قوله تعالى: ﴿وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ﴾ القراءة بالرفع على الاستئناف؛ لأنه ليس من جنس الأول ولهذا لم يقل: «ويتوب» بالجزم؛ لأن القتال غير موجب لهم التوبة من الله جل وعز، وهو موجب لهم العذاب والحزى وشفاء صدور المؤمنين وذهاب غيظ قلوبهم ونظيره: ﴿فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يُخْثِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾ [الشورى: ٢٤] تم الكلام، ثم قال: ﴿وَرِمْحَ اللَّهِ الْبَاطِلَ﴾ [الشورى: ٢٤]. والذين تاب الله عليهم مثل أبي سفيان وهكرمة بن أبي جهل وسليم بن أبي عمرو، فإنهم أسلموا. وقرأ ابن أبي إسحاق: «ويتوب» بالنصب. وكذا روي عن عيسى الثقفي والأعرج، وعليه فتكون التوبة داخلة في جواب الشرط، لأن المعنى: إن تقاتلوهم يعذبهم الله، وكذلك ما عطف عليه. ثم قال: ﴿وَيُحِبُّ اللَّهُ﴾ أي: إن تقاتلوهم. فجمع بين تعذيبهم بأيديكم وشفاء صدوركم وإذهاب غيظ قلوبكم والتوبة عليكم، والرفع أحسن؛ لأن التوبة لا يكون سببها القتال، إذ قد توجد بغير قتال لمن شاء الله أن يتوب عليه في كل حال.

﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِجَنَّةٍ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾

قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ﴾ خروج من شيء إلى شيء، «أَنْ تُتْرَكُوا» في موضع المفعولين على قول سيبويه. وعند المبرد أنه قد حذف الثاني. ومعنى الكلام: أم حسبتم أن تتركوا من غير أن تبتلوا بما يظهر به المؤمن والمنافق الظهور الذي يستحق به الثواب والعقاب، وقد تقدم هذا المعنى في غير موضع، «وَلَمَّا يَعْلَمِ» جزم بـ «لما» وإن كانت «ما» زائدة، فإنها تكون عند سيبويه جوابا لقولك: قد فعل كما تقدم. وكسرت الميم للالتقاء الساكنين. «وَلِجَنَّةٍ» بطانة ومداخلة من الولوج وهو الدخول، ومنه سمي الكناس الذي تلج فيه الوحوش تولجا، ولج يلج ولوجا: إذا دخل، والمعنى: دخيلة مودة من دون الله ورسوله، وقال أبو عبيدة: كل شيء أدخلته في شيء ليس منه فهو وليجة، والرجل يكون في القوم وليس منهم وليجة، وقال ابن زيد: الوليجة: الدخيلة، والولجاء: الدخلاء، فوليجة

(١، ٢) سبق تخريجهما.

الرجل من يختص بدخلة أمره دون الناس، تقول: هو وليجتي وهم وليجتي، الواحد والجمع فيه سواء. قال أبان بن تغلب رحمه الله:

فَبَيْسَ الْوَلِيَّةُ لِلْهَارِبِينَ وَالْمَعْتَدِينَ وَأَهْلِي الرَّيْبِ

وقيل: وليجة: بطانة، والمعنى واحد، نظيره: ﴿لَا تَخْلُوا بِطَانَةَ مَنْ دُونَكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٨]. وقال

الفراء: وليجة بطانة من المشركين يتخذونهم ويفشون إليهم أسرارهم ويعلمونهم أمورهم.

﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِم بِالْكَفْرِ أُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ ﴾

قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ﴾ الجملة من ﴿أَنْ يَعْمُرُوا﴾ في موضع رفع اسم كان، ﴿شَاهِدِينَ﴾ على الحال. واختلف العلماء في تأويل هذه الآية، فقيل: أراد ليس لهم الحج بعد ما نودي فيهم بالمتنع عن المسجد الحرام، وكانت أمور البيت كالسدانة والسقاية والرفادة إلى المشركين، فبين أنهم ليسوا أهلاً لذلك، بل أهله المؤمنون. وقيل: إن العباس لما أسر وعير بالكفر وقطيعة الرحم قال: تذكرون مساوئنا ولا تذكرون محاسننا. فقال علي: ألكم محاسن؟ قال: نعم إنا لنعمر المسجد الحرام، ونحجب الكعبة، ونسقي الحاج، ونفك العاني، فنزلت هذه الآية ردا عليه<sup>(١)</sup>، فيجب إذاً على المسلمين تولي أحكام المساجد ومنع المشركين من دخولها. وقراءة العامة ﴿يَعْمُرُوا﴾ بفتح الياء وضم الميم، من عَمَرَ يَعْمُرُ. وقرأ ابن السميعة بضم الياء وكسر الميم أي: يجعلونه عامراً أو يعينوا على عمارته. وقرئ: «مسجد الله» على التوحيد أي المسجد الحرام. وهي قراءة ابن عباس وسعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح ومجاهد وابن كثير وأبي عمرو وابن محيصن ويعقوب. والباقون: ﴿مَسَاجِدُ﴾ على التعميم. وهو اختيار أبي عبيد، لأنه أعم والخاص به يدخل تحت العام. وقد يحتمل أن يراد بقراءة الجمع المسجد الحرام خاصة. وهذا جائز فيما كان من أسماء الجنس، كما يقال: فلان يركب الخيل وإن لم يركب إلا فرسا. والقراءة: ﴿مَسَاجِدُ﴾ أصوب، لأنه يحتمل المعنيين. وقد أجمعوا على قراءة قوله: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ على الجمع، قاله النحاس. وقال الحسن: إنما قال: ﴿مَسَاجِدُ﴾ وهو المسجد الحرام؛ لأنه قبله المساجد كلها وإمامها.

قوله تعالى: ﴿شَاهِدِينَ﴾ قيل: أراد وهم شاهدون فلما طرح: ﴿هُمْ﴾ نصب، قال ابن عباس: شهادتهم على أنفسهم بالكفر سجودهم لأصنامهم، وإقرارهم أنها مخلوقة، وقال السدي: شهادتهم بالكفر هو أن النصراني تقول له: ما دينك؟ فيقول: نصراني، واليهودي فيقول: يهودي، والصابئي فيقول: صابئي، ويقال للمشرك: ما دينك؟ فيقول: مشرك<sup>(٢)</sup>، ﴿أُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي النَّارِ هُمْ خَالِدُونَ﴾ تقدم معناه.

(١) ضعيف: انظر الواحدي (ص ٢٠٠)، بلا سند هكذا في أسباب النزول، ورواه منقطعاً من طريق الوالي عن ابن

عباس، ومرسلاً من طريق الشعبي والحسن.

(٢) حسن إليه: الطبري (١٠ / ٩٨) في تفسيره.

﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مِنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴾ ﴿٣٠﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى : قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ ﴾ دليل على أن الشهادة لعمار المساجد بالإيمان صحيحة ، لأن الله سبحانه ربطه بها وأخير عنه بملازمتها ، وقد قال بعض السلف : إذا رأيتم الرجل يعمر المسجد ، فحسبوا به الظن ، وروى الترمذي عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ ، قال : « إذا رأيتم الرجل يعتاد المسجد فاشهدوا له بالإيمان » ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ (١) . وفي رواية : « يتعاهد المسجد » . قال : حديث حسن غريب (٢) . قال ابن العربي (٣) : وهذا في ظاهر الصلاح ليس في مقاطع الشهادات ، فإن الشهادات لها أحوال عند العارفين بها ، فإن منهم الذكي الفطن المحصل لما يعلم اعتقادا وإخبارا ، ومنهم المغفل ، وكل واحد ينزل على منزلته ويقدر على صفته .

الثانية : قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ إن قيل : ما من مؤمن إلا وقد خشى غير الله ، وما زال المؤمنون والأنبياء يخشون الأعداء من غيرهم . قيل له : المعنى : ولم يخش إلا الله مما يعبد ، فإن المشركين كانوا يعبدون الأوثان ويخشونها ويرجونها . جواب ثان : أي لم يخف في باب الدين إلا الله .

الثالثة : فإن قيل : فقد أثبت الإيمان في الآية لمن عمر المساجد بالصلاة فيها ، وتنظيفها وإصلاحها ما وهى منها ، وآمن بالله . ولم يذكر الإيمان بالرسول فيها ولا إيمان لمن لم يؤمن بالرسول . قيل له : دل على الرسول ما ذكر من إقامة الصلاة وغيرها ؛ لأنه مما جاء به ، بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة إنما يصح من المؤمن بالرسول ، فلهذا لم يفرد بالذكر . و« عسى » من الله واجبة ، عن ابن عباس وغيره (٤) . وقيل : عسى بمعنى خليف أي فخليق ﴿ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴾ .

﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ ﴿٣١﴾

فيه مسألتان :

الأولى : قوله تعالى : ﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ ﴾ التقدير في العربية : أجعلتم أصحاب سقاية الحاج أو أهل سقاية الحاج مثل من آمن بالله وجاهد في سبيله ، ويصح أن يقدر الحذف في : ﴿ مَنْ ءَامَنَ ﴾ أي : أجعلتم عمل سقي الحاج كعمل من آمن ، وقيل : التقدير كإيمان من آمن . والسقاية مصدر كالسقاية والحماية ، فجعل الاسم بموضع المصدر إذ علم معناه ، مثل : إنما السخاء حاتم ، وإنما الشعر زهير .

(١) ضعيف : الترمذي (٣٠٩٣) في تفسير القرآن ، وابن ماجه (٨٠٢) في المساجد والجماعات وضعفه الألباني هناك .

(٢) حسن غريب : الترمذي (٢٦١٧) في الإيمان ، وضعفه الألباني هناك .

(٣) أحكام القرآن (٢ / ٩٠٦) لابن العربي المالكي .

(٤) ضعيف : الطبري (١٠ / ٩٩) في تفسيره ، من طريق علي بن أبي طلحة الوالي عن ابن عباس ولم يسمع منه .

وعمارَةَ المسجد الحرام مثل: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]. وقرأ أبو وجزة: «أجعلتم سقاةً الحجاج وعمرةً المسجد الحرام». سقاة: جمع ساق والأصل سقية «على فعلة، كذا يجمع المعتل من هذا، نحو قاض وقضاة وناس ونساء. فإن لم يكن معتلا جمع على فعلة، نحو ناسي ونساء، للذين كانوا ينسؤون الشهور. وكذا قرأ ابن الزبير وسعيد بن جبير: «سُقَاةً، وعمرةً» إلا أن ابن جبير ذهب «المسجد» على إرادة التنوين في «عمرة».

وقال الضحاك: سقاية بضم السين، وهي لغة، والحاج اسم جنس الحجاج. وعمارَةَ المسجد الحرام: معاهدته والقيام بمصالحه. وظاهر هذه الآية: أنها مبטلة قول من افتخر من المشركين بسقاية الحجاج وعمارَةَ المسجد الحرام، كما ذكره السدي. قال: افتخر عباس بالسقاية، وشيبة بالعمارة، وعلي بالإسلام والجهاد، فصدق الله عليا وكذبهما، وأخبر أن العمارة لا تكون بالكفر، وإنما تكون بالإيمان والعبادة وأداء الطاعة. وهذا بين لا غبار عليه. ويقال: إن المشركين سألوا اليهود وقالوا: نحن سقاة الحجاج وعمار المسجد الحرام، أفنحن أفضل أم محمد وأصحابه؟ فقالت لهم اليهود عمادا لرسول الله ﷺ: أنتم أفضل (١).

الثانية: وقد اعترض هنا إشكال وهو ما جاء في «صحيح مسلم» (٢) عن النعمان بن بشير قال: كنت عند منبر رسول الله ﷺ فقال رجل: ما أبالي ألا أعمل عملا بعد الإسلام إلا أن أسقي الحجاج. وقال آخر: ما أبالي ألا أعمل عملا بعد الإسلام إلا أن أعمار المسجد الحرام. وقال آخر: الجهاد في سبيل الله أفضل مما قلت. فزجرهم عمر وقال: لا ترفعوا أصواتكم عند منبر رسول الله ﷺ - وهو يوم الجمعة - ولكن إذا صليت الجمعة دخلت واستفتيته فيما اختلفتم فيه. فأنزل الله عز وجل: ﴿أَجْعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ أَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ إلى آخر الآية. وهذا المساق يقتضي أنها إنما نزلت عند اختلاف المسلمين في الأفضل من هذه الأعمال، وحينئذ لا يليق أن يقال لهم في آخر الآية: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ فتعين الإشكال، وإزالته بأن يقال: إن بعض الرواة تسامح في قوله، فأنزل الله الآية. وإنما قرأ النبي ﷺ الآية على عمر حين سأله فظن الراوي أنها نزلت حينئذ. واستدل بها النبي ﷺ على أن الجهاد أفضل مما قال أولئك الذين سمعهم عمر، فاستفتى لهم فتلا عليه ما قد كان أنزل عليه، لا أنها نزلت في هؤلاء، والله أعلم.

فإن قيل: فعلى هذا يجوز الاستدلال على المسلمين بما أنزل في الكافرين، ومعلوم أن أحكامهم مختلفة. قيل له: لا يستبعد أن ينتزع مما أنزل الله في المشركين أحكام تليق بالمسلمين. وقد قال عمر: إنا لو شئنا لاتخذنا سلاتق وشواء وتوضع صحيفة وترفع أخرى، ولكننا سمعنا قول الله تعالى: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيْبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَأَسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا﴾ [الأحقاف: ٢٠]. وهذه الآية نص في الكفار، ومع ذلك ففهم منها عمر الزجر عما يناسب أحوالهم بعض المناسبة، ولم ينكر عليه أحد من الصحابة. فيمكن أن تكون هذه الآية من هذا النوع. وهذا نفيس، وبه يزول الإشكال، ويرتفع الإبهام، والله أعلم.

(١) لم أقف عليه.

(٢) صحيح: مسلم (١٨٧٩ / ١١١) في الإمارة.

﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَكْبَرُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ ﴿٢٤﴾

قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾ في موضع رفع بالابتداء، وخبره ﴿أَكْبَرُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ﴾، و﴿دَرَجَةً﴾ نصب على البيان، أي: من الذين افتخروا بالسقي والعمارة، وليس للكافرين درجة عند الله حتى يقال: المؤمن أعظم درجة، والمراد أنهم قدروا لأنفسهم الدرجة بالعمارة والسقي فخطابهم على ما قدره في أنفسهم وإن كان التقدير خطأ، كقوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا﴾ [الفرقان: ٢٤] وقيل: ﴿أَكْبَرُ دَرَجَةً﴾ من كل ذي درجة، أي: لهم المزية والمرتبة العلية. ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ بذلك.

﴿يُسِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّتْ لَهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴿٢٥﴾ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ ﴿٢٥﴾

قوله تعالى: ﴿يُسِّرُهُمْ رَبُّهُمْ﴾ أي: يعلمهم في الدنيا ما لهم في الآخرة من الثواب الجزيل والنعيم المقيم. والنعيم: لين العيش ورغده.

قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ﴾ نصب على الحال، والخلود الإقامة، ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ أي: أعد لهم في دار كرامته ذلك الثواب.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ ﴿٢٦﴾

ظاهر هذه الآية أنها خطاب لجميع المؤمنين كافة، وهي باقية الحكم إلى يوم القيامة في قطع الولاية بين المؤمنين والكافرين. وروت فرقة: أن هذه الآية إنما نزلت في الحضر على الهجرة ورفض بلاد الكفرة. فالمخاطبة على هذا إنما هي للمؤمنين الذين كانوا بمكة وغيرها من بلاد العرب، خوطبوا بألا يوالوا الآباء والإخوة فيكونوا لهم تبعاً في سكنى بلاد الكفر، ﴿إِنِ اسْتَحَبُّوا﴾ أي: أحبوا، كما يقال: استجاب بمعنى أجب، أي: لا تطيعوهم ولا تخصصوهم، وخص الله سبحانه الآباء والإخوة؛ إذ لا قرابة أقرب منها. فنفي الموالاتة بينهم كما نفاها بين الناس بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: ٥١] ليعين أن القرب قرب الأديان لا قرب الأبدان، وفي مثله تشدد الصوفية:

يَقُولُونَ لِي: دَارُ الْأَحِبَّةِ قَدْ دَنَتْ  
فَقُلْتُ: وَمَا تَغْنِي دِيَارٌ قَرِيبَةٌ  
وَأَنْتَ كَثِيبٌ إِنْ ذَا لِعَجِيبٌ  
إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْقُلُوبِ قَرِيبٌ  
فَكَمْ مِنْ بَعِيدِ الدَّارِ نَالَ مَرَادَهُ  
وَأَخْرَجَ جَارُ الْجَنْبِ مَاتَ كَثِيبٌ

ولم يذكر الأبناء في هذه الآية؛ إذ الأغلب من البشر أن الأبناء هم التبع للآباء. والإحسان والهبة مستثناة من الولاية، قالت أسماء: يا رسول الله، إن أمي قدمت علي راغبة وهي مشركة

أفأصلها؟ قال: «صلي أمك» خرجه البخاري (١).

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ قال ابن عباس: هو مشرك مثلهم؛ لأن من رضي بالشرك فهو مشرك (٢).

﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿٢٣﴾﴾

لما أمر رسول الله ﷺ بالهجرة من مكة إلى المدينة جعل الرجل يقول لأبيه والاب لابنه والاخ لأخيه والرجل لزوجته: إنا قد أمرنا بالهجرة، فمنهم من تسارع لذلك، ومنهم من أبى أن يهاجر، فيقول: والله لئن لم تخرجوا إلى دار الهجرة، لا أنفعكم ولا أنفق عليكم شيئا أبدا، ومنهم من تتعلق به امرأته وولده ويقولون له: أنشدك بالله ألا تخرج فنضيع بعدك، فمنهم من يرق فيدع الهجرة ويقيم معهم، فنزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنْ اسْتَحْبَبْتُمْ عَلَى الْإِيمَانِ﴾ (٣). يقول: إن اختاروا الإقامة على الكفر بمكة على الإيمان بالله والهجرة إلى المدينة، ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ﴾ بعد نزول الآية: ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [التوبة: ٢٣]، ثم نزل في الذين تخلفوا ولم يهاجروا: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ﴾ وهي الجماعة التي ترجع إلى عقد واحد كعقد العشرة فما زاد، ومنه المعاشرة وهي الاجتماع على الشيء، ﴿وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا﴾ يقول: اكتسبتموها بمكة، وأصل الاقتراف: اقتطاع الشيء من مكانه إلى غيره، ﴿وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا﴾ قال ابن المبارك: هي البنات والأخوات إذا كسدن في البيت لا يجدن لهن خاطبا (٤). قال الشاعر:

كسدن من الفقر في قومهن وقد زادهن مقامي كسودا

﴿وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا﴾ يقول: ومنازل تعجبكم الإقامة فيها. ﴿أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ من أن تهاجروا إلى الله ورسوله بالمدينة، و﴿أَحَبَّ﴾ خبر كان. ويجوز في غير القرآن رفع «أحب» على الابتداء والخبر، واسم كان مضمرة فيها. وأنشد سيبويه:

إذا مت كان الناس صنفاً: شامتٌ وآخرٌ مثنٍ بالذي كنتُ أصنعُ

وأنشد:

هي الشفاءُ لذائي لو ظفرتُ بها وليسَ منها شفاءُ الداءِ مبدول

وفي الآية دليل على وجوب حب الله ورسوله، ولا خلاف في ذلك بين الأمة، وأن ذلك مقدم على كل محبوب، وقد مضى في «آل عمران» معنى محبة الله تعالى ومحبة رسوله، ﴿وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا﴾ صيغته صيغة أمر ومعناه التهديد، يقول: انتظروا، ﴿حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ﴾ يعني بالقتال وفتح مكة، عن مجاهد. الحسن: بعقوبة آجلة أو عاجلة. وفي قوله: ﴿وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ﴾ دليل على

(١) متفق عليه: وقد سبق.

(٢) انظر: البحر المحيط (٥/ ٢٢) لأبي حيان.

(٣) ضعيف جداً: الواسطي (ص ٢٠١) في أسباب النزول، من طريق الكلبي.

(٤) رواه أبو حيان (٥/ ٢٢) في البحر المحيط وقال: «وتفسير ابن المبارك تفسير غريب ينو عنه اللفظ».

فضل الجهاد، وإيثاره على راحة النفس وعلانيتها بالأهل والمال، وسيأتي فضل الجهاد في آخر السورة. وقد مضى من أحكام الهجرة في «النساء» ما فيه كفاية، والحمد لله، وفي الحديث للصحيح: «إن الشيطان قعد لابن آدم ثلاث مقاعد: قعد له في طريق الإسلام فقال: أتذر دينك ودين آبائك؟ فخالفه وأسلم، وقعد له في طريق الهجرة فقال له: أتذر مالك وأهلك؟ فخالفه وهاجر، ثم قعد في طريق الجهاد فقال له: تجاهد فتقتل فينكح أهلك ويقسم مالك فخالفه وجاهد فحق على الله أن يدخله الجنة»<sup>(١)</sup>. وأخرجه النسائي من حديث سبرة بن أبي الفاكه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الشيطان...» فذكره<sup>(٢)</sup>، قال البخاري: «ابن الفاكه» ولم يذكر فيها اختلافاً. وقال ابن أبي عدي: يقال: ابن الفاكه وابن أبي الفاكه، انتهى.

﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَرَّتْ قَرِينٌ عَنْكُمْ شَيْئًا وَصَافَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّذْرِبِينَ ﴿٣٧﴾ ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَذَلِكَ جِزَاءُ الْكَافِرِينَ ﴿٣٨﴾ ثُمَّ تَوَبَّ اللَّهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٣٩﴾﴾

فيه ثمان مسائل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ﴾ لما بلغ هوازن مكة جمعهم مالك بن عوف النصراني من بني نصر بن مالك، وكانت الرياسة في جميع العسكر إليه، وساق مع الكفار أموالهم ومواشيهم ونساءهم وأولادهم، وزعم أن ذلك يحتمي به نفوسهم وتشتد في القتال عند ذلك شوكتهم، وكانوا ثمانية آلاف في قول الحسن ومجاهد، وقيل: أربعة آلاف، من هوازن وثقف، وعلى هوازن مالك بن عوف، وعلى ثقيف كنانة بن عبد، فنزلوا بأوطاس. وبعث رسول الله ﷺ عبد الله بن أبي حدرد الأسلمي عينا<sup>(٣)</sup>، فأتاه وأخبره بما شاهد منهم، فعزم رسول الله ﷺ على قصدهم، واستعار من صفوان بن أمية بن خلف الجمحي دروعا<sup>(٤)</sup>. قيل: مائة درع. وقيل: أربعمائة درع، واستسلف من ربيعة المخزومي ثلاثين ألفاً أو أربعين ألفاً، فلما قدم قضاه إياها. ثم قال له النبي ﷺ: «بارك الله لك في أهلك ومالك إنما جزاء السلف الوفاء والحمد» خرج ابن ماجه في السنن<sup>(٥)</sup>. وخرج رسول الله ﷺ في اثني عشر ألفاً من المسلمين، منهم عشرة آلاف صحبوه من المدينة وألفان من مسلمة الفتح وهم الطلقاء إلى من انضاف إليه من الأعراب من سليم وبني كلاب وعبس وذبيان. واستعمل على مكة عتاب بن أسيد. وفي مخرجه هذا رأى جهال الأعراب شجرة خضراء وكان لهم في الجاهلية شجرة معروفة تسمى «ذات أنواط» يخرج إليها الكفار يوماً معلوماً في

(١) صحيح: النسائي (٦/ ٢١، ٢٢) في الجهاد، من حديث سبرة بن أبي الفاكه، وصححه الألباني هناك.

(٣) كذا في سيرة ابن هشام (٤/ ١٩٠) نقلاً عن ابن إسحاق.

(٤) صحيح: أبو داود (٣٥٦٢) في البيوع، والنسائي (٥٧٧٢) في الكبرى عن صفوان، وصححه الألباني هناك.

(٥) حسن: النسائي (٧/ ٣١٤) في البيوع، وابن ماجه (٢٤٢٤) في الصدقات، وحسنه الألباني هناك.

السنة يعظمونها، فقالوا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال عليه السلام: «الله أكبر قلتُم والذي نفسي بيده كما قال قوم موسى: ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ (١٣٨) [الأعراف]، لتركبن سنن من قبلكم حذو القذة بالقذة، حتى أنهم لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه» (١). فنهض رسول الله ﷺ حتى أتى وادي حنين، وهو من أودية تهامة، وكانت هوازن قد كمنت في جنبتي الوادي وذلك في غبش الصبح فحملت على المسلمين حملة رجل واحد، فانهمز جمهور المسلمين ولم يلو أحد على أحد، وثبت رسول الله ﷺ وثبت معه أبو بكر وعمر، ومن أهل بيته علي والعباس وأبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب وابنه جعفر، وأسامة بن زيد، وأيمن بن عبيد وهو أيمن بن أم أيمن قتل يومئذ بحنين - وربيعة بن الحارث، والفضل بن عباس، وقيل في موضع: جعفر بن أبي سفيان، وقثم بن العباس. فهؤلاء عشرة رجال، ولهذا قال العباس:

نَصْرَنَا رَسُولَ اللَّهِ فِي الْحَرْبِ تِسْعَةً وَقَدْ فَرَّ مِنْ قَدُ فَرَّ عَنْهُ وَأَقْسَعُوا  
وَعَاشَرْنَا لَأَقَى الْحَمَامَ بِنَفْسِهِ بِمَا مَسَّهُ فِي اللَّهِ لَا يَتَوَجَّعُ

وثبتت أم سليم في جملة من ثبتت محترمة ممسكة بعيرا لأبي طلحة وفي يدها خنجر، ولم ينهزم رسول الله ﷺ ولا أحد من هؤلاء، وكان رسول الله ﷺ على بغلته الشهباء واسمها دُلْدُلٌ. وفي «صحيح مسلم» عن أنس قال عباس: وأنا أخذ بلجام بغلة رسول الله ﷺ أكفها إرادة ألا تسرع، وأبو سفيان أخذ بركاب رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «أي عباس، ناد أصحاب السمرة» (٢). فقال عباس - وكان رجلا صيتا. ويروى من شدة صوته أنه أغير يوما على مكة فنأدى: واصباحاه فأسقطت كل حامل سمعت صوته جنيها: فقلت بأعلى صوتي: أين أصحاب السمرة؟ قال: فوالله لكان عطفهم حين سمعوا صوتي عطفة البقر على أولادها، فقالوا: يا لبيك يا لبيك. قال: فاقتلوا والكفار. الحديث، وفيه: قال: ثم أخذ رسول الله ﷺ حصيات فرمى بهن وجوه الكفار، ثم قال: «انهزموا ورب محمد»، قال: فذهبت أنظر فإذا القتال على هيئته فيما أرى. قال: فوالله ما هو إلا أن رماهم بحصياته، فما زلت أرى حدهم قليلا وأمرهم مدبرا (٣). قال أبو عمر: روينا من وجوه عن بعض من أسلم من المشركين ممن شهد حيننا أنه قال - وقد سئل عن يوم حنين: لقينا المسلمين فما لبثنا أن هزمناهم وأتبعناهم حتى انتهينا إلى رجل ركب على بغلة بيضاء، فلما رأنا زجرنا زجرة وانتهرنا، وأخذ بكفه حصى وترابا فرمى به وقال: «شاهت الوجوه» فلم تبق عين إلا دخلها من ذلك، وما ملكنا أنفسنا أن رجعنا على أعقابنا (٤). وقال سعيد بن جبيرة: حدثنا رجل من المشركين يوم حنين قال: لما التقينا مع أصحاب رسول الله ﷺ لم يقفوا لنا حلب شاة، حتى إذا انتهينا إلى صاحب البغلة الشهباء - يعني رسول الله ﷺ - تلقانا رجال بيض الوجوه حسان، فقالوا لنا: شاهت الوجوه،

(١) صحيح: بغير هذا اللفظ: وقد سبق عن أبي واقد الليثي رضي الله عنه.

(٢) يعني أصحاب بيعة الرضوان كما في النهاية (٢/ ٣٩٩) لابن الأثير.

(٣) صحيح: مسلم (١٧٧٥) في الجهاد والسير عن ابن عباس عن أبيه رضي الله عنهما.

(٤) صحيح: وانظر: تاريخ الإسلام (١٠/ ٤٩٤) للذهبي.

ارجعوا، فرجعنا وركبوا أكتافنا فكانت إياها (١)، يعني الملائكة.

قلت: ولا تعارض فإنه يحتمل أن يكون شامت الوجوه من قوله ﷺ ومن قول الملائكة معا، ويدل على أن الملائكة قانت يوم حنين. فالله أعلم. وقتل علي رضي الله عنه يوم حنين أربعين رجلا بيده، وسبى رسول الله ﷺ أربعة آلاف رأس، وقيل: ستة آلاف، واثنى عشر ألف ناقة سوى ما لا يعلم من الغنائم.

الثانية: قال العلماء في هذه الغزاة: قال النبي ﷺ: «من قتل قتيلًا له عليه بيعة فله سلبه» (٢). وقد مضى في «الأنفال» بيانه. قال ابن العربي: ولهذه النكتة وغيرها أدخل الأحكاميون هذه الآية في الأحكام.

قلت: وفيه أيضا جواز استعارة السلاح وجواز الاستمتاع بما استعير إذا كان على المعهود مما يستعار له مثله، وجواز استلاف الإمام المال عند الحاجة إلى ذلك ورده إلى صاحبه، وحديث صفوان أصل في هذا الباب، وفي هذه الغزاة أمر رسول الله ﷺ ألا توطأ حامل حتى تضع، ولا حائل حتى تحيض حيضة (٣). وهو يدل على أن السبي يقطع العصمة. وقد مضى بيانه في سورة «النساء» مستوفى. وفي حديث مالك أن صفوان خرج مع رسول الله ﷺ وهو كافر، فشهد حنينا والطائف وامراته مسلمة، الحديث (٤)، قال مالك: ولم يكن ذلك بأمر رسول الله ﷺ، ولا أرى أن يستعان بالمشركين على المشركين إلا أن يكونوا خدما أو نواتية، وقال أبو حنيفة والشافعي والثوري والأوزاعي: لا بأس بذلك إذا كان حكم الإسلام هو الغالب، وإنما تكره الاستعانة بهم إذا كان حكم الشرك هو الظاهر، وقد مضى القول في الإسهام لهم في «الأنفال».

الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ واد بين مكة والطائف، وانصرف لأنه اسم مذكر، وهي لغة القرآن. ومن العرب من لا يصرفه، يجعله اسما للبقعة، وأنشد:

نَصَرُوا نَبِيَهُمْ وَشَدُّوا أَرْهَهُ  
يَحْنِينُ يَوْمَ تَوَاكَلِ الْإِبْطَالُ

﴿وَيَوْمَ﴾ ظرف، وانتصب هنا على معنى: ونصركم يوم حنين، وقال الفراء: لم تنصرف ﴿مَوَاطِنَ﴾ لأنه ليس لها نظير في المفرد وليس لها جماع، إلا أن الشاعر ربما اضطر فجمع، وليس يجوز في الكلام كل ما يجوز في الشعر، وأنشد:

فَهَنَّ يعلُكْنَ حَدَائِدَهَا

وقال النحاس: رأيت أبا إسحاق يتعجب من هذا قال: أخذ قول الخليل وأخطأ فيه، لأن الخليل يقول فيه: لم ينصرف لأنه جمع لا نظير له في الواحد، ولا يجمع جمع التكسير، وأما بالالف والتاء فلا يمتنع.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ﴾ قيل: كانوا اثني عشر ألفا، وقيل: أحد عشر ألفا

(١) كذا عند الطبري (١٠ / ١٠٩) في تفسيره عن عبد الرحمن مولى أم مرثن أو أم مريم .

(٢) صحيح : وقد سبق .

(٣) صحيح : أبو داود (٢١٥٧) في النكاح، وصححه الألباني هناك .

(٤) مرسل : إلى ابن شهاب ، مالك في الموطأ (٢ / ٥٤٣ ، ٥٤٤) في حديثين برقم (٤٤ ، ٤٥) في كتاب النكاح باب (٢٠) .

وخمسمائة، وقيل: ستة عشر ألفاً. فقال بعضهم: لن نغلب اليوم عن قلة. فوكلوا إلى هذه الكلمة، فكان ما ذكرناه من الهزيمة في الابتداء إلى أن تراجعوا، فكان النصر والظفر للمسلمين ببركة سيد المرسلين ﷺ. فبين الله عز وجل في هذه الآية أن الغلبة إنما تكون بنصر الله لا بالكثرة وقد قال: ﴿وَإِنْ يَخِذْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [آل عمران: ١٦٧].

الخامسة: قوله تعالى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ أي: من الخوف، كما قال:

كَأَنَّ بِلَادَ اللَّهِ وَهِيَ عَرِيضَةٌ عَلَى الْخَائِفِ الْمَطْلُوبِ كَفَةُ حَابِلٍ

والرُّحْب - بضم الراء - السعة. تقول منه: فلان رُحِبَ الصدر. والرُّحْب - بالفتح: الواسع. تقول منه: بلد رحب، وأرض رَحبة. وقد رَحِبْتُ رَحْباً رَحَابَةً. وقيل: الباء بمعنى: مع، أي: مع رحبها، وقيل: بمعنى على، أي على رحبها. وقيل: المعنى برحبها، ف ﴿مَا﴾ مصدرية.

السادسة: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾ روى مسلم عن أبي إسحاق قال: جاء رجل إلى البراء فقال: أكنتم وليتم يوم حنين يا أبا عمارة، فقال: أشهد على نبي الله ﷺ ما ولى، ولكنه انطلق أخفاء<sup>(١)</sup> من الناس، وحسر<sup>(٢)</sup> إلى هذا الحي من هوازن، وهم قوم رماة، فرموهم برشق من نبل كأنها رجل من جراد فانكشفوا، فأقبل القوم إلى رسول الله ﷺ وأبو سفيان يقوده به بغلته، فنزل ودعا واستنصر وهو يقول: «أنا النبي لا كذب. أنا ابن عبد المطلب. اللهم نزل نصرك». قال البراء: كنا والله إذا احمر البأس نتقي به، وإن الشجاع منا للذي يحاذي به، يعني النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>.

السابعة: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ أي: أنزل عليهم ما يسكنهم ويذهب خوفهم، حتى اجترأوا على قتال المشركين بعد أن ولوا. ﴿وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا﴾ وهم الملائكة، يقوون المؤمنين بما يلقون في قلوبهم من الخواطر والتثيت، ويضعفون الكافرين بالتجيين لهم من حيث لا يرونهم ومن غير قتال؛ لأن الملائكة لم تقاتل إلا يوم بدر. وروي أن رجلاً من بني نصر قال للمؤمنين بعد القتال: أين الخيل البلق، والرجال الذين كانوا عليها بيض؟ ما كنا فيهم إلا كهينة الشامة، وما كان قتلنا إلا بأيديهم. أخبروا النبي ﷺ بذلك فقال: «تلك الملائكة»، ﴿وَعَدَبَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ أي: بأسياهم، ﴿وَذَلَّكَ جَزَاءَ الْكَافِرِينَ﴾<sup>(٤)</sup> ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَلَى مَنْ يَشَاءُ﴾ أي: على من انهزم فيهديه إلى الإسلام. كمالك بن عوف النصري رئيس حنين ومن أسلم معه من قومه.

الثامنة: ولما قسم رسول الله ﷺ غنائم حنين بالجرعانة<sup>(٥)</sup>، أتاه وفد هوازن مسلمين راغبين في العطف عليهم والإحسان إليهم، وقالوا: يا رسول الله، إنك خير الناس وأبر الناس، وقد أخذت أبناءنا ونساءنا وأموالنا، فقال لهم: «إني قد كنت استأنيت بكم وقد وقعت المقاسم وعندي من ترون

(١) أخفاء: ج (خفيف) كطييب وأطباء، وهم المسارعون المستعجلون مسلم بشرح النووي (٣/١٤٠٠).

(٢) الحُسْرُ: ج (حاصر) كساجد، وهم: بغير دروع وقد فسره بقوله: ليس عليهم سلاح، والحاسر من لا درع ولا مغفر مسلم بشرح النووي (٣/١٤٠٠).

(٣) متفق عليه: البخاري (٤٣١٥ - ٤٣١٧) في المغازي، ومسلم (١٧٧٦) في الجهاد والسير.

(٤) الجِعْرَانَةُ: اسم ماء بين مكة والطائف وهي إلى مكة أقرب، نزلها ﷺ لما قسم غنائم هوازن مرجعه من غزاة حنين، وأحرم منها ﷺ، وله فيها مسجد، وبها بئار متقاربة. معجم البلدان (٢/١٦٥) لياقوت الحموي.

وإن خير القول أصدقه فاختاروا إما ذراريكم وإما أموالكم»، فقالوا: لا نعدل بالأنساب شيئا. فقام خطيبا وقال: «هؤلاء جاؤونا مسلمين وقد خيرناهم فلم يعدلوا بالأنساب فرضوا برد الذرية وما كان لي ولبني عبد المطلب وبني هاشم فهو لهم». وقال المهاجرون والأنصار: أما ما كان لنا فهو لرسول الله ﷺ. وامتنع الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن في قومهما من أن يردوا عليهم شيئا مما وقع لهم في سهامهم. وامتنع العباس بن مرداس السلمي كذلك، وطمع أن يساعده قومه كما ساعد الأقرع وعيينة قومهما. فأبى بنو سليم وقالوا: بل ما كان لنا فهو لرسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «من ضمن منكم بما في يديه فإننا نعوضه منه». فرد عليهم رسول الله ﷺ نساءهم وأولادهم، وعوض من لم تطب نفسه بترك نصيبه أعواضا رضوا بها (١). وقال قتادة: ذكر لنا أن ظئر النبي ﷺ التي أرضعته من بني سعد آتته يوم حنين فسألته سبأيا حين فقال ﷺ: «إني لا أملك إلا ما يصيني منهم ولكن آيتني غدا فاسأليني والناس عندي، فإذا أعطيتك حصتي أعطاك الناس»، فجاءت الغد فبسط لها ثوبه فأقعدها عليه. ثم سأله فأعطاها نصيبه، فلما رأى ذلك الناس أعطوها أنصباهم. وكان عدد سبي هوازئ في قول سعيد بن المسيب ستة آلاف رأس. وقيل: أربعة آلاف (٢).

قال أبو عمر: **هيئ الشيماء** أخت النبي ﷺ من الرضاعة، وهي بنت الحارث بن عبد العزى من بنى سعد بن بكر وبنت حليلة السعدية، فأكرمها رسول الله ﷺ وأعطاها وأحسن إليها، ورجعت مسرورة إلى بلادها بدينها وبما أفاء الله عليها، قال ابن عباس: رأى رسول الله ﷺ يوم أوطاس امرأة تعدو وتصيح ولا تستقر، فسأل عنها فقيل: فقدت بنيا لها، ثم رآها وقد وجدت ابنها وهي تقبله وتدنيه، فدعاها وقال لأصحابه: «أطارحة هذه ولدها في النار»؟ قالوا: لا، قال: «لم»؟ قالوا: لشفتتها. قال: «الله أوهم بكم منها» (٣). وخرجه مسلم بمعناه والحمد لله.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ نَغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٥٦﴾ ﴾

فيه سبع مسائل :

الأولى : قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ ﴾ ابتداء وخبر . واختلف العلماء في معنى وصف المشرك بالنجس، فقال قتادة ومعمربن راشد وغيرهما: لأنه جنب إذ غسله من الجنابة ليس بغسل (٤).

وقال ابن عباس وغيره: بل معنى الشرك هو الذي نجسه . قال الحسن البصري: من صافح مشركا

(١) صحيح : البخاري (٤٣١٨) في المغازي من حديث مروان بن الحكم والمسور بن مخزومة .

(٢) هذا مرسل : الطبري (١٠ / ١٠٦) في تفسيره .

(٣) متفق عليه : لكن بغير هذا اللفظ : رواه البخاري (٥٩٩٩) في الأدب ، ومسلم (٢٧٥٤) في التوبة ، عن عمر رضي الله عنه .

(٤) انظر : الطبري (١٠ / ١١٠) في تفسيره .

فليتوضأ<sup>(١)</sup>، والمذهب كله على إيجاب الغسل على الكافر إذا أسلم إلا ابن عبد الحكم فإنه قال: ليس بواجب؛ لأن الإسلام يهدم ما كان قبله، وبوجوب الغسل عليه؛ قاله أبو ثور وأحمد. وأسقطه الشافعي وقيل: أحب إلي أن يغتسل، ونحوه لابن القاسم، ومالك قول: إنه لا يعرف الغسل، رواه عنه ابن وهب وابن أبي أويس. وحديث ثمامة وقيس بن عاصم يرد هذه الأقوال. رواهما أبو حاتم البستي في صحيح مسنده. وأن النبي ﷺ مر بثمامة يوماً فأسلم فبعث به إلى حائط أبي طلحة فأمره أن يغتسل، فاغتسل وصلى ركعتين، فقال رسول الله ﷺ: «لقد حسن إسلام صاحبكم»<sup>(٢)</sup> وأخرجه مسلم بمعناه. وفيه: أن ثمامة لما منَّ عليه النبي ﷺ انطلق إلى نخل قريب من المسجد فاغتسل. وأمر قيس بن عاصم أن يغتسل بماء وسدر<sup>(٣)</sup>. فإن كان إسلامه قبيل احتلامه فغسله مستحب. ومتى أسلم بعد بلوغه لزمه أن ينوي بغسله الجنابة، هذا قول علمائنا، وهو تحصيل المذهب. وقد أجاز ابن القاسم للكافر أن يغتسل قبل إظهاره للشهادة بلسانه إذا اعتقد الإسلام بقلبه وهو قول ضعيف في النظر مخالف للأثر، وذلك أن أحداً لا يكون بالنية مسلماً دون القول. هذا قول جماعة أهل السنة في الإيمان: إنه قول باللسان، وتصديق بالقلب، ويزكو بالعمل، قال الله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠].

الثانية: قوله تعالى: ﴿فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ ﴿فَلَا يَقْرَبُوا﴾ نهي، ولذلك حذفت منه النون. ﴿الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ هذا اللفظ يطلق على جميع الحرم، وهو مذهب عطاء، فإذا يحرم تمكين المشرك من دخول الحرم أجمع، فإذا جاءنا رسول منهم خرج الإمام إلى الحل ليسمع ما يقول، ولو دخل مشرك الحرم مستورا ومات نبش قبره وأخرجت عظامه. فليس لهم الاستيطان ولا الاجتياز، وأما جزيرة العرب، وهي مكة والمدينة واليمامة واليمن ومخاليفها<sup>(٤)</sup>، فقال مالك: يخرج من هذه المواضع كل من كان على غير الإسلام، ولا يمنعون من التردد بها مسافرين، وكذلك قال الشافعي رحمه الله، غير أنه استثنى من ذلك اليمن. ويضرب لهم أجل ثلاثة أيام كما ضربه لهم عمر رضي الله عنه حين أجالهم، ولا يدفنون فيها ويلجؤون إلى الحل.

الثالثة: واختلف العلماء في دخول الكفار المساجد والمسجد الحرام على خمسة أقوال، فقال أهل المدينة: الآية عامة في سائر المشركين وسائر المساجد. وبذلك كتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله ونزع في كتابه بهذه الآية، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذُنُ اللَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيَذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ [النور: ٣٦]، ودخول الكفار فيها مناقض لترفيعها، وفي «صحيح مسلم» وغيره: «إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من البول والقذر...» الحديث<sup>(٥)</sup>، والكافر لا يخلو عن ذلك، وقال ﷺ: «لا أحل

(١) انظر: البحر المحيط (٤/ ٢٧) لأبي حيان، والطبري (١٠/ ١١١) في تفسيره وفيه أشعث بن سوار عن الحسن وهو: ضعيف.

(٢) صحيح: وقد سبق بنحوه.

(٣) صحيح: أبو داود (٣٥٥) في الطهارة، والترمذي (٦٠٥) في الصلاة، والنسائي (١/ ١٠٩) في الطهارة، وصححه الألباني.

(٤) مخاليفها: مخاليف اليمن: كورها يعني قراها الصغيرة. اللسان «خلف».

(٥) صحيح: مسلم (٢٨٥) في الطهارة، عن أنس رضي الله عنه.

المسجد لحائض ولا لجنب والكافر جنب<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ فسماه الله تعالى نجسا، فلا يخلو أن يكون نجس العين أو مبعدا من طريق الحكم. وأي ذلك كان فمنعه من المسجد واجب؛ لأن العلة وهي النجاسة موجودة فيهم، والحرمة موجودة في المسجد، يقال: رجل نجس، وامرأة نجس، ورجلان نجس، وامرأتان نجس، ورجال نجس، ونساء نجس، لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه مصدر. فأما النَجَسُ - بكسر النون وحزم الجيم - فلا يقال إلا إذا قيل معه رجس. فإذا أُفرد قيل: نَجَسَ - بفتح النون وكسر الجيم - ونجس - بضم الجيم، وقال الشافعي رحمه الله: الآية عامة في سائر المشركين، خاصة في المسجد الحرام، ولا يمنعون من دخول غيره، فأباح دخول اليهودي والنصراني في سائر المساجد. قال ابن العربي<sup>(٢)</sup>: وهذا جمود منه على الظاهر؛ لأن قوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ تنبيه على العلة بالشرك والنجاسة، فإن قيل: فقد ربط النبي ﷺ ثامة في المسجد وهو مشرك، قيل له: أجاب علماؤنا عن هذا الحديث - وإن كان صحيحا - بأجوبة: أحدها: أنه كان متقدما على نزول الآية. الثاني: أن النبي ﷺ كان قد علم بإسلامه فلذلك ربطه. الثالث: أن ذلك قضية في عين فلا ينبغي أن تدفع بها الأدلة التي ذكرناها، لكونها مقيدة حكم القاعدة الكلية. وقد يمكن أن يقال: إنما ربطه في المسجد لينظر حسن صلاة المسلمين واجتماعهم عليها، وحسن آدابهم في جلوسهم في المسجد، فيستأنس بذلك ويسلم، وكذلك كان. ويمكن أن يقال: إنهم لم يكن لهم موضع يربطونه فيه إلا في المسجد، والله أعلم. وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يمنع اليهود والنصارى من دخول المسجد الحرام ولا غيره، ولا يمنع دخول المسجد الحرام إلا المشركون وأهل الأوثان. وهذا قول يردده كل ما ذكرناه من الآية وغيرها. قال الكيا الطبري: ويجوز للذمي دخول سائر المساجد عند أبي حنيفة من غير حاجة. وقال الشافعي: تعتبر الحاجة، ومع الحاجة لا يجوز دخول المسجد الحرام. وقال عطاء بن أبي رباح: الحرم كله قبلة ومسجد، فينبغي أن يمنعوا من دخول الحرم، لقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١]. وإنما رفع من بيت أم هانئ، وقال قتادة: لا يقرب المسجد الحرام مشرك إلا أن يكون صاحب جزية أو عبدا كافرا لمسلم<sup>(٣)</sup>. وروى إسماعيل بن إسحاق حدثنا يحيى بن عبد الحميد قال: حدثنا شريك عن أشعث عن الحسن بن جابر عن النبي ﷺ قال: «لا يقرب المسجد مشرك إلا أن يكون عبدا أو أمة فيدخله لحاجة»<sup>(٤)</sup>. وبهذا قال جابر بن عبد الله فإنه قال: العموم يمنع المشرك عن قربان المسجد الحرام، وهو مخصوص في العبد والأمة.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿بَعْدَ غَائِمِهِمْ هَذَا﴾ فيه قولان: أحدهما: أنه سنة تسع التي حج فيها أبو بكر. الثاني: سنة عشر؛ قاله قتادة<sup>(٥)</sup>. ابن العربي<sup>(٦)</sup>: وهو الصحيح الذي يعطيه مقتضى اللفظ

(١) ضعيف: أبو داود (٢٣٣) في الطهارة، عن عائشة رضي الله عنها، وضعفه الألباني هناك.

(٢) أحكام القرآن (٢/ ٩١٣) لابن العربي المالكي بنحوه لا بلفظه.

(٣) كذا عند الطبري (١٠/ ١١١) في تفسيره.

(٤) ضعيف: عن الحسن بن جابر وهو مدلس، وأشعث لعله هو ابن سوار وهو ضعيف، وفي شريك مقال،

ويحيى بن عبد الحميد الحماني: ضعيف وانظر: المحرر الوجيز (٦/ ٤٥٣) لابن عطية.

(٥) انظر: الطبري (١٠/ ١١١) في تفسيره.

(٦) أحكام القرآن (٣/ ٩١٥) لابن العربي المالكي.

وإن من العجب أن يقال: إنه سنة تسع وهو العام الذي وقع فيه الأذان. ولو دخل غلام رجل داره يوماً فقال له مولاه: لا تدخل هذه الدار بعد يومك لم يكن المراد اليوم الذي دخل فيه.

الخامسة: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عِيْلَةً﴾ قال عمرو بن فائد: المعنى وإذ خفتهم، وهذه عجمة، والمعنى بارع بـ ﴿إِنْ﴾، وكان المسلمون لما منعوا المشركين من الموسم وهم كانوا يجلسون الأطمعة والتجارات، كذف الشيطان في قلوبهم الخوف من الفقر وقالوا: من أين نعيش؟ فوعدهم الله أن يغنيهم من فضله. قال الضحاك<sup>(١)</sup>: ففتح الله عليهم باب الجزية من أهل الذمة بقوله عز وجل: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [التوبة: ٢٩] الآية. وقال عكرمة: أغناهم الله بإدراك المطر والنبات وخصب الأرض<sup>(٢)</sup>، فأخصبت تباله وجرش<sup>(٣)</sup> وحملوا إلى مكة الطعام والودك<sup>(٤)</sup>، وكثر الخير وأسلمت العرب: أهل نجد وصنعاء وغيرهم، فتمادى حجهم وتجرهم، وأغنى الله من فضله بالجهاد والظهور على الأمم. والعيلة: الفقر. يقال: عال الرجل يعيل: إذا افتقر، قال الشاعر:

وَمَا يَدْرِي الْفَقِيرُ مَتَى غِنَاهُ      وَمَا يَدْرِي الْغَنِيُّ مَتَى يَعِيلُ

وقرأ علقمة وغيره من أصحاب ابن مسعود: «عائلة» وهو مصدر كالقائلة من قال يقيل. وكالعافية. ويحتمل أن يكون نعنا محذوف تقديره: حالاً عائلة، ومعناه خصلة شاقة. يقال منه: عالني الأمر يعولني أي: شق علي واشتد، وحكى الطبري أنه يقال: عال يعول: إذا افتقر.

السادسة: في هذه الآية دليل على أن تعلق القلب بالأسباب في الرزق جائز وليس ذلك بمناف للتوكل وإن كان الرزق مقدراً، وأمر الله وقسمه مفعولاً، ولكنه علقه بالأسباب حكمة، ليعلم القلوب التي تتعلق بالأسباب من القلوب التي تتوكل على رب الأرباب. وقد تقدم أن السبب لا يتنافى التوكل قال ﷺ: «لو توكلتم على الله حق توكله؛ لرزقكم كما يرزق الطير، تغدو خصاصاً، وتروح بطاناً» أخرجه البخاري<sup>(٥)</sup>. فأخبر أن التوكل الحقيقي لا يضاده الغدو والرواح في طلب الرزق، ابن العربي<sup>(٦)</sup>: ولكن شيوخ الصوفية قالوا: إنما يغدو ويروح في الطاعات فهو السبب الذي يجلب الرزق، قالوا: والدليل عليه أمران: أحدهما: قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ﴾ [طه: ١٣٢] الثاني: قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، فليس ينزل الرزق من محله، وهو السماء، إلا ما يصعد وهو الذكر الطيب والعمل الصالح وليس بالسعي في الأرض فإنه ليس فيها رزق، والصحيح ما أحكمته السنة عند فقهاء الظاهر وهو العمل بالأسباب الدنيوية من الحرث والتجارة في الأسواق والعمارة للأموال وغرس الثمار، وقد كانت النصحية تفعل ذلك والنبي ﷺ بين أظهرهم. قال أبو الحسن بن بطال: أمر الله سبحانه عباده بالإنفاق

(١) انظر: الطبري (١٠ / ١١٣) في تفسيره.

(٢) فيه سماك عن عكرمة وفي روايته عنه اضطراب. الطبري (١٠ / ١١٢) في تفسيره.

(٣) هي قرى من مخاليف اليمن.

(٤) الودك: دسم اللحم ودهنه. اللسان «ودك».

(٥) صحيح: الترمذي (٢٣٤٤) في الزهد، وابن ماجه (٤١٦٤) في الزهد، عن عمر.

وقد وهم المصنف ونسبه إلى البخاري - فغفر الله له.

(٦) أحكام القرآن (٢ / ٩١٥) لابن العربي المالكي.

من طيبات ما كسبوا إلى خير ذلك من الآي، وقال: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]. فأحل للمضطّر ما كان حرم عليه عند عدمه للغذاء الذي أمره بالتسببه والاعتداء به، ولم يأمره بانتظار طعام ينزل عليه من السماء، ولو ترك السعي في ترك ما يتخذى به لكان لنفسه قاتلا، وقد كان رسول الله ﷺ يتلوى من الجوع ما يجد ما يأكله، ولسم ينزل عليه طعام من السماء، وكان يدخر لأهله قوت سنته حتى فتح الله عليه الفتوح، وقد روى أنس بن مالك أن رجلا أتى النبي ﷺ ببعير فقال: يا رسول الله، أعقله وأتوكل أو أطلقه وأتوكل؟ قال: «اعقله وتوكل» (١).

قلت: ولا حجة لهم في أهمل الصفة، فإنهم كانوا فقراء يقعدون في المسجد، ما يحرون ولا يتجرون، ليس لهم كسب ولا مال، إنما هم أضياف الإسلام عند ضيق البلدان، ومع ذلك فإنهم كانوا يحتطبون بالنهار ويسوقون الماء إلى بيت رسول الله ﷺ، ويقرؤون القرآن بالليل ويصلون، هكذا وصفهم البخاري وغيره (٢)، فكانوا يتسببون، وكان ﷺ إذا جاءته هدية أكلها معهم، وإن كانت صدقة خصمهم بها، فلما كثر الفتح وانتشر الإسلام خرجوا وتأمروا - كأبي هريرة وغيره - وما قعدوا، ثم قيل: الأسباب التي يطلب بها الرزق ستة أنواع:

أعلاها: كسب نبينا محمد ﷺ، قال: «جعل رزقي تحت ظل رمحي، وجعل الذلة والصغار على من خالف أمري» (٣)، خرجه الترمذي وصححه. فجعل الله رزق نبيه ﷺ في كسبه لفضله، وخصه بأفضل أنواع الكسب، وهو أخذ الغلبة والقهر لشرفه.

الثاني: أكل الرجل من عمل يده، قال ﷺ: «إن أطيب ما أكل الرجل من عمل يده، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده» خرجه البخاري (٤)، وفي التنزيل: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٨٠]، وروي أن عيسى عليه السلام كان يأكل من غزل أمه.

الثالث: التجارة، وهي كانت عمل جل الصحابة رضوان الله عليهم، وخاصة المهاجرين، وقد دل عليها التنزيل في غير موضع.

الرابع: الحرث والغرس. وقد بيناه في سورة «البقرة».

الخامس: إقراء القرآن وتعليمه والرقية، وقد مضى في «الفاتحة».

السادس: يأخذ بنية الأداء إذا احتاج، قال ﷺ: «من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه، ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله»، خرجه البخاري (٥)، رواه أبو هريرة رضي الله عنه.

السابعة: قوله تعالى: ﴿إِنْ شَاءَ﴾ دليل على أن الرزق ليس بالاجتهاد، وإنما هو من فضل الله تولى قسمته بين عباده وذلك بين في قوله تعالى: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٢] الآية.

(١) غريب: الترمذي (٢٥١٧) في صفة القيامة والرفائق والورع، وحسنه الألباني هناك.

(٢) متفق عليه: البخاري (٤٠٩٠) في المغازي، ومسلم (١٩٠٣) في الإمارة.

(٣) صحيح: أحمد (٢/ ٥٠، ٩٢) عن ابن عمر ولم أقف عليه في سنن الترمذي.

(٤) صحيح: البخاري (٢٠٧٢) في البيوع، عن المقدم رضي الله عنه.

(٥) صحيح: البخاري (٢٣٨٧) في الاستقراض.

﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ (٩)

فيه خمس عشرة مسألة :

الأولى : قوله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ لما حرم الله تعالى على الكفار أن يقربوا المسجد الحرام، وجد المسلمون في أنفسهم بما قطع عنهم من التجارة التي كان المشركون يوافون بها، لسال الله عز وجل : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً ﴾ الآية [التوبة: ٢٨] ، على ما تقدم، ثم أحل في هذه الآية الجزية وكانت لم يؤخذ قبل ذلك، فجعلها عوضا مما منعهم من موافاة المشركين بتجارتهم، فقال الله عز وجل : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ الآية ، فأمر سبحانه وتعالى بمقاتلة جميع الكفار لإصفاقهم (١) على هذا الوصف، وخص أهل الكتاب بالذكر إكراما لكتابهم، ولكونهم عاملين بالتوحيد والرسول والشرايع والملل، وخصوصا ذكر محمد ﷺ وملته وأمته ، فلما أنكروه تأكدت عليهم الحجة وعظمت منهم الجريمة، فنهى على محلهم ثم جعل للقتال غاية وهي إعطاء الجزية بدلا عن القتل. وهو الصحيح. قال ابن العربي (٢) : سمعت أبا الوفاء علي بن عقیل في مجلس النظر يتلوها ويحتج بها، فقال : ﴿ قَاتِلُوا ﴾ وذلك أمر بالعقوبة. ثم قال : ﴿ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ وذلك بيان للذنب الذي أوجب العقوبة، وقوله : ﴿ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ تأكيد للذنب في جانب الاعتقاد. ثم قال : ﴿ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾ زيادة للذنب في مخالفة الأعمال، ثم قال : ﴿ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ ﴾ إشارة إلى تأكيد المعصية بالانحراف والمعاندة والآنفة عن الاستسلام، ثم قال : ﴿ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ ﴾ تأكيد للحجة؛ لأنهم كانوا يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل. ثم قال : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ ﴾ فبين الغاية التي تمتد إليها العقوبة وعين البذل الذي ترتفع به.

الثانية : وقد اختلف العلماء فيمن تؤخذ منه الجزية، قال الشافعي رحمه الله: لا تقبل الجزية إلا من أهل الكتاب خاصة عربا كانوا أو عجميا لهذه الآية، فإنهم هم الذين خصوا بالذكر فتوجه الحكم إليهم دون من سواهم لقوله عز وجل : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ [التوبة: ٥]، ولم يقل: حتى يعطوا الجزية كما قال في أهل الكتاب. وقال: وتقبل من المجوس بالسنة وبه قال أحمد وأبو ثور. وهو مذهب الثوري وأبي حنيفة وأصحابه. وقال الأوزاعي: تؤخذ الجزية من كل عابد وثن أو نار أو جاحد أو مكذب. وكذلك مذهب مالك، فإنه رأى الجزية تؤخذ من جميع أجناس الشرك والجمحد، عربيا أو عجميا، تغلبيا أو قرشيا، كائنا من كان، إلا المرتد، وقال ابن القاسم وأشهب وسحنون: تؤخذ الجزية من مجوس العرب والأمم كلها، وأما عبدة الأوثان من العرب فلم يستل الله فيهم جزية، ولا يبقى على الأرض منهم أحد، وإنما لهم القتال أو الإسلام، ويوجد لابن القاسم: أن الجزية تؤخذ منهم، كما يقول مالك، وذلك في « التصريح » لابن الجلاب وهو احتمال لا نص، وقال ابن وهب: لا تقبل الجزية من مجوس العرب وتقبل من غيرهم. قال: لأنه ليس في العرب مجوسي إلا وجميعهم أسلم، فمن وجد منهم بخلاف الإسلام فهو مرتد يقتل بكل حال إن لم يسلم ولا تقبل

(١) الإصفاق: من الصفقة: الاجتماع على الشيء. اللسان « صفق ».

(٢) أحكام القرآن (٢/ ٩١٧).

منهم جزية. وقال ابن الجهم: تقبل الجزية من كل من دان بغير الإسلام إلا ما أجمع عليه من كفار قريش، وذكر في تعليل ذلك أنه إكرام لهم عن الذلة والصغار، لمكانهم من رسول الله ﷺ، وقال غيره: إنما ذلك لأن جميعهم أسلم يوم فتح مكة، والله أعلم.

الثالثة: وأما المجوس فقال ابن المنذر: لا أعلم خلافاً أن الجزية تؤخذ منهم. وفي «موطأ مالك» عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عمر بن الخطاب ذكر أمر المجوس فقال: ما أنوري كيف أصنع في أمرهم؟ فقال عبد الرحمن بن عوف: أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: «سنوا بهم سنة أهل الكتاب»<sup>(١)</sup>. قال أبو جهم: يعني في الجزية خاصة، وفي قول رسول الله ﷺ: «سنوا بهم سنة أهل الكتاب» دليل على أنهم ليسوا أهل كتاب، وعلى هذا جمهور الفقهاء، وقد روي عن الشافعي أنهم كانوا أهل كتاب فبدلوا. وأظنه ذهب في ذلك إلى شيء روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه من وجه فيه ضعف، يدور على أبي سعيد البقال، ذكره عبد الرزاق وغيره. قال ابن عطية<sup>(٢)</sup>: وروي أنه قد كان بعث في المجوس نبي اسمه زرادشت، والله أعلم.

الرابعة: لم يذكر الله سبحانه وتعالى في كتابه مقداراً للجزية المأخوذة منهم، وقد اختلف العلماء في مقدار الجزية المأخوذة منهم، فقال عطاء بن أبي رباح: لا توقت فيها، وإنما هو على ما صلحوا عليه. وكذلك قال يحيى بن آدم وأبو عبيد والطبري، إلا أن الطبري قال: أقله دينار وأكثره لا حد له. واحتجوا بما رواه أهل الصحيح عن عمرو بن عوف: أن رسول الله ﷺ صالح أهل البحرين على الجزية<sup>(٣)</sup>. وقال الشافعي: دينار على الغني والفقير من الأحرار البالغين لا ينقص منه شيء واحتج بما رواه أبو داود وغيره عن معاذ: أن رسول الله ﷺ بعثه إلى اليمن وأمره أن يأخذ من كل حالم ديناراً في الجزية<sup>(٤)</sup>. قال الشافعي: وهو المئين عن الله تعالى مراده. وهو قول أبي ثور. قال الشافعي: وإن صلحوا على أكثر من دينار جاز، وإن زادوا وطابت بذلك أنفسهم قبل منهم. وإن صلحوا على ضيافة ثلاثة أيام جاز، إذا كانت الضيافة معلومة في الخبز والشعير والتبن والإدام، وذكر ما على الوسط من ذلك وما على الموسر وذكر موضع النزول والكن من البرد والحر. وقال مالك فيما رواه عنه ابن القاسم وأشهد ومحمد بن الحارث بن زنجويه: إنها أربعة دنانير على أهل الذهب وأربعون درهماً على أهل الورق، الغني والفقير سواء ولو كان مجوسياً، لا يزداد ولا ينقص على ما فرض عمر لا يؤخذ منهم غيره، وقد قيل: إن الضعيف يخفف عنه بقدر ما يراه الإمام، وقال ابن القاسم: لا ينقص من فرض عمر لعسر ولا يزداد عليه لغنى. قال أبو عمر: ويؤخذ من فقرائهم بقدر

(١) فيه انقطاع وضعف: مالك في الموطأ (١/ ٢٧٨)، حديث (٤٢) في كتاب الزكاة؛ باب (٢٤) بتحقيقي وترقيمي، والبيهقي (٩/ ١٨٩) في سننه، وابن أبي شيبه (٣/ ١١٢) و (٧/ ٥٨٤) في المصنف، وضعفه الألباني (١٢٤٨) في الإرواء.

(٢) المحرر الوجيز (٦/ ٤٥٧) والله أعلم بصحة ما يقوله.

(٣) متفق عليه: البخاري (٣١٥٨) في الجزية والموادعة، ومسلم (٢٩٦١) في الزهد والرفائق عن عمرو بن غوث.

(٤) صحيح: أبو داود (٣٠٣٨، ٣٠٣٩) في الخراج والإمارة والفتى، والترمذي (٦٢٣) في الزكاة، والنسائي (٥/

٢٥، ٢٦) في الزكاة، وابن ماجه (١٨٠٣) في الزكاة، وصححه الألباني هناك.

ما يحتملون ولو درهما، وإلى هذا رجح مالك، وقال أبو حنيفة وأصحابه والحسن بن حي وأحمد بن حنبل: اثنا عشر، وأربعة وعشرون، وأربعون، قال الثوري: جاء عن عمر بن الخطاب في ذلك ضرائب مختلفة، فللوالي أن يأخذ بأيها شاء، إذا كانوا أهل ذمة، وأما أهل الصلح فما صلحوا عليه لا غير.

الخامسة: قال علماؤنا رحمة الله عليهم: والذي دل عليه القرآن: أن الجزية تؤخذ من الرجال المقاتلين؛ لأنه تعالى قال: ﴿فَاتْلُوا الدِّينَ﴾ إلى قوله: ﴿حَتَّى يَعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ فيقتضي ذلك وجوبها على من يقاتل، ويدل على أنه ليس على العبد وإن كان مقاتلاً؛ لأنه لا مال له، ولأنه تعالى قال: ﴿حَتَّى يَعْطُوا﴾، ولا يقال لمن لا يملك حتى يعطي. وهذا إجماع من العلماء على أن الجزية إنما توضع على جماجم الرجال<sup>(١)</sup> الأحرار البالغين، وهم الذين يقاتلون دون النساء والذرية والعييد والمجانين المغلوبين على عقولهم والشيخ الفاني. واختلف في الرهبان، فروى ابن وهب عن مالك أنها لا تؤخذ منهم. قال مطرف وابن الماجشون: هذا إذا لم يترهب بعد فرضها فإن فرضت ثم ترهب لم يسقطها ترهبه.

السادسة: إذا أعطى أهل الجزية الجزية لم يؤخذ منهم شيء من ثمارهم ولا تجارتهم ولا زروعهم إلا أن يتجروا في بلاد غير بلادهم التي أفرأ فيها ووصلحوا عليها، فإن خرجوا تجاراً عن بلادهم التي أفرأوا فيها إلى غيرها أخذ منهم العشر إذا باعوا ونض<sup>(٢)</sup> ثمن ذلك بأيديهم ولو كان ذلك في السنة مراراً إلا في حملهم الطعام الحنطة والزيت إلى المدينة ومكة خاصة، فإنه يؤخذ منهم نصف العشر على ما فعل عمر. ومن أهل المدينة من لا يرى أن يؤخذ من أهل الذمة العشر في تجارتهم إلا مرة في الحول، مثل ما يؤخذ من المسلمين. وهو مذهب عمر بن عبد العزيز وجماعة من أئمة الفقهاء. والأول قول مالك وأصحابه.

السابعة: إذا أدى أهل الجزية جزيتهم التي ضربت عليهم أو صلحوا عليها خلي بينهم وبين أموالهم كلها، وبين كرومهم وعصرها ما سترأ خمرهم ولم يعلنوا بيعها من مسلم ومنعوا من إظهار الخمر والخنزير في أسواق المسلمين، فإن أظهروا شيئاً من ذلك أريق الخمر عليهم، وأدب من أظهر الخنزير، وإن أراقها مسلم من غير إظهارها فقد تعدى، ويجب عليه الضمان. وقيل: لا يجب ولو غصبها وجب عليه ردها. ولا يعترض لهم في أحكامهم ولا متاجرتهم فيما بينهم بالربا، فإن تحاكموا إلينا فالحاكم مخير، إن شاء حكم بينهم بما أنزل الله وإن شاء أعرض. وقيل: يحكم بينهم في المظالم على كل حال، ويؤخذ من قويعهم لضعيفهم؛ لأنه من باب الدفع عنهم، وعلى الإمام أن يقاتل عنهم عدوهم ويستعين بهم في قتالهم. ولا حظ لهم في النفي، وما صلحوا عليه من الكنائس لم يزيدوا عليها، ولم يمنعوا من إصلاح ما وهى منها، ولا سبيل لهم إلى إحداث غيرها، يأخذون من اللباس والهيشة بما يبينون به من المسلمين، ويمنعون من التشبه بأهل الإسلام، ولا بأس باشتراء أولاد العدو

(١) جماجم الرجال: سادتهم. اللسان «جم».

(٢) النض: الدرهم الصامت، والناض من المتاع: ما تحول ورقاً أو عيناً، وقال الأصمعي: اسم الدراهم والدنانير عن أهل الحجاز: الناض والنض، يسمونه كذلك إذا تحول عيناً بعد ما كان متاعاً؛ لأنه يقال: ما نض بيدي منه شيء. اللسان «نضض».

منهم إذا لم تكن لهم ذمة، ومن لد في أداء جزيته أدب على لدهه (١)، وأخذت منه صاغرا.

**الثامنة:** اختلف العلماء فيما وجبت الجزية عنه، فقال علماء المالكية: وجبت بدلا عن القتل بسبب الكفر، وقال الشافعي: وجبت بدلا عن الدم وسكنى الدار، وفائدة الخلاف أنا إذا قلنا: وجبت بدلا عن القتل فأسلم، سقطت عنه الجزية لما مضى، ولو أسلم قبل تمام الحول بيوم أو بعده عند مالك. وعند الشافعي أنها دين مستقر في الذمة فلا يسقطه الإسلام كأجرة الدار. وقال بعض الحنفية بقولنا. وقال بعضهم: إنما وجبت بدلا عن النصر والجهاد، واختاره القاضي أبو زيد وزعم أنه سر الله في المسألة. وقول مالك أصح، لقوله ﷺ: «ليس على مسلم جزية». قال سفيان: معناه إذا أسلم الذمي بعد ما وجبت الجزية عليه بطلت عنه. وأخرجه الترمذي وأبو داود (٢). قال علماؤنا: وعليه يدل قوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ لأن بالإسلام يزول هذا المعنى، ولا خلاف أنهم إذا أسلموا فلا يؤدون الجزية عن يد وهم صاغرون. والشافعي لا يأخذ بعد الإسلام على الوجه الذي قاله الله تعالى. وإنما يقول: إن الجزية دين، وجبت عليه بسبب سابق وهو السكنى أو توقي شر القتل، فصارت كالديون كلها.

**التاسعة:** لو عاهد الإمام أهل بلد أو حصن ثم نقضوا عهدهم وامتنعوا من أداء ما يلزمهم من الجزية وغيرها، وامتنعوا من حكم الإسلام من غير أن يظلموا وكان الإمام غير جائر عليهم؛ وجب على المسلمين غزوهم وقتالهم مع إمامهم، فإن قاتلوا وغلبوا حكم فيهم بالحكم في دار الحرب سواء، وقد قيل: هم ونساؤهم فيء ولا خمس فيهم، وهو مذهب.

**العاشر:** فإن خرجوا متلصقين قاطعين الطريق، فهم بمنزلة المحاربين المسلمين إذا لم يمنعوا الجزية، ولو خرجوا متظلمين نظر في أمرهم وردوا إلى الذمة وأنصفوا من ظالمهم، ولا يسترق منهم أحد وهم أحرار. فإن نقض بعضهم، دون بعض فمن لم ينقض على عهده، ولا يؤخذ بنقض غيره وتعرف إقامتهم على العهد بإنكارهم على الناقضين.

**الحادية عشرة:** الجزية وزنها فعلة، من جزى يجزي: إذا كافأ عما أسدي إليه، فكانهم أعطوها جزاء ما منحوا من الأمن، وهي كالقعدة والجلسة، ومن هذا المعنى قول الشاعر:

يَحْزِيكَ أَوْ يُثْنِي عَلَيْكَ وَإِنَّ مَنْ أُنْتَى عَلَيْكَ بِمَا فَعَلْتَ كَمَنْ جَزَى

**الثانية عشرة:** روى مسلم عن هشام بن حكيم بن حزام ومر على ناس من الأنباط بالشام أقاموا في الشمس - وفي رواية: وصب على رؤوسهم الزيت - فقال: ما شأنهم؟ فقال: يحبسون في الجزية. فقال هشام: أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله يعذب الذين يعذبون الناس في الدنيا» (٣). وفي رواية: وأميرهم يومئذ عمير بن سعد على فلسطين، فدخل عليه فحدثه فأمر بهم فخلوا. قال علماؤنا: أما عقوبتهم إذا امتنعوا من أدائها مع التمكين فجائز، فأما مع تبيين عجزهم فلا تحمل عقوبتهم؛ لأن من عجز عن الجزية سقطت عنه، ولا يكلف الأغنياء أداءها عن الفقراء، وروى

(١) اللدد: شدة الخصومة. اللسان «لده».

(٢) صحيح: أبو داود (٣٠٥٣) في الخراج والإمارة والفيء، وأحمد (٢٢٣/١) في المسند، ولم أقف عليه في سنن الترمذي، وصححه الألباني.

(٣) صحيح: مسلم (٢٦١٣) في البر والصلة والآداب.

أبو داود عن صفوان بن سليم عن عدة من أبناء أصحاب رسول الله ﷺ عن آبائهم أن رسول الله ﷺ قال: «من ظلم معاهدا أو انتقصه أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ شيئا منه بغير طيب نفس، فأنا حجيجه يوم القيامة» (١).

الثالثة عشرة: قوله تعالى: ﴿عَنْ يَدَيْ﴾ قال ابن عباس: يدفعها بنفسه غير مستتيب فيها أحدا (٢)، روى أبو البخترى عن سلمان قال: مذمومين (٣). وروى معمر عن قتادة قال: عن قهر (٤). وقيل: ﴿عَنْ يَدَيْ﴾ عن إنعام منكم عليهم؛ لأنهم إذا أخذت منهم الجزية فقد أنعم عليهم بذلك. عكرمة: يدفعها وهو قائم والأخذ جالس (٥)، وقاله سعيد بن جبير (٦). ابن العربي: وهذا ليس من قوله: ﴿عَنْ يَدَيْ﴾ وإنما هو من قوله: ﴿وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾.

الرابعة عشرة: روى الأئمة عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «اليد العليا خير من اليد السفلى، واليد العليا المنفقة والسفلى السائلة» (٧)، وروى: «واليد العليا هي المعطية». فجعل يد المعطي في الصدقة العليا، وجعل يد المعطي في الجزية سفلى. ويد الأخذ عليا؛ ذلك بأنه الرفع الخافض، يرفع من يشاء ويخفض من يشاء، لا إله غيره.

الخامسة عشرة: عن حبيب بن أبي ثابت قال: جاء رجل إلى ابن عباس فقال: إن أرض الخراج يعجز عنها أهلها أفأعمرها وأزرعها وأؤدي خراجها؟ فقال: لا، وجاءه آخر فقال له ذلك فقال: لا وتلا قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ إلى قوله: ﴿وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ أي عمد أحدكم إلى الصغار في عنق أحدكم فينتزعه فيجعله في عنقه (٨). وقال كليب بن وائل: قلت لابن عمر: اشترت أرضا قال: الشراء حسن، قلت: فإني أعطي عن كل جريب أرض درهما وقفيز طعام، قال: لا لجعل في عنقك صغارا (٩)، وروى ميمون بن مهران عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: ما يسرني أن لي الأرض كلها بجزية خمسة دراهم أقر فيها بالصغار على نفسي (١٠).

- (١) صحيح: أبو داود (٣٠٥٢) في الخراج والإمارة والفيء، وصححه الألباني.  
 (٢) لم أجده مسندا إلى ابن عباس، ووجدته هكذا عند البغوي (٣٣ / ٤) في تفسيره، ومن كلام سفيان بن عيينة مسندا كما في تفسير ابن أبي حاتم (٧ / ٢٢٤).  
 (٣) ضعيف إلى سلمان: تفسير ابن أبي حاتم (٧ / ٢٢٤)، وفي إسناده عطاء بن السائب ضعيف لاختلاطه. كما أن أبا البخترى - سعيد بن فيروز - قد أرسله عن سلمان ولم يسمع منه كما في جامع التحصيل (١ / ١٨٣).  
 (٤) صحيح إلى قتادة: تفسير ابن أبي حاتم (٧ / ٢٢٤).  
 (٥) حسن: السابق، والطبري (١٠ / ١١٥) في تفسيره.  
 (٦) حسن: انظر تفسير ابن أبي حاتم (٧ / ٢٢٤).  
 (٧) متفق عليه: البخاري (١٤٢٩) في الزكاة، ومسلم (١٠٣٣) في الزكاة.  
 (٨) هذا بنحوه لا بلفظه في مصنف عبد الرزاق (١٠٧ / ١٠٧) وسنده أرجو أن يكون حسنا.  
 (٩) حسن: انظر السابق (١٠٨ / ١٠٨).  
 الجريب من الأرض: مقدار معلوم الذراع والمساحة من الأرض وهو عشرة أقفزة كل قفيز منها عشرة أعشار، فالعشير جزء من مائة جزء من الجريب. اللسان «جرب».  
 (١٠) حسن: السابق (١٠٩ / ١٠٩).

﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصْرَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَتَلْتُمُوهُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ ﴿١﴾

فيه سبع مسائل :

الأولى : قرأ عاصم والكسائي: ﴿عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ بتنوين عزيز، والمعنى أن «ابنا» على هذا خبر ابتداء عن عزيز ﴿عُزَيْرٌ﴾ ينصرف عجمياً كان أو عربياً، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: «عزيرُ ابن» بترك التنوين لاجتماع الساكنين، ومنه قراءة من قرأ: «قل هو الله أحد». الله الصمد [الإخلاص: ١، ٢]. قال أبو علي: وهو كثير في الشعر. وأنشد الطبري في ذلك:

لَتَجِدَنِي بِالْأَمِيرِ بَرًّا      وَبِالْفَنَاءِ مَدْعَسًا مَكْرًا  
إِذَا غُطِفَ السُّلْمِيُّ فَرًّا

الثانية : قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ﴾ هذا لفظ خرج على العموم ومعناه الخصوص، لأن ليس كل اليهود قالوا ذلك. وهذا مثل قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ﴾ [آل عمران: ١٧٣] ولم يقل ذلك كل الناس، وقيل: إن قائل ما حكى عن اليهود سلام بن مشكم ونعمان بن أبي أوفى وشاس بن قيس ومالك بن الصيف، قالوه للنبي ﷺ (١). قال النقاش: لم يبق يهودي يقولها بل انقراضوا، فإذا قالها واحد فيتوجه أن تلزم الجماعة شنعة المقالة، لأجل نباهة القائل فيهم، وأقوال النهاء أبدا مشهورة في الناس يحتج بها. فمن هاهنا صح أن تقول الجماعة قول نبيها. والله أعلم. وقد روي أن سب ذلك القول: أن اليهود قتلوا الأنبياء بعد موسى عليه السلام فرفع الله عنهم التوراة ومحأها من قلوبهم، فخرج عزيز يسبح في الأرض، فأتاه جبريل فقال: أين تذهب؟ قال: أطلب العلم، فعلمه التوراة كلها فجاء عزيز بالتوراة إلى بني إسرائيل فعلمهم. وقيل: بل حفظها الله عزيرا كرامة منه له، فقال لبني إسرائيل: إن الله قد حفظني التوراة، فجعلوا يدرسونها من عنده. وكانت التوراة مدفونة، كان دفنها علماؤهم حين أصابهم من الفتن والحلاء والمرض ما أصاب وقتل بختنصر إياهم. ثم إن التوراة المدفونة وجدت، فإذا هي متساوية لما كان عزيز يدرس فضلوا عند ذلك وقالوا: إن هذا لم يتهياً لعزير إلا وهو ابن الله، حكاه الطبري (٢)، وظاهر قول النصاري أن المسيح ابن الله، إنما أرادوا بنوة النسل كما قالت العرب في الملائكة. وكذلك يقتضي قول الضحاك والطبري وغيرهما، وهذا أشنع الكفر. قال أبو المعالي: أطبقت النصاري على أن المسيح إله وأنه ابن إله. قال ابن عطية: ويقال إن بعضهم يعتقدونها بنوة حنو ورحمة، وهذا المعنى أيضا لا يحل أن تطلق البنوة عليه وهو كفر.

الثالثة : قال ابن العربي (٣): في هذا دليل من قول ربنا تبارك وتعالى على أن من أخبر عن كفر غيره الذي لا يجوز لأحد أن يبتدئ به لا حرج عليه؛ لأنه إنما ينطق به على معنى الاستعظام له والرد

(١) ضعيف : الطبري (١٠ / ١١٦) في تفسيره، من طريق ابن إسحاق عن محمد بن أبي محمد وهو مجهول، بالشك عن سعيد أو عكرمة.

(٢) ضعيف: حكاه السدي وعن ابن عباس من طريق العوفيين فهو ضعيف، كما في تفسيره (١٠ / ١١٦، ١١٧).

(٣) أحكام القرآن (٢ / ٩٢٥) لابن العربي المالكي.

عليه ولو شاء ربنا ما تكلم به أحد، فإذا مكن من إطلاق الألسن به فقد أذن بالإخبار عنه على معنى إنكاره بالقلب واللسان والرد عليه بالحجة والبرهان.

الرابعة : قوله تعالى : ﴿ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ قيل : معناه التأكيد ، كما قال تعالى : ﴿يَكْتُمُونَ الْكُتَابَ بِأَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة : ٧٩] ، وقوله : ﴿وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام : ٣٨] ، وقوله : ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة : ٣١] ومثله كثير . وقيل : المعنى أنه لما كان قول ساذج ليس فيه بيان ولا برهان ، وإنما هو قول بالفم مجرد نفس دعوى لا معنى تحته صحيح لأنهم معترفون بأن الله سبحانه لم يتخذ صاحبه فكيف يزعمون أن له ولدا؟! فهو كذب وقول لساني فقط بخلاف الأقوال الصحيحة التي تعضدها الأدلة ويقوم عليها البرهان . قال أهل المعاني : إن الله سبحانه لم يذكر قولاً مقروناً بذكر الأفواه والألسن إلا وكان قولاً زوراً ، كقوله : ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران : ١٦٧] و﴿كَثُرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف : ٥] و﴿يَقُولُونَ بِاللَّسِنَةِ وَاللِّسَانِ وَمَنْ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح : ١١]

الخامسة : قوله تعالى : ﴿يُضَاهُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ﴾ ، ﴿يُضَاهُونَ﴾ يشابهون ، ومنه قول العرب : امرأة ضهياً للتي لا تحيض أو التي لا ندي لها ، كأنها أشبهت الرجال ، وللعلماء في ﴿قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ثلاثة أقوال : الأول : قول عبدة الأوثان : اللات والعزى ومناة الثالثة الأخرى . الثاني : قول الكفرة : الملائكة بنات الله . الثالث : قول أسلافهم ، فقلدوهم في الباطل واتبعوهم على الكفر ، كما أخبر عنهم بقوله تعالى : ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾ [الزخرف : ٢٣] .

السادسة : اختلف العلماء في «ضهياً» هل يد أو لا ؟ فقال ابن ولاد : امرأة ضهياً ، وهي التي لا تحيض ، مهموز غير ممدود . ومنهم من يد وهو سبويه فيجعلها على فعلاء بالمد ، والهمزة فيها زائدة ؛ لأنهم يقولون : نساء ضهية ، فيحذفون الهمزة . قال أبو الحسن قال لي النجيري : «ضهياً» بالمد والهاء . جمع بين علامتي تأنيث ، حكاة عن أبي عمرو الشيباني في «النوادر» ، وأنشد :

ضهياً أو عاقر جماد

ابن عطية : من قال : ﴿يُضَاهُونَ﴾ مأخوذ من قولهم : امرأة ضهياء فقوله خطأ ، قاله أبو علي ، لأن الهمزة في «ضاهاً» أصلية ، وفي «ضهياً» زائدة كحمرأ .

السابعة : قوله تعالى : ﴿قَاتِلْهُمْ اللَّهُ أَنِّي يُؤَفِّكُونَ﴾ أي : لعنهم الله ، يعني اليهود والنصارى ؛ لأن الملعون كالمقتول ، قال ابن جريج : ﴿قَاتِلْهُمْ اللَّهُ﴾ هو بمعنى التعجب <sup>(١)</sup> ، وقال ابن عباس : كل شيء في القرآن قتل فهو لعن <sup>(٢)</sup> ، ومنه قول أبان بن تغلب :

قَاتَلَهَا اللَّهُ تَلْحَانِي وَقَدْ عَلِمْتُ أَنِّي لِنَفْسِي إِفْسَادِي وَإِصْلَاحِي

وحكى النقاش أن أصل ﴿قَاتَلَ اللَّهُ﴾ الدعاء ، ثم كثر في استعمالهم حتى قالوه على التعجب في الخير والشر ، وهم لا يريدون الدعاء ، وأنشد الأصمعي :

يَا قَاتَلَ اللَّهُ لَيْلَى كَيْفَ تُعْجِبِي وَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنِّي لَا أَبَالِيهَا

(١) صحيح إليه : الطبري (١٠٠ / ١١٨) في تفسيره .

(٢) ضعيف : الطبري (١٠٠ / ١١٨) في تفسيره ، منقطعاً من طريق الوالي ، وابن أبي حاتم (٧ / ٢٣١) في تفسيره من طريق الضحاك وهو منقطع أيضاً .

﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا إِلَّا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾

قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾ الأخبار جمع حبر، وهو الذي يحسن القول وينظمه ويتقنه بحسن البيان عنه. ومنه ثوب مُحَبَّر، أي: جمع الزينة. وقد قيل في واحد الأخبار: حبر بكسر الحاء، والمفسرون على فتحها، وأهل اللغة على كسرها. قال يونس: لم أسمعها إلا بكسر الحاء، والدليل على ذلك أنهم قالوا: مداد حبر يريدون مداد عالم، ثم كثر الاستعمال حتى قالوا للمداد: حبر. قال الفراء: الكسر والفتح لغتان. وقال ابن السكيت: الحبر بالكسر المداد، والحبر بالفتح العالم. والرهبان جمع راهب مأخوذ من الرهبة، وهو الذي حمله خوف الله تعالى على أن يخلص له النية دون الناس، ويجعل زمانه له وعمله معه وأنسه به.

قوله تعالى: ﴿أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ قال أهل المعاني: جعلوا أخبارهم ورهبانهم كالآرباب حيث أطاعوهم في كل شيء ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ انْفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا﴾ [الكهف: ٩٦] أي: كالنار، قال عبد الله بن المبارك:

وَهَلْ أَفْسَدَ الدِّينَ إِلَّا الْمَلُوكُ وَأَحْبَارُ سُوءِ رُهْبَانِهَا

روى الأعمش وسفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي البختری قال: سئل حذيفة عن قول الله عز وجل: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ هل عبدوهم؟ فقال: لا، ولكن أحلوا لهم الحرام فاستحلوه، وحرّموا عليهم الحلال فحرّموه<sup>(١)</sup>. وروى الترمذي عن عدي بن حاتم قال: أتيت النبي ﷺ وفي عنقي صليب من ذهب. فقال: «ما هذا يا عدي؟ اطرح عنك هذا الوثن» وسمعتة يقرأ في سورة «براءة»: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾، ثم قال: «أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئا استحلوه، وإذا حرّموا عليهم شيئا حرّموه». قال: هذا حديث غريب لا يعرف إلا من حديث عبد السلام بن حرب، وغطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث<sup>(٢)</sup>.

قوله تعالى: ﴿وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾ مضى الكلام في اشتقاقه في «آل عمران»<sup>(٣)</sup>. والمسح: العرق يسيل من الجبين، ولقد أحسن بعض المتأخرين فقال:

أَفْرَحُ فَسَوْفَ تَأْلَفُ الْأَحْرَانَا إِذَا شَهِدْتَ الْحَشَرَ وَالْمِيزَانَا  
وَسَأَلَ مِنْ جَبِينِكَ الْمَسِيحُ كَأَنَّهُ جَدَاوِلُ تَسِيحُ

ومضى في «النساء» معنى إضافته إلى مريم أمه.

(١) ضعيف: للانقطاع بين أبي البختری وحذيفة فلم يسمع منه كما في جامع التحصيل (١/ ١٨٣)، وفي إسناد المصنف عن عنة الأعمش وهو مدلس، وسفيان هو ابن وكيع وهو: ضعيف، وانظر: الطبري (١٠/ ١٢٠) في تفسيره بأسانيد عدة، وابن أبي حاتم (٧/ ٢٣٢) في تفسيره.

(٢) غريب: الترمذي (٣٠٩٥) في تفسير القرآن، وصححه الألباني هناك، ورواه الطبري (١٠/ ١١٩، ١٢٠) في تفسيره، وابن أبي حاتم (٧/ ٢٣٢).

(٣) عند الآية (٤٥).

﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ ﴿٣٥﴾

قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ﴾ أي: دلالة وحججه على توحيده. جعل البراهين بمنزلة النور لما فيها من البيان، وقيل: المعنى نور الإسلام، أي: أن يخمدوا دين الله بتكذيبهم. ﴿بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ جمع فوه على الأصل؛ لأن الأصل في فم فوه، مثل حوض وأحواض. ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾ يقال: كيف دخلت ﴿إِلَّا﴾ وليس في الكلام حرف نفي، ولا يجوز ضربت إلا زيدا. فزعم الفراء أن ﴿إِلَّا﴾ إنما دخلت؛ لأن في الكلام طرفا من الجحد. قال الزجاج: الجحد والتحقيق ليسا بذوي أطراف. وأدوات الجحد: «ما، ولا، وإن، وليس» وهذه لا أطراف لها ينطق بها ولو كان الأمر كما أراد لجاز كرهت إلا زيدا، ولكن الجواب أن العرب تحذف مع أبي. والتقدير: ويأبى الله كل شيء إلا أن يتم نوره، وقال علي بن سليمان: إنما جاز هذا في «أبي»؛ لأنها منع أو امتناع فصارعت النفي. قال النحاس: فهذا حسن، كما قال الشاعر:

وهل لي أم غيرها إن تركتها      أبى الله إلا أن أكون لها ابنا

﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَىٰ الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ ﴿٣٦﴾

قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ﴾ يريد محمدا ﷺ، ﴿بِالْهُدَىٰ﴾ أي بالفرقان، ﴿وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَىٰ الدِّينِ كُلِّهِ﴾ أي: بالحجة والبراهين، وقد أظهره على شرائع الدين حتى لا يخفى عليه شيء منها، عن ابن عباس وغيره (١)، وقيل: ﴿لِيُظْهِرَهُ﴾ أي: ليظهر الدين دين الإسلام على كل دين، قال أبو هريرة والضحاك: هذا عند نزول عيسى عليه السلام (٢)، وقال السدي: ذاك عند خروج المهدي، لا يبقى أحد إلا دخل في الإسلام أو أدى الجزية. وقيل: المهدي هو عيسى فقط، وهو غير صحيح؛ لأن الأخبار الصحاح قد تواترت على أن المهدي من عترة رسول الله ﷺ (٣)، فلا يجوز حمله على عيسى. والحديث الذي ورد في أنه «لا مهدي إلا عيسى» (٤) غير صحيح. قال البيهقي في كتاب البعث والنشور: لأن راويه محمد بن خالد الجندي وهو مجهول، يروي عن أبان بن أبي عياش - وهو متروك - عن الحسن عن النبي ﷺ، وهو منقطع. والأحاديث التي قبله في التنصيص على خروج المهدي، وفيها بيان كون المهدي من عترة رسول الله ﷺ أصح إسنادا.

قلت: قد ذكرنا هذا وزدناه بيانا في كتابنا كتاب «التذكرة» وذكرنا أخبار المهدي مستوفاة والحمد لله وقيل: أراد ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَىٰ الدِّينِ كُلِّهِ﴾ في جزيرة العرب، وقد فعل.

(١) منقطع: بين علي بن أبي طلحة وابن عباس الطبري (١٠/١٢٢، ١٢٣) في تفسيره، وتفسير ابن أبي حاتم (٧/٢٣٥).

(٢) ضعيف: لجهالة المحدث عن أبي هريرة رضي الله عنه كما عند الطبري (١٠/١٢٢) في تفسيره، وعن الضحاك عند ابن أبي حاتم في تفسيره (٧/٢٣٦).

(٣) صحيح: وقد ورد عند أبي داود (٤٢٨٤) في كتاب المهدي، عن أم سلمة رضي الله عنها.

(٤) ضعيف جدا: ابن ماجه (٤٠٣٩) في الفتن، وكذا قال الألباني - رحمه الله، وأنكره البخاري كما في العلل المتناهية (٢/٨٦٢)، وانظر: المنار المنيف (ص ١٤٢).

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَآكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ  
عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْتَنُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١﴾﴾

فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى : قوله تعالى : ﴿لِيَآكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾ دخلت اللام على يفعل، ولا تدخل على فعل لمضارعة يفعل الأسماء. والأخبار علماء اليهود، والرهبان مجتهدو النصارى في العبادة، ﴿بِالْبَاطِلِ﴾ قيل : إنهم كانوا يأخذون من أموال أتباعهم ضرائب وفروضا باسم الكنائس والبيع وغير ذلك، مما يوهمونهم أن النفقة فيه من الشرع والتزلف إلى الله تعالى، وهم خلال ذلك يحجبون تلك الأموال، كالذي ذكره سلمان الفارسي عن الراهب الذي استخرج كنزته، ذكره ابن إسحاق في السير (١)، وقيل : كانوا يأخذون من غلاتهم وأموالهم ضرائب باسم حماية الدين والقيام بالشرع، وقيل : كانوا يرتشون في الأحكام، كما يفعله اليوم كثير من الولاة والحكام، وقوله : ﴿بِالْبَاطِلِ﴾ يجمع ذلك كله، ﴿وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ أي يمنعون أهل دينهم عن الدخول في دين الإسلام، واتباع محمد ﷺ.

الثانية : قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَكْتَنُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ الكتز أصله في اللغة الضم والجمع ولا يختص ذلك بالذهب والفضة. ألا ترى قوله عليه السلام : «ألا أخبركم بخير ما يكتز المرء المرءة الصالحة» (٢). أي : يضمه لنفسه ويجمعه. قال :

وَلَمْ تَزِدْ مِنْ جَمِيعِ الْكَتْرِ  
غَيْرِ خِيوطٍ وَرَيْثٍ بَزَّ (٣)

وقال آخر :

لَا دَرَّ دَرِّي إِنْ أَطْعَمْتُ جَانِعَهُمْ  
قَرَفَ الْحَتِيَّ وَعِنْدِي الْبُرُّ مَكْنُوزُ

قرف الحتي هو سويق المقل (٤)، يقول : إنه نزل بقوم فكان قراه عندهم سويق المقل، وهو الحتي، فلما نزلوا به قال هو : لا در دري... البيت، وخص الذهب والفضة بالذكر؛ لأنه مما لا يطلع عليه، بخلاف سائر الأموال، قال الطبري (٥) : الكتز كل شيء مجموع بعضه إلى بعض، في بطن الأرض كان أو على ظهرها. وسمي الذهب ذهبا لأنه يذهب، والفضة لأنها تنفض فتتفرق، ومنه قوله تعالى : ﴿انْفِضُوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة : ١١] ، ﴿انْفِضُوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران : ١٥٩] وقد مضى هذا المعنى في «آل عمران».

الثالثة : واختلف الصحابة في المراد بهذه الآية، فذهب معاوية إلى أن المراد بها أهل الكتاب (٦) وإليه ذهب الأصم؛ لأن قوله : ﴿وَالَّذِينَ يَكْتَنُونَ﴾ مذكور بعد قوله : ﴿إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَآكُلُونَ﴾

(١) حسن : ابن إسحاق (١ / ١٤١ ، ١٤٢) كما في سيرة ابن هشام، عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) ضعيف : أبو داود (١٦٦٤) في الزكاة، وضعفه الألباني هناك، عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) ريث : من الرث : يعني البالي الخسيس من الثوب. اللسان «رث» .

(٤) المقل : شجر الدوم. اللسان «مقل» .

(٥) انظر : تفسيره (١٠ / ١٢٧) .

(٦) صحيح : البخاري (١٤٠٦) في الزكاة، وفي التفسير (٤٦٦٠)، والطبري (١٠ / ١٢٨) في تفسيره.

أَسْأَلُ النَّاسَ بِالْبِاطِلِ»، وقال أبو ذر وغيره: المراد بها أهل الكتاب وغيرهم من المسلمين<sup>(١)</sup>، وهو الصحيح؛ لأنه لو أراد أهل الكتاب خاصة لقال: ويكتزون، وغير الذين. فلما قال: «وَالَّذِينَ» فقد استأنف معنى آخر يبين أنه عطف جملة على جملة. فالذين يكتزون كلام مستأنف، وهو رفع على الابتداء. قال السدي: عنى أهل القبلة، فهذه ثلاثة أقوال، وعلى قول الصحابة فيه دليل على أن الكفار عندهم مخاطبون بفروع الشريعة. روى البخاري عن زيد بن وهب قال: مررت بالريذة فإذا أنا بأبي ذر فقلت له: ما أنزلك منزلك هذا؟ قال: كنت بالشام فاختلفت أنا ومعاوية في «وَالَّذِينَ يَكْتُزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَبْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، فقال معاوية: نزلت في أهل الكتاب. فقلت: نزلت فينا وفيهم، وكان بيني وبينه في ذلك. فكتب إلى عثمان يشكوني، فكتب إلي عثمان أن أقدم المدينة، فقدمتها، فكثرت علي الناس حتى كأنهم لم يروني قبل ذلك، فذكرت ذلك لعثمان فقال: إن شئت تنحيت فكنت قريبا، فذاك الذي أنزلني هذا المنزل، ولو أمروا علي حبشيا لمسمعت وأطعت<sup>(٢)</sup>.

الرابعة: قال ابن خويز مناد: تضمنت هذه الآية زكاة العين، وهي نجب بأربعة شروط: حرية، وإسلام، وحول، ونصاب سليم من الدين. والنصاب مائتا درهم أو عشرون ديناراً، أو يكمل نصاب أحدهما من الآخر وأخرج ربع العشر من هذا وربع العشر من هذا. وإنما قلنا: إن الحرية شرط، فلان العبد ناقص الملك. وإنما قلنا إن الإسلام شرط، فلان الزكاة طهرة والكافر لا تلحقه طهرة، ولأن الله تعالى قال: «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ» [البقرة: ٤٣] فحوطب بالزكاة من حوطب بالصلاة، وإنما قلنا إن الحول شرط، فلان النبي ﷺ قال: «ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول»<sup>(٣)</sup>، وإنما قلنا إن النصاب شرط، فلان النبي ﷺ قال: «ليس في أقل من مائتي درهم زكاة وليس في أقل من عشرين دينارا زكاة»<sup>(٤)</sup>. ولا يراعى كمال النصاب في أول الحول، وإنما يراعى عند آخر الحول، لانفاقهم أن الربح في حكم الأصل، يدل على هذا أن من كانت معه مائتا درهم ففتر فيها فصارت آخر الحول ألفا أنه يؤدي زكاة الألف، ولا يستأنف للربح حولا، فإذا كان كذلك لم يختلف حكم الربح، كان صادرا عن نصاب أو دونه، وكذلك اتفقوا أنه لو كان له أربعون من الغنم، فتوالدت له رأس الحول ثم ماتت الأمهات إلا واحدة منها، وكانت السخال تنمة النصاب فإن الزكاة تخرج عنها.

الخامسة: واختلف العلماء في المال الذي أدبت زكاته هل يسمى كنزا أم لا؟ فقال قوم: نعم. ورواه أبو الضحاك عن جعدة بن هبيرة عن علي رضي الله عنه، قال علي: أربعة آلاف فما دونها نفقة، وما كثر فهو كنز وإن أدبت زكاته<sup>(٥)</sup>، ولا يصح. وقال قوم: ما أدبت زكاته منه أو من غيره

(١) صحيح إليه: الطبري (١٠ / ١٢٨) في تفسيره، وانظر التالي .

(٢) صحيح: البخاري (١٤٠٦) في الزكاة (٤٦٦٠) في التفسير، والطبري (١٠ / ١٢٨) في تفسيره. والريذة: بفتح الراء والباء: قرية من قرى المدينة على ثلاثة أيام من ذات عرق على طريق الحجاز - معجم البلدان (٢ / ٢٧) لياقوت الحموي .

(٣) صحيح: الترمذي (٦٣١) في الزكاة، وابن ماجه (١٧٩٣) في الزكاة، عن عبد الله عمر، وصححه الألباني .

(٤) صحيح بشواهد وطرقه: الدارقطني (٢ / ٩٢) في سننه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وصححه الألباني (٨١٥) في الإرواء بشواهد .

(٥) حسن: الطبري في تفسيره (١٠ / ١٢٤) من طريق عبد الرزاق عن أبي هبيرة عن أبي الضحى عن جعدة عن علي .

عنه فليس بكنز. قال ابن عمر: ما أدي زكاته فليس بكنز وإن كان تحت سبع أرضين، وكل ما لم تؤد زكاته فهو كنز وإن كان فوق الأرض<sup>(١)</sup>. ومثله عن جابر<sup>(٢)</sup>، وهو الصحيح، وروى البخاري عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من آتاه الله مالا، فلم يؤد زكاته مُثِّلَ له يوم القيامة شجاعا أقرع له زبيتان يطوقه يوم القيامة ثم يأخذ بلهزمتيه» يعني شذقيه «ثم يقول: أنا مالك أنا كنزك» ثم تلا: «وَلَا يَحْسِنُ الَّذِينَ يَخْلُونُ»<sup>(٣)</sup> [آل عمران: ١٨٠] الآية. وفيه أيضا عن أبي ذر، قال: انتهيت إليه - يعني النبي ﷺ - قال: «والذي نفسي بيده» أو والذي لا إله غيره أو كما حلف «ما من رجل تكون له إبل أو بقر أو غنم لا يؤدي حقها، إلا أتى بها يوم القيامة أعظم ما تكون وأسمه تطؤه بأخفافها وتتطحه بقرونها، كلما جازت أحرأها ردت عليه أولأها حتى يقضى بين الناس»<sup>(٤)</sup>. فدل دليل خطاب هذين الحديثين على صحة ما ذكرنا، وقد بين ابن عمر في «صحيح البخاري» هذا المعنى، قال له أعرابي: أخبرني عن قول الله تعالى: «وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ؟» قال ابن عمر: من كنزها فلم يؤد زكاتها فويل له، إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة، فلما أنزلت جعلها الله طهرا للأموال<sup>(٥)</sup>. وقيل: الكنز ما فضل عن الحاجة، روى عن أبي ذر، وهو مما نقل من مذهبه، وهو من شدائده ومما انفرد به رضي الله عنه.

قلت: ويحتمل أن يكون مجمل ما روي عن أبي ذر في هذا: ما روي أن الآية نزلت في وقت شدة الحاجة وضعف المهاجرين وقصر يد رسول الله ﷺ عن كفايتهم، ولم يكن في بيت المال ما يسعهم، وكانت السنون الجوائح هاجمة عليهم، فنهوا عن إمساك شيء من المال إلا على قدر الحاجة ولا يجوز ادخار الذهب والفضة في مثل ذلك الوقت. فلما فتح الله على المسلمين ووسع عليهم أوجب ﷺ في مائتي درهم خمسة دراهم وفي عشرين دينارا نصف دينار ولم يوجب الكل واعتبر مدة الاستئمان، فكان ذلك منه بيانا ﷺ. وقيل: الكنز ما لم تؤد منه الحقوق العارضة، ككف الأسير وإطعام الجائع وغير ذلك، وقيل: الكنز لغة المجموع من النقدين، وغيرهما من المال محمول عليهما بالقياس، وقيل: المجموع منهما ما لم يكن حليا، لأن الحلي مأذون في اتخاذه ولا حق فيه. والصحيح ما بدأنا بذكره، وأن ذلك كله يسمى كنزا لغة وشرعا. والله أعلم.

السادسة: واختلف العلماء في زكاة الحلي، فذهب مالك وأصحابه وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد إلى أن لا زكاة فيه. وهو قول الشافعي بالعراق، ووقف فيه بعد ذلك بمصر وقال: أستخير الله فيه. وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحابه والأوزاعي: في ذلك كله الزكاة. احتج الأولون فقالوا: قصد النماء يوجب الزكاة في العروض وهي ليست بمحل لإيجاب الزكاة، كذلك قطع النماء في الذهب والفضة

(١) صحيح إليه: الطبري (١٠/١٢٣، ١٢٤) في تفسيره.

(٢) صحيح إليه: السابق نفسه.

(٣) صحيح: البخاري (١٤٠٣) في الزكاة.

(٤) متفق عليه: البخاري (١٤٦٠) في الزكاة، ومسلم (٩٩٠) في الزكاة.

(٥) صحيح: البخاري (١٤٠٤) تعليقا في الزكاة، ووصله الحافظ (٣/٢٧٣) في الفتح من طريق أبي ابن داود في النسخ والمنسوخ، ومن طريق الذهلي في جزء له.

باتخاذهما حليا للفتنة (١) يسقط الزكاة، احتج أبو حنيفة بعموم الألفاظ في إيجاب الزكاة في النقدين ولم يفرق بين حلي وغيره، وفرق الليث بن سعد فأوجب الزكاة فيما صنع حليا ليفر به من الزكاة وأسقطها فيما كان منه يلبس ويعار وفي المذهب في الحلي تفصيل بيانه في كتب الفروع.

السابعة: روى أبو داود عن ابن عباس قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ قال: كبر ذلك على المسلمين، فقال عمر: أنا أفرج عنكم فانطلق فقال: يا نبي الله إنه كبر على أصحابك هذه الآية. فقال: «إن الله لم يفرض الزكاة إلا لطيب ما بقي من أموالكم وإنما فرض الموارث» وذكر كلمة «لتكون لمن بعدكم» قال: فكبر عمر، ثم قال له رسول الله ﷺ: «ألا أحبرك بخير ما يكتنز المرء: المرأة الصالحة، إذا نظر إليها سرته، وإذا أمرها أطاعته، وإذا غاب عنها حفظته» (٢). وروى الترمذي وغيره عن ثوبان: أن أصحاب رسول الله ﷺ قالوا: قد ذم الله سبحانه الذهب والفضة، فلو علمنا أي المال خير حتى نكسبه. فقال عمر: أنا أسأل لكم رسول الله ﷺ، فسأله فقال: «لسان ذاك، وقلب شاكر وزوجة تعين المرء على دينه». قال: حديث حسن (٣).

الثامنة: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ولم يقل ينفقونها، فيه أجوبة ستة: الأول: قال ابن الأنباري: قصد الأغلب والأعم وهي الفضة، ومثله قوله: ﴿وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾ [البقرة: ٤٥] رد الكناية إلى الصلاة؛ لأنها أعم. ومثله: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١] فأعاد الهاء إلى التجارة؛ لأنها الأهم وترك اللهو؛ قاله كثير من المفسرين، وأباه بعضهم وقال: لا يشبهها، لأن ﴿أَوْ﴾ قد فصلت التجارة من اللهو؛ فحسن عود الضمير على أحدهما. الثاني: العكس وهو أن يكون ﴿يَنْفِقُونَهَا﴾ للذهب، والثاني معطوفا عليه. والذهب تؤنثه العرب تقول: هي الذهب الحمراء. وقد تذكر والتأنيث أشهر. الثالث: أن يكون الضمير للكنوز. الرابع: للأموال المكتنزة. الخامس: للزكاة، والتقدير: ولا ينفقون زكاة الأموال المكتنزة. السادس: الاكتفاء بضمير الواحد عن ضمير الآخر إذا فهم المعنى، وهذا كثير في كلام العرب. أنشد سيويه:

نحنُ بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأيُ مختلفُ

ولم يقل: راضون. وقال آخر:

رمانِي بأمرٍ كنتُ منه ووالدي بربيتا ومن أجل الطوري رمانِي

ولم يقل: بريتين، ونحوه قول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

إن شَرَّخَ الشَّبَابِ والشَّعْرِ الأسدُ ودِ ما لَمْ يُعَاصِ كَانَ جُنُونًا

ولم يقل: يعاصيا.

التاسعة: إن قيل: من لم يكتنز ولم ينفق في سبيل الله وأنفق في المعاصي، هل يكون حكمه في الوعيد حكم من كتنز ولم ينفق في سبيل الله؟ قيل له: إن ذلك أشد، فإن من بذر ماله في المعاصي عصى من جهتين: بالإنفاق والتناول، كشراء الخمر وشربها، بل من جهات إذا كانت المعصية

(١) الفتنة: الملك، أو كل ما يقتنيه الإنسان لنفسه ولا يقصد به التجارة. اللسان «فتا».

(٢) ضعيف: أبو داود (١٦٦٤) في الزكاة، وضعفه الألباني هناك.

(٣) حسن: وقد سبق.

مما تتعدى، كمن أعان على ظلم مسلم من قتله أو أخذ ماله إلى غير ذلك. والكافر عصى من جهتين، وهما: منع الزكاة، وحبس المال لا غير، وقد لا يراعى حبس المال، والله أعلم.

العاشرة: قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ قد تقدم معناه. وقد فسر النبي ﷺ هذا العذاب بقوله: «بشر الكنازين بكَيٍّ في ظهورهم يخرج من جنوبهم، وبكَيٍّ من قبل أفتانهم يخرج من جباههم» الحديث. أخرجه مسلم، رواه أبو ذر<sup>(١)</sup>. وفي رواية: «بشر الكنازين برضف<sup>(٢)</sup> يحمى عليه في نار جهنم فيوضع على حلمة ندي أحدهم حتى يخرج من نغض<sup>(٣)</sup> كتفيه، ويوضع على نغض كتفيه حتى يخرج من حلمة نديه فيتزلزل» الحديث<sup>(٤)</sup>. قال علماؤنا: فخرج الرضف من حلمة نديه إلى نغض كتفه لتعذيب قلبه وباطنه حين امتلأ بالفرح بالكثرة في المال والسرور في الدنيا، فعوقب في الآخرة بالهم والعذاب.

الحادية عشرة: قال علماؤنا: ظاهر الآية تعليق الوعيد على من كثر ولا ينفق في سبيل الله ويتعرض للواجب وغيره، غير أن صفة الكثر لا ينبغي أن تكون معتبرة، فإن من لم يكثر ومنع الإنفاق في سبيل الله فلا بد وأن يكون كذلك، إلا أن الذي يخبأ تحت الأرض هو الذي يمنع إنفاقه في الواجبات عرفاً، فلذلك خص الوعيد به، والله أعلم.

﴿يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾

فيه أربع مسائل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾ «يوم» ظرف، والتقدير: يعذبون يوم يحمى. ولا يصح أن يكون على تقدير: فبشرهم يوم يحمى عليها؛ لأن البشارة لا تكون حينئذ. يقال: أحميت الحديد في النار، أي: أوقدت عليها. ويقال: أحميت، ولا يقال: أحميت عليه. وهاهنا قال «عليها»؛ لأنه جعل «على» من صلة معنى الإحماء، ومعنى الإحماء: الإيقاد. أي: يوقد عليها فتكوى. والكوي: إلصاق الحار من الحديد والنار بالعضو حتى يحترق الجلد، والجباه جمع الجبهة، وهو مسعوى ما بين الحاجب إلى الناصية، وجبته فلانا بكذا، أي: استقبلته به وضربت جبهته. والجنب جمع الجنب. ولكي في الوجه أشهر وأشنع، وفي الجنب والظهر ألم وأوجع، فلذلك خصها بالذكر من بين سائر الأعضاء. وقال علماء الصوفية: لما طلبوا المال والجاه شان الله وجوههم، ولما طروا كشحا عن الفقير إذا جالسهم كويت جنوبهم، ولما أسندوا ظهورهم إلى أموالهم ثقة بها واعتماداً عليها كويت ظهورهم. وقال علماء الظاهر: إنما خص هذه الأعضاء؛ لأن الغني إذا رأى الفقير زوى ما بين

(١) ، (٤) متفق عليه: البخاري (٧-١٤) في الزكاة، ومسلم (٩٩٤) في الزكاة.

(٢) الرضف: هي الحجارة لشحمة على النار، ومصحفها رضفة. المنتهية (٢/ ٢٣١) لابن الأثير

(٣) نغض الكتف: أحلى منقطع ظهره الكتف، وقيل: اللذان ينغضان من أصل الكف فيتحركان إذا مشى. اللسان «نغض».

عينه وقبض وجهه، كما قال:

يَرِيدُ يَغْضُ الطَّرْفَ عَنِّي كَأَنَّمَا زَوَى بَيْنَ عَيْنَيْهِ عَلَيَّ الْمَحَاجِمُ  
فَلَا يَنْبَسِطُ مِنْ بَيْنِ عَيْنَيْكَ مَا أَنْزَوَى وَلَا تَلْقَنِي إِلَّا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ

وإذا سأله طوى كشحه<sup>(١)</sup>، وإذا زاده في السؤال وأكثر عليه ولاه ظهره. فرتب الله العقوبة على حال المعصية.

الثانية: واختلفت الآثار في كيفية الكي بذلك، ففي «صحيح مسلم» من حديث أبي ذر ما ذكرنا من ذكر الرضف، وفيه من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمي عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره، كلما بردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد، فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار...» الحديث<sup>(٢)</sup>، وفي البخاري: أنه يمثل له كنزه شجاعا أقرع<sup>(٣)</sup>. وقد تقدم في غير الصحيح عن عبد الله بن مسعود أنه قال «من كان له مال فلم يؤد زكاته؛ طوقه يوم القيامة شجاعا أقرع ينقر رأسه»<sup>(٤)</sup>.

قلت: ولعل هذا يكون في مواطن: موطن يمثل المال فيه ثعباناً، وموطن يكون صفائح وموطن يكون رضفاً، فتغيير الصفات والجسمية واحدة، فالشجاع جسم والمال جسم. وهذا التمثيل حقيقة، بخلاف قوله: «يؤتى بالموت كأنه كبش أملح»<sup>(٥)</sup>، وإن تلك طريقة أخرى، ولله سبحانه وتعالى أن يفعل ما يشاء. وخص الشجاع بالذكر؛ لأنه العدو الثاني للخنزق، والشجاع من الحيات هو الحية الذكر الذي يوابث الفارس والراجل، ويقوم على ذنبه وربما بلغ الفارس، ويكون في الصحارى. وقيل: هو الثعبان. قال اللحياني: يقال للحية شجاع، وثلاثة أشجعة، ثم شجعان. والأقرع من الحيات هو الذي تمعط رأسه وبيض من السم. في «الموطأ»: له زبيبتان، أي نقطتان متنفختان في شديقه كالرغوتين. ويكون ذلك في شديقي الإنسان إذا غضب وأكثر من الكلام. قالت أم غيلان بنت جرير ربما أشدت أبي حتى يتزبب شداقي. ضرب مثلاً للشجاع الذي كثر سمه فيمثل المال بهذا الحيوان فيلقى صاحبه غضبان. وقال ابن دريد: نقطتان سوداوان فوق عينيه، وفي رواية: «مثل له شجاع يتبعه فيضطره فيعطيه يده فيقضمها كما يقضم الفحل». وقال ابن مسعود: «والله لا يعذب الله أحداً بكثر فيمسه درهم درهما ولا دينار ديناراً، ولكن يوسع جلده حتى يوضع كل درهم ودينار على حذته»<sup>(٦)</sup>، وهذا إنما يصح في الكافر - كما ورد في الحديث - لا في المؤمن، والله أعلم.

الثالثة: أسند الطبري إلى أبي أمامة الباهلي قال: مات رجل من أهل الصفة فوجد في برده

(١) طوى كشحه: أعرض بوجه. اللسان «طوى ٩».

(٢) (٣) متفق عليه: البخاري (١٤٠٢) في الزكاة، ومسلم (٧٨٩) في الزكاة.

(٤) صحيح: النسائي (١١/٥) في الزكاة، وابن ماجه (١٧٨٤) في الزكاة، وصححه الألباني.

(٥) صحيح: البخاري (٤٧٣٠) في التفسير عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٦) رجاله ثقات: الطبري (١٠/١٣١) في تفسيره، ورواه الطبراني ورجاله ثقات كما في المجمع (٣/٦٥) و (٧/

دينار. فقال رسول الله ﷺ: «كعبة»، ثم مات آخر فوجد له ديناران، فقال رسول الله ﷺ: «كيتان»<sup>(١)</sup>، وهذا إما لأنهما كانا يعيشان من الصدقة وعندهما البر، وإما لأن هذا كان في صدر الإسلام، ثم قرر الشرع ضبط المال وأداء حقه، ولو كان ضبط المال ممنوعاً لكان حقه أن يخرج كله، وليس في الأمة من يلزم هذا، وحسبك حال الصحابة وأموالهم رضوان الله عليهم، وأما ما ذكر عن أبي ذر فهو مذهب له، رضي الله عنه، وقد روى موسى بن عبيدة عن عمران بن أبي أنس عن مالك بن ابن أوس بن الحدثان عن أبي ذر عن رسول الله ﷺ قال: «من جمع ديناراً أو درهماً أو تبرا أو فضة ولا يعده لغريم ولا ينفقه في سبيل الله فهو كمنز يكوى به يوم القيامة»<sup>(٢)</sup>.

قلت: هذا الذي يليق بأبي ذر رضي الله عنه أن يقول به، وأن ما فضل عن الحاجة فليس بكنز إذا كان معداً لسبيل الله، وقال أبو أمامة: من خلف بيضا أو صفراً؛ كوي بها مغفوراً له أو غير مغفور له، إلا إن حلية السيف من ذلك<sup>(٣)</sup>، وروى ثوبان أن رسول الله ﷺ قال: «ما من رجل يموت وعنده أحمر أو أبيض إلا جعل الله له بكل قيراط صفيحة يكوى بها من فرقه إلى قدمه مغفوراً له بعد ذلك أو معذبا»<sup>(٤)</sup>.

قلت: وهذا محمول على ما لم تؤد زكاته بدليل ما ذكرنا في الآية قبل هذا، فيكون التقدير: وعنده أحمر أو أبيض لم يؤد زكاته. وكذلك ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه: من ترك عشرة آلاف جعلت صفائح يعذب بها صاحبها يوم القيامة<sup>(٥)</sup>. أي: إن لم يؤد زكاتها، لثلاث تناقض الأحاديث. والله أعلم.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿مَا كُنْتُمْ لَأَنْفُسِكُمْ﴾ أي يقال لهم هذا ما كنتم، فحذف ﴿فَدُولُوا مَا كُنْتُمْ تَكْتَبُونَ﴾ أي عذاب ما كنتم تكتزون.

﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكََ الَّذِينَ الْقِيمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ وَقَتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقْتَلُونَكُمْ كَافَّةً وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴿٦٦﴾﴾

قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكََ الَّذِينَ الْقِيمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾.

فيه ثمان مسائل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ﴾ جمع شهر. فإذا قال الرجل لأخيه: لا أكلمك الشهر،

(١) حسن: الطبري (١٠/ ١٢٥) في تفسيره، وأحمد (٥/ ٢٥٣) في المسند عن علي وهو شاهد له.

(٢) ضعيف: ابن أبي شيبة (٢/ ٤٢٨) في المصنف، وموسى بن عبيدة هو الزبدي: ضعيف جداً.

(٣) حسن: انظر سنن البيهقي (٤/ ١٤٤)، ومن طريق آخر رواه ابن أبي شيبة (٢/ ٤١٣) في المصنف.

(٤) ضعيف: ابن أبي حاتم (٧/ ٢٤٣) في تفسيره.

(٥) سبق تخريجه.

وحلف على ذلك فلا يكلمه حولاً، قاله بعض العلماء، وقيل: لا يكلمه أبداً. ابن العربي<sup>(١)</sup>: وأرى إن لم تكن له نية أن يقتضي ذلك ثلاثة أشهر، لأنه أقل الجمع الذي يقتضيه صيغة فعول في جمع فعل. ومعنى: ﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾ أي: في حكم الله وفيما كتب في اللوح المحفوظ، ﴿أَنَا عَشْرُ شَهْرًا﴾ أعربت ﴿أَنَا عَشْرُ شَهْرًا﴾ دون نظائرها، لأن فيها حرف الإعراب ودليله، وقرأ العامة: ﴿عَشْرًا﴾ بفتح العين والشين، وقرأ أبو جعفر «عشر» بجزم الشين، ﴿فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ يريد اللوح المحفوظ. وأعاد بعد أن قال: ﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾؛ لأن كثيراً من الأشياء يوصف بأنه عند الله، ولا يقال: إنه مكتوب في كتاب الله، كقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤].

الثانية: قوله تعالى: ﴿يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إنما قال: ﴿يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ لبيان أن قضاءه وقدره كان قبل ذلك، وأنه سبحانه وضع هذه الشهور وسماها بأسمائها على ما رتبها عليه يوم خلق السموات والأرض، وأنزل ذلك على أنبيائه في كتبه المنزلة. وهو معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾. وحكمها باق على ما كانت عليه لم يزلها عن ترتيبها تغيير المشركين لأسمائها، وتقديم المقدم في الاسم منها، والمقصود من ذلك اتباع أمر الله فيها ورفض ما كان عليه أهل الجاهلية من تأخير أسماء الشهور وتقديمها، وتعليق الأحكام على الأسماء التي رتبها عليه، ولذلك قال عليه السلام في خطبته في حجة الوداع: «أيها الناس، إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض...»<sup>(٢)</sup> على ما يأتي بيانه. وأن الذي فعل أهل الجاهلية من جعل المحرم صفراً وصرحاً محرماً ليس يتغير به ما وصفه الله تعالى، والعامل في ﴿يَوْمَ﴾ المصدر الذي هو ﴿فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ وليس يعنى به واحد الكتب، لأن الأعيان لا تعمل في الظروف، والتقدير: فيما كتب الله يوم خلق السموات والأرض. و﴿عِنْدَ﴾ متعلق بالمصدر الذي هو العدة، وهو العامل فيه. و﴿فِي﴾ من قوله: ﴿فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ متعلقة بمحذوف، هو صفة لقوله: ﴿أَنَا عَشْرًا﴾. والتقدير: اثنا عشر شهراً معدودة أو مكتوبة في كتاب الله. ولا يجوز أن تتعلق بـ ﴿عِدَّةً﴾ لما فيه من التفرقة بين الصلة والموصول بخبر ﴿إِنَّ﴾.

الثالثة: هذه الآية تدل على أن الواجب تعليق الأحكام من العبادات وغيرها إنما يكون بالشهور والسنين التي تعرفها العرب، دون الشهور التي تعتبرها العجم والروم والقبط وإن لم تزد على اثني عشر شهراً؛ لأنها مختلفة الأعداد، منها ما يزيد على ثلاثين ومنها ما ينقص، وشهور العرب لا تزيد على ثلاثين وإن كان منها ما ينقص، والذي ينقص ليس يتعين له شهر، وإنما تفاوتها في التقصان والتمام على حسب اختلاف سير القمر في البروج.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ الأشهر الحرم المذكورة في هذه الآية: ذو القعدة، وذو الحجة، والمحرم، ورجب الذي بين جمادى الآخرة وشعبان، وهو رجب مضر، وقيل له: رجب مضر؛ لأن ربيعة ابن نزار كانوا يحرمون شهر رمضان ويسمون رجباً، وكانت مضر تحرم رجباً نفسه، فلذلك قال النبي ﷺ فيه: «الذي بين جمادى وشعبان»<sup>(٣)</sup>، ورفع ما وقع في اسمه من الاختلال

(١) أحكام القرآن (٩٣٧/٢) لابن العربي المالكي، وفيه: «بثلاثة أشهر» بدلاً من: «ثلاثة أشهر».

(٢) (٣، ٢) صحيح: وقد سبق.

بالبیان، وكانت العرب أيضا تسميه: منصل الأسنه<sup>(١)</sup>. روى البخاري عن أبي رجاء العطاردي - واسمه عمران بن ملحان وقيل عمران بن بيم - قال: كنا نعبد الحجر، فإذا وجدنا حجرا هو خير منه ألقيناه وأخذنا الآخر، فإذا لم نجد حجرا جمعنا حثوة من تراب ثم جئنا بالشاء فحلبنا عليه ثم طفنا به، فإذا دخل شهر رجب قلنا: منصل الأسنه، فلم ندع رمحا فيه حديدة ولا سهما فيه حديدة إلا نزعناها فألقيناه<sup>(٢)</sup>.

الخامسة: قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الدِّينُ الْقِيمُ﴾ أي الحساب الصحيح والعدد المستوفى، وروى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: ﴿ذَلِكَ الدِّينُ﴾ أي ذلك القضاء<sup>(٣)</sup>. مقاتل: الحق. ابن عطية: والأصوب عندي أن يكون الدين هاهنا على أشهر وجوهه، أي: ذلك الشرع والطاعة، ﴿الْقِيمُ﴾ أي: القائم المستقيم، من قام يقوم. بمنزلة سيد، من ساد يسود. أصله قيوم.

السادسة: قوله تعالى: ﴿فَلَا تَظَلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ على قول ابن عباس راجع إلى جميع الشهور<sup>(٤)</sup>. وعلى قول بعضهم إلى الأشهر الحرم خاصة؛ لأنه إليها أقرب ولها مزية في تعظيم الظلم، لقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] لا أن الظلم في غير هذه الأيام جائز على ما نبينه. ثم قيل: في الظلم قولان: أحدهما لا تظلموا فيهن أنفسكم بالقتال، ثم نسخ بإباحة القتال في جميع الشهور؛ قاله قتادة وعطاء الخراساني والزهري وسفيان الثوري. وقال ابن جريج: حلف بالله عطاء بن أبي رباح: أنه ما يحل للناس أن يغزوا في الحرم ولا في الأشهر الحرم إلا أن يقاتلوا فيها، وما نسخت، والصحيح الأول: لأن النبي ﷺ غزا هوازن وحنين وثقيفا بالطائف، وحاصرهم في شوال وبعض ذي القعدة. وقد تقدم هذا المعنى في «البقرة». الثاني: لا تظلموا فيهن أنفسكم بارتكاب الذنوب؛ لأن الله سبحانه إذا عظم شيئا من جهة واحدة صارت له حرمة واحدة وإذا عظمه من جهتين أو جهات صارت حرمة متعددة، فيضاعف فيه العقاب بالعمل السيئ كما يضاعف الثواب بالعمل الصالح، فإن من أطاع الله في الشهر الحرام في البلد الحرام ليس ثوابه ثواب من أطاعه في الشهر الحلال في البلد الحرام، ومن أطاعه في الشهر الحلال في البلد الحرام ليس ثوابه ثواب من أطاعه في شهر حلال في بلد حلال، وقد أشار تعالى إلى هذا بقوله تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣٠].

السابعة: وقد اختلف العلماء من هذا المعنى فيمن قتل في الشهر الحرام خطأ، هل تغلظ عليه الدية أم لا؟ فقال الأوزاعي: القتل في الشهر الحرام تغلظ فيه الدية فيما بلغنا وفي الحرم فتجعل دية وثلاثا. ويزاد في شبه العمدة في أسنان الإبل، قال الشافعي: تغلظ الدية في النفس وفي الجراح في الشهر الحرام وفي البلد الحرام وذوي الرحم، وروي عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وابن شهاب وأبان بن عثمان: من قتل في الشهر الحرام أو في الحرم زيد على ديته مثل ثلثها. وروي ذلك

(١) منصل الأسنه: مخرج أسنة الرماح من أماكنها. اللسان «نصل».

(٢) صحيح: البخاري (٤٣٧٦) في المغازي.

(٣) منقطع: بين ابن أبي طلحة الوالبي وابن عباس رضي الله عنهما الطبري (١٣٤/١٠) في تفسيره.

(٤) ضعيف: الطبري (١٣٤/١٠) في تفسيره.

عن عثمان بن عفان أيضا. وقال مالك وأبو حنيفة وأصحابهما وابن أبي ليلى: القتل في الحل والحرم سواء، وفي الشهر الحرام وغيره سواء، وهو قول جماعة من التابعين، وهو الصحيح؛ لأن النبي ﷺ سن الديات ولم يذكر فيها الحرم ولا الشهر الحرام، وأجمعوا أن الكفارة على من قتل خطأ في الشهر الحرام وغيره سواء. فالقياس أن تكون الدية كذلك، والله أعلم.

الثامنة: خص الله تعالى الأربعة الأشهر الحرم بالذكر، ونهى عن الظلم فيها تشريفا لها وإن كان منهيًا عنه في كل الزمان. كما قال: ﴿فَلَا رَيْفَ وَلَا فَسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، على هذا أكثر أهل التأويل، أي: لا تظلموا في الأربعة الأشهر أنفسكم. وروى حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس قال: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ في الاثني عشر<sup>(١)</sup>. وروى قيس ابن مسلم عن الحسن بن محمد ابن الحنفية قال: فيهن كلهن<sup>(٢)</sup>. فإن قيل على القول الأول: لم قال: ﴿فِيهِمْ﴾ ولم يقل: فيها، وذلك أن العرب يقولون لما بين الثلاثة إلى العشرة: هن وهؤلاء، فإذا جاوزوا العشرة قالوا: هي وهذه، إرادة أن تعرف تسمية القليل من الكثير؟ وروي عن الكسائي أنه قال: إني لأتعجب من فعل العرب هذا. وكذلك يقولون فيما دون العشرة من الليالي: خلون. وفيما فوقها خلت، لا يقال: كيف جعل بعض الأزمنة أعظم حرمة من بعض؟ فإننا نقول: للبارئ تعالى أن يفعل ما يشاء، ويخص بالفضيلة ما يشاء، ليس لعمله علة ولا عليه حجر، بل يفعل ما يريد بحكمته، وقد تظهر فيه الحكمة وقد تخفى.

قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾.

فيه مسألة واحدة:

قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا﴾ أمر بالقتال، و﴿كَافَّةً﴾ معناه جميعا، وهو مصدر في موضع الحال، أي: محيطين بهم ومجتمعين. قال الزجاج: مثل هذا من المصادر. عافاه الله عافية، وعاقبه عاقبة، ولا يثنى ولا يجمع، وكذا عامة وخاصة. قال بعض العلماء: كان الغرض بهذه الآية قد توجه على الأعيان ثم نسخ ذلك وجعل فرض كفاية، قال ابن عطية: وهذا الذي قاله لم يعلم قط من شرع النبي ﷺ أنه ألزم الأمة جميعا النفر، وإنما معنى هذه الآية: الحض على قتالهم والتحزب عليهم وجمع الكلمة، ثم قيدها بقول: ﴿كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ فبحسب قتالهم واجتماعهم لنا يكون فرض اجتماعنا لهم، والله أعلم.

﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحْلُونَهُ عَامًا وَيُخَرِّمُونَهُ عَامًا لِيُؤْطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيُحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ زَيْنَ لَهُمْ سُوءَ أَعْمَلِهِمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿٥٠﴾﴾

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ هكذا يقرأ أكثر الأئمة، قال النحاس: ولم يرو أحد عن نافع فيما علمناه: «إِنَّمَا النَّسِيءُ» بلا همز إلا ورش وحده، وهو مشتق من نساء وأنساه: إذا أخره، حكى اللغتين الكسائي. الجوهري: النسبيء فعيل بمعنى مفعول، من قولك: نسأت الشيء فهو منسوء: إذا

(١) ضعيف: انظر: الطبري (١٠/١٣٤) في تفسيره، وفيه علي بن زيد بن جدعان ضعيف.

(٢) رواه الطبري (١٠/١٣٤) في تفسيره.

أخبرته ، ثم يحول منسوء إلى نسيء كما يحول مقتول إلى قتيل ، ورجل ناسئ وقوم نساء ، مثل فاسق وفسقة . قال الطبري : النسيء بالهمزة معناه الزيادة ؛ يقال : نساء ينسا : إذا زاد . قال : ولا يكون بترك الهمز إلا من النسيان ، كما قال تعالى : ﴿ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ ﴾ [التوبة : ٦٧] ، ورد على نافع قراءته ، واحتج بأن قال : إنه يتعدى بحرف الجر يقال : نساء الله في أجلك كما تقول : زاد الله في أجلك ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : « من سره أن ييسط له في رزقه وينسا له في أثره فليصل رحمه »<sup>(١)</sup> . قال الأزهري : أنسأت الشيء إنسَاء ونسيتا اسم وضع موضع المصدر الحقيقي . وكانوا يحرمون القتال في المحرم ، فإذا احتاجوا إلى ذلك حرموا صفرا بدله وقتلوا في المحرم . وسبب ذلك أن العرب كانت أصحاب حروب وغارات ، فكان يشق عليهم أن يمتكوا ثلاثة أشهر متوالية لا يغيرون فيها ، وقالوا : لئن توالت علينا ثلاثة أشهر لا نصيب فيها شيئا لنهلكن . فكانوا إذا صدروا عن منى يقوم من بني كنانة ، ثم من بني فقيم منهم رجل يقال له : القلمس ، فيقول : أنا الذي لا يرد لي قضاء . فيقولون : أنسنا شهرا ، أي أخر عنا حرمة المحرم واجعلها في صفر ، فيحل لهم المحرم . فكانوا كذلك شهرا فشهرًا حتى استدار التحريم على السنة كلها . فقام الإسلام وقد رجع المحرم إلى موضعه الذي وضعه الله فيه . وهذا معنى قوله عليه السلام : « إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض »<sup>(٢)</sup> .

وقال مجاهد<sup>(٣)</sup> : كان المشركون يحججون في كل شهر عامين ، فحجوا في ذي الحجة عامين ، ثم حجوا في المحرم عامين ، ثم حجوا في صفر عامين ، وكذلك في الشهور كلها حتى وافقت حجة أبي بكر التي حجها قبل حجة الوداع ذا القعدة من السنة التاسعة . ثم حج النبي ﷺ في العام المقبل حجة الوداع فوافقت ذا الحجة ، فذلك قوله في خطبته : « إن الزمان قد استدار . . . » الحديث أراد بذلك أن أشهر الحج رجعت إلى مواضعها ، وعاد الحج إلى ذي الحجة وبطل النسيء . وقول ثالث : قال إياس ابن معاوية : كان المشركون يحججون السنة اثني عشر شهرا وخمسة عشر يوما ، فكان الحج يكون في رمضان وفي ذي القعدة ، وفي كل شهر من السنة يحكم استدارة الشهر بزيادة الخمسة عشر يوما فحج أبو بكر سنة تسع في ذي القعدة بحكم الاستدارة ، ولم يحج النبي ﷺ فلما كان في العام المقبل وافق الحج ذا الحجة في العشر ، وافق ذلك الأهلة . وهذا القول أشبه بقول النبي ﷺ : « إن الزمان قد استدار . . . » أي : زمان الحج عاد إلى وقته الأصلي الذي عينه الله يوم خلق السموات والأرض بأصل المشروعية التي سبق بها علمه ، ونفذ بها حكمه ، ثم قال : السنة اثنا عشر شهرا ، ينفي بذلك الزيادة التي زادوها في السنة - هي الخمسة عشر يوما - بتحكمهم ، فتعين الوقت الأصلي وبطل التحكم الجهلي .

وحكى الإمام المازري عن الخوارزمي أنه قال : أول ما خلق الله الشمس أجراها في برج الحمل ، وكان الزمان الذي أشار به النبي ﷺ صادف حلول الشمس برج الحمل ، وهذا يحتاج إلى توقيف ، فإنه لا يتوصل إليه إلا بالنقل عن الأنبياء ، ولا نقل صحيحا عنهم بذلك ، ومن ادعاه فليسنده ، ثم إن العقل يخوز خلاف ما قال ، وهو أن يخلق الله الشمس قبل البروج ، ويجوز أن يخلق ذلك كله دفعة واحدة ، ثم إن علماء التعديل قد اختبروا ذلك فوجدوا الشمس في برج الحوت وقت قوله عليه

(١) صحيح : البخاري (٥٩٨٥) في الأدب ، عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) صحيح : وقد سبق .

(٣) حسن إلى مجاهد : الطبري (١٠ / ١٣٨) في تفسيره .

السلام: «إن الزمان قد استدار...» بينها وبين الحمل عشرون درجة، ومنهم من قال عشر درجات. والله أعلم، واختلف أهل التأويل في أول من نسا، فقال ابن عباس وقادة والضحاك: بنو مالك بن كنانة، وكانوا ثلاثة. وروى جويبر عن الضحاك عن ابن عباس: أن أول من فعل ذلك عمرو بن لحي ابن قمحة بن خندف<sup>(١)</sup>، وقال الكلبي: أول من فعل ذلك رجل من بني كنانة يقال له: نعيم بن ثعلبة، ثم كان بعده رجل يقال له: جنادة بن عوف، وهو الذي أدركه رسول الله ﷺ. وقال الزهري: حي من بني كنانة ثم من بني فقيم منهم رجل يقال له: القلمس واسمه حذيفة بن عبيد، وفي رواية: مالك ابن كنانة، وكان الذي يلي النسيء يظفر بالرياسة لتريس العرب إياه، وفي ذلك يقول شاعرهم:

وَمِنَّا نَاسِيُ الشَّهْرِ الْقَلْمَسُ

وقال الكمي:

السنَّا النَّاسِيْنَ عَلَى مَعَدِّ شُهُورِ الْحِلِّ نَجْعَلُهَا حَرَامًا

قوله تعالى: ﴿زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ بيان لما فعلته العرب من جمعها من أنواع الكفر، فإنها أنكرت وجود البارئ تعالى فقالت: ﴿وَمَا الرَّحْمَنُ﴾ [الفرقان: ٦٠] في أصح الوجوه، وأنكرت البعث فقالت: ﴿مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨]. وأنكرت بعثة الرسل فقالوا: ﴿أَبَشْرًا مِمَّا وَاحِدًا تَبِعَهُ﴾ [القمر: ٢٤]، وزعمت أن التحليل والتحریم إليها، فابتدعته من ذاتها مقتفية لشهواتها، فأحلت ما حرم الله. ولا مبدل لكلماته ولو كره المشركون.

قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحَلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِيُوَاطِّئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيَحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ زَيْنَ لَهُمْ سُوءَ أَعْمَالِهِمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ فيه ثلاث قراءات. قرأ أهل الحرمين وأبو عمرو: «يُضِلُّ» وقرأ الكوفيون: «يُضِلُّ» على الفعل المجهول. وقرأ الحسن وأبو رجاء: «يُضِلُّ»، والقراءات الثلاث كل واحدة منها تؤدي عن معنى، إلا أن القراءة الثالثة حذف منها المفعول، والتقدير: وَيُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا من يقبل منهم. و«الَّذِينَ» في محل رفع. ويجوز أن يكون الضمير راجعا إلى الله عز وجل. التقدير: يضل الله به الذين كفروا، كقوله تعالى: «يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ» [الرعد: ٢٧]، وكقوله في آخر الآية: «وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ». والقراءة الثانية: «يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا» يعني المحسوب لهم، واختار هذه القراءة أبو عبيد؛ لقوله تعالى: «زَيْنَ لَهُمْ سُوءَ أَعْمَالِهِمْ». والقراءة الأولى اختارها أبو حاتم؛ لأنهم كانوا ضالين به، أي: بالنسيء؛ لأنهم كانوا يحسبونه فيضلون به، والهاء في «يُحَلُّونَهُ» ترجع إلى النسيء. وروى عن أبي رجاء: «يُضِلُّ» بفتح الياء والضاد، وهي لغة، يقال: ضللت أضل، وضللت أضل، «لِيُوَاطِّئُوا» نصب بلام كي، أي: ليوافقوا. توافق القوم على كذا، أي: اجتمعوا عليه، أي: لم يحلوا شهرا إلا حرموا شهرا لتبقى الأشهر الحرم أربعة، وهذا هو الصحيح، لا ما يذكر أنهم جعلوا الأشهر خمسة. قال قتادة: إنهم عمدوا إلى صفر فزادوه في الأشهر الحرم، وقرنوه بالمحرم في التحريم، وقاله عنه قطرب والطبري، وعليه يكون النسيء بمعنى الزيادة، والله أعلم.

(١) إسناد واه: جويبر تالف، والضحاك لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهما، وانظر: الطبري في تفسيره (١٠/١٣٨).

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتَأْتِلُمُ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضِيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٤٦﴾﴾

فيه مسألتان :

الأولى : قوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ﴾ ﴿مَا﴾ حرف استفهام معناه التقرير والتوبيخ، التقدير: أي شيء يمنعكم عن كذا، كما تقول: مالك عن فلان معرضا، ولا خلاف أن هذه الآية نزلت عتابا على تخلف من تخلف عن رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، وكانت سنة تسع من الهجرة بعد الفتح بعام، وسيأتي ذكرها في آخر السورة إن شاء الله، والنفر: هو التنقل بسرعة من مكان إلى مكان لأمر يحدث، يقال في ابن آدم: نفر إلى الأمر ينفر نفورا، وقومٌ نفورٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَعْلَىٰ أَدْبَارِهِمْ نَفُورًا﴾ [الإسراء: ٤٦]. ويقال في الدابة: نفرت تنفرُ - بضم الفاء وكسرهما - نفارا ونفورا، يقال: في الدابة نفار، وهو اسم مثل الحران. ونفر الحاج من منى نفرا.

الثانية : قوله تعالى: ﴿اتَّأَقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ﴾ قال المفسرون: معناه أتأقلمتم إلى نعيم الأرض، أو إلى الإقامة بالأرض. وهو توبيخ على ترك الجهاد وعتاب على التقاعد عن المبادرة إلى الخروج، وهو نحو من أخلد إلى الأرض. وأصله: تشاقلتم، أدغمت الناء في التاء لقربها منها، واحتاجت إلى ألف الوصل لتصل إلى النطق بالساكن، ومثله ﴿ادَّارَكُوا﴾ [الأعراف: ٣٨] و﴿ادَّارَأْتُمْ﴾ [البقرة: ٧٢]، و﴿اطَّيَّرْنَا﴾ [النمل: ٤٧]، و﴿أَزَيْتُ﴾ [يونس: ٢٤]. وأنشد الكسائي:

تُولِي الضَّجِيعَ إِذَا مَا اسْتَأْفَهَا خَصْرًا عَذِبَ الْمَذَاقِ إِذَا مَا أَتَابِعَ الْقَبْلُ

وقرأ الأعمش: «تثأقلتم» على الأصل. حكاه المهدوي. وكانت تبوك - ودعا الناس إليها - في حرارة القيظ وطيب الثمار وبرد الظلال - كما جاء في الحديث الصحيح على ما يأتي - فاستولى على الناس الكسل فتقاعدوا وتثاقلوا، فوبخهم الله بقوله هذا وعاب عليهم الإيثار للدنيا على الآخرة. ومعنى: ﴿أَرْضِيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ أي: بدلا، التقدير: أرضيتم بنعيم الدنيا بدلا من نعيم الآخرة، فـ ﴿مِنْ﴾ تتضمن معنى البدل، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠] أي: بدلا منكم. وقال الشاعر:

فَلَيْتَ لَنَا مِنْ مَاءِ زَمْزَمٍ شَرْبَةً مِرْدَةً بَاتَتْ عَلَى طَهْيَانٍ

ويروى من ماء حمان، أراد: ليت لنا بدلا من ماء زمزم شربة ماردة. والطهيان: عود ينصب في ناحية الدار للهواء، يعلق عليه الماء حتى يبرد، عابتهم الله على إيثار الراحة في الدنيا على الراحة في الآخرة، إذ لا تنال راحة الآخرة إلا بنصب الدنيا، قال ﷺ لعائشة وقد طافت رابكة: «أجرُك على قدر نصيبك». خرج البخاري (١).

(١) متفق عليه : وقد سبق .

﴿ إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ﴿٢٥﴾

فيه مسألة واحدة :

قوله تعالى : ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ﴾ ، ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا﴾ شرط ، فلذلك حذفت منه النون ، والجواب ﴿يُعَذِّبْكُمْ﴾ ، ﴿وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ وهذا تهديد شديد ووعيد مؤكد في ترك النفير . قال ابن العربي : ومن محققات الأصول أن الأمر إذا ورد فليس في وروده أكثر من اقتضاء الفعل ، فأما العقاب عند الترك فلا يؤخذ من نفس الأمر ولا يقتضيه الاقتضاء ، وإنما يكون العقاب بالخبر عنه ، كقوله : إن لم تفعل كذا عذبتك بكذا ، كما ورد في هذه الآية . فوجب بمقتضاها النفير للجهاد والخروج إلى الكفار لمقاتلتهم على أن تكون كلمة الله هي العليا .

وروى أبو داود عن ابن عباس قال : ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ و ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ﴾ إلى قوله : ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [التوبة : ١٢٠] نسختها الآية التي تليها : ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً﴾ [التوبة : ١٢٢] . وهو قول الضحاك والحسن وعكرمة . ﴿يُعَذِّبْكُمْ﴾ قال ابن عباس : هو حبس المطر عنهم <sup>(١)</sup> . قال ابن العربي : فإن صح ذلك عنه فهو أعلم من أين قاله ، وإلا فالعذاب الأليم هو في الدنيا باستيلاء العدو وبالنار في الآخرة .

قلت : قول ابن عباس خرجه الإمام أبو داود في سننه عن ابن نفع قال : سألت ابن عباس عن هذه الآية : ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ قال : فأمسك عنهم المطر فكان عذابهم <sup>(٢)</sup> ، وذكره الإمام أبو محمد بن عطية مرفوعا عن ابن عباس قال : استنفر رسول الله ﷺ قبيلة من القبائل فقعدت ، فأمسك الله عنهم المطر وعذبها به ، و ﴿أَلِيمًا﴾ بمعنى مؤلم ، أي موجه . وقد تقدم ، ﴿وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ توعد بأن يبذل لرسوله قوما لا يقعدون عند استنفره إياهم ، قيل : أبناء فارس . وقيل : أهل اليمن . ﴿وَلَا تَضُرُّهُ شَيْئًا﴾ عطف . والهاء قيل لله تعالى ، وقيل : للنبي ﷺ .

والتناقل عن الجهاد مع إظهار الكراهة حرام على كل أحد . فأما من غير كراهة فمن عينه النبي ﷺ حرم عليه التناقل وإن أمن منهما فالفرض فرض كفاية ، ذكره القشيري ، وقد قيل : إن المراد بهذه الآية وجوب النفير عند الحاجة وظهور الكفرة واشتداد شوكتهم ، وظاهر الآية يدل على أن ذلك على وجه الاستدعاء فعلى هذا لا يتجه الحمل على وقت ظهور المشركين ، فإن وجوب ذلك لا يختص بالاستدعاء ، لأنه متعين ، وإذا ثبت ذلك فالاستدعاء والاستنفر يبعد أن يكون موجبا شيئا لم يجب من قبل ، إلا أن الإمام إذا عين قوما وندبهم إلى الجهاد لم يكن لهم أن يتناقلوا عند التعيين ، ويصير بتعيينه فرضا على من عينه لا لمكان الجهاد ولكن لطاعة الإمام ، والله أعلم .

(١ ، ٢) ضعيف : أبو داود (٢٤٠٦) في الجهاد ، وضعفه الألباني هناك ، والطبري (١٠ / ١٤١) في تفسيره .

﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَخْرَنَ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٥٠﴾﴾

فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى : قوله تعالى : ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ يقول : تعينوه بالنصر معه في غزوة تبوك ، عاتبهم الله بعد انصراف نبيه عليه السلام من تبوك ، قال النقاش : هذه أول آية نزلت من سورة «براءة» والمعنى : إن تركتم نصره فالله يتكفل به ، إذ قد نصره الله في موطن القلة وأظهره على عدوه بالغلبة والعزة ، وقيل : فقد نصره الله بصاحبه في الغار بتأييده له وحمله على عتقه ، وبوفائه ووقايته له بنفسه ومواساته له بماله ، قال الليث بن سعد : ما صحب الأنبياء عليهم السلام مثل أبي بكر الصديق <sup>(١)</sup> ، وقال سفيان بن عيينة : خرج أبو بكر بهذه الآية من المعاتبه التي في قوله : ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ﴾ <sup>(٢)</sup> .

الثانية : قوله تعالى : ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وهو خرج بنفسه فارا ، لكن بالجائهم إلى ذلك حتى فعله ، فنسب الفعل إليهم ورتب الحكم فيه عليهم ، فلهذا يقتل المكره على القتل ويضمن المالك المتلف بالإكراه ، لإجائته القاتل والمتلف إلى القتل والإتلاف .

الثالثة : قوله تعالى : ﴿ثَانِي اثْنَيْنِ﴾ أي : أحد اثنين ، وهذا كثالث ثلاثة ورابع أربعة ، فإذا اختلف اللفظ فقلت رابع ثلاثة وخامس أربعة ، فالمعنى صير الثلاثة أربعة بنفسه والأربعة خمسة ، وهو منصوب على الحال ، أي أخرجوه منفردا من جميع الناس إلا من أبي بكر . والعامل فيها ﴿نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ أي : نصره منفردا ونصره أحد اثنين . وقال علي بن سليمان : التقدير فخرج ثاني اثنين ، مثل ﴿وَاللَّهُ أُنْتِكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح : ١٧] . وقرأ جمهور الناس : ﴿ثَانِي﴾ بنصب الياء . قال أبو حاتم : لا يعرف غير هذا . وقرأت فرقة «ثاني» بسكون الياء . قال ابن جني : حكاها أبو عمرو بن العلاء ، ووجهه أنه سكن الياء تشبيها لها بالألف ، قال ابن عطية : فهي كقراءة الحسن : ﴿مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة : ٢٧٨] وكقول جرير :

هُوَ الْخَلِيفَةُ فَارْضُوا مَا رَضِيَ لَكُمْ ماضِي العزيمة مَا فِي حُكْمِهِ جَنْفُ

الرابعة : قوله تعالى : ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ الغار : ثقب في الجبل ، يعني غار ثور . ولما رأت قريش أن المسلمين قد صاروا إلى المدينة قالوا : هذا شر شاغل لا يطاق ، فأجمعوا أمرهم على قتل رسول الله ﷺ ، فبيتوه ورسدوه على باب منزله طول ليلتهم ليقتلوه إذا خرج ، فأمر النبي ﷺ علي بن أبي طالب أن ينام على فراشه ، ودعا الله أن يعمي عليهم أثره ، فطمس الله على أبصارهم ، فخرج وقد غشيهم النوم ، فوضع على رؤوسهم ترابا ونهض ، فلما أصبحوا خرج عليهم علي رضي الله عنه وأخبرهم أن ليس في الدار أحد ، فعلموا أن رسول الله ﷺ قد فات ونجا ، وتواعد رسول الله ﷺ مع أبي بكر الصديق للهجرة ، فدفعا راحلتيهما إلى عبد الله بن أرقط . ويقال : ابن أريقط ، وكان

(١) البحر للحيط (٥/ ٤٣) لأبي حيان .

(٢) انظر : السابق نفسه ، وقد رواه البغوي (٤/ ٥٠) في تفسيره ، عن الشعبي .

كافرا لكنهما وثقا به، وكافا دليلا بالطرق فاستأجراه ليدل بهما إلى المدينة، وخرج رسول الله ﷺ من خوخة في ظهر دار أبي بكر التي في بني جمح ونهضا نحو الغار في جبل ثور، وأمر أبو بكر ابنه عبد الله أن يستمع ما يقول الناس، وأمر مولاه عامر بن فهيرة أن يرعى غنمه ويريحها عليهما ليلا فيأخذ منها حاجتهما، ثم نهضا فدخلوا الغار، وكبانت أسماء بنت أبي بكر الصديق تأتيهما بالطعام ويأتيهما عبد الله بن أبي بكر بالأخبار، ثم يتلوها عامر بن فهيرة بالغنم فيعفي آثارهما. فلما فقدته قريش جعلت تطلبه بقائض معروف بقاء الأثر، حتى وقف على الغار فقال: هنا انقطع الأثر، فنظروا فإذا بالعنكبوت قد نسج على فم الغار من ساعته، ولهذا نهى النبي ﷺ عن قتله، فلما رأوا نسج العنكبوت أيقنوا أن لا أحد فيه فرجعوا، وجعلوا في النبي ﷺ مائة ناقة لمن رده عليهم، والخبر مشهور، وقصة سراقه بن مالك بن جعشم في ذلك مذكورة، وقد روي من حديث أبي الدرداء وثوبان رضي الله عنهما: أن الله عز وجل أمر حمامة فباضت على نسج العنكبوت، وجعلت ترقد على بيضها، فلما نظر الكفار إليها ودهم ذلك عن الغار<sup>(١)</sup>.

الخامسة: روى البخاري عن عائشة قالت: استأجر رسول الله ﷺ وأبو بكر رجلا من بني الدليل هاديا خريتا<sup>(٢)</sup> وهو على دين كفار قريش، فدفعا إليه راحلتيهما وواعداه غار ثور بعد ثلاث ليال، فاتاهما براحلتيهما صبيحة ثلاث، فارتحلا وارتحل معهما عامر بن فهيرة والدليل الديلي، فأخذ بهم طريق الساحل<sup>(٣)</sup>.

قال المهلب: فيه من الفقه: ائتمان أهل الشرك على السر والمال إذا علم منهم وفاء ومروءة كما ائتمن النبي ﷺ هذا المشرك على سره في الخروج من مكة وعلى الناقتين. وقال ابن المنذر: فيه استئجار المسلمين الكفار على هداية الطريق. وقال البخاري في ترجمته: (باب استئجار المشركين عند الضرورة أو إذا لم يوجد أهل الإسلام) قال ابن بطلال: إنما قال البخاري في ترجمته (أو إذا لم يوجد أهل الإسلام)<sup>(٤)</sup> من أجل أن النبي ﷺ إنما عامل أهل خيبر على العمل في أرضها إذ لم يوجد من المسلمين من ينوب منابهم في عمل الأرض، حتى قوي الإسلام واستغني عنهم أجلاهم عمر. وعامة الفقهاء يجيزون استئجارهم عند الضرورة وغيرها، وفيه: استئجار الرجلين الرجل الواحد على عمل واحد لهما. وفيه: دليل على جواز الفرار بالدين خوفا من العدو، والاستخفاء في الغيران وغيرها ألا يلقي الإنسان بيده إلى العدو توكلًا على الله واستسلامًا له، ولو شاء ربكم لمصمه مع كونه معهم ولكنها سنة الله في الأنبياء وغيرهم، ولن تبدل سنة الله تبديلا، وهذا أدل دليل على فساد من منع ذلك وقال: من خاف مع الله سواه، كان ذلك نقصا في توكله، ولم يؤمن بالقدر. وهذا كله في معنى الآية، ولله الحمد والهداية.

السادسة: قوله تعالى: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾، هذه الآية تضمنت فضائل الصديق

(١) حديث العنكبوت والحمامة لم أر من قواه إلا ابن كثير في البداية (٣/ ١٧٩) من طريق الإمام أحمد (١/ ٣٤٨)

في المسند، وفي إسناده عثمان بن عمرو الجزري وهو ضعيف، كما في التقريب (٢/ ١٣).

(٢) الخريت: الدليل الخلاق بالدلالة كأنه ينظر في خرت الإبرة. اللسان «خرت».

(٣) صحيح: البخاري (٣٩٠٥) في مناقب الأنصار.

(٤) انظر: فتح الباري (٢/ ٣٣).

رضي الله عنه، روى أصبغ وأبو زيد عن ابن القاسم عن مالك: ﴿ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ هو الصديق، فحقق الله تعالى قوله له بكلامه، ووصف الصحبة في كتابه، قال بعض العلماء: من أنكر أن يكون عمر وعثمان أو أحد من الصحابة صاحب رسول الله ﷺ فهو كذاب مبتدع، ومن أنكر أن يكون أبو بكر رضي الله عنه صاحب رسول الله ﷺ فهو كافر؛ لأنه رد نص القرآن، ومعنى ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ أي: بالنصر والرعاية والحفظ والكلاءة. روى الترمذي والحارث بن أبي أسامة قالا: حدثنا عفان قال: حدثنا همام قال: أخبرنا ثابت عن أنس أن أبا بكر حدثه قال: قلت للنبي ﷺ ونحن في الغار: لو أن أحدهم نظر إلى قدميه لأبصرنا تحت قدميه، فقال: «يا أبا بكر ما ظنك باثنين الله ثالثهما»<sup>(١)</sup>، قال المحاسبي: يعني معهما بالنصر والدفاع، لا على معنى ما عم به الخلائق، فقال: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]. فمعناه العموم أنه يسمع ويرى من الكفار والمؤمنين.

السابعة: قال ابن العربي<sup>(٢)</sup>: قالت الإمامية قبحها الله: حُزِنُ أَبِي بَكْرٍ فِي الْغَارِ دَلِيلٌ عَلَى جَهْلِهِ وَنَقْصِهِ وَضَعْفِ قَلْبِهِ وَخُرْقِهِ. وأجاب علماؤنا عن ذلك بأن إضافة الحزن إليه ليس بنقص، كما لم ينقص إبراهيم حين قال عنه: ﴿نَكَّرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَخَفْ﴾ [هود: ٧٠]، ولم ينقص موسى قوله: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى﴾ [٢٧] قُلْنَا لَا تَخَفْ﴾ [ضه: ٦٧، ٦٨]. وفي لوط: ﴿وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ﴾ [العنكبوت: ٣٣]، فهؤلاء العظماء - صلوات الله عليهم - قد وجدت عندهم التقية نصا ولم يكن ذلك طعنا عليهم ووصفا لهم بالنقص، وكذلك في أبي بكر. ثم هي عند الصديق احتمال، فإنه قال: لو أن أحدهم نظر تحت قدميه لأبصرنا. جواب ثان: إن حزن الصديق إنما كان خوفا على النبي ﷺ أن يصل إليه ضرر، ولم يكن النبي ﷺ في ذلك الوقت معصوما وإنما نزل عليه: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧] بالمدينة.

الثامنة: قال ابن العربي<sup>(٣)</sup>: قال لنا أبو الفضائل العدل: قال لنا جمال الإسلام أبو القاسم: قال موسى ﷺ: ﴿كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٦٢]، وقال في محمد ﷺ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ لا جرم لما كان الله مع موسى وحده ارتد أصحابه بعده، فرجع من عند ربه ووجدهم يعبدون العجل، ولما قال في محمد ﷺ: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ بقي أبو بكر مهتديا موحدا عالما جازما قائما بالأمر ولم يتطرق إليه اختلال.

التاسعة: خرج الترمذي من حديث نبيط بن شريط عن سالم بن عبيد - له صحبة - قال: أغمي على رسول الله ﷺ. . . الحديث<sup>(٤)</sup>، وفيه: واجتمع المهاجرون يتشاورون فقالوا: انطلقوا بنا

(١) متفق عليه: البخاري (٣٦٥٣) في فضائل أصحاب النبي ﷺ، ومسلم (٢٣٨١) في فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم.

(٢) أحكام القرآن (٢/ ٩٥٣) لابن العربي المالكي.

(٣) انظر: السابق (٢/ ٩٥١)، وفيه: «أبو الفضائل العدل» بدلا من: «أبو الفضائل العدل».

(٤) صحيح: الترمذي (٣٦٧٢) في المناقب، و(٣٧٩) في الشامل المحمدية، وابن ماجه (١٢٣٤) في إقامة الصلاة والسنة فيها، وصححه الألباني في هذه المواضع جميعا.

إلى إخواننا من الأنصار ندخلهم معنا في هذا الأمر، فقالت الأنصار: منا أمير ومنكم أمير، فقال عمر رضي الله عنه: من له مثل هذه الثلاث: ﴿ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْفَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ من هما؟ قال: ثم بسط يده فبايعه وبايعه الناس بيعة حسنة جميلة.

قلت: ولهذا قال بعض العلماء: في قوله تعالى: ﴿ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْفَارِ﴾ ما يدل على أن الخليفة بعد النبي ﷺ أبو بكر الصديق رضي الله عنه؛ لأن الخليفة لا يكون أبداً إلا ثانياً، وسمعت شيخنا الإمام أبا العباس أحمد بن عمر يقول: إنما استحق الصديق أن يقال له: ﴿ثَانِي اثْنَيْنِ﴾ لقيامه بعد النبي ﷺ بالأمر، كقيام النبي ﷺ به أولاً. وذلك أن النبي ﷺ لما مات ارتدت العرب كلها، ولم يبق الإسلام إلا بالمدينة ومكة وجوانا<sup>(١)</sup>، فقام أبو بكر يدعو الناس إلى الإسلام ويقاثلهم على الدخول في الدين كما فعل النبي ﷺ، فاستحق من هذه الجهة أن يقال في حقه ﴿ثَانِي اثْنَيْنِ﴾.

قلت: وقد جاء في السنة أحاديث صحيحة، يدل ظاهرها على أنه الخليفة بعده، وقد انعقد الإجماع على ذلك ولم يبق منهم مخالف. والقادح في خلافته مقطوع بخطئه وتفسيره، وهل يكفر أم لا؟ يختلف فيه، والأظهر تكفيره. وسيأتي لهذا المعنى مزيد بيان في سورة «الفتح» إن شاء الله. والذي يقطع به من الكتاب والسنة وأقوال علماء الأمة ويجب أن تؤمن به القلوب والأفئدة فضل الصديق على جميع الصحابة. ولا مبالاة بأقوال أهل الشيع ولا أهل البدع، فإنهم بين مكفر تضرب رقبته، وبين مبتدع مفسق لا تقبل كلمته. ثم بعد الصديق عمر الفاروق، ثم بعده عثمان. روى البخاري عن ابن عمر قال: كنا نخير بين الناس في زمن رسول الله ﷺ فتخير أبا بكر ثم عمر ثم عثمان<sup>(٢)</sup>. واختلف أئمة أهل السلف في عثمان وعلي، فالجمهور منهم على تقديم عثمان. وروي عن مالك أنه توقف في ذلك. وروي عنه أيضاً أنه رجع إلى ما عليه الجمهور. وهو الأصح إن شاء الله.

العاشرة: قوله تعالى: ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ﴾ فيه قولان: أحدهما: على النبي ﷺ. والثاني: على أبي بكر. ابن العربي<sup>(٣)</sup>: قال علماؤنا وهو الأقوى، لأنه خاف على النبي ﷺ من القوم فأنزل الله سكينته عليه بتأمين النبي ﷺ، فسكن جأشه وذهب روعه وحصل الأمن وأنبت الله سبحانه ثمامة<sup>(٤)</sup>، وألهم الوكر هناك حماسة وأرسل العنكبوت فنسجت بيتاً عليه، فما أضعف هذه الجنود في ظاهر الحس، وما أقواها في باطن المعنى، ولهذا المعنى قال النبي ﷺ لعمر حين تغامر مع الصديق: «هل أنتم تاركو لي صاحبي، إن الناس كلهم قالوا: كذبت وقال أبو بكر صدقت»<sup>(٥)</sup> رواه أبو الدرداء.

الحادية عشرة: قوله تعالى: ﴿وَأَيُّدُهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا﴾ أي: من الملائكة. والكناية في قوله: ﴿وَأَيُّدُهُ﴾ ترجع إلى النبي ﷺ. والضميران يختلفان، وهذا كثير في القرآن وفي كلام العرب، ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ

(١) جوان، وجواناء، وجوانا: بالضم موضع بالبحرين. معجم البلدان (١/ ٢٠٣). لياقوت الحموي، والحديث في الصحيح وقد سبق.

(٢) صحيح: البخاري (٣٦٥٥) في فضائل أصحاب النبي ﷺ.

(٣) أحكام القرآن (٢/ ٩٥١).

(٤) الثمام: نبت ضعيف له خوص أو شبيهه بالخصوص، وربما حُشي به وسُد به خصائص البيوت. اللسان «ثمم».

(٥) صحيح: البخاري (٣٦٦١) في فضائل أصحاب النبي ﷺ.

الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى ﴿١﴾ أي: كلمة الشرك، ﴿وَكَلِمَةَ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا﴾ قيل: لا إله إلا الله. وقيل: وعد النصر. وقرأ الأعمش ويعقوب: «وكلمة الله» بالنصب حملا على ﴿جَمَلٌ﴾ والباقون بالرفع على الاستثنا. وزعم الفراء أن قراءة النصب بعيدة، قال: لأنك تقول أعتق فلان غلام أبيه، ولا تقول: غلام أبي فلان، وقال أبو حاتم نحووا من هذا، قال: كان يجب أن يقال: وكلمته هي العليا. قال النحاس: الذي ذكره الفراء لا يشبه الآية، ولكن يشبهها ما أنشد سيبويه:

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْئًا نَعَصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا

فهذا حسن جيد لا إشكال فيه، بل يقول النحويون الخذاق: في إعادة الذكر في مثل هذا فائدة، وهي أن فيه معنى التعظيم، قال الله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۖ وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۖ﴾ [الزلزلة] فهذا لا إشكال فيه، وجمع الكلمة كلم، وتميم تقول: هي كلمة بكسر الكاف، وحكى الفراء فيها ثلاث لغات: كَلِمَةٌ وَكَلِمَةٌ وَكَلِمَةٌ مثل كَبِدٍ وَكَبِدٍ وَوَرِقٍ وَوَرِقٍ وَوَرِقٍ، والكلمة أيضا القصيدة بطولها؛ قاله الجوهري.

﴿ أَنْفِرُوا حِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١﴾ ﴾

فيه سبع مسائل:

الأولى: روى سفيان عن حصين بن عبد الرحمن عن أبي مالك الغفاري قال: أول ما نزل من سورة «براءة»: ﴿انْفِرُوا حِفَافًا وَثِقَالًا﴾، وقال أبو الضحا كذلك أيضا، قال: ثم نزل أولها وآخرها.

الثانية: قوله تعالى: ﴿انْفِرُوا حِفَافًا وَثِقَالًا﴾ نصب على الحال، وفيه عشرة أقوال:

الأول: يذكر عن ابن عباس ﴿فَانْفِرُوا ثِبَاتًا﴾ [النساء: ٧١] سرايا متفرقين. الثاني: روي عن ابن عباس أيضا وقتادة: نشاطا وغير نشاط. الثالث: الخفيف: الغني، والثقل: الفقير؛ قاله مجاهد. الرابع: الخفيف: الشاب، والثقل: الشيخ؛ قاله الحسن. الخامس: مشاغيل وغير مشاغيل؛ قاله زيد ابن علي والحكم بن عتيبة. السادس: الثقل: الذي له عيال، والخفيف: الذي لا عيال له، قاله زيد ابن أسلم. السابع: الثقل: الذي له ضيعة يكره أن يدعها، والخفيف: الذي لا ضيعة له؛ قاله ابن زيد. الثامن: الخفاف: الرجال، والثقال: الفرسان؛ قاله الأوزاعي. التاسع: الخفاف: الذين يسبقون إلى الحرب كالطليعة وهو مقدم الجيش والثقال: الجيش بأسره، العاشر: الخفيف: الشجاع (١)، والثقل: الجبان، حكاه النقاش، والصحيح في معنى الآية أن الناس أمروا جملة، أي: انفروا خفت عليكم الحركة أو ثقلت، وروي أن ابن أم مكتوم جاء إلى رسول الله ﷺ وقال له: أعلي أن أنفر؟ فقال: «نعم» حتى أنزل الله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ﴾ [النور: ٦١] (٢). وهذه الأقوال إنما هي على معنى المثال في الثقل والخفة.

(١) انظر هذه الأقوال عند الطبري (١٠ / ١٤٤) في تفسيره، وفي أكثرها ضعف.

(٢) سبق في سورة «النساء» بغير هذا السياق، وهو هكذا عند أبي حيان (٥ / ٤٤) في البحر المحيط.

الثالثة : واختلّف في هذه الآية، فقيل إنها منسوخة بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى﴾ [التوبة: ٩١]، وقيل: الناسخ لها قوله: ﴿فَلَوْلَا نَفْرَمِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾ [التوبة: ١٢٢]. والصحيح أنها ليست بمنسوخة<sup>(١)</sup>. روى ابن عباس عن أبي طلحة في قوله تعالى: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ قال شيبان وكهولاً، ما سمع الله عذر أحد، فخرج إلى الشام فجاهد حتى مات رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>. وروى حماد عن ثابت وعلي بن زيد عن أنس أن أبا طلحة قرأ سورة «براءة» فأتى على هذه الآية: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ فقال: أي: بني جهزوني جهزوني فقال بنوه: يرحمك الله لقد غزوت مع النبي ﷺ حتى مات ومع أبي بكر حتى مات ومع عمر حتى مات فنحن نغزو عنك، قال: لا، جهزوني. فغزا في البحر فمات في البحر، فلم يجدوا له جزيرة يدفونوه فيها إلا بعد سبعة أيام فدفنوه فيها، ولم يتغير رضي الله عنه<sup>(٣)</sup>، وأسد الطبري عمن رأى المقداد بن الأسود بحمص على تابوت صراف، وقد فضل على التابوت من سمه، وهو يتجهز للغزو، فقيل له: لقد عذرك الله. فقال: أتت علينا سورة «البعث»: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾<sup>(٤)</sup>. وقال الزهري: خرج سعيد بن المسيب إلى الغزو وقد ذهبت إحدى عينيه. فقيل له: إنك عليل. فقال: استنفر الله الخفيف والثقيل، فإن لم يمكني الحرب كثرت السواد وحفظت المتاع. وروي أن بعض الناس رأى في غزوات الشام رجلا قد سقط حاجباه على عينيه من الكبر، فقال له: يا عم إن الله قد عذرك فقال: يا بن أخي، قد أمرنا بالنفر خفافا وثقالا<sup>(٥)</sup>. ولقد قال ابن أم مكتوم رضي الله عنه - واسمه عمرو - يوم أحد: أنا رجل أعمى، فسلموا لي اللواء، فإنه إذا انهزم حامل اللواء انهزم الجيش، وأنا ما أدري من يقصدني بسيفه فما أبرح<sup>(٦)</sup>، فأخذ اللواء يومئذ مهعب بن عمير على ما تقدم في «آل عمران» بيانه. فلهذا وما كان مثله مما روي عن الصحابة والتابعين، قلنا: إن النسخ لا يصح. وقد تكون حالة يجب فيها تغير الكل، وهي:

الرابعة : وذلك إذا تعين الجهاد بغلبة العدو على قطر من الأقطار، أو بحلوله بالعقر، فإذا كان ذلك وجب على جميع أهل تلك الدار أن ينفروا ويخرجوا إليه خفافا وثقالا، شبابا وشيوخا، كل على قدر طاقته، من كان له أب بغير إذنه ومن لا أب له، ولا يتخلف أحد يقدر على الخروج، من مقاتل أو مكثر، فإن عجز أهل تلك البلدة عن القيام بعدوهم، كان على من قاربهم وجاورهم أن يخرجوا على حسب ما لزم أهل تلك البلدة، حتى يعلموا أن فيهم طاقة على القيام بهم ومدافعهم، وكذلك كل من علم بضعفهم عن عدوهم وعلم أنه يدركهم ويمكنه غيائهم لزمه أيضا الخروج إليهم، فالمسلمون كلهم يد على من سواهم، حتى إذا قام بدفع العدو أهل الناحية التي نزل العدو عليها

(١) وهذا هو الصواب .

(٢) منقطع : بين على ابن أبي طلحة ، وابن عباس رضي الله عنهما، وانظر: الطبري (١٠ / ١٤٤) في تفسيره .

(٣) ضعيف : فيه علي بن زيد بن جدعان وله مناكير ، وانظر: الطبري (١٠ / ١٤٤) في تفسيره ، وصححه الحاكم

(٣ / ٣٥٣) في مستدرکه .

(٤) ضعيف : فيه جهالة المحدث عن المقداد رضي الله عنه ، ولكن عاد الطبري فرواه عن أبي راشد الحبراني عن

المقداد، وأبو راشد ثقة . الطبري (١٠ / ١٤٤) في تفسيره .

(٥) حسن : الطبري (١٠ / ١٤٥) في تفسيره .

(٦) وهذا مروري عنه في يوم اليرموك - أي ابن أم مكتوم .

واحتل بها سقط الفرض عن الآخرين، ولو قارب العدو دار الإسلام، ولم يدخلوها لمهم أيضا الخروج إليه، حتى يظهر دين الله، وتحمى البيضة، وتحفظ الحوزة، ويخزي العدو، ولا خلاف في هذا. وقسم ثان من واجب الجهاد: فرض أيضا على الإمام إغزاء طائفة إلى العدو كل سنة مرة يخرج معهم بنفسه، أو يخرج من يثق به ليدعوهم إلى الإسلام ويرغبهم، ويكف أذاهم ويظهر دين الله عليهم حتى يدخلوا في الإسلام أو يعطوا الجزية عن يد.

ومن الجهاد أيضا ما هو نافلة وهو: إخراج الإمام طائفة بعد طائفة وبعث السرايا في أوقات الغرة وعند إمكان الفرصة والإرصاد لهم بالرباط في موضع الخوف، وإظهار القوة، فإن قيل: كيف يصنع الواحد إذا قصر الجميع؟ وهي:

الخامسة: قيل له: يعتمد إلى أسير واحد فيفديه، فإنه إذا فدى الواحد فقد أدى في الواحد أكثر مما كان يلزمه في الجماعة، فإن الأغنياء لو اقتسموا فداء الأسارى ما أدى كل واحد منهم إلا أقل من درهم، ويغزو بنفسه إن قدر وإلا جهز غازيا، قال صَلَّى: «من جهز غازيا، فقد غزا، ومن خلفه في أهله بخير فقد غزا» أخرجه الصحيح<sup>(١)</sup>، وذلك لأن مكانه لا يغني وماله لا يكفي.

السادسة: روي أن بعض الملوك عاهد كفاراً على ألا يحبسوا أسيراً، فدخل رجل من المسلمين جهة بلادهم فمر على بيت مغلق، فنادته امرأة: إني أسيرة فأبلغ صاحبك خبري، فلما اجتمع به واستطعمه عنده وتجادبا ذيل الحديث انتهى الخبر إلى هذه المعذبة، فما أكمل حديثه حتى قام الأمير على قدميه وخرج غازيا من فوره، ومشى إلى الثغر حتى أخرج الأسيرة واستولى على الموضع رضي الله عنه. ذكره ابن العربي<sup>(٢)</sup> وقال: ولقد نزل بنا العدو - قصمه الله - سنة سبع وعشرين وخمس مائة فجاس ديارنا، وأسر خيرتنا وتوسط بلادنا في عدد هال الناس عدده وكان كثيرا وإن لم يبلغ ما حدوده. فقلت للوالي والمولى عليه: هذا عدو الله قد حصل في الشرك والشبكة، فلتكن عندكم بركة، ولتظهر منكم إلى نصرة الدين المتعينة عليكم حركة فليخرج إليه جميع الناس حتى لا يبقى منهم أحد في جميع الأقطار فيحاط به، فإنه هالك لا محالة إن يسركم الله له، فغلبت الذنوب، ورجفت القلوب بالمعاصي، وصار كل أحد من الناس ثعلبا يأوي إلى وجاره<sup>(٣)</sup> وإن رأى المكيدة بجاره. فإننا لله وإنا إليه راجعون. وحسبنا الله ونعم الوكيل.

السابعة: قوله تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا﴾ أمر بالجهاد، وهو مشتق من الجهد ﴿بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ روى أبو داود عن أنس أن رسول الله صَلَّى قال: «جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم والستكم»<sup>(٤)</sup>، وهذا وصف لأكمل ما يكون من الجهاد وأنفعه عند الله تعالى، فحض على كمال الأوصاف، وقدم الأموال في الذكر إذ هي أول مصرف وقت التجهيز، فرتب الأمر كما هو نفسه.

(١) متفق عليه: البخاري (٢٨٤٣) في الجهاد، ومسلم (١٨٩٥) في الإمارة، عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه.

(٢) أحكام القرآن (٢/ ٩٥٥) للفاضي ابن العربي المالكي.

(٣) الوجار: بفتح الواو وكسرهما - جحر الأسد والضبع والذئب وغيرها. اللسان «وجر».

(٤) صحيح: أبو داود (٢٥٠٤) في الجهاد، والنسائي (٧/ ٦) في الجهاد، وصححه الألباني.

﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ وَلَكِنْ بَدَدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١٠٩﴾﴾

لما رجع النبي ﷺ من غزوة تبوك أظهر الله نفاق قوم، والعرض: ما يعرض من منافع الدنيا. والمعنى: غنيمة قريبة. أخبر عنهم أنهم لو دعوا إلى غنيمة لاتبعوه، ﴿عَرَضًا﴾ خبر كان، ﴿قَرِيبًا﴾ نعته. ﴿وَسَفَرًا قَاصِدًا﴾ عطف عليه، وحذف اسم كان لدلالة الكلام عليه. التقدير: لو كان المدعو إليه عرضا قريبا وسفرا قاصدا، أي: سهلا معلوم الطرق، لاتبعوك، وهذه الكناية للمنافقين كما ذكرنا؛ لأنهم داخلون في جملة من خوطب بالسفير. وهذا موجود في كلام العرب يذكرون الجملة ثم يأتون بالإضمار عائدا على بعضها، كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] إنها القيامة. ثم قال جل وعز: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثًا﴾ [مريم: ٧٢] يعني جل وعز جهنم. ونظير هذه الآية من السنة في المعنى قوله عليه السلام: «لو يعلم أحدهم أنه يجد شيئا حاضرا معجلا يأخذه لآتى المسجد حستين لشهد العشاء»<sup>(١)</sup>. يقول: لو علم أحدهم أنه يجد شيئا حاضرا معجلا يأخذه لآتى المسجد من أجله. ﴿وَلَكِنْ بَدَدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ﴾ حكى أبو عبيدة وغيره أن الشقة السفر إلى أرض بعيدة. يقال: منه شقة شاقفة. والمراد بذلك كله غزوة تبوك. وحكى الكسائي أنه يقال: شقة وشقة، قال الجوهري: الشقة بالضم من الثياب، والشقة أيضا السفر البعيد وربما قالوه بالكسر. والشقة شطية تشظى من لوح أو خشبة. يقال للغيبان: احتد فطارت منه شقة، بالكسر، ﴿وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾ أي لو كان لنا سعة في الظهر والمال. ﴿لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ نظيره: ﴿وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْآيَاتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] فسرها النبي ﷺ فقال: «زاد وراحلة»، وقد تقدم<sup>(٢)</sup>، ﴿يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ﴾ أي: بالكذب والنفاق. ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ في الاعتلال.

﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّىٰ يَتَّبِعَنَّ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعَلَّمَ الْكَافِرِينَ ﴿١١٠﴾﴾

قوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ﴾ قيل: هو افتتاح كلام، كما تقول: أصلحك الله وأعزك ورحمك كان كذا وكذا. وعلى هذا التأويل يحسن الوقف على قوله: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾، حكاه مكي والمهدوي والنحاس، وأخبره بالعفو قبل الذنب لثلا يطير قلبه فرقا. وقيل: المعنى عفا الله عنك ما كان من ذنبك في أن أذنت لهم، فلا يحسن الوقف على قوله: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾ على هذا التقدير، حكاه المهدوي واختاره النحاس، ثم قيل: في الإذن قولان: الأول: ﴿لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ﴾ في الخروج معك، وفي خروجهم بلا عدة ونية صادقة فساد. الثاني: ﴿لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ﴾ في القعود لما اعتلوا بأعدار، ذكرهما القشيري قال: وهذا عتاب تلتطف إذ قال: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ﴾، وكان عليه السلام أذن من غير وحي نزل فيه. قال قتادة وعمرو بن ميمون: اثنان فعلهما النبي ﷺ ولم يؤمر بهما: إذنه لطائفة من المنافقين

(١) متفق عليه: وقد سبق والمرامتان: ظلما الشاة. وقيل: ما بين ظلفي الشاة النهاية (٢/ ٢٦٩) لابن الأثير - رحمه الله.

(٢) صحيح: وقد سبق.

في التخلف عنه ولم يكن له أن يمضي شيئا إلا بوحى، وأخذ من الأسارى الفدية، فعاتبه الله كما تسمعون<sup>(١)</sup>. قال بعض العلماء: إنما بدر منه ترك الأولى، فقدم الله العفو على الخطاب الذي هو في صورة العتاب.

قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ﴾ أي: ليتبين لك من صدقهم من نفاق. قال ابن عباس: وذلك أن رسول الله ﷺ لم يكن يومئذ يعرف المنافقين وإنما عرفهم بعد نزول سورة «التوبة». وقال مجاهد: هؤلاء قوم قالوا: نستأذن في الجلوس، فإن أذن لنا جلسنا، وإن لم يؤذن لنا جلسنا. وقال قتادة: نسخ هذه الآية بقوله في سورة «النور»: ﴿فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأُذِنَ لِمَنْ شِئْتَ مِنْهُمْ﴾ [النور: ٦٢]. ذكره النحاس في معاني القرآن له.

﴿لَا يَسْتَفْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَن يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَاللَّهُ عَلَيْهِمُ بِالْمُتَّقِينَ﴾ إِنَّمَا يَسْتَفْذِنُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَرْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ ﴿٦٢﴾ ﴿٦٣﴾ ﴿٦٤﴾

قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَفْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ أي: في القعود ولا في الخروج، بل إذا أمرت بشيء ابتدروه، فكان الاستئذان في ذلك الوقت من علامات النفاق لغير عذر، ولذلك قال: ﴿إِنَّمَا يَسْتَفْذِنُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَرْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾، روى أبو داود عن ابن عباس قال: ﴿لَا يَسْتَفْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ نسختها التي في «النور»: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ إلى قوله: ﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٦٢] <sup>(٢)</sup> ﴿أَن يُجَاهِدُوا﴾ في موضع نصب بإضمار في، عن الزجاج، وقيل: التقدير كراهية أن يجاهدوا، كقوله: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضَلُّوا﴾ [النساء: ١٧٦]. ﴿وَأَرْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ شكك في الدين، ﴿فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ﴾ أي: في شكهم يذهبون ويرجعون.

﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾ ﴿٦٤﴾

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً﴾ أي: لو أرادوا الجهاد لتأهبوا أهبة السفر، فتركهم الاستعداد دليل على إرادتهم التخلف. ﴿وَلَكِن كَرِهَ اللَّهُ انبِعَاثَهُمْ﴾ أي: خروجهم معك، ﴿فَثَبَّطَهُمْ﴾ أي: حبسهم عنك وخذلهم؛ لأنهم قالوا: إن لم يؤذن لنا في الجلوس أفسدنا وحرصنا على المؤمنين، ويدل على هذا أن بعده ﴿لَوْ خَرَجُوا لِيَكُومُوا مَا زَادَكُمْ إِلَّا خِلَالًا﴾، ﴿وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾. قيل: هو من قول بعضهم لبعض، وقيل: هو من قول النبي ﷺ، ويكون هذا هو الإذن الذي تقدم ذكره. قيل: قاله النبي ﷺ غضبا فأخذوا بظاهر لفظه، وقالوا: قد أذن لنا، وقيل: هو عبارة عن الخللان، أي أوقع الله في قلوبهم القعود، ومعنى ﴿مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾ أي: مع أولي الضرر والعميان

(١) صحيح إلبما: الطبري (١٠ / ١٤٩) في تفسيره.

(٢) انظر: معاني القرآن للنحاس (ص ٥٠٦)، وتفسير ابن أبي حاتم (٦ / ١٨٠٦)، وأبا عبيد (ص ٢٧٤) في ناسخه.

والزمنى والنسوان والصبيان .

﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَا أُضْعَفُوا خِلَالَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّوْنَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ ﴿٥٧﴾﴾

قوله تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ هو تسلية للمؤمنين في تخلف المنافقين عنهم .  
والخبال: الفساد والنميمة وإيقاع الاختلاف والأراجيف، وهذا استثناء منقطع، أي ما زادكم قوة ولكن طلبوا الخبال، وقيل: المعنى لا يزيدونكم فيما يترددون فيه من الرأي إلا خبالا، فلا يكون الاستثناء منقطعا .

قوله تعالى: ﴿وَلَا أُضْعَفُوا خِلَالَكُمْ﴾ المعنى: لا أسرعوا فيما بينكم بالإفساد، والإيضاع: سرعة السير .  
وقال الراجز:

يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعٌ أَحَبُّ فِيهَا وَأَضْعَفُ

يقال: وطع البعير: إذا عدا، يضع وضعا ووضعوا: إذا أسرع السير . وأضعفه حملته عليه العدو .

وقيل: الإيضاع سير مثل الخب، والخلل: الفرجة بين الشهيدين، والجمع الخلال، أي الفرج التي تكون بين الصفوف، أي: لا أضعفوا خلالكم بالنميمة وإفساد ذات البين . ﴿يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ﴾ مفعول ثان .  
والمعنى: يطلبون لكم الفتنة، أي: الإفساد والتحريض، ويقال: أبغيت كذا أعتته على طلبه، وبغيته كذا: طلبته له، وقيل: الفتنة هنا الشرك، ﴿وَفِيكُمْ سَمَّوْنَ لَهُمْ﴾ أي: عيون لهم ينقلون إليهم الاخبار منكم .

قتادة: وفيكم من يقبل منهم قولهم ويطيعهم، النحاس: القول الاول أولى؛ لانه الأغلب من معنيه أن معنى سماع: يسمع الكلام، ومثله: ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ [المائدة: ٤١] . والقول الثاني: لا يكاد يقال فيه إلا سامع، مثل قائل .

﴿لَقَدْ ابْتِغَوْا الْفِتْنَةَ مِنْ قَبْلِ وَقَلْبُوا لَكَ الْأُمُورَ حَتَّى جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَارِهُونَ ﴿٥٨﴾﴾

قوله تعالى: ﴿لَقَدْ ابْتِغَوْا الْفِتْنَةَ مِنْ قَبْلِ﴾ أي: لقد طلبوا الإفساد والخبال من قبل أن يظهر أمرهم، وينزل الوحي بما أسروه وبما سيفعلونه . وقال ابن جريج: أراد اثني عشر رجلا من المنافقين، وقفوا على ثنية الوداع ليلة العقبة ليفتكوا بالنبي ﷺ، ﴿وَقَلْبُوا لَكَ الْأُمُورَ﴾ أي: صرفوها وأجالوا الرأي في إبطال ما جئت به، ﴿حَتَّى جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ﴾ أي: دينه ﴿وَهُمْ كَارِهُونَ﴾ .

﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أُنْذِنَ لِي وَلَا تَنْتَهَى إِلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ ﴿٥٩﴾﴾

﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أُنْذِنَ لِي﴾ من أذن يأذن . وإذا أمرت زدت همزة مكسورة وبعدها همزة هي فاء الفعل، ولا يجتمع همزتان، فأبدلت من الثانية ياءً لكسرة ما قبلها فقلت: أيدن ، فإذا وصلت زالت العلة في الجمع بين همزتين، ثم همزت فقلت: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أُنْذِنَ لِي﴾ وروى ورش

وصلت زالت العلة في الجمع بين همزتين، ثم همزت فقلت: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَذِّنْ لِي﴾ وروى ورش عن نافع: «ومنهم من يقول ائذن لي» خفف الهمزة، قال النحاس: يقال: ائذن لفلان ثم ائذن له هجاء الأولى والثانية واحد بألف وياء قبل الذال في الخط، فإن قلت: ائذن لفلان وأذن لغيره كان الثاني بغير ياء وكذا الفاء، والفرق بين ثم والواو أن ثم يوقف عليها وتنفصل، والواو والفاء لا يوقف عليهما ولا ينفصلان. قال محمد بن إسحاق: قال رسول الله ﷺ للجد بن قيس أخي بني سلمة لما أراد الخروج إلى تبوك: «يا جد، هل لك في جلاد بني الأصفر»<sup>(١)</sup> تتخذ منهم سراري ووصفاء» فقال الجد: قد عرف قومي أبي مغرم بالنساء، وإني أخشى إن رأيت بني الأصفر ألا أصبر عنهم فلا تفتني وأذن لي في القعود، وأعينك بمالي، فأعرض عنه رسول الله ﷺ وقال: «قد أذنت لك» فنزلت هذه الآية<sup>(٢)</sup>، أي لا تفتني بصباحة وجوههم، ولم يكن به علة إلا النفاق، قال المهدي: والأصفر رجل من الحبشة كانت له بنات لم يكن في وقتهم أجمل منهن وكان ببلاد الروم، وقيل: سماوا بذلك لأن الحبشة غلبت على الروم، وولدت لهم بنات فأخذن من بياض الروم وسواد الحبشة، فكن صفرا لعسا<sup>(٣)</sup>. قال ابن عطية: في قول ابن إسحاق فتور، وأسند الطبري أن رسول الله ﷺ قال: «اغزوا تغنموا بنات الأصفر» فقال له الجد: ائذن لنا ولا تفتنا بالنساء<sup>(٤)</sup>. وهذا منزع غير الأول، وهو أشبه بالنفاق والمحادة. ولما نزلت قال النبي ﷺ لبني سلمة - وكان الجد بن قيس منهم: «من سيدكم يا بني سلمة؟» قالوا: جد بن قيس، غير أنه بخيل جبان. فقال النبي ﷺ: «وأي داء أدوى من البخل بل سيدكم الفتى الأبيض بشر بن البراء بن معرور»<sup>(٥)</sup>. فقال حسان بن ثابت الأنصاري فيه:

وَسُوْدٌ بَشْرُ بِنِ الْبِرَاءِ لِحُودِهِ      وَحَقُّ لِبَشْرِ بِنِ الْبِرَاءِ أَنْ يَسُودَا  
إِذَا مَا أَتَاهُ الْوَفْدُ أَذْهَبَ مَالَهُ      وَقَالَ خَذُوهُ إِنِّي عَائِدٌ غَدَا

قوله تعالى: ﴿أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا﴾ أي: في الإثم والمعصية وقعوا، وهي النفاق والتخلف عن النبي

ﷺ، ﴿وَأَنْ جَهَّمَ لِمُحِيطَةٍ بِالْكَافِرِينَ﴾ أي: مسيرهم إلى النار، فهي تحرق بهم. قوله تعالى: ﴿إِنْ تَصِيبَكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾ شرط ومجازاة، وكذا: ﴿وَإِنْ تَصِيبَكَ مِصْيَبَةٌ يَقُولُوا قَدْ أَخَذْنَا أَمْرَنَا مِنْ قَبْلٍ﴾ عطف عليه، والحسنة: الغنيمة والظفر، والمصيبة: الانهزام. ومعنى قوله: ﴿قَدْ أَخَذْنَا أَمْرَنَا مِنْ قَبْلٍ﴾ أي: احتطنا لأنفسنا، وأخذنا بالحزم فلم نخرج إلى القتال. ﴿وَيَتَوَلَّوْا﴾ أي: عن الإيمان، ﴿وَهُمْ فَرِحُونَ﴾ أي: معجبون بذلك.

(١) الأصفر: هو الروم بن عيصو بن إسحاق، وكان أصفر اللون فينسبون إليه.

(٢) معضل: من طريق ابن إسحاق، وقد روى عند الطبري (١٠ / ١٥٥) في تفسيره من طريق ابن جريح عن مجاهد، وابن جريح عن ابن عباس وفيها انقطاع، وعن ابن زيد وهو معضل، ثم رواه الطبراني (١١ / ١١٠٥٢) في الكبير عن ابن عباس بسند ضعيف، وانظر الهيثمي (٧ / ٣٠) في مجمع الزوائد.

(٣) اللعس: سواد الشفة واللثة. اللسان «لعس».

(٤) ضعيف: للإرسال. الطبري (١٠ / ١٥٥) في تفسيره، عن مجاهد مرسلًا، وفيه ابن جريح عنه وهو منقطع.

(٥) ضعيف: من طريق الطبري (١٠ / ١٥٥) في تفسيره، وله إسناد آخر حسن عند الحاكم، وفيه (عمرو بن الجموح) والله أعلم.

﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴿٢١﴾﴾

قوله تعالى: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ قيل: في اللوح المحفوظ، وقيل: ما أخبرنا به في كتابه من أنا إما أن نظفر فيكون الظفر حسنى لنا، وإما أن نقتل فتكون الشهادة أعظم حسنى لنا. والمعنى كل شيء بقضاء وقدر. وقد تقدم في «الأعراف» أن العلم والقدر والكتاب سواء، ﴿هُوَ مَوْلَانَا﴾ أي ناصرنا. والتوكل تفويض الأمر إليه، وقراءة الجمهور ﴿يُصِيبَنَا﴾ نصب بـ ﴿لَنْ﴾. وحكى أبو عبيدة: أن من العرب من يجزم بها. وقرأ طلحة بن مصرف: «هل يصيبنا» وحكى عن أعين قاضي الري أنه قرأ: «قل لن يصيبنا» بنون مشددة. وهذا لحن لا يؤكد بالنون ما كان خيرا، ولو كان هذا في قراءة طلحة لجاز، قال الله تعالى: ﴿هَلْ يُدْهِمُ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: ١٥].

﴿قُلْ هَلْ تَرَبُّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمْ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِّنْ عِندِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا فَتَرَبَّصُوا إِنَّا مَعَكُمْ مُتَرَبِّصُونَ ﴿٢٢﴾﴾

قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ تَرَبُّصُونَ بِنَا﴾ والكوفيون يدغمون اللام في التاء، فأما لام المعرفة فلا يجوز إلا الإدغام، كما قال جل وعز: ﴿التَّائِبُونَ﴾ [التوبة: ١١٢] لكثرة لام المعرفة في كلامهم ولا يجوز الإدغام في قوله: ﴿قُلْ تَعَالَوْا﴾ [الأنعام: ١٥١]؛ لأن ﴿قُلْ﴾ معتل، فلم يجمعوا عليه علتين، والتربص: الانتظار، يقال: تربص بالطعام، أي: انتظر به إلى حين الغلاء. والحسنى تانيث الاحسن، وواحد الحسين حسنى، والجمع الحسنى، ولا يجوز أن ينطق به إلا معرفا. لا يقال: رأيت امرأة حسنى. والمراد بالحسينين الغنيمة والشهادة، عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما، واللفظ استفهام والمعنى توبيخ. ﴿وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمْ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِّنْ عِندِهِ﴾ أي: عقوبة تهلككم كما أصاب الأمم الخالية من قبلكم، ﴿أَوْ بِأَيْدِينَا﴾ أي: يؤذن لنا في قتالكم، ﴿فَتَرَبَّصُوا﴾ تهديد ووعيد. أي انتظروا مواعد الشيطان إنا منتظرون مواعد الله.

﴿قُلْ أَنْفَقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ إِنْ كُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴿٢٣﴾﴾

فيه أربع مسائل:

الأولى: قال ابن عباس: نزلت في الجذ بن قيس إذ قال: ائذن لي في القعود، وهذا مالي أعينك به<sup>(١)</sup>. ولفظ ﴿أَنْفَقُوا﴾ أمر، ومعناه الشرط والجزاء، وهكذا تستعمل العرب في مثل هذا تأتي بـ «أو»، كما قال الشاعر:

أسيثي بنا أو أحسني لا مَلُومَةٌ لَدَيْنَا وَلَا مَقْلِيَةٌ إِنْ تَقَلَّتْ

والمعنى: إن أسأت أو أحسنت فنحن على ما تعرفين، ومعنى الآية: إن أنفقتم طائعين أو مكرهين فلن يقبل منكم، ثم بين جل وعز لم لا يقبل منهم فقال: ﴿وَمَا مَنَعُهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٥٤] فكان في هذا أدل دليل، وهي:

(١) ضعيف: وقد سبق.

الثانية: على أن أفعال الكافر إذا كانت برا كصلة القرابة، وجبر الكسير، وإغاثة الملهوف لا يثاب عليها ولا ينتفع بها في الآخرة، بيد أنه يطعم بها في الدنيا. دليله ما رواه مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت: قلت: يا رسول الله، ابن جدعان كان في الجاهلية يصل الرحم ويطعم المسكين، فهل ذلك نافع؟ قال: «لا ينفعه، إنه لم يقل يوما: رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين»<sup>(١)</sup>. وروي عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله لا يظلم مؤمنا حسنة يعطي بها في الدنيا ويجزى بها في الآخرة وأما الكافر فيطعم بحسنات ما عمل لله بها في الدنيا حتى إذا أفضى إلى الآخرة لم يكن له حسنة يجزى بها»<sup>(٢)</sup>، وهذا نص. ثم قيل: هل يحكم هذا الوعد الصادق لا بد أن يطعم الكافر ويعطى بحسناته في الدنيا؟ أو ذلك مقيد بمهينة الله المذكورة في قوله: «عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ» [الإسراء: ١٨] وهذا هو الصحيح من القولين، والله أعلم. وتسمية ما يصدر عن الكافر حسنة إنما هو بحسب ظن الكافر، وإلا فلا يصح منه قرينة، لعدم شرطها المصحح لها وهو الإيمان. أو سميت حسنة لأنها تشبه صورة حسنة المؤمن ظاهرا. قولان أيضا.

الثالثة: فإن قيل: فقد روى مسلم عن حكيم بن حزام أنه قال لرسول الله ﷺ: أي رسول الله، أرايت أمورا كنت أتحنث<sup>(٣)</sup> بها في الجاهلية من صدقة أو عتاقة أو صلة رحم أيها أجر؟ فقال رسول الله ﷺ: «أسلمت على ما أسلفت من خير»<sup>(٤)</sup>. قلنا قوله: «أسلمت على ما أسلفت من خير» مخالف ظاهره للأصول؛ لأن الكافر لا يصح منه التقرب لربه تعالى فيكون مثابا على طاعته؛ لأن من شرط المتقرب: أن يكون عارفاً بالمتقرب إليه، فإذا عدم الشرط انتفى صحة المشروط. فكان المعنى في الحديث: إنك اكتسبت طابعا جميلة في الجاهلية أكسبتك عادة جميلة في الإسلام. وذلك أن حكيمما رضي الله عنه عاش مائة وعشرين سنة، ستين في الإسلام وستين في الجاهلية، فأعتق في الجاهلية مائة وبقية وحمل على مائة بعير، وكذلك فعل في الإسلام. وهذا واضح. وقد قيل: لا يبعد في كرم الله أن يثيبه على فعله ذلك بالإسلام، كما يسقط عنه ما ارتكبه في حال كفره من الآثام، وإنما لا يثاب من لم يسلم ولا تاب، ومات كافرا. وهذا ظاهر الحديث، وهو الصحيح إن شاء الله. وليس يهدم شرط الإيمان في عدم ثواب ما يفعله من الخير ثم أسلم ومات مسلما بشرط عقلي لا يتبدل، والله أكرم من أن يضيع عمله إذا حسن إسلامه. وقد تأول الحربي الحديث على هذا المعنى فقال: «أسلمت على ما أسلفت»، أي: ما تقدم لك من خير عملته فذلك لك. كما تقول: أسلمت على ألف درهم، أي: على أن أحرزها لنفسه، والله أعلم.

الرابعة: فإن قيل: فقد روى مسلم عن العباس قال: قلت: يا رسول الله، إن أبا طالب كان يحوطك وينصرك، فهل نفعه ذلك؟ قال: «نعم»، وجدته في غمرات من النار، فأخرجته إلى

(١) صحيح: مسلم (٢١٤) في الإيمان .

(٢) صحيح: مسلم (٢٨٠٨) في صفات المنافقين وأحكامهم .

(٣) أتحنت: أتعبد. اللسان «حنت» .

(٤) متفق عليه: البخاري (٢٥٣٨) في العتق، ومسلم (١٢٣) في الإيمان .

ضحضاح<sup>(١)</sup>. قيل له: لا يبعد أن يخلف عن الكافر بعض العذاب بما عمل من الخير، لكن مع انضمام شفاعته، كما جاء في أبي طالب، فأما غيره فقد أخبر التنزيل بقوله: ﴿لَمَّا تَفْعَلُمُ شَفَاعَةَ الشَّافِعِينَ﴾ [المدثر: ٤٨]. وقال مخبراً عن الكافرين: ﴿لَمَّا لَنَا مِنَ شَافِعِينَ﴾ ولا صديق حميم<sup>(٢)</sup>. [الشعراء]. وقد روى مسلم عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ ذكر عنده عمه أبو طالب فقال: «لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة، فيجعل في ضحضاح من النار يبلغ كعبه يغلي منه دماغه»<sup>(٣)</sup>. من حديث العباس رضي الله عنه: «ولولا أنا لكان في الدرك الأسفل من النار»<sup>(٤)</sup>. ﴿إِنَّكُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ أي: كافرين.

﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُِونَ﴾

فيه ثلاث مسائل :

الأولى : قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ﴾ «أن» الأولى في موضع نصب، والثانية في موضع رفع. والمعنى: وما منعه من أن تقبل منهم نفقاتهم إلا كفرهم وقرأ الكوفيون «أن يُقْبَلَ مِنْهُمْ» بالياء، لأن النفقات والإنفاق واحد.

الثانية : قوله تعالى: ﴿يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ﴾ قال ابن عباس: إن كان في جماعة صلى وإن انفرد لم يصل، وهو الذي لا يرجو على الصلاة ثواباً ولا يخشى في تركها عقاباً. فالنفاق يورث الكسل في العبادة لا محالة. وقد تقدم في «النساء» القول في هذا كله. وقد ذكرنا هناك حديث العلاء موعباً<sup>(٥)</sup>. والحمد لله.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَارِهُِونَ﴾ لانهم يعدونها مغرماً ومنعها مغنماً وإذا كان الأمر كذلك فهي غير متقبلة ولا مثاب عليها حسب ما تقدم.

﴿فَلَا تُعْجِبُكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَرْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ وَيَخْلَفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُمْ مِنْكُمْ وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْقَهُونَ﴾

قوله تعالى: ﴿فَلَا تُعْجِبُكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ﴾ أي: لا تستحسن ما أعطيتهم ولا تمل إليه فإنه استدراج، «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا» قال الحسن: المعنى بإخراج الزكاة والإنفاق في سبيل الله، وهذا اختيار الطبري<sup>(٥)</sup>، وقال ابن عباس وقتادة: في الكلام تقديم وتأخير، والمعنى: فلا تعجبك أموالهم

(١) صحيحان : وقد سبقا .

(٢) متفق عليه : البخاري (٣٨٨٥) في مناقب الأنصار ، ومسلم (٢١٠) في الإيمان .

(٤) انظره عند الآية (١٤٣) من سورة «النساء» .

(٥) الطبري (١٠٠ / ١٥٩) في تفسيره ، والسند إلى الحسن ضعيف جداً ، فيه المسيب بن شريك وهو متروك ، وقال

يحيى بن معين : ليس بشيء ، كما في الميزان (٦ / ٤٢٩) ، والراوي عن الحسن سلمان الأقصري ولم أعرفه .

ولا أولادهم في الحياة الدنيا إنما يريد الله ليعذبهم بها في الآخرة<sup>(١)</sup>. وهذا قول أكثر أهل العربية، ذكره النحاس. وقيل: يعذبهم بالتعب في الجمع. وعلى هذا التأويل وقول الحسن: لا تقديم فيه ولا تأخير، وهو حسن، وقيل: المعنى فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم، إنما يريد الله ليعذبهم بها في الدنيا لأنهم منافقون، فهم ينفقون كارهين فيعذبون بما ينفقون، ﴿وَتَرَهُمْ أَنفُسَهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ نص في أن الله يريد أن يموتوا كافرين، سبق بذلك القضاء. ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمُنْكُمْ﴾ بين أن من أخلاق المنافقين الحلف بأنهم مؤمنون. نظيره ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ١] الآية. والفرق الخوف، أي: يخافون أن يظهر ما هم عليه فيقتلوا.

### ﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأًا أَوْ مَغَارَاتٍ أَوْ مَدَخَلًا لَوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾

قوله تعالى: ﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلْجَأًا﴾ كذا الوقف عليه، وفي الخط بألفين: الأولى همزة، والثانية عوض من التنوين، وكذا رأيت جزءا. والملجأ: الحصن<sup>(٢)</sup>، عن قتادة وغيره. ابن عباس: الحرز<sup>(٣)</sup>، وهما سواء. يقال: لجأت إليه لجأ (بالتحريك) وملجأ والتجأت إليه بمعنى، والموضع أيضا لجأ وملجأ. والتلجئة الإكراه. وأجأته إلى الشيء اضطررته إليه، وأجأت أمري إلى الله أسدته. وعمرو ابن لجأ التميمي الشاعر عن الجوهري. ﴿أَوْ مَغَارَاتٍ﴾ جمع مغارة، من غار يغير. قال الأخفش: ويجوز أن يكون من أغار يغير، كما قال الشاعر:

الْحَمْدُ لِلَّهِ مُسَانًا وَمُصْبِحًا

قال ابن عباس: المغارات: الغيران والسراديب<sup>(٤)</sup>، وهي المواضع التي يستتر فيها، ومنه غار الماء وغارت العين، ﴿أَوْ مَدَخَلًا﴾ مفتعل من الدخول، أي: مسلكا نختفي بالدخول فيه، وأعاده لاختلاف اللفظ. قال النحاس: الأصل فيه مدخل، قلبت التاء دالا؛ لأن الدال مجهورة والتاء مهموسة وهما من مخرج واحد، وقيل: الأصل فيه «متدخل» على مُتَفَعَّلٍ، كما في قراءة أبي: «أَوْ مَدَخَلًا» ومعناه دخول بعد دخول، أي: قوما يدخلون معهم. المهدي: مستخلا من تدخل مثل تفعل: إذا تكلف الدخول، وعن أبي أيضا: مُتَدَخِلًا من اندخل، وهو شاذ؛ لأن ثلاثيه غير متعد عند سيبويه وأصحابه. وقرأ الحسن وابن أبي إسحاق وابن محيصن: «أَوْ مَدَخِلًا» بفتح الميم وإسكان الدال، قال الزجاج: ويقرأ: «أَوْ مُدَخِلًا» بضم الميم وإسكان الدال. الأول من دخل يدخل، والثاني من أدخل يدخل. كذا المصدر والمكان والزمان كما أنشد سيبويه:

مَعَارُ ابْنِ هَمَامٍ عَلَيَّ حَيِّ خُتَمًا

(١) ضعيف إلى ابن عباس: للانقطاع بين علي بن أبي طلحة، وبين ابن عباس رضي الله عنهما، وهو صحيح إلى قتادة، وانظر: الطبري (١٠ / ٥٩) في تفسيره، وانظر قول قتادة أيضا عند ابن أبي حاتم (٧ / ٢٨٥) في تفسيره.

(٢) صحيح: الطبري (١٠ / ١٦١) في تفسيره.

(٣) ضعيف: للانقطاع بين علي بن أبي طلحة، وابن عباس. الطبري (١٠ / ١٦١) في تفسيره، وابن أبي حاتم (٧ / ٢٨٥) في تفسيره.

(٤) ضعيف: الطبري (١٠ / ١٦١) في تفسيره من طريق العوفيين وابن أبي حاتم (٧ / ٢٨٦) من طريق ابن أبي طلحة والضحاك، وهما طريقان ضعيفان.

وروي عن قتادة وعيسى والأعمش «أو مدَّخَلًا» بتشديد الدال والحاء. والجمهور بتشديد الدال وحدها، أي: مكانا يدخلون فيه أنفسهم. فهذه ست قراءات. ﴿لَوْلُوا إِلَيْهِ﴾ أي: لرجعوا إليه. ﴿وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾ أي: يسرعون، لا يرد وجوههم شيء. من جمح الفرس إذا لم يرده اللجام.  
قال الشاعر:

سُبُوحًا جَمُوحًا وإحضارها كَمَعْمَعَةِ السَّعْفِ المَوْقِدِ

والمعنى: لو وجدوا شيئًا من هذه الأشياء المذكورة لولوا إليه مسرعين هربًا من المسلمين.

﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْتَخْطُونَ﴾

قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ أي: يطعن عليك<sup>(١)</sup>، عن قتادة. الحسن: يعيبك. وقال مجاهد: أي: يروزك ويسالك<sup>(٢)</sup>. النحاس: والقول عند أهل اللغة قول قتادة والحسن. يقال: لزمه يلزمه إذا عابه. واللمز في اللغة العيب في السر.

قال الجوهري: اللمز العيب، وأصله الإشارة بالعين ونحوها، وقد لزمه يلزمه وقرئ بهما ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾، ورجل لماز ولمزة أي: عياب، ويقال أيضًا: لزمه يلزمه إذا دفعه وضربه، والهمز مثل اللمز، والهامز والهماز العياب، والهمزة مثله. يقال: رجل همزة وامرأة همزة أيضًا، وهمزة أي: دفعه وضربه.

ثم قيل: اللمز في الوجه، والهمز بظهر الغيب، وصف الله قوما من المنافقين بأنهم عابوا النبي ﷺ في تفريق الصدقات، وزعموا أنهم فقراء ليعطيهم. قال أبو سعيد الخدري: بينا رسول الله ﷺ يقسم مالا إذ جاءه حرقوص بن زهير أصل الخوارج، ويقال له ذو الخويصرة التميمي، فقال: أعدل يا رسول الله. فقال: «ويلك ومن يعدل إذا لم أعدل» فتزلت الآية. حديث صحيح أخرجه مسلم بمعناه<sup>(٣)</sup>. وعندها قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: دعني يا رسول الله فأقتل هذا المنافق. فقال: «معاذ الله أن يتحدث الناس أنني أقتل أصحابي إن هذا وأصحابه يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون منه كما يمرق السهم من الرمية»<sup>(٤)</sup>.

﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾

قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ﴾ جواب ﴿لَوْ﴾ محذوف، التقدير: لكان خيرا لهم.

(١) صحيح إليه: الطبري (١٠ / ١٦٢) في تفسيره.

(٢) ضعيف إليه: من طريق ابن جريج عنه. الطبري (١٠ / ١٦٢) في تفسيره، ورواه ابن أبي حاتم (٧ / ٢٢٨) في تفسيره من طريق ابن أبي نجيح بقوله: (يسالك) ورواه الطبري من نفس الطريق بقوله: (يروزك) يعني يختبرك.

(٣) صحيح: وقد تقدم.

(٤) متفق عليه: بنحوه عند البخاري (٦٩٣٣) في استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم وهذا اللفظ لمسلم (١٠٦٣) في الزكاة عن جابر، و(١٠٦٤) في الزكاة، عن أبي سعيد الخدري بنحوه رضي الله عنه.

﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَى قُلُوبُهُمْ فِي أَرْقَابِ وَالْقَدْرِمِينَ  
وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾

فيه ثلاثون مسألة :

الأولى : قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ ﴾ خص الله سبحانه بعض الناس بالاموال دون بعض  
نعمة منه عليهم ، وجعل شكر ذلك منهم إخراج سهم يؤدونه إلى من لا مال له ، نيابة عنه سبحانه  
فيما ضمنه بقوله : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴾ [هود : ٦٠] .

الثانية : قوله تعالى : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ ﴾ تبيين لمصارف الصدقات والمحل ، حتى لا تخرج عنهم ، ثم  
الاختيار إلى من يقسم ، هذا قول مالك وأبي حنيفة وأصحابهما . كما يقال : السرج للدابة والباب  
للدار . وقال الشافعي : اللام لام التملك ، كقولك : المال لزيد وعمرو وبكر ، فلا بد من التسوية بين  
المذكورين . قال الشافعي وأصحابه : وهذا كما لو أوصى لأصناف معينين أو لقوم معينين . واحتجوا  
بلفظة ﴿ إِنَّمَا ﴾ وأنها تقتضي الحصر في وقوف الصدقات على الثمانية الأصناف ، وعضدوا هذا بحديث  
زيد بن الحارث الصدائي قال : أتيت رسول الله ﷺ وهو يبعث إلى قومي جيشا فقلت : يا رسول  
الله ، احبس جيشك فأنا لك بإسلامهم وطاعتهم ، وكتبت إلى قومي فجاء إسلامهم وطاعتهم . فقال  
رسول الله ﷺ : « يا أخا صداء المطاع في قومه » . قال : قلت : بل من الله عليهم وهداهم ، قال : ثم  
جاء رجل يسأل عن الصدقات ، فقال له رسول الله ﷺ : « إن الله لم يرض في الصدقات بحكم  
نبي ولا غيره حتى جزأها ثمانية أجزاء ، فإن كنت من أهل تلك الأجزاء أعطيتك » رواه أبو داود  
والدارقطني . واللفظ للدارقطني <sup>(١)</sup> ، وحكي عن زين العابدين أنه قال : إنه تعالى علم قدر ما يدفع  
من الزكاة وما تقع به الكفاية لهذه الأصناف ، وجعله حقا لجميعهم ، فمن منعهم ذلك فهو الظالم لهم  
رزقهم . وتمسك علماؤنا بقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَبِعَمَاءٍ هِيَ وَإِنْ تَخَفَوْهَا وَتَوَتَّوْهَا الْفُقَرَاءُ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾  
[البقرة : ٢٧١] . والصدقة متى أطلقت في القرآن فهي صدقة الفرض . وقال ﷺ : « أمرت أن آخذ  
الصدقة من أغنيائكم وأردها على فقرائكم » <sup>(٢)</sup> ، وهذا نص في ذكر أحد الأصناف الثمانية قرآنا  
وسنة ، وهو قول عمر بن الخطاب وعلي بن عباس وحذيفة . وقال به من التابعين جماعة . قالوا :  
جائز أن يدفعها إلى الأصناف الثمانية ، وإلى أي صنف منها دفعت جاز . روى المنهال بن عمرو عن  
زر بن حبيش عن حذيفة في قوله : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ قال : إنما ذكر الله هذه الصدقات  
لتعرف ، وأي صنف منها أعطيت أجزاءك <sup>(٣)</sup> . وروى سعيد بن جبيرة عن ابن عباس : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ  
لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ قال : في أيها وضعت أجزاءك عنك <sup>(٤)</sup> . وهو قول الحسن وإبراهيم وغيرهما . قال

(١) ضعيف : أبو داود (١٦٣٠) في الزكاة ، وضعفه الألباني هناك ، وانظر : سنن الدارقطني (٢ / ١٣٧) .

(٢) صحيح : وقد سبق بغير هذا اللفظ .

(٣) ضعيف : فيه ابن حميد ، وابن وكيع ، وهما ضعيفان ، وفيه عننة الحجاج بن أرطاة وهو مدلس ، وانظر :  
تفسير الطبري (١٠ / ١٧٣) .

(٤) حسن بشواهد : الطبري (١٠ / ١٧٣) في تفسيره .

الكيا الطبري: حتى ادعى مالك الإجماع على ذلك.

قلت: يريد إجماع الصحابة، فإنه لا يعلم لهم مخالف منهم على ما قال أبو عمر، والله أعلم.  
ابن العربي: والذي جعلناه فيصلا بيننا وبينهم أن الأمة اتفقت على أنه لو أعطي كل صنف حظه لم يجب تعميمه، فكذلك تعميم الأصناف مثله. والله أعلم.

الثالثة: واختلف علماء اللغة وأهل الفقه في الفرق بين الفقير والمسكين على تسعة أقوال: فذهب يعقوب بن السكيت والقشبي ويونس بن حبيب إلى أن الفقير أحسن حالا من المسكين. قالوا: الفقير هو الذي له بعض ما يكفيه ويقيمه، والمسكين الذي لا شيء له، واحتجوا بقول الراعي:

أَمَّا الْفَقِيرُ الَّذِي كَانَتْ حَلْوَتُهُ وَفَقَّ الْعِيَالِ فَلَمْ يَتْرِكْ لَهُ سَبْدُ

وذهب إلى هذا قوم من أهل اللغة والحديث منهم أبو حنيفة والقاضي عبد الوهاب، والوفق من الموافقة بين الشيتين كالاتحام، يقال: حلوته وفق عيال، أي: لها لهن قدر كفايتهم لا فضل فيه، عن الجوهري. وقال آخرون بالعكس، فجعلوا المسكين أحسن حالا من الفقير. واحتجوا بقوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ [الكهف: ٧٩]. فأجبر أن لهم سفينة من سفن البحر. وربما ساوت جملة من المال. وعضدوه بما روي عن النبي ﷺ أنه تعوذ من الفقر. وروي عنه أنه قال: «اللهم أحييني مسكينا، وأميتني مسكينا» (١)، فلو كان المسكين أسوأ حالا من الفقير لتناقض الخبران، إذ يستحيل أن يتعوذ من الفقر ثم يسأل ما هو أسوأ حالا منه، وقد استجاب الله دعاءه وقبضه وله مال مما آفاه الله عليه، ولكن لم يكن معه تمام الكفاية، ولذلك رهن درعه. قالوا: وأما بيت الراعي فلا حجة فيه؛ لأنه إنما ذكر أن الفقير كانت له حلوبة في حال. قالوا: والفقير معناه في كلام العرب: المفقود الذي نُزعت فقرة من ظهره من شدة الفقر، فلا حال أشد من هذه. وقد أخبر الله عنهم بقوله: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٧٣] واستشهدوا بقول الشاعر:

لَمَّا رَأَى كَبِدَ النَّسُورِ تَطَّابِرَتْ رَفَعَ الْقَوَادِمَ كَالْفَقِيرِ الْأَعْوَلِ (٢)

أي: لم يطق الطيران فصار بمنزلة من انقطع صلبه ولصق بالأرض. ذهب إلى هذا الأصمعي وغيره، وحكاه الطحاوي عن الكوفيين. وهو أحد قولي الشافعي وأكثر أصحابه. وللشافعي قول آخر: أن الفقير والمسكين سواء، لا فرق بينهما في المعنى وإن افرقا في الاسم، وهو القول الثالث. وإلى هذا ذهب ابن القاسم وسائر أصحاب مالك، وبه قال أبو يوسف.

قلت: ظاهر اللفظ يدل على أن المسكين غير الفقير، وأنها صنفان، إلا أن أحد الصنفين أشد حاجة من الآخر، فمن هذا الوجه يقرب قول من جعلهما صنفا واحدا، والله أعلم. ولا حجة في قول من احتج بقوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ﴾ [الكهف: ٧٩]؛ لأنه يحتمل أن تكون مستأجرة لهم، كما يقال: هذه دار فلان: إذا كان ساكنها وإن كانت لغيره، وقد قال تعالى في وصف أهل النار: ﴿وَلَهُمْ مَقَامِعٌ مِنْ حَدِيدٍ﴾ [الحج: ٢١] فأضافها إليهم، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَزُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾

(١) صحيح: ابن ماجه (٤١٢٦) في الزهد، وصححه الألباني هناك.

(٢) كبد النسور: هي النسور المقيمة بالمكان. اللسان «كبد». القوادم: ج (قادمة) وهي عشر ريشات في جناح الطائر. اللسان «قدم».

[النساء: ٥]. وقال ﷺ: «من باع عبدا وله مال...»<sup>(١)</sup>، وهو كثير جدا يضاف الشيء إليه وليس له، ومنه قولهم: باب الدار. وجل الدابة، وسرج الفرس، وشبهه، ويجوز أن يسموا مساكين على جهة الرحمة والاستعطاف، كما يقال لمن امتحن بنكبة أو دفع إلى بلية: مسكين. وفي الحديث: «مساكين أهل النار»<sup>(٢)</sup> وقال الشاعر:

مساكين أهل الحب حتى قبورهم عليها ترابُ الذلِّ بين المقابر

وأما ما تأولوه من قوله عليه السلام: «اللهم أحييني مسكينا» الحديث، رواه أنس<sup>(٣)</sup>، فليس كذلك، وإنما المعنى هاهنا: التواضع لله الذي لا جبروت فيه ولا نخوة، ولا كبر ولا بطر، ولا تكبر ولا أشر. ولقد أحسن أبو العاتية حيث قال:

إذا أردت شريف القوم كلهم إذا أردت شريف القوم كلهم  
ذاك الذي عظمت في الله رغبته فأنظر إلى ملك في زي مسكين  
وذاك يصلح للذنيا وللدين

وليس بالسائل، لأن النبي ﷺ قد كره السؤال ونهى عنه<sup>(٤)</sup>، وقال في امرأة سوداء أبت أن تزول له عن الطريق: «دعوا فإنها جبارة»<sup>(٥)</sup>، وأما قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٧٣] فلا يمتنع أن يكون لهم شيء، والله أعلم، وما ذهب إليه أصحاب مالك والشافعي في أنهما سواء حسن، ويقرب منه ما قاله مالك في كتاب ابن سخون، قال: الفقير المحتاج المتعفف، والمسكين السائل، وروي عن ابن عباس وقاله الزهري، واختاره ابن شعبان وهو القول الرابع، وقول خامس: قال محمد بن مسلمة: الفقير: الذي له المسكن والخدام إلى من هو أسفل من ذلك. والمسكين الذي لا مال له.

قلت: وهذا القول عكس ما ثبت في «صحيح مسلم» عن عبدالله بن عمرو، وسأله رجل فقال: ألسنا من فقراء المهاجرين؟ فقال له عبد الله: ألك امرأة تأوي إليها؟ قال نعم. قال: ألك مسكن تسكنه؟ قال نعم. قال: فأنت من الأغنياء. قال: فإن لي خادما. قال: فأنت من الملوك<sup>(٦)</sup>، وقول سادس: روي عن ابن عباس قال: الفقراء من المهاجرين، والمساكين من الأعراب الذين لم يهاجروا، وقاله الضحاك، وقول سابع: وهو أن المسكين: الذي يخشع ويستكن وإن لم يسأل، والفقير: الذي يتحمل ويقبل الشيء سرا ولا يخشع؛ قاله عبيد الله بن الحسن، وقول ثامن: قاله مجاهد وعكرمة والزهري: المساكين: الطوافون، والفقراء فقراء المسلمين. وقول تاسع قاله عكرمة أيضا: إن الفقراء

(١) متفق عليه: البخاري (٢٣٧٩) في المساقاة، ومسلم (١٥٤٣) في البيوع، عن ابن عمر رضي الله عنه، وهذا ليس لفظ البخاري.

(٢) هذا ليس بحديث، وإنما هو من قول أبي السوداء بسند ضعيف عنه ففيه أبو هلال الراسبي عن قتادة، وأبو هلال ضعيف، وانظر: تفسير الطبري (٢٢/ ١٤٠) ط - دار الفكر.

(٣) صحيح: وقد سبق قريبا.

(٤) صحيح: وقد سبق.

(٥) ضعيف: الهيثمي (١/ ٩٩) في المجمع وعزاه للطبراني وأبي يعلى بسند فيه يحيى الحماني وهو: ضعيف عن أبي موسى، ورواه النسائي (٦/ ١٤٣) في الكبرى بسند ضعيف.

(٦) صحيح: وقد سبق.

فقراء المسلمين، والمساكين: فقراء أهل الكتاب. وسيأتي.

الرابعة: وهي فائدة الخلاف في الفقراء والمساكين، هل هما صنف واحد أو أكثر تظهر فيمن أوصى بثلاث ماله لفلان وللفقراء والمساكين؟ فمن قال هما صنف واحد قال: يكون لفلان نصف الثلث وللفقراء والمساكين نصف الثلث الثاني، ومن قال: هما صنفان يقسم الثلث بينهم أثلاثاً.

الخامسة: وقد اختلف العلماء في حد الفقر الذي يجوز معه الأخذ - بعد إجماع أكثر من يحفظ عنه من أهل العلم - أن من له دار وخدام لا يستغني عنهما أن له أن يأخذ من الزكاة، وللمعطي أن يعطيه. وكان مالك يقول: إن لم يكن في ثمن الدار والخدام فضلا عما يحتاج إليه منهما جاز له الأخذ وإلا لم يجز، ذكره ابن المنذر. ويقول مالك قال النخعي والثوري، وقال أبو حنيفة: من معه عشرون دينارا أو مائتا درهم فلا يأخذ من الزكاة. فاعتبر النصاب لقوله عليه السلام: «أمرت أن أخذ الصدقة من أغنيائكم وأردها في فقرائكم»<sup>(١)</sup>، وهذا واضح، ورواه المغيرة عن مالك. وقال الثوري وأحمد وإسحاق وغيرهم: لا يأخذ من له خمسون درهماً أو قدرها من الذهب، ولا يعطي منها أكثر من خمسين درهماً إلا أن يكون غارماً؛ قاله أحمد وإسحاق. وحجة هذا القول: ما رواه الدارقطني عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال: «لا تحل الصدقة لرجل له خمسون درهماً»<sup>(٢)</sup>، في إسناده عبد الرحمن بن إسحاق ضعيف، وعنه بكر بن خنيس ضعيف أيضاً. ورواه حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبد الله عن النبي ﷺ نحوه، وقال: «خمسون درهماً» وحكيم بن جبير ضعيف تركه شعبة وغيره؛ قاله الدارقطني رحمه الله. وقال أبو عمر: هذا الحديث يدور على حكيم بن جبير وهو متروك. وعن علي وعبد الله قالوا: لا تحل الصدقة لمن له خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب، ذكره الدارقطني. وقال الحسن البصري: لا يأخذ من له أربعون درهماً. ورواه الواقدي عن مالك. وحجة هذا القول: ما رواه الدارقطني عن عبد الله بن مسعود قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «من سأل الناس وهو غني جاء يوم القيامة وفي وجهه كدوح وخدوش». فقيل: يا رسول الله وما غناؤه؟ قال: «أربعون درهماً»<sup>(٣)</sup>. وفي حديث مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من بني أسد فقال النبي ﷺ: «من سأل منكم وله أوقية أو عدلها فقد سأل إلخافاً والأوقية أربعون درهماً»<sup>(٤)</sup>. والمشهور عن مالك ما رواه ابن القاسم عنه أنه سئل: هل يعطى من الزكاة من له أربعون درهماً؟ قال: نعم. قال أبو عمر: يحتمل أن يكون الأول قويا على الاكتساب حسن التصرف. والثاني ضعيفا عن الاكتساب، أو من له عيال، والله أعلم. وقال الشافعي وأبو ثور: من كان قويا على الكسب والتحرف مع قوة البدن وحسن التصرف حتى يغنيه ذلك عن الناس، فالصدقة عليه حرام. واحتج بحديث النبي ﷺ: «لا تحل الصدقة لغني

(١) صحيح: وقد سبق.

(٢) صحيح: أبو داود (١٦٢٦) في الزكاة، والترمذي (٦٥٠) في الزكاة، والنسائي (٩٧/٥) في الزكاة، وابن ماجه (١٨٤٠) في الزكاة، وصححه الألباني هناك.

(٣) صحيح: وقد سبق.

(٤) صحيح: أبو داود (١٦٢٧) في الزكاة، والنسائي (٩٨/٥، ٩٩) في الزكاة، وصححه الألباني هناك.

ولا لذي مرة سوي» رواه عبد الله بن عمر، وأخرجه أبو داود والترمذي والدارقطني<sup>(١)</sup>. وروى جابر قال: جاءت رسول الله ﷺ صدقة فركبه الناس، فقال: «إنها لا تصلح لغني، ولا لصحيح، ولا لعامل» أخرجه الدارقطني<sup>(٢)</sup>.

وروى أبو داود عن عبيد الله بن عدي بن الخيار قال: أخبرني رجلان أنهما أتيا النبي ﷺ في حجة الوداع وهو يقسم الصدقة فسألاه منها، فرفع فينا النظر وخفضه، فرآنا جملدين فقال: «إن شئتما أعطيتكما ولا حظ فيها لغني ولا لقوي مكتسب»<sup>(٣)</sup>. ولأنه قد صار غنيا بكسبه كغني غيره بماله فصار كل واحد منهما غنيا عن المسألة، وقاله ابن خويز مَنَدَاد، وحكاه عن المذهب. وهذا لا ينبغي أن يعول عليه، فإن النبي ﷺ كان يعطيها الفقراء ووقفها على الزمن باطل. قال أبو عيسى الترمذي في جامعه: إذا كان الرجل قويا محتاجا ولم يكن عنده شيء فتصدق عليه أجزأ عن المتصدق عند أهل العلم. ووجه الحديث عند بعض أهل العلم على المسألة<sup>(٤)</sup>، وقال الكيا الطبري: والظاهر يقتضي جواز ذلك؛ لأنه فقير مع قوته وصحة بدنه. وبه قال أبو حنيفة وأصحابه. وقال عبيد الله بن الحسن: من لا يكون له ما يكفيه ويقيم سنة فإنه يعطى الزكاة. وحجته ما رواه ابن شهاب عن مالك بن أوس ابن الحدثان عن عمر بن الخطاب أن رسول الله ﷺ كان يدخر مما أفاء الله عليه قوت سنة، ثم يجعل ما سوى ذلك في الكراع والسلاح مع قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ عَالِيًا فَاغْنَى﴾ [الصحى: ٨]<sup>(٥)</sup>، وقال بعض أهل العلم: لكل واحد أن يأخذ من الصدقة فيما لا بد له منه. وقال قوم: من عنده عشاء ليلة فهو غني وروي عن علي. واحتجوا بحديث علي عن النبي ﷺ أنه قال: «من سأل مسألة عن ظهر غنى استكشر بها من رصف جهنم» قالوا: يا رسول الله، وما ظهر الغنى؟ قال: «عشاء ليلة» أخرجه الدارقطني وقال: في إسناده عمرو بن خالد وهو متروك<sup>(٦)</sup>. وأخرجه أبو داود عن سهل ابن الحنظلية عن النبي ﷺ، وفيه: «من سأل وعنده ما يغنيه فإنما يستكشر من النار»<sup>(٧)</sup>. وقال النفيلى في موضع آخر «من جمر جهنم». فقالوا: يا رسول الله وما يغنيه؟ وقال النفيلى في موضع آخر: وما الغنى الذي لا تنبغي معه المسألة؟ قال: «قدر ما يغديه ويعشيه». وقال النفيلى في موضع آخر: «أن يكون له شبع يوم وليلة أو ليلة ويوم».

قلت: فهذا ما جاء في بيان الفقر الذي يجوز معه الأخذ. ومطلق لفظ الفقراء لا يقتضي الاختصاص بالمسلمين دون أهل الذمة، ولكن تظاهرت الأخبار في أن الصدقات تؤخذ من أغنياء

(١) صحيح: أبو داود (١٦٣٤) في الزكاة، والترمذي (٦٥٢) في الزكاة، وصححه الألباني هناك. والمرء: القوة النهائية (٣١٦ / ٤) لابن الأثير.

(٢) الدارقطني (١١٩ / ٢)، (١٢٠) في سننه.

(٣) صحيح: أبو داود (١٦٣٣) في الزكاة، والنسائي (٩٩ / ٥)، (١٠٠) في الزكاة، وصححه الألباني هناك.

(٤) انظر قوله: (٤٣ / ٣) عقب الحديث (٦٥٢).

(٥) متفق عليه: البخاري (٣٠٩٤) في فرض الخمس، ومسلم (١٧٥٧) في الجهاد والسير.

والكراع - بالضم: في البقر والغنم كالوظائف في الفرس والبعير، وهو مستقد الساق، يذكر ويؤث. اللسد «كراع».

(٦) جيد: الدارقطني (١٢١ / ٢) في سننه وجوده المنذري في التوثيق، والرضف: الهجاءة للحملة على الشتر.

النهاية (٢٣١ / ٢) لابن الأثير، وإن كان الدارقطني قد ضعفه.

(٧) صحيح: أبو داود (١٦٢٩) في الزكاة، وصححه الألباني هناك.

المسلمين فترد في فقرائهم. وقال عكرمة: الفقراء فقراء المسلمين، والمساكين فقراء أهل الكتاب، وقال أبو بكر العبيسي: رأى عمر بن الخطاب ذميا مكفوفًا مطروحًا على باب المدينة فقال له عمر: مالك؟ قال: استكروني في هذه الجزية، حتى إذا كف بصري تركوني، وليس لي أحد يعود علي بشيء، فقال عمر: ما أنصفت إذا، فأمر له بقوته وما يصلحه، ثم قال: هذا من الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾ الآية، وهم زمني أهل الكتاب. ولما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ﴾ الآية، وقابل الجملة بالجملة وهي جملة الصدقة بجملة المصرف بين النبي ﷺ ذلك، فقال لمعاذ حين أرسله إلى اليمن: «أخبرهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم»<sup>(١)</sup>، فاخص أهل كل بلد بزكاة بلده، وروى أبو داود أن زيادا أو بعض الأمراء بعث عمران ابن حصين على الصدقة، فلما رجع قال لعمران: أين المال؟ قال: وللمال أرسلتني أخذناها من حيث كنا نأخذها على عهد رسول الله ﷺ ووضعناها حيث كنا نضعها على عهد رسول الله ﷺ (٢). وروى الدارقطني والترمذي عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال: قدم علينا مصدق النبي ﷺ فأخذ الصدقة من أغنيائنا فجعلها في فقرائنا، فكنت غلاما يتيما فأعطاني منها قلوفا. قال الترمذي: وفي الباب عن ابن عباس وحديث ابن أبي جحيفة حديث حسن<sup>(٣)</sup>.

السادسة: وقد اختلفت العلماء في نقل الزكاة عن موضعها على ثلاثة أقوال: لا تنقل؛ قاله سحبلون وابن القاسم، وهو الصحيح لما ذكرناه. قال ابن القاسم أيضا: وإن نقل بعضها لضرورة رأيتها صوابا. وروي عن سحنون أنه قال: ولو بلغ الإمام أن ببعض البلاد حاجة شديدة جاز له نقل بعض الصدقة المستحقة لغيره إليه، فإن الحاجة إذا نزلت وجب تقديمها على من ليس بمحتاج، و«المسلم أخو المسلم لا يسلمه ولا يظلمه»<sup>(٤)</sup>، والقول الثاني تنقل. وقاله مالك أيضا. وحجة هذا القول: ما روي أن معاذا قال لأهل اليمن: يتوني بخميس أو لبس أخذه منكم مكان الذرة والشعير في الصدقة فإنه أيسر عليكم وأنفع للمهاجرين بالمدينة. أخرجه الدارقطني وغيره. والخميس لفظ مشترك، وهو هنا الشوب طوله خمسة أذرع. ويقال: سمي بذلك؛ لأن أول من عمله الخمس ملك من ملوك اليمن، ذكره ابن فارس في المجمل والجوهري أيضا. وفي هذا الحديث دليلان: أحدهما: ما ذكرناه من نقل الزكاة من اليمن إلى المدينة، فيتولى النبي ﷺ قسمتها. ويعضد هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ ولم يفصل بين فقير بلد وفقير آخر. والله أعلم. الثاني: أخذ القيمة في الزكاة. وقد اختلفت الرواية عن مالك في إخراج القيم في الزكاة، فأجاز ذلك مرة ومنع منه أخرى، فوجه الجواز - وهو قول أبي حنيفة - هذا الحديث. وثبت في «صحيح البخاري» من حديث أنس عن النبي ﷺ: «من بلغت عنده من الإبل صلعة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقة، فإنه تؤخذ منه وما استيسرنا من شاتين لموعشرين درهما...» الحديث<sup>(٥)</sup>. وقال ﷺ:

(١) صحيح: وقد سبق.

(٢) صحيح: أبو داود (١٦٢٥) في الزكاة، وصححه الألباني هناك.

(٣) ضعيف: الترمذي (٦٤٩) في الزكاة، وضعفه الألباني هناك. والقلوص: الفتيه من الإبل. اللسان «قلص».

(٤) صحيح: وقد سبق، ولا يسلمه: أي لا يقدمه للمهلكة أو لعدوه النهاية (٢/ ٣٩٤) لابن الأثير.

(٥) صحيح: البخاري (١٤٥٣) في الزكاة.

«اغنوهم عن سؤال هذا اليوم»<sup>(١)</sup> يعني يوم الفطر، وإنما أراد أن يغنوا بما يسد حاجتهم، فأى شيء سد حاجتهم جاز. وقد قال تعالى: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً» [التوبة: ١٠٣] ولم يخص شيئاً من شيء، ولا يدفع عند أبي حنيفة سكنى دار بدل الزكاة، مثل أن يجب عليه خمسة دراهم، فأسكن فيها فقيراً شهراً؛ فإنه لا يجوز، قال: لأن السكنى ليس بمال.

ووجه قوله: لا تجزي القيم - وهو ظاهر المذهب - فلأن النبي ﷺ قال: «في خمس من الإبل شاة، وفي أربعين شاة شاة»<sup>(٢)</sup>، فنص على الشاة، فإذا لم يأت بها لم يأت بمأمور به، وإذا لم يأت بالمأمور به فالأمر باق عليه، القول الثالث: وهو أن سهم الفقراء والمساكين يقسم في الموضع، وسائر السهام تنقل باجتهاد الإمام، والقول الأول أصح، والله أعلم.

السابعة: وهل المعتبر مكان المال وقت تمام الحول، فتفرق الصدقة فيه، أو مكان المالك إذ هو المخاطب، قولان. واختار الثاني أبو عبد الله محمد بن خُويز مَنَدَاد في أحكامه قال: لأن الإنسان هو المخاطب بإخراجها فصار المال تبعاً له، فيجب أن يكون الحكم فيه بحيث المخاطب، كابن السبيل، فإنه يكون غنياً في بلده فقيراً في بلد آخر، فيكون الحكم له حيث هو.

مسألة: واختلفت الرواية عن مالك فيمن أعطى فقيراً مسلماً، فانكشف في ثاني حال أنه أعطى عبداً أو كافراً أو غنياً، فقال مرة: تجزيه ومرة لا تجزيه، وجه الجواز - وهو الأصح: ما رواه مسلم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «قال رجل لأتصدقن الليلة بصدقة، فخرج بصدقته فوضعها في يد زانية، فأصبحوا يتحدثون: تصدق الليلة على زانية قال اللهم لك الحمد على زانية، لأتصدقن بصدقة فخرج بصدقته فوضعها في يد غني، فأصبحوا يتحدثون تصدق على غني، قال: اللهم لك الحمد على غني، لأتصدقن بصدقة فخرج بصدقته فوضعها في يد سارق فأصبحوا يتحدثون: تصدق على سارق فقال اللهم لك الحمد على زانية وعلى غني وعلى سارق، فأتى فقيل له أما صدقتك فقد قبلت أما الزانية فلعلها تستعف بها عن زناها، ولعل الغني يعتبر فينتق مما أعطاه الله ولعل السارق يستعف بها عن سرقة»<sup>(٣)</sup>، وروي أن رجلاً أخرج زكاة ماله فأعطاه أباه، فلما أصبح علم بذلك، فسأل النبي ﷺ فقال له: «قد كتب لك أجر زكاتك، وأجر صلة الرحم، فلك أجران»<sup>(٤)</sup>، ومن جهة المعنى أنه سوغ له الاجتهاد في المعطى، فإذا اجتهد وأعطى من يظنه من أهلها فقد أتى بالواجب عليه، ووجه قوله: لا يجزي: أنه لم يضعها في مستحقها، فأشبه العمد، ولأن العمد والخطأ في ضمان الأموال واحد، فوجب أن يضمن ما أتلف، على المساكين حتى يوصله إليهم.

الثامنة: فإن أخرج الزكاة عند محلها فهلكت من غير تفریط لم يضمن؛ لأنه وكيل للفقراء، فإن أخرجها بعد ذلك بمدة فهلكت ضمن، لتأخيرها عن محلها، فتعلقت بدمته فلذلك ضمن، والله أعلم.

(١) ضعيف: الدارقطني (٤/ ١٧٥) في سننه، عن ابن عمر بسند فيه أبو معشر المدني، وهو صحيح السندي: ضعيف.

(٢) صحيح: وقد سبق.

(٣) متفق عليه: البخاري (١٤٢١) في الزكاة، ومسلم (١٠٢٢) في الزكاة.

(٤) لم يثبت الحديث بهذا اللفظ وإنما ثبت لزينب زوج ابن مسعود كما عند البخاري (١٤٦٦) في الزكاة، ومسلم (١٠٠٠) في الزكاة.

التاسعة : وإذا كان الإمام يعدل في الأخذ والصرف لم يسغ للمالك أن يتولى الصرف بنفسه في الناصر<sup>(١)</sup> ولا في غيره . وقد قيل : إن زكاة الناصر على أربابه . وقال ابن الماجشون : ذلك إذا كان الصرف للفقراء والمساكين خاصة ، فإن احتيج إلى صرفها لغيرهما من الأصناف فلا يفرق عليهم إلا الإمام ، وفروع هذا الباب كثيرة ، هذه أهماتها .

العاشرة : قوله تعالى : ﴿وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾ يعني : السعاة والجباة الذين يعثمهم الإمام لتحصيل الزكاة بالتوكيل على ذلك . روى البخاري عن أبي حميد الساعدي قال : استعمل رسول الله ﷺ رجلاً من الأسد على صدقات بني سليم يدعى ابن اللتبية ، فلما جاء حاسبه<sup>(٢)</sup> . واختلف العلماء في المقدار الذي يأخذونه على ثلاثة أقوال : قال مجاهد والشافعي : هو الثمن . ابن عمر ومالك : يعطون قدر عملهم من الأجرة ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه . قالوا : لأنه عطل نفسه لمصلحة الفقراء ، فكانت كفايته وكفاية أعوانه في مالهم ، كالمرأة لما عطلت نفسها لحق الزوج كانت نفقتها ونفقة أتباعها من خادم أو خادمين على زوجها ، ولا تقدر بالثمن ، بل تعتبر الكفاية بما كان أو أكثر ، كرزق القاضي . ولا تعتبر كفاية الأعوان في زماننا لأنه إسراف محض ، القول الثالث - يعطون من بيت المال . قال ابن العربي<sup>(٣)</sup> : وهذا قول صحيح عن مالك بن أنس من رواية ابن أبي أويس وداود بن سعيد بن زنبوع ، وهو ضعيف دليلاً ، فإن الله سبحانه قد أخبر بسهمهم فيها نصاً ، فكيف يخلفون عنه استقراء وسيراً؟! والصحيح الاجتهاد في قدر الأجرة ؛ لأن البيان في تعدد الأصناف إنما كان للمحل لا للمستحق ، على ما تقدم .

واختلفوا في العامل إذا كان هاشمياً ، فمنعه أبو حنيفة لقوله عليه السلام : «إن الصدقة لا تحل لآل محمد إنما هي أوساخ الناس»<sup>(٤)</sup> ، وهذه صدقة من وجه ، لأنها جزء من الصدقة فتلحق بالصدقة من كل وجه كرامة وتنزيهاً لقرابة رسول الله ﷺ عن غسالة الناس . وأجاز عمله مالك والشافعي ، ويعطى أجر عمالته ، لأن النبي ﷺ بعث علي بن أبي طالب مصدقاً ، وبعثه عاملاً إلى اليمن على الزكاة ، وولى جماعة من بني هاشم وولى الخلفاء بعده كذلك . ولأنه أجبر على عمل مباح فوجب أن يستوي فيه الهاشمي وغيره اعتباراً بسائر الصناعات . قالت الحنفية : حديث علي ليس فيه أنه فرض له من الصدقة ، فإن فرض له من غيرها جاز ، وروي عن مالك .

الحادية عشرة : ودل قوله تعالى : ﴿وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾ على أن كل ما كان من فروض الكفايات كالساعي والكاتب والقسام والعاشر وغيرهم ، فالقائم به يجوز له أخذ الأجرة عليه ، ومن ذلك الإمامة ، فإن الصلاة وإن كانت متوجهة على جميع الخلق ، فإن تقدم بعضهم بهم من فروض الكفايات ، فلا جرم يجوز أخذ الأجرة عليها ، وهذا أصل الباب ، وإليه أشار النبي ﷺ بقوله :

(١) الناصر : تحول المال إلى نقد بعد أن كان متاعاً . النهاية (٧٢/٥) لابن الأثير .

(٢) متفق عليه : البخاري (١٥٠٠) في الزكاة ، ومسلم (١٨٣٢) في الإمارة .

(٣) أحكام القرآن (٢/٩٦٢) لابن العربي المالكي .

(٤) صحيح : وقد سبق .

«ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة» (١)، قاله ابن العربي (٢).

الثانية عشرة: قوله تعالى: ﴿وَالْمَوْلُفَةُ قُلُوبِهِمْ﴾ لا ذكر للمؤلفة قلوبهم في التنزيل في غير قسم الصدقات، وهم قوم كانوا في صدر الإسلام ممن يظهر الإسلام، يتألفون بدفع سهم من الصدقة إليهم لضعف يقينهم، قال الزهري: المؤلفة [قلوبهم]: من أسلم من يهودي أو نصراني وإن كان غنيا، وقال بعض المتأخرين: اختلف في صفتهم، فقيل: هم صف من الكفار يعطون ليتألفوا على الإسلام، وكانوا لا يسلمون بالقهر والسيف، ولكن يسلمون بالعطاء والإحسان، وقيل: هم قوم أسلموا في الظاهر ولم تستيقن قلوبهم، فيعطون ليتمكن الإسلام في صدورهم، وقيل: هم قوم من عظماء المشركين لهم أتباع يعطون ليتألفوا أتباعهم على الإسلام. قال: وهذه الأقوال متقاربة والقصد بجمعها الإيعاء لمن لا يتمكن إسلامه حقيقة إلا بالعطاء، فكأنه ضرب من الجهاد.

والمشركون ثلاثة أصناف: صنف يرجع بإقامة البرهان، وصنف بالقهر، وصنف بالإحسان. والإمام الناظر للمسلمين يستعمل مع كل صنف ما يراه سببا لنجاته وتخليصه من الكفر. وفي «صحيح مسلم» من حديث أنس، فقال رسول الله ﷺ - أعني للأنصار: «إني أعطي رجالا حديثي عهد بكفر أتألفهم...» (٣) الحديث. قال ابن إسحاق: أعطاهم يتألفهم ويتألف بهم قومهم. وكانوا أشرافا، فأعطى أبا سفيان بن حرب مائة بعير، وأعطى ابنه مائة بعير، وأعطى حكيم بن حزام مائة بعير، وأعطى الحارث بن هشام مائة بعير، وأعطى سهيل بن عمرو مائة بعير، وأعطى حويطب بن عبد العزى مائة بعير، وأعطى صفوان بن أمية مائة بعير، وكذلك أعطى مالك بن عوف والملاء بن جارية. قال: فهؤلاء أصحاب المئين. وأعطى رجالا من قريش دون المائة منهم مخزومة بن نوفل الزهري، وعمير بن وهب الجمحي، وهشام بن عمرو العامري. قال ابن إسحاق: فهؤلاء لا أعرف ما أعطاهم. وأعطى سعيد بن يربوع خمسين بعيرا، وأعطى عباس بن مرداس السلمي أباعر قليلة فسخطها. فقال في ذلك:

كَانَتْ نَهَابًا تَلَفَيْتُهَا	بكري عَلَى المهر في الأجرع (٤)
وإِقَاطِي القَوْمِ أَنْ يَرَقُدُوا	إِذَا هَجَعَ النَّاسُ لَمْ أَهْجَعْ (٥)
فَأَصْبَحَ نَهْبِي وَنَهْبُ العُبَيْدِ	بَيْنَ عَيْبَةِ والأقرع (٦)
وَقَدْ كُنْتُ فِي الحَرْبِ ذَا تَدْرَأَ	فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أَمْنَعْ (٧)
إِلَّا أَفَائِلَ أُعْطِيَتْهَا	عَبِيدَ قَوَائِمِهِ الأربع (٨)

(١) متفق عليه: البخاري (٢٧٧٦) في الوصايا، ومسلم (١٧٦٠) في الجهاد والسير، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر أحكام القرآن (٢/ ٩٦١) لابن العربي المالكي.

(٣) متفق عليه: البخاري (٤٣٣١) في المغازي، ومسلم (١٠٥٩) في الزكاة، عن أنس رضي الله عنه.

(٤) الأجرع: المكان الواسع الذي فيه حزنه وخشونه. اللسان «جرع».

(٥) أهجع: الهجوع: النوم. «اللسان» هجع.

(٦) العبید: قيل: اسم فرس العباس بن مرداس (وهو بالتصغير)، وعيينة هو ابن حصن، والأقرع هو ابن حابس.

(٧) ذا تدرأ: بضم التاء: أي ذو هجوم وقوة.

(٨) الأفائل: ج (إفال) وهي صغار الإبل بنات المخاض. اللسان «أفل».

وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَاسِبٌ  
يَقُوقَانِ مُرْدَأَسَ فِي الْمَجْمَعِ  
وَمَا كُنْتُ دُونَ أَمْرِي مِنْهُمَا  
مَنْ تَضَعُ الْيَوْمَ لَا يَرْفَعُ

فقال رسول الله ﷺ: «أذهبوا فاقطعوا عني لسانه» فأعطوه حتى رضي، فكان ذلك قطع لسانه<sup>(١)</sup>. قال أبو عمر: وقد ذكر في المؤلفات قلوبهم: النضير بن الحارث بن علقمة بن كلداء، أخو النضر بن الحارث المقتول بيد هبيرا، وذكر آخرون أنه فيمن هاجر إلى الحبشة، فإن كان منهم فصحاء أن يكون من المؤلفات قلوبهم، ومن هاجر إلى أرض الحبشة فهو من المهاجرين الأولين ممن رسخ الإيمان في قلبه وقاتل دونه، وليس ممن يؤلف عليه، قال أبو عمر: واستعمل رسول الله ﷺ مالك بن حوف بن سعد بن يربوع النضري على من أسلم من قومه من قبائل قيس، وأمره بمغاورة ثقيف ففعل وضيقت عليهم، وحسن إسلامه، وإسلام المؤلفات قلوبهم، حاشا عينيه بن حصن فلم يزل مغموزا<sup>(٢)</sup> عليه. وسائر المؤلفات متفاضلون، منهم الحخير الفاضل المجتمع على فضله، كالحارث بن هشام، وحكيم بن حزام، وعكرمة بن أبي جهل، وسهيل بن عمرو، ومنهم دون هؤلاء. وقد فضل الله النبيين وسائر عباده المؤمنين بعضهم على بعض وهو أعلم بهم. قال مالك: بلغني أن حكيم بن حزام أخرج ما كان أعطاه النبي ﷺ في المؤلفات قلوبهم فتصدق به بعد ذلك.

قلت: حكيم بن حزام وحويطب بن عبد العزى عاش كل واحد منهما مائة وعشرين سنة ستين في الإسلام وستين في الجاهلية. وسمعت الإمام شيخنا الحافظ أبا محمد عبد العظيم يقول: شخصان من الصحابة عاشا في الجاهلية ستين سنة وفي الإسلام ستين سنة، وماتا بالمدينة سنة أربع وخمسين، أحدهما حكيم بن حزام، وكان مولده في جوف الكعبة قبل عام الفيل بثلاث عشرة سنة. والثاني حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام الأنصاري. وذكر هذا أيضا أبو عمر وعثمان الشهرزوري في كتاب «معرفة أنواع علم الحديث» له، ولم يذكرها غيرهما. وحويطب ذكره أبو الفرج بن الجوزي في كتاب «الوفا في شرف المصطفى». وذكره أبو عمر في كتاب الصحابة أنه أدرك الإسلام وهو ابن ستين سنة، ومات وهو ابن مائة وعشرين سنة. وذكر أيضا حمزة بن عوف أخو عبد الرحمن بن عوف، أنه عاش في الإسلام ستين سنة وفي الجاهلية ستين سنة. وقد عد في المؤلفات قلوبهم معاوية وأبوه أبو سفيان بن حرب. أما معاوية فبعيد أن يكون منهم، فكيف يكون منهم وقد اتسمه النبي ﷺ على وحي الله وقرآته وخلطه بنفسه؟! وأما حاله في أيام أبي بكر فأشهر من هذا وأظهر. وأما أبوه فلا كلام فيه أنه كان منهم. وفي عددهم اختلاف، وبالجملة فكلهم مؤمن ولم يكن فيهم كافر عسى ما تقدم، والله أعلم وأحكم.

الثالثة عشرة: واختلف العلماء في بقائهم، فقال عمر والحسن والشعبي وغيرهم: انقطع هذا الصنف بعز الإسلام وظهوره. وهذا مشهور من منذهب مالك، وأصحاب الرأي. قال بعض علماء الحنفية: لما أعز الله الإسلام وأهله، وقطع دابر الكافرين - لعنهم الله - اجتمعت الصحابة رضوان

(١) رواه البيهقي (٢٤١/١٠) في سننه مختصراً، وفيه انقطاع، وانظر: سيرة ابن إسحاق (١٠/٩٠، ٩١) والجزء المرفوع من الحديث عند مسلم في صحيحه (٢/٧٣٧، ٧٣٨).

(٢) مغموزا: متهم. عيب. اللسان «غمز»، وانظر: الاستيعاب (٤/١٥٢٥) بنحوه.

الله عنهم أجمعين في خلافة أبي بكر رضي الله عنه على سقوط سهمهم، وقال جماعة من العلماء: هم باقون لأن الإمام ربما احتاج أن يستألف على الإسلام. وإنما قطعهم عمر لما رأى من إعزاز الدين. قال يونس: سألت الزهري عنهم فقال: لا أعلم نسخا في ذلك. قال أبو جعفر النحاس: فعلى هذا الحكم فيهم ثابت، فإن كان أحد يحتاج إلى تألفه ويخاف أن تلحق المسلمين منه آفة أو يرجى أن يحسن إسلامه بعد دفع إليه، قال القاضي عبد الوهاب: إن احتيج إليهم في بعض الأوقات أعطوا من الصدقة، وقال القاضي ابن العربي<sup>(١)</sup>: الذي عندي أنه إن قوي الإسلام زالوا، وإن احتيج إليهم أعطوا سهمهم كما كان رسول الله ﷺ يعطيهم، فإن في الصحيح: «بدأ الإسلام غربيا وسيعود كما بدأ»<sup>(٢)</sup>.

الرابعة عشرة: فإذا فرغنا على أنه لا يرد إليهم سهمهم فإنه يرجع إلى سائر الأصناف أو ما يراه الإمام. وقال الزهري: يعطى نصف سهمهم لعمار المساجد. وهذا مما يدل على أن الأصناف الثمانية محل لا مستحقون تسوية، ولو كانوا مستحقين لسقط سهمهم بسقوطهم ولم يرجع إلى غيرهم، كما لو أوصى لقوم معينين فمات أحدهم لم يرجع نصيبه إلى من بقي منهم. والله أعلم.

الخامسة عشرة: قوله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ أي في فك الرقاب، قاله ابن عباس وابن عمر، وهو مذهب مالك وغيره. فيجوز للإمام أن يشتري رقابا من مال الصدقة يعتقها عن المسلمين، ويكون ولاؤهم لجماعة المسلمين. وإن اشتراهم صاحب الزكاة وأعتقهم جاز، هذا تحصيل مذهب مالك، وروي عن ابن عباس والحسن، وبه قال أحمد وإسحاق وأبو عبيد، وقال أبو ثور: لا يتباع منها صاحب الزكاة نسمة يعتقها بجرّ ولاء، وهو قول الشافعي، وأصحاب الرأي ورواية عن مالك. والصحيح الأول، لأن الله عز وجل قال: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ فإذا كان للرقاب سهم من الصدقات كان له أن يشتري رقبة فيعتقها، ولا خلاف بين أهل العلم أن للرجل أن يشتري الفرس فيحمل عليه في سبيل الله، فإذا كان له أن يشتري فرسا بالكمال من الزكاة جاز أن يشتري رقبة بالكمال، لا فرق بين ذلك. والله أعلم.

السادسة عشرة: قوله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ الأصل في الولاية، قال مالك: هي الرقبة تعتق وولاؤها للمسلمين، وكذلك إن أعتقها الإمام، وقد نهى النبي ﷺ عن بيع الولاية وعن هبته<sup>(٣)</sup>. وقال عليه السلام: «الولاية لحمة لحمة النسب لا يباع ولا يوهب»<sup>(٤)</sup>، وقال عليه السلام: «الولاية لمن أعتق»<sup>(٥)</sup>، ولا ترث النساء من الولاية شيئا، لقوله عليه السلام: «لا ترث النساء من الولاية شيئا، إلا ما أعتقن أو أعتقن من أعتقن»<sup>(٦)</sup>، وقد ورث النبي ﷺ ابنة حمزة من مولى لها النصف ولا بنته

(١) أحكام القرآن (٢/ ٩٦٦) لابن العربي المالكي.

(٢) صحيح: مسلم (١٤٥) في الإيمان، والترمذي (٢٦٢٩) في الإيمان، وابن ماجه (٣٩٨٦) في الفتن، وأحمد (٣٩٨/١) في المسند.

(٣) صحيحان: وقد تقدما.

(٤) صحيح: صحيحه الألباني (٧١٥٧) في صحيح الجامع.

(٦) لا أصل له مرفوع: كذا قال الزيلعي (٤/ ١٥٤) في نصب الراية، إنما هو من كلام علي، وابن مسعود، وزيد ابن ثابت رضي الله عنهم، فهو حديث موقوف عليهم.

النصف<sup>(١)</sup>، فإذا ترك المعتق أولاداً ذكورا وإناثاً فالولاء للذكور من ولده دون الإناث، وهو إجماع الصحابة رضي الله عنهم، والولاء إنما يورث بالتعصيب المحض، والنساء لا تعصيب فيهن فلم يرثن من الولاء شيئاً، فافهم تصب.

السابعة عشرة: واختلف هل يعان منها المكاتب؟ فقيل: لا. روي ذلك عن مالك، لأن الله عز وجل لما ذكر الرقبة دل على أنه أراد العتق الكامل، وأما المكاتب؟ فإنما هو داخل في كلمة الغارمين بما عليه من دين الكتابة، فلا يدخل في الرقاب، والله أعلم، وقد روي عن مالك من رواية المدنيين وزياد عنه: أنه يعان منها المكاتب في آخر كتابته بما يعتق. وعلى هذا جمهور العلماء في تأويل قول الله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾، وبه قال ابن وهب والشافعي، والليث والسنخعي وغيرهم، وحكى علي بن موسى القمي الخنفي في أحكامه: أنهم أجمعوا على أن المكاتب مراد. واختلفوا في عتق الرقاب، قال الكيا الطبري: وذكر وجهها بينه في منع ذلك فقال: إن العتق يبطل ملك وليس بتملك، وما يدفع إلى المكاتب تملك، ومن حق الصدقة ألا تجزي إلا إذا جرى فيها التملك، وقوى ذلك بأنه لو دفع من الزكاة عن الغارم في دينه بغير أمره، لم يجزه من حيث لم يملك فلأن لا يجزي ذلك في العتق أولى. وذكر أن في العتق جر الولاء إلى نفسه، وذلك لا يحصل في دفعه للمكاتب، وذكر أن ثمن العبد إذا دفعه إلى العبد لم يملكه العبد، وإن دفعه إلى سيده، فقد ملكه العتق، وإن دفعه بعد الشراء والعتق، فهو قاض ديناً وذلك لا يجزي في الزكاة.

قلت: قد ورد حديث ينص على معنى ما ذكرنا من جواز عتق الرقبة وإعانة المكاتب معا، أخرجه الدارقطني عن البراء قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: دلني على عمل يقربني من الجنة ويباعدني من النار. قال: «لئن كنت أفصرت الخطبة لقد أعرضت المسألة: أعتق النسمة، وفك الرقبة». فقال: يا رسول الله، أو ليستا واحدا؟ قال: «لا، عتق النسمة أن تنفرد بعتقها، وفك الرقبة أن تعين في ثمنها...»<sup>(٢)</sup> وذكر الحديث.

الثامنة عشرة: واختلفوا في فك الأسارى منها، فقال أصبغ: لا يجوز، وهو قول ابن قاسم. وقال ابن حبيب: يجوز، لأنها رقبة ملكت بملك الرق فهي تخرج من رق إلى عتق، وكان ذلك أحق وأولى من فكك الرقاب الذي بأيدينا، لأنه إذا كان فك المسلم عن رق المسلم عبادة وجائزا من الصدقة، فأحرى وأولى أن يكون ذلك في فك المسلم عن رق الكافر وذله.

التاسعة عشرة: قوله تعالى: ﴿وَالْغَارِمِينَ﴾ هم الذين ركبهم الدين ولا وفاء عندهم به، ولا خلاف فيه. اللهم إلا من آذان في سفاهة فإنه لا يعطى منها، ولا من غيرها إلا أن يتوب، ويعطى منها من له مال وعليه دينٌ محيط به ما يقضي به دينه، فإن لم يكن له مال وعليه دينٌ، فهو فقير وغارم فيعطى بالوصفين، روى مسلم عن أبي سعيد الخدري قال: أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها فكثر دينه، فقال رسول الله ﷺ: «تصدقوا عليه». فتصدق الناس عليه، فلم يبلغ ذلك وفاء

(١) حسن: ابن ماجه (٢٧٣٤) في الفرائض، عن ابنة حمزة رضي الله عنهما، وحسنه الألباني هناك.

(٢) صحيح: الدارقطني (١٣٥ / ٢) في سننه، وأحمد (٤ / ٢٩٩) في المسند.

دينه، فقال رسول الله ﷺ لغرمائه: «خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك» (١).

الموفية عشرين: ويجوز للمتحمل في صلاح وبر أن يُعطى من الصدقة ما يؤدي ما تحمل به إذا وجب عليه وإن كان غنيا، إذا كان ذلك يححف بماله كالغريم. وهو قول الشافعي وأصحابه وأحمد وابن حنبل وغيرهم، واحتج من ذهب هذا المذهب بحديث قبيصة بن مخارق قال: تحملت حمالة (٢) فأتيت النبي ﷺ أسأله فيها فقال: «أقم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها» ثم قال: «يا قبيصة إن المسألة لا تحمل إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمكس ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش» أو قال سدادا من عيش» ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجأ (٣) من قومه لقد أصابت فلانا فاقاة فحلت له المسألة يا قبيصة سحتا (٤) يأكلها صاحبها سحتا» (٥). فقله: «ثم يمكس» دليل على أنه غني، لأن الفقير ليس عليه أن يمكس. والله أعلم. وروي عنه عليه السلام أنه قال: «إن المسألة لا تحمل إلا لأحد ثلاثة لذي فقر مدقع (٦) أو لذي غرم مفظع (٧) أو لذي دم موجع» (٨). وروي عنه عليه السلام: «لا تحمل الصدقة لغني إلا لحمسة...» (٩) الحديث، وسيأتي.

الحادية والعشرون: واختلفوا، هل يقضى منها دين الميت أم لا؟ فقال أبو حنيفة: لا يؤدي من الصدقة دين ميت، وهو قول ابن المواز. قال أبو حنيفة: ولا يعطى منها من عليه كفارة، ونحو ذلك من حقوق الله تعالى، وإنما الغارم من عليه دين يسجن فيه، وقال علماؤنا وغيرهم: يقضى منها دين الميت لأنه من الغارمين، قال ﷺ «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه من ترك مالا فلاهله ومن ترك دينا أو ضياعا فألي وعلي» (١٠).

الثانية والعشرون: قوله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وهم الغزاة وموضع الرباط، يعطون ما ينفقون في غزوهوم كانوا أغنياء أو فقراء، وهذا قول أكثر العلماء، وهو تحصيل مذهب مالك رحمه الله. وقال ابن عمر: الحجاج والعمار، ويؤثر عن أحمد وإسحاق رحمهما الله أنهما قالوا: سبيل الله الحج. وفي البخاري: ويذكر عن أبي لاس: حملنا النبي ﷺ على إبل الصدقة للحج (١١)، ويذكر عن ابن

(١) صحيح: مسلم (١٥٥٦) في المساقاة.

(٢) الحمالة: ما يتحملة الإنسان من غيره من دية أو غرامة. النهاية (٤٤٢/١) لابن الأثير.

(٣) الحجاء: العقل. اللسان «حجا».

(٤) السحت: بضم السين: الحرام. اللسان «سحت».

(٥) صحيح: مسلم (١٠٤٤) في الزكاة.

(٦) مدقع: شديد يقضي لصاحبه إلى الدعاء وهي التراب، وقيل: سوء احتمال الفقر. النهاية (١٢٧/٢).

(٧) المفظع: الشديد. اللسان «قطع».

(٨) ضعيف: أبو داود (١٦٤١) في الزكاة، وابن ماجه (٢١٩٨) في التجارات، عن أنس، وضعفه الألباني.

(٩) صحيح: أبو داود (١٦٣٥، ١٦٣٦) في الزكاة، وابن ماجه (١٨٤١) في الزكاة وصححه الألباني.

(١٠) صحيح: وقد سبق.

(١١) رجاله ثقات: البخاري (٣/٣٨٨) تعليقا، ووثق الحفاظ رجاله (٣/٣٨٩) في الفتح، ووصله من طريق

أحمد بسند فيه عن عنة ابن إسحاق وهو مدلس، لكن صرح بالتحديث في إحدى طرفه.

عباس: يعتقد من زكاة ماله ويعطي في الحج<sup>(١)</sup>. خرج أبو محمد عبد الغني الحافظ: حدثنا محمد بن محمد الحياش، حدثنا أبو غسان مالك بن يحيى، حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا مهدي بن ميمون، عن محمد بن أبي يعقوب عن عبد الرحمن بن أبي نعيم ويكنى أبا الحكم قال: كنت جالسا مع عبد الله ابن عمر، فأتته امرأة فقالت له: يا أبا عبد الرحمن، إن زوجي أوصى بماله في سبيل الله. قال ابن عمر: فهو كما قال في سبيل الله. فقلت له: ما زدتها فيما سألت عنه إلا غما. قال: فما تأمرني يا ابن أبي نعيم، أمرها أن تدفعه إلى هؤلاء الجيوش الذين يخرجون فيفسدون في الأرض ويقطعون السبيل، قال: قلت: فما تأمرها؟ قال: أمرها أن تدفعه إلى قوم صالحين، إلى حجاج بيت الله الحرام، أولئك وفد الرحمن، أولئك وفد الرحمن، أولئك وفد الرحمن، ليسوا كوفد الشيطان، ثلاثا يقولها. قلت: يا أبا عبد الرحمن، وما وفد الشيطان؟ قال: قوم يدخلون على هؤلاء الأمراء فيمنون إليهم الحديث، ويسعون في المسلمين بالكذب، فيجازون الجوائز ويعطون عليه العطايا. وقال محمد بن عبد الحكم: ويعطى من الصدقة في الكراع والسلاح وما يحتاج إليه من آلات الحرب، وكف العدو عن الحوزة، لأنه كله من سبيل الغزوة ومنفعته. وقد أعطى النبي ﷺ مائة ناقة في نازلة سهل بن أبي حثمة إطفاء للثائرة<sup>(٢)</sup>.

قلت: أخرج هذا الحديث أبو داود عن بشير بن يسار، أن رجلا من الأنصار يقال له: سهل بن أبي حثمة أخبره أن رسول الله ﷺ وداه مائة من إبل الصدقة<sup>(٣)</sup>، يعني دية الأنصاري الذي قتل بخيبر، وقال عيسى بن دينار: تحل الصدقة لغازي في سبيل الله، قد احتاج في غزوته وغاب عنه غناؤه ووفره، قال: ولا تحل لمن كان معه ماله من الغزاة، إنما تحل لمن كان ماله غائبا عنه منهم. وهذا مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وجمهور أهل العلم. وقال أبو حنيفة وصاحبه: لا يعطى الغازي إلا إذا كان فقيرا منقطعاً به، وهذه زيادة على النص، والزيادة عنده على النص نسخ، والنسخ لا يكون إلا بقرآن أو خبر متواتر، وذلك معدوم هنا، بل في صحيح السنة خلاف ذلك من قوله عليه السلام: «لا تحل الصدقة لغني إلا الخمسة: لغازي في سبيل الله، أو لعامل عليها، أو لغارم، أو لرجل اشتراها بماله، أو لرجل له جار مسكين فتصدق على المسكين فأهدى المسكين للغني»<sup>(٤)</sup>، رواه مالك مرسلا عن زيد ابن أسلم عن عطاء بن يسار. ورفع معمر بن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ فكان هذا الحديث مفسرا لمعنى الآية، وأنه يجوز لبعض الأغنياء أخذها، ومفسرا لقوله عليه السلام: «لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي»<sup>(٥)</sup>؛ لأن قوله هذا مجمل ليس على عمومته بدليل الخمسة الأغنياء المذكورين. وكان ابن القاسم يقول: لا يجوز لغني أن يأخذ من الصدقة ما يستعين به على الجهاد وينفقه في سبيل الله، وإنما يجوز ذلك لفقير. قال: وكذلك الغارم لا يجوز له أن يأخذ من الصدقة ما يقي به ماله، ويؤدي منها دينه، وهو عنها غني، قال: وإذا

(١) انظر السابق في تعليق البخاري، ووصله الحافظ وعزاه لأبي عبيد في الأموال.

(٢) (٣، ٢) صحيح: وقد سبق.

(٤) صحيح: وقد سبق قريبا.

(٥) صحيح: وقد سبق.

احتاج الغازي في غزوته وهو غني له مال غاب عنه لم يأخذ من الصدقة شيئا يستقرض، فإذا بلغ بلده أدى ذلك من ماله، هذا كله ذكره ابن حبيب عن ابن القاسم، وزعم أن ابن نافع وغيره خالفوه في ذلك. وروى أبو زيد وغيره عن ابن القاسم أنه قال: يعطى من الزكاة الغازي وإن كان معه في غزاته ما يكفيه من ماله وهو غني في بلده، وهذا هو الصحيح، لظاهر الحديث: «لا تحل الصدقة لغني إلا لحمسة...»<sup>(١)</sup>، وروى ابن وهب عن مالك أنه يعطى منها الغزاة ومواضع الرباط فقراء كانوا أو أغنياء. الثالثة والعشرون: قوله تعالى: ﴿وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ السبيل الطريق، ونسب المسافر إليها لملازمته إياها ومروره عليها، كما قال الشاعر:

إِنْ تَسْأَلُونِي عَنِ الْهَوَىٰ فَأَنَا الْهَوَىٰ      وَابْنُ الْهَوَىٰ وَأَخُو الْهَوَىٰ وَأَبُوهُ

والمراد الذي انقطعت به الأسباب في سفره عن بلده ومستقره وماله، فإنه يعطى منها وإن كان غنيا في بلده، ولا يلزمه أن يشغل ذمته بالسلف. وقال مالك في كتاب ابن سحنون: إذا وجد من يسلفه فلا يعطى. والأول أصح، فإنه لا يلزمه أن يدخل تحت مئة أحد وقد وجد مئة الله تعالى، فإن كان له ما يغنيه ففي جواز الأخذ له لكونه ابن السبيل روايتان: المشهور أنه لا يعطى، فإن أخذ فلا يلزمه رده إذا صار إلى بلده ولا إخراجة.

الرابعة والعشرون: فإن جاء وادعى وصفا من الأوصاف، هل يقبل قوله أم لا؟ ويقال له: أثبت ما تقول، فأما الدين فلا بد أن يثبت، وأما سائر الصفات فظاهر الحال يشهد له ويكتفى به فيها، والدليل على ذلك حديثان صحيحان أخرجهما أهل الصحيح، وهو ظاهر القرآن. روى مسلم عن جرير عن أبيه قال: كنا عند النبي ﷺ في صدر النهار، قال: فجاءه قوم حفاة عراة مجتابي النمار أو العباء متقلدي السيوف، عامتهم من مضر بل كلهم من مضر، فتمعر وجه رسول الله ﷺ لما رأى بهم من الفاقة، فدخل ثم خرج فأمر بلالا فأذن وأقام فصلى، ثم خطب فقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ الآية إلى قوله: ﴿رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، والآية التي في الحشر: ﴿وَلَتَنْظُرَنَّهُمْ مَا قَدَّمْتُمْ لِنَفْسِكُمْ﴾ [الحشر: ١٨] تصدق رجل من ديناره من درهما من ثوبه من صاع بره - حتى قال - ولو بشق تمر.

قال: فجاء رجل من الأنصار بصرة كادت كفه تعجز عنها بل قد عجزت، قال: ثم تتابع الناس حتى رأيت كومين من طعام وثياب، حتى رأيت وجه رسول الله ﷺ يتهلل كأنه مذهبة: فقال رسول الله ﷺ: «من سن في الإسلام سنة حسنة؛ فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سنة سيئة؛ كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء»<sup>(٢)</sup>، فاكتفى ﷺ بظاهر حالهم وحث على الصدقة، ولم يطلب منهم بيعة، ولا استقصى هل عندهم مال أم لا، ومثله حديث أبرص وأعمى أخرجه مسلم وغيره. وهذا لفظه: عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إن في بني إسرائيل أبرص وأقرع وأعمى فأراد الله أن يبتليهم فبعث إليهم ملكا فأتى الأبرص، فقال: أي شيء أحب إليك؟ فقال: لون حسن وجلد حسن ويذهب عني الذي قد قدرني الناس، قال: فمسحه فذهب عنه قدره وأعطى

(١) صحيح: وقد سبق قريبا.

(٢) صحيح: وقد سبق.

لونا حسنا وجلدا حسنا قال: فأبي المال أحب إليك؟ قال: الإبل - أو قال البقر، شك إسحاق، إلا أن الأبرص أو الأقرع قال: أحدهما: الإبل وقال الآخر: البقر - قال: فأعطني ناقة عشرة. قال: بارك الله لك فيها قال: فأنتى الأقرع، فقال: أي شيء أحب إليك قال: شعر حسن ويذهب عني هذا الذي قد قدرني الناس. قال: فمسحه فذهب عنه قال: فأعطني شعرا حسنا قال: فأبي المال أحب إليك؟ قال: البقر فأعطني بقرة حاملا قال: بارك الله لك فيها قال: فأنتى الأعمى فقال: أي شيء أحب إليك؟ قال: أن يرد الله إلي بصري فأبصر به الناس قال: فمسحه فرد الله إليه بصره. قال: فأبي المال أحب إليك؟ قال: الغنم فأعطني شاة والدا فأنتج هذان وولد هذا قال: فكان لهذا واد من الإبل، ولهذا واد من البقر، ولهذا واد من الغنم، قال: ثم إنه أتى الأبرص في صورته وهيبته فقال: رجل مسكين قد انقطعت بي الحبال في سفري فلا بلاغ لي اليوم إلا بالله، وبك أسألك بالذي أعطاك اللون الحسن، والجلد الحسن، والمال بغيرا أتبلغ عليه في سفري فقال له: الحقوق كثيرة فقال له كأنني أعرفك ألم تكن أبرص يقدرك الناس فقيرا فأعطاك الله؟ فقال: إنما ورثت هذا المال كائرا عن كائرا فقال: إن كنت كاذبا فصيرك الله إلى ما كنت فقال: وأنتى الأقرع في صورته فقال له مثل ما قال لهذا ورد عليه مثل ما رد على هذا فقال إن كنت كاذبا فصيرك الله إلى ما كنت. قال: وأنتى الأعمى في صورته وهيبته فقال: رجل مسكين وابن سبيل انقطعت بي الحبال في سفري فلا بلاغ لي اليوم إلا بالله ثم بك أسألك بالذي رد عليك بصرك شاة أتبلغ بها في سفري فقال: قد كنت أعمى فرد الله إلي بصري فخذ ما شئت ودع ما شئت فوالله لا أجهدك اليوم شيئا أخذته لله فقال: أمسك مالك، فإنما ابتليتم فقد رضي عنك وسخط على صاحبيك» (١).

وفي هذا أدل دليل على أن من ادعى زيادة على فقره من عيال أو غيره لا يكشف عنه خلافا لمن قال: يكشف عنه إن قدر، فإن في الحديث «فقال رجل مسكين وابن سبيل أسألك شاة» ولم يكلفه إثبات السفر. فأما المكاتب فإنه يكلف إثبات الكتابة لأن الرق هو الأصل حتى تثبت الحرية. الخامسة والعشرون: ولا يجوز أن يعطي من الزكاة من تلزمه نفقته وهم الوالدان والولد والزوجة، وإن أعطى الإمام صدقة الرجل لولده والوالده وزوجته جاز، وأما أن يتناول ذلك هو بنفسه فلا، لأنه يسقط بها عن نفسه فرضا، قال أبو حنيفة: ولا يعطي منها ولد ابنه ولا ولد ابنته، ولا يعطي منها مكاتبه ولا مدبره ولا أم ولده ولا عبدا أعتق نصفه، لأنه مأمور بالإتياء والإخراج إلى الله تعالى بواسطة كف الفقير، ومنافع الأملاك مشتركة بينه وبين هؤلاء، ولهذا لا تقبل شهادة بعضهم لبعض، قال: والمكاتب عبد ما بقي عليه درهم وربما يعجز فيصير الكسب له، ومعنى البعض عند أبي حنيفة بمنزلة المكاتب، وعند صاحبيه أبي يوسف ومحمد بمنزلة حر عليه دين فيجوز أداؤها إليه.

السادسة والعشرون: فإن أعطاهما لمن لا تلزمه نفقتهم فقد اختلف فيه، فمنهم من جوزه ومنهم من كرهه. قال مالك: خوف المحمدة، وحكى مطرف أنه قال: رأيت مالكا يعطي زكاته لأقاربه، وقال الواقدي: قال مالك: أفضل من وضعت فيه زكاتك قرابتك الذين لا تعمل، وقد قال ﷺ

(١) متفق عليه: البخاري (٣٤٦٤) في أحاديث الأنبياء، ومسلم (٢٩٧٤) في الزهد والرقائق.

والحبال: ج (حبل) وهو السبب كما في النهاية (١/ ٣٣٣) لابن الأثير.

لزوجة عبد الله بن مسعود: «لك أجران: أجر القرابة، وأجر الصدقة»<sup>(١)</sup>، واختلفوا في إعطاء المرأة زكاتها لزوجها، فذكر عن ابن حبيب أنه كان يستعين بالنفقة عليها بما تعطيه. وقال أبو حنيفة: لا يجوز، وخالفه صاحبه فقالا: يجوز. وهو الأصح لما ثبت أن زينب امرأة عبد الله أتت رسول الله ﷺ فقالت: إني أريد أن أتصدق على زوجي أجزيني؟ فقال عليه السلام: «نعم لك أجران: أجر الصدقة، وأجر القرابة»<sup>(٢)</sup>، والصدقة المطلقة هي الزكاة، ولأنه لا نفقة للزوج عليها، فكان بمنزلة الأجنبي. اعتل أبو حنيفة فقال: منافع الأملك بينهما مشتركة، حتى لا تقبل شهادة أحدهما لصاحبه، والحديث محمول على التطوع، وذهب الشافعي وأبو ثور وأشهب إلى إجازة ذلك، إذا لم يصرفه إليها فيما يلزمه لها، وإنما يصرف ما يأخذه منها في نفقته وكسوته على نفسه وينفق عليها من ماله.

السابعة والعشرون: واختلفوا أيضا في قدر المعطى، فالغارم يعطى قدر دينه، والفقير والمسكين يعطيان كفايتهما وكفاية عيالهما، وفي جواز إعطاء النصاب أو أقل منه خلاف يبنني على الخلاف المتقدم في حد الفقر الذي يجوز معه الأخذ، وروى علي بن زياد وابن نافع: ليس في ذلك حد وإنما هو على اجتهاد الوالي، وقد نقل المساكين وتكسر الصدقة فيعطى الفقير قوت سنة. وروى المغيرة: يعطى دون النصاب ولا يبلغه، وقال بعض المتأخرين: إن كان في البلد زكاتان - نقد وحرث - أخذ ما يبلغه إلى الأخرى، قال ابن العربي<sup>(٣)</sup>: الذي أراه أن يعطى نصابا، وإن كان في البلد زكاتان أو أكثر، فإن الغرض إغناء الفقير حتى يصير غنيا، فإذا أخذ ذلك فإن حضرت الزكاة الأخرى وعنده ما يكفيه أخذها غيره.

قلت: هذا مذهب أصحاب الرأي في إعطاء النصاب، وقد كره ذلك أبو حنيفة مع الجواز، وأجازه أبو يوسف، قال: لأن بعضه لحاجته مشغول للحال، فكان الفاضل عن حاجته للحال دون المائتين، وإذا أعطاه أكثر من مائتي درهم جملة كان الفاضل عن حاجته للحال قدر المائتين فلا يجوز. ومن متأخري الحنفية من قال: هذا إذا لم يكن له عيال، ولم يكن عليه دين، فإن كان عليه دين فلا بأس أن يعطيه مائتي درهم أو أكثر، مقدار ما لو قضى به دينه يبقى له دون المائتين. وإن كان معيلا لا بأس بأن يعطيه مقدار ما لو وزع على عياله أصاب كل واحد منهم دون المائتين؛ لأن التصدق عليه في المعنى تصدق عليه وعلى عياله، وهذا قول حسن.

الثامنة والعشرون: اعلم أن قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ﴾ مطلق ليس فيه شرط وتقييد، بل فيه دلالة على جواز الصرف إلى جملة الفقراء كانوا من بني هاشم أو غيرهم، إلا أن السنة وردت باعتبار شروط: منها ألا يكونوا من بني هاشم، وألا يكونوا ممن تلزم المتصدق نفقته. وهذا لا خلاف فيه. وشرط ثالث: ألا يكون قويا على الاكتساب، لأنه عليه السلام قال: «لا تحل الصدقة لغني، ولا لذي مرة سوي»<sup>(٤)</sup>، وقد تقدم القول فيه، ولا خلاف بين علماء المسلمين أن الصدقة المفروضة لا تحل للنبي ﷺ، ولا لبني هاشم ولا لمواليهم، وقد روي عن أبي يوسف جواز صرف صدقة الهاشمي للهاشمي، حكاه الكيا الطبري، وشذ بعض أهل العلم فقال: إن موالي بني هاشم لا يحرم عليهم شيء من الصدقات، وهذا

(١) (٢، ١) متفق عليه: البخاري (١٤٦٦) في الزكاة، ومسلم (١٠٠٠) في الزكاة.

(٢) أحكام القرآن (٩٧٣ / ٢) لابن العربي المالكي.

(٤) صحيح: وقد سبق.

خلاف الثابت عن النبي ﷺ، فإنه قال لأبي رافع مولاه: «إن مولى القوم منهم»<sup>(١)</sup>.

التاسعة والعشرون: واختلفوا في جواز صدقة التطوع لبني هاشم، فالذي عليه جمهور أهل العلم - وهو الصحيح: أن صدقة التطوع لا بأس بها لبني هاشم ومواليهم، لأن عليا والعباس وفاطمة - رضوان الله عليهم - تصدقوا وأوقفوا أوقافا على جماعة من بني هاشم، وصدقاتهم الموقوفة معروفة مشهورة، وقال ابن الماجشون ومطرف وأصيب وابن حبيب: لا يعطى بنو هاشم من الصدقة المفروضة ولا من التطوع. وقال ابن القاسم: يعطى بنو هاشم من صدقة التطوع. قال ابن القاسم: والحديث الذي جاء عن النبي ﷺ: «لا تحل الصدقة لآل محمد»<sup>(٢)</sup>، إنما ذلك في الزكاة لا في التطوع. واختار هذا القول ابن خُويز مَدَدَاد، وبه قال أبو يوسف ومحمد. قال ابن القاسم: ويعطى مواليهم من الصدقتين، وقال مالك في الواضحة: لا يعطى لآل محمد من التطوع، قال ابن القاسم: - قيل له يعني مالكا - فمواليهم؟ قال: لا أدري ما الموالي، فاحتججت عليه بقوله عليه السلام: «مولى القوم منهم»، فقال قد قال: «ابن أخت القوم منهم»<sup>(٣)</sup>، قال أصيب: وذلك في البر والحرمة. الموفية ثلاثين: قوله تعالى: ﴿فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ﴾ بالنصب على المصدر عند سيبويه، أي: فرض الله الصدقات فريضة. ويجوز الرفع على القطع في قول الكسائي، أي هن فريضة. قال الزجاج: ولا أعلم أنه قرئ به.

قلت: قرأ بها إبراهيم بن أبي عبلة، جعلها خبرا، كما تقول: إنما زيد خارج.

﴿ وَمِنَهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أذُنٌ قُلٍّ أذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ  
وَرَحْمَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾

بين تعالى أن في المنافقين من كان يبسط لسانه بالوقعة في أذية النبي ﷺ، ويقول: إن عاتبني حلفت له بأني ما قلت هذا فيقبله، فإنه أذن سامعة، قال الجوهري: يقال: رجل أذن: إذا كان يسمع مقال كل أحد، يستوي فيه الواحد والجمع، وروى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿هُوَ أذُنٌ﴾ قال: مستمع وقابل<sup>(٤)</sup>، وهذه الآية نزلت في عتاب بن قشير، قال: إنما محمد أذن يقبل كل ما قيل له. وقيل: هو نبتل بن الحارث، قاله ابن إسحاق. وكان نبتل رجلا جسيما ناثر شعر الرأس واللحية، آدم أحمر العينين أسفع الخدين مشوه الخلقة، وهو الذي قال فيه النبي ﷺ: «من أراد أن ينظر إلى الشيطان فلينظر إلى نبتل بن الحارث»<sup>(٥)</sup>، السفعة بالضم: سواد مشرب بحمرة، والرجل أسفع، عند الجوهري، وقرئ: ﴿أذُنٌ﴾ بضم الذال وسكونها، ﴿قُلٍّ أذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ أي هو أذن خير لا

(١) صحیحان: وقد سبقا.

(٢) متفق عليه: البخاري (٣٥٢٨) في المناقب، ومسلم (١٠٥٩) في الزكاة عن أنس رضي الله عنه.

(٤) منقطع: بين علي بن أبي طلحة وابن عباس رضي الله عنهما، وانظر: الطبري (١٠ / ١٧٥) في تفسيره، وابن أبي حاتم (٧ / ٣٠٧) في تفسيره بنحوه منقطعاً.

(٥) ضعيف بالواحد (ص ٢٠٦) في أسباب النزول من طريق محمد بن إسحاق وغيره معضلاً، والبغوي (٤ /

٦٧) في تفسيره، وسيرة ابن هشام (١ / ٥٢١).

أذن شر، أي: يسمع الخير ولا يسمع الشر. وقرأ: «قل أذن خير لكم» بالرفع والستونين، الحسن وعاصم في رواية أبي بكر. والباقون بالإضافة، وقرأ حمزة «ورحمة» بالخفض. والباقون بالرفع عطف على ﴿أَذْنٌ﴾، والتقدير: قل هو أذن خير وهو رحمة، أي: هو مستمع خير لا مستمع شر، أي هو مستمع ما يجب استماعه، وهو رحمة. ومن خفض فعلى العطف على ﴿خير﴾. قال النحاس: وهذا عند أهل العربية بعيد؛ لأنه قد تباعد ما بين الاسمين، وهذا يقبح في المخفوض. المهدي: ومن جر الرحمة فعلى العطف على ﴿خير﴾، والمعنى: مستمع خير ومستمع رحمة؛ لأن الرحمة من الخير. ولا يصح عطف الرحمة على المؤمنين؛ لأن المعنى: يصدق بالله ويصدق المؤمنين؛ فاللام زائدة في قول الكوفيين. ومثله ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الاعراف: ١٥٤] أي: يرهبون ربهم. وقال أبو علي: كقوله: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٧٢] وهي عند المبرد متعلقة بمصدر دل عليه الفعل، التقدير: إيمانه للمؤمنين، أي: تصديقه للمؤمنين لا للكفار، أو يكون محمولا على المعنى، فإن معنى يؤمن يصدق، فعدي باللام كما عدي في قوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [المائدة: ٤٦].

﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾

فيه ثلاث مسائل:

الأولى: روي أن قوما من المنافقين اجتمعوا، فيهم الجللاس بن سويد ووديعة بن ثابت، وفيهم غلام من الأنصار يدعى عامر بن قيس، فحقوقه، فتكلموا وقالوا: إن كان ما يقول محمد حقا لنحن شر من الحمير، فغضب الغلام، وقال: والله إن ما يقول حق وأنتم شر من الحمير، فأخبر النبي ﷺ بقولهم، فحلفوا أن عامرا كاذب، فقال عامر: هم الكذبة، وحلف على ذلك، وقال: اللهم لا تفرق بيننا حتى يتبين صدق الصادق وكذب الكاذب. فأنزل الله هذه الآية (١)، وفيها: ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾.

الثانية: قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ ابتداء وخير، ومذهب سيبويه أن التقدير: والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه، ثم حذف، كما قال بعضهم:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

وقال محمد بن يزيد: ليس في الكلام محذوف، والتقدير، والله أحق أن يرضوه ورسوله، على التقديم والتأخير. وقال الفراء: المعنى: ورسوله أحق أن يرضوه، ﴿وَاللَّهُ﴾ افتتاح كلام، كما تقول: ما شاء الله وشئت، قال النحاس: قول سيبويه أولاها؛ لأنه قد صح عن النبي ﷺ النهي عن أن يقال: ما شاء الله وشئت (٢)، ولا يقدر في شيء تقديم ولا تأخير، ومعناه صحيح.

قلت: وقيل إن الله سبحانه جعل رضاه في رضاه، ألا ترى أنه قال: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ

(١) مرسل: الواحدي (ص ٢٠٦، ٢٠٧) في أسباب النزول، وابن أبي حاتم (٧/ ٣٠٦) في تفسيره من طريق السدي.

(٢) صحيح: أبو داود (٤٩٨٠) في الأدب، وابن ماجه (٢١١٨) في الكفارات، عن حذيفة رضي الله عنه وصححه الألباني.

الله ﴿[النساء: ٨٠]﴾، وكان الربيع بن خثيم إذا مر بهذه الآية وقف، ثم يقول: حرف، وأيما حرف، فوض إليه فلا يأمرنا إلا بخير.

الثالثة: قال علماؤنا: تضمنت هذه الآية قبول يمين الحالف، وإن لم يلزم المحلوف له الرضا، واليمين حق للمدعي، وتضمنت أن يكون اليمين بالله عز وجل حسب ما تقدم، وقال النبي ﷺ: «من حلف فليحلف بالله أو ليصمت، ومن حلف له فليصدق»<sup>(١)</sup>، وقد مضى القول في الأيمان والاستثناء فيها مستوفى في «المائدة».

﴿الرَّيِّعَلَمَؤْأَنَّهُرْ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ ﴿٥٦﴾﴾

قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا﴾ يعني: المنافقين. وقرأ ابن هرمز والحسن: «تعلما» بالتاء على الخطاب. ﴿أَنَّهُ﴾ في موضع نصب بـ «يعلموا»، والهاء كناية عن الحديث. ﴿مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ﴾ في موضع رفع بالابتداء. والمادة: وقوع هذا في حد وذاك في حد، كالمشاقفة. يقال: حاد فلان فلانا، أي: صار في حد غير حده، ﴿فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾ قال: ما بعد الفاء في الشرط مبتدأ، فكان يجب أن يكون «فإن» بكسر الهمزة، وقد أجاز الخليل وسيبويه: «فإن له نار جهنم» بالكسر.

قال سيبويه: وهو جيد وأنشد:

وَعَلِمِي بِأَسْدَامِ الْمِيَاهِ فَلَمْ تَزَلْ      قَلَانِصُ تَخْدِي فِي طَرِيقِ طَلَانِصُ  
وَأَنِّي إِذَا مَلَّتْ رِكَابِي مُنَاخِمَهَا      فَإِنِّي عَلَى حَظِي مِنَ الْأَمْرِ جَامِصُ

إلا أن قراءة العامة: ﴿فَأَنَّ﴾ بفتح الهمزة، فقال الخليل أيضا وسيبويه: إن «أَنَّ» الثانية مبدلة من الأولى، وزعم المبرد أن هذا القول مردود، وأن الصحيح ما قاله الجرمي، قال: إن الثانية مكررة للتوكيد لما طال الكلام، ونظيره ﴿وَهُمْ فِي الآخِرَةِ هُمُ الْآخِرُونَ﴾ [النمل: ٥]. وكذا: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [الحشر: ١٧]، وقال الأخفش: المعنى فوجوب النار له، وأنكره المبرد وقال: هذا خطأ إن «أَنَّ» المفتوحة المشددة لا يبتدأ بها ويضمم الخبر. وقال علي بن سليمان: المعنى فالواجب أن له نار جهنم، فـ «إن» الثانية خبر ابتداء محذوف، وقيل: التقدير فله أن له نار جهنم، فإن مرفوعة بالاستقرار على إضمار المجرور بين الفاء «وَأَنَّ».

﴿يُحَذِّرُ الْمُتَنَفِقُونَ أَنْ تَنْزَلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهْزَؤْا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجُ مَا تَحْذَرُونَ ﴿٥٧﴾﴾

فيه ثلاث مسائل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿يُحَذِّرُ الْمُتَنَفِقُونَ﴾ خبر وليس بأمر. ويدل على أنه خير أن ما بعده ﴿إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجُ مَا تَحْذَرُونَ﴾ لأنهم كفروا عنادا، وقال السدي: قال بعض المنافقين: والله وددت لو أني قدمت فجلدت مائة ولا ينزل فينا شيء يفضحنا، فنزلت الآية<sup>(٢)</sup>، ﴿يُحَذِّرُ﴾ أي: يتحرز، وقال الزجاج:

(١) صحيح: وقد سبق.

(٢) معضل: الواحدي (ص ٢٠٧) في أسباب النزول.

معناه ليحذر، فهو أمر، كما يقال: يفعل ذلك.

الثانية: قوله تعالى: ﴿أَنْ تَنْزَلَ عَلَيْهِمْ﴾ ﴿أَنْ﴾ في موضع نصب، أي: من أن تنزل. ويجوز على قول سيبويه أن تكون في موضع خفض على حذف من. ويجوز أن تكون في موضع نصب مفعولة لـ ﴿يَحْذَرُ﴾، لأن سيبويه أجاز: حذرت زيدا، وأنشد:

حَذَرُ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمَّنَ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

لم يجزه المبرد؛ لأن الحذر شيء في الهيئة، ومعنى ﴿عَلَيْهِمْ﴾ أي: على المؤمنين، ﴿سُورَةٌ﴾ في شأن المنافقين تخبرهم بمخازيهم ومساوئهم ومثالبهم، ولهذا سميت الفاضحة والمثيرة والمبشرة، كما تقدم أول السورة، وقال الحسن: كان المسلمون يسمون هذه السورة الحفارة؛ لأنها حفرت ما في قلوب المنافقين فأظهرته.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿قُلْ اسْتَهِزْؤُا﴾ هذا أمر وعيد وتهديد، ﴿إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ﴾ أي مظهر ﴿مَا تَحْذَرُونَ﴾ ظهوره. قال ابن عباس: أنزل الله أسماء المنافقين وكانوا سبعين رجلا، ثم نسخ تلك الأسماء من القرآن رافة منه ورحمة، لأن أولادهم كانوا مسلمين والناس يعير بعضهم بعضا<sup>(١)</sup>. فعلى هذا قد أنجز الله وعده بإظهاره ذلك إذ قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَا تَحْذَرُونَ﴾. وقيل: إخراج الله أنه عرف نبيه عليه السلام أحوالهم وأسماءهم، لا أنها نزلت في القرآن، ولقد قال الله تعالى: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ [محمد: ٣٠] وهو نوع إلهام، وكان من المنافقين من يتردد ولا يقطع بتكذيب محمد عليه السلام ولا بصدقه، وكان فيهم من يعرف صدقه ويعانده.

﴿وَلَبِنَ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٣١﴾﴾

فيه ثلاث مسائل:

الأولى: هذه الآية نزلت في غزوة تبوك. قال الطبري وغيره عن قتادة: بينا النبي ﷺ يسير في غزوة تبوك، وركب من المنافقين يسرون بين يديه فقالوا: انظروا، هذا يفتح قصور الشام، ويأخذ حصون بني الأصفر! فأطلع الله سبحانه على ما في قلوبهم وما يتحدثون به، فقال: «احبسوا علي الركب» ثم أتاهم فقال: «قلتم كذا وكذا» فحلفوا: ما كنا إلا نخوض ونلعب، يريدون كنا غير مجدين<sup>(٢)</sup>، وذكر الطبري عن عبد الله بن عمر قال: رأيت قائل هذه المقالة ودبيعة بن ثابت متعلقا بحقب ناقة رسول الله ﷺ يماشئها والحجارة تنكبه وهو يقول: إنما كنا نخوض ونلعب، والنبي ﷺ يقول: ﴿أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، وذكر النقاش أن هذا المتعلق كان عبد الله بن أبي ابن سلول، وكذا ذكر القشيري عن ابن عمر، قال ابن عطية: وذلك خطأ؛ لأنه لم يشهد تبوك. قال القشيري: وقيل: إنما قال عليه السلام هذا لوديعة بن ثابت وكان من المنافقين وكان في غزوة تبوك. والخوض: الدخول في الماء، ثم استعمل في كل دخول فيه تلوين وأذى.

(١) ذكره الغوي (٤/ ٦٨) في تفسيره بلا سند.

(٢) مرسل: الطبري (١٠/ ١٧٩) في تفسيره عن قتادة، وابن أبي حاتم (٧/ ٣١٤) في تفسيره.

(٣) حسن: السابق (١٠/ ١٧٨).

الثانية: قال القاضي أبو بكر بن العربي (١): لا يخلو أن يكون ما قالوه من ذلك جدا أو هزلا، وهو كيفما كان كُفْرًا، فإن الهزل بالكفر كفر لا خلاف فيه بين الأمة، فإن التحقيق أخو العلم والحق، والهزل أخو الباطل والجهل. قال علماؤنا: انظر إلى قوله: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوءًا قَالِ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [البقرة: ٦٧].

الثالثة: واختلف العلماء في الهزل في سائر الأحكام كالبيع والنكاح والطلاق على ثلاثة أقوال: لا يلزم مطلقا. يلزم مطلقا، التفرقة بين البيع وغيره، فيلزم في النكاح والطلاق، وهو قول الشافعي في الطلاق قولاً واحداً، ولا يلزم في البيع، قال مالك في كتاب محمد: يلزم نكاح الهازل، وقال أبو زيد عن ابن القاسم في العتبية: لا يلزم، وقال علي بن زياد: يفسخ قبل وبعد، وللشافعي في بيع الهازل قولان. وكذلك يخرج من قول علمائنا القولان، وحكى ابن المنذر الإجماع في أن جد الطلاق وهزله سواء. وقال بعض المتأخرين من أصحابنا: إن اتفقا على الهزل في النكاح والبيع لم يلزم، وإن اختلفا غلب الجسد الهزل، وروى أبو داود والترمذي والدارقطني عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاث جدهن جد وهزلهن جد: النكاح، والطلاق، والرجعة». قال الترمذي: حديث حسن غريب (٢)، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم.

قلت: كذا في الحديث «والرجعة» وفي «موطأ مالك» عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: ثلاث ليس فيهم لعب النكاح والطلاق والعتق (٣)، وكذا روي عن علي بن أبي طالب وعبد الله ابن مسعود وأبي الدرداء، كلهم قال: «ثلاث لا لعب فيهن ولا رجوع فيهن واللاعب فيهن جاد: النكاح والطلاق والعتق» وعن سعيد بن المسيب عن عمر قال: أربع جائزات على كل أحد: العتق، والطلاق، والنكاح، والنذور. وعن الضحاك قال: ثلاث لا لعب فيهن: النكاح، والطلاق، والنذور.

﴿ لَا تَعْتَدِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنْ نَعَفُ عَنْ طَآئِفَةٍ مِّنْكُمْ تَعَذَّبَ طَآئِفَةٌ بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴾

قوله تعالى: ﴿لَا تَعْتَدِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ على جهة التوبيخ، كأنه يقول: لا تفعلوا ما لا ينفع، ثم حكم عليهم بالكفر وعدم الاعتذار من الذنب، واعتذر بمعنى أعذر، أي: صار ذا عذر، قال لبيد:

وَمَنْ يَلِكِ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَرَ

والاعتذار: محو أثر الموجدة، يقال: اعتذرت المنازل درست، والاعتذار الدروس، قال الشاعر:

أَمْ كُنْتُ تَعْرِفُ آيَاتٍ فَقَدْ جَعَلْتُ أَطْلَالَ الْفَيْكِ بِالْوَدَّكَاهِ تَعْتَدِرُ

وقال ابن الأعرابي: أصله القطع. واعتذرت إليه قطعت ما في قلبه من الموجدة، ومنه عذرة الغلام وهو ما يُقطع منه عند الختان. ومنه عذرة الجارية لأنه يقطع خاتم عذرتها.

(١) أحكام القرآن (٢/ ٩٧٦) لابن العربي المالكي .

(٢) حسن غريب: أبو داود (٢١٩٤) في الطلاق، والترمذي (١١٨٧) في الطلاق واللعان، وابن ماجه (٢٠٣٩) في الطلاق، وصححه الألباني هناك، ورواه الدارقطني (٣/ ٥٦، ٤/ ١٩) في سننه .

(٣) رواه مالك (٢/ ٥٤٨) في الموطأ - كتاب النكاح، باب جامع النكاح .

قوله تعالى: ﴿إِنْ نَفَعُ عَنْ طَائِفَةٍ مِّنْكُمْ نُعَذِّبُ طَائِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ﴾ قيل: كانوا ثلاثة نفر، هزئ اثنان وضحك واحد، فالمعفو عنه هو الذي ضحك ولم يتكلم، والطائفة: الجماعة، ويقال للواحد على معنى نفس طائفة، وقال ابن الأنباري: يطلق لفظ الجمع على الواحد، كقولك: خرج فلان على البغال، قال: ويجوز أن تكون الطائفة إذا أريد بها الواحد طائفاً، والهاء للمبالغة، واختلف في اسم هذا الرجل الذي عفي عنه على أقوال، فقيل: مخشي بن حمير<sup>(١)</sup>، قاله ابن إسحاق، وقال ابن هشام: ويقال فيه: ابن مخشي، وقال خليفة بن خياط في تاريخه: اسمه مخاشن بن حمير، وذكر ابن عبد البر: مخاشن الحميري، وذكر السهيلي: مخشن بن خمير، وذكر جميعهم أنه استشهد باليمامة، وكان تاب وسمي عبد الرحمن، فدعا الله أن يقتل شهيدا ولا يعلم بقبوره، واختلف: هل كان منافقا أو مسلما؟ فقيل: كان منافقا ثم تاب توبة نصوحا، وقيل: كان مسلما، إلا أنه سمع المنافقين فضحك لهم ولم ينكر عليهم.

﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِّنْ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمَعْرُوفِ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفٰسِقُونَ﴾

قوله تعالى: ﴿الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ﴾ ابتداء. ﴿بَعْضُهُمْ﴾ ابتداء ثان، ويجوز أن يكون بدلا، ويكون الخبر ﴿مِّنْ بَعْضٍ﴾. ومعنى: ﴿بَعْضُهُمْ مِّنْ بَعْضٍ﴾ أي هم كالشيء الواحد في الخروج عن الدين، وقال الزجاج: هذا متصل بقوله: ﴿وَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ وَمَا هُمْ بِمِنكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦] أي: ليسوا من المؤمنين، ولكن بعضهم من بعض، أي متشابهون في الأمر بالمنكر والنهي عن المعروف. وقبض أيديهم عبارة عن ترك الجهاد، وفيما يجب عليهم من حق. والنسيان: الترك هنا، أي: تركوا ما أمرهم الله به فتركهم في الشك. وقيل: إنهم تركوا أمره حتى صار كالنسي فصيروهم بمنزلة النسي من ثوبه، وقال قتادة: «نسيهم» أي من الخير، فأما من الشر فلم ينسهم<sup>(٢)</sup>. والفسق: الخروج عن الطاعة والدين. وقد تقدم.

﴿وَعَدَّ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعْنَةُ اللَّهِ الْوَٰلِهِمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾

قوله تعالى: ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ﴾ يقال: وعد الله بالخير وعدا، ووعد بالشر وعيدا، ﴿خَالِدِينَ﴾ نصب على الحال والعامل محذوف، أي: يصلونها خالدين، ﴿هِيَ حَسْبُهُمْ﴾ ابتداء وخبر، أي: هي كفاية ووفاء لجزاء أعمالهم، واللعن: البعد، أي: من رحمة الله، وقد تقدم، ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ أي: واصب دائم.

﴿كَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا فَاسْتَمْتَبُوا بِخَلْقِهِمْ فَاسْتَمْتَبْتُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ وَخُضُّهُ كَالَّذِي خَاضُوا أُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخٰسِرُونَ﴾

(١) ضعيف: ابن إسحاق بلاغا كما عند الطبري (١٠ / ١٨٠) في تفسيره.

(٢) حسن إلى قتادة: السابق (١٠ / ١٨١).

فيه ثلاث مسائل :

الأولى : قوله تعالى : ﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ قال الزجاج : الكاف في موضع نصب ، أي وعد الله الكفار نار جهنم وعدا كما وعد الذين من قبلهم ، وقيل : المعنى فعلتم كأفعال الذين من قبلكم في الأمر بالمعصية والنهي عن المعروف ، فحذف المضاف ، وقيل : أي : أنتم كالذين من قبلكم ، فالكاف في محل رفع لأنه خبر ابتداء محذوف ، ولم ينصرف . ﴿أَشَدُّ﴾ لأنه أفعل صفة ، والأصل فيه أشدد ، أي : كانوا أشد منكم قوة فلم يتها لهم ولا أمكنهم رفع عذاب الله عز وجل .

الثانية : روى سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : «تأخذون كما أخذت الأمم قبلكم ذراعا بذراع وشبرا بشبر وباعا بباع حتى لو أن أحدا من أولئك دخل حجر صب لدخلتموه» . قال أبو هريرة : وإن شئتم فاقروا القرآن : ﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلَائِقِهِمْ﴾ قال أبو هريرة : والخلاق : الدين ﴿فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلَائِقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلَائِقِهِمْ﴾ حتى فرغ من الآية . قالوا : يا نبي الله ، فما صنعت اليهود والنصارى ؟ قال : «وما الناس إلا هم» <sup>(١)</sup> ، وفي الصحيح عنه عن النبي ﷺ : «لتبعن سنن من قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع حتى لو دخلوا حجر صب لدخلتموه» قالوا : يا رسول الله ، اليهود والنصارى ؟ قال : «فمن» <sup>(٢)</sup> ؟ وقال ابن عباس : ما أشبه الليلة بالبارحة ، هؤلاء بنو إسرائيل شبهنا بهم <sup>(٣)</sup> ، ونحوه عن ابن مسعود .

الثالثة : قوله تعالى : ﴿فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلَائِقِهِمْ﴾ أي : انتفعوا بتبصيرهم من الدين كما فعل الذين من قبلهم ، ﴿وَحُضَّتُمْ﴾ خروج من الغيبة إلى الخطاب ، ﴿كَالَّذِي خَاضُوا﴾ أي كخوضهم . فالكاف في موضع نصب نعت لمصدر محذوف ، أي : وخضتم خوضا كالذين خاضوا . و«الذي» اسم ناقص مثل من ، يعبر به عن الواحد والجمع ، وقد مضى في «البقرة» ويقال : خضت الماء أخوضه خوضا وخياضا . والموضع مخاضة ، وهو ما جاز الناس فيها مشاة ركبانا . وجمعها المخاض والمخاوض أيضا ، عن أبي زيد ، وأخضت دابتي في الماء ، وأخاض القوم ، أي : خاضت خيلهم ، وخضت الغمرات : اقتحمتها . ويقال : خاضه بالسيف ، أي : حرك سيفه في المضروب ، وخوض في نجيبه <sup>(٤)</sup> شدد للمبالغة . والمخوض للشراب كالمجدح للسويق ، يقال منه : خضت الشراب . وخاض القوم في الحديث وتخاضوا أي : تفاوضوا فيه ، فالمعنى : خضتم في أسباب الدنيا باللغو واللعب . وقيل : في أمر محمد ﷺ بالتكذيب ، ﴿أُولَئِكَ حَبِطَتْ﴾ بطلت ، وقد تقدم ، ﴿أَعْمَالُهُمْ﴾ حسناتهم ، ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ وقد تقدم أيضا .

﴿الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ قَبْلِهِمْ وَآمَنُوا بِرُسُلِهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْتَفِكُونَ﴾

قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ آمَنُوا مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ أي : الذين من قبلهم . الالف للمعنى التقرير والتحذير ، أي : ألم

(١) ضعيف بهذا السياق : الطبري (١٠ / ١٨٢) في تفسيره ، وفي إسناده أبو معشر ضعيف .

(٢) صحيح : وقد سبق .

(٣) صحيح : إلى ابن عباس الحاكم (٤ / ٥٠٢) في المستدرک وصححه .

(٤) النجيب : الدم ، وقيل : دم الجوف خاصة ، وقيل : هو الطري منه . اللسان «نجع» .

يسمعوا إهلاكنا الكفار من قبل، ﴿قَوْمٌ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودٍ﴾ بدل من ﴿الَّذِينَ﴾، ﴿وَقَوْمِ إِبْرَاهِيمَ﴾ أي: نمروذ بن كنعان وقومه، ﴿وَأَصْحَابِ مَدْيَنَ﴾ مدين اسم للبلد الذي كان فيه شعيب، أهلكوا بعذاب يوم الظلة. ﴿وَالْمُؤْتَفِكَاتِ﴾ قيل: يراد به قوم لوط، لأن أرضهم انتفكت بهم، أي: انقلبت، قاله قتادة<sup>(١)</sup>، وقيل: المؤتفكات كل من أهلك، كما يقال: انقلبت عليهم الدنيا، ﴿آتَتْهُمْ رَسُولُهُم بِالْبَيِّنَاتِ﴾ يعني: جميع الأنبياء. وقيل: أتت أصحاب المؤتفكات رسولهم، فعلى هذا رسولهم لوط وحده، ولكنه بعث في كل قرية رسولا، وكانت ثلاث قريات، وقيل أربع، وقوله تعالى في موضع آخر: ﴿وَالْمُؤْتَفِكَاتِ﴾ [النجم: ٥٣] على طريق الجنس، وقيل: أراد بالرسول الواحد، كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوَا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾ [المؤمنون: ٥١] ولم يكن في عصره غيره.

قلت: وهذا فيه نظر، للحديث الصحيح عن النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ خَاطَبُ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ»<sup>(٢)</sup> الحديث. وقد تقدم في «البقرة»، والمراد جميع الرسل، والله أعلم. قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾ أي: ليهلكهم حتى يبعث إليهم الأنبياء. ﴿وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ ولكن ظلموا أنفسهم بعد قيام الحجة عليهم.

﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(٣)</sup>  
فيه أربع مسائل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ أي: قلوبهم متحدة في التواد والتحاب والتعاطف. وقال في المنافقين: ﴿بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ لأن قلوبهم مختلفة، ولكن يضم بعضهم إلى بعض في الحكم. الثانية: قوله تعالى: ﴿يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ أي: بعبادة الله تعالى وتوحيده، وكل ما أتبع ذلك. ﴿وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ عن عبادة الأوثان وكل ما أتبع ذلك.

وذكر الطبري عن أبي العالية أنه قال: كل ما ذكر الله في القرآن من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فهو النهي عن عبادة الأوثان والشياطين<sup>(٤)</sup>، وقد مضى القول في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في سورة «المائدة» و«آل عمران» والحمد لله.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ تقدم في أول «البقرة» القول فيه، وقال ابن عباس: هي الصلوات الخمس<sup>(٥)</sup>، ويحسب هذا تكون الزكاة هنا المفروضة، ابن عطية: والمدح عندي بالنوافل أبلغ؛ إذ من يقيم النوافل أحرى بإقامة الفرائض.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَيُطِيعُونَ اللَّهَ﴾ في الفرائض ﴿وَرَسُولَهُ﴾ فيما سنَّ لهم، والسين في قوله: ﴿سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾ مدخلة في الوعد مهلة لتكون النفوس تنتمم بوجاهته؛ وفضله تعالى زعيم بالإِنْجَاز.

(١) كذا عند الطبري (١٠ / ١٨٤) في تفسيره.

(٢) صحيح: وقد سبق.

(٣) حسن إليه: الطبري (١٠ / ١٨٥) في تفسيره وابن أبي حاتم (٧ / ٣١٧) في تفسيره.

(٤) منقطع: بين علي بن أبي طلحة وابن عباس رضي الله عنهما، كذا في تفسير الطبري (١٠ / ١٨٥).

﴿ وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ (٣١)

قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ﴾ أي: بساتين ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ أي: من تحت أشجارها وغرفها الأنهار، وقد تقدم في «البقرة» أنها تجري منضبطة بالقدرة في غير أ حدود. ﴿خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً﴾ قصور من الزبرجد والدر والياقوت يفوح طيبها من مسيرة خمسمائة عام. ﴿فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾ أي: في دار إقامة. يقال: عدن بالمكان إذا أقام به؛ ومنه المعدن، وقال عطاء الخراساني: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ﴾ هي قصبة الجنة، وسقفها عرش الرحمن جل وعز، وقال ابن مسعود: هي بطنان الجنة<sup>(١)</sup>. أي: وسطها. وقال الحسن: هي قصر من ذهب لا يدخلها إلا نبي أو صديق أو شهيد أو حكم عدل<sup>(٢)</sup>؛ ونحوه عن الضحاك. وقال مقاتل والكلبي: عدن أعلى درجة في الجنة<sup>(٣)</sup>، وفيها عين التسليم، والجنان حولها محفوفة بها، وهي مغطاة من يوم خلقها الله حتى ينزلها الأنبياء والصديقون والشهداء والصالحون ومن يشاء الله، ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ أي: أكبر من ذلك، ﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾.

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبئسَ الْمَصِيرُ ﴾ (٣٢)

فيه مسألتان:

الأولى: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ﴾ الخطاب للنبي ﷺ وتدخل فيه أمته من بعده. قيل: المراد جاهد بالمؤمنين الكفار، وقال ابن عباس: أمر بالجهاد مع الكفار بالسيف، ومع المنافقين باللسان وشدة الزجر والتغليظ<sup>(٤)</sup>، وروي عن ابن مسعود أنه قال: جاهد المنافقين بيدك، فإن لم تستطع فبلسانك، فإن لم تستطع فاكفهم في وجوههم<sup>(٥)</sup>، وقال الحسن: جاهد المنافقين بإقامة الحدود عليهم وباللسان<sup>(٦)</sup>، واختار قتادة، وكانوا أكثر من يصيب الحدود، ابن العربي<sup>(٧)</sup>: أما إقامة الحجة باللسان فكانت دائمة وأما بالحدود لأن أكثر إصابة الحدود كانت عندهم فدعوى لا برهان عليها، وليس العاصي بمنافق إنما المنافق بما يكون في قلبه من النفاق كما منا، لا بما تتلبس به الجوارح ظاهرا، وأخبار المحدودين يشهد سياقها أنهم لم يكونوا منافقين.

الثانية: قوله تعالى: ﴿وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ الغلظ: نقيض الرأفة، وهي شدة القلب على إحلل الأمر

(١) حسن: الطبري (١٠/١٨٧، ١٨٨) في تفسيره عدة أسانيد يشد بعضها بعضاً.

(٢) كذا عند الطبري في تفسيره (١٠/١٨٧، ١٨٨).

(٣) البحر المحيط (٥/٧١) لأبي حيان.

(٤) ضعيف: للانقطاع بين علي بن أبي طلحة السوالي، وابن جريج، وبين ابن عباس رضي الله عنهما. الطبري

(١٠/١٩١) في تفسيره، وابن أبي حاتم (٧/٢٣٣) في تفسيره من طريق ابن أبي طلحة.

(٥) حسن: وفيه عمرو بن جندب لا بأس به، الطبري (١٠/١٩٠) في تفسيره، وابن أبي حاتم (٧/٢٣٣) في تفسيره.

(٦) كذا في السابقين.

(٧) أحكام القرآن (٢/٩٧٨) لابن العربي المالكي.

بصاحبه . وليس ذلك في اللسان؛ فإن النبي ﷺ قال: «إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها الحد ولا يُثرب عليها» (١) ، ومنه قوله تعالى: «وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ» [آل عمران: ١٥٩] . ومنه قول النسوة لعمر: أنت أفظ وأغلظ من رسول الله ﷺ (٢) ، ومعنى الغلظ: خشونة الجانب . فهي ضد قوله تعالى: «وَاحْفَظْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» [الشعراء: ٢١٥] ، «وَاحْفَظْ لِهَاجِرَاتِكَ مِنَ الرَّحْمَةِ» [الإسراء: ٢٤] . وهذه الآية نسخت كل شيء من العفو والصلح والصفح .

﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهُمْ أَيُّهَا الْمُرْتَابُونَ وَإِنَّمَا أُمُورُهُمْ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِن وَّلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ ﴿٥﴾

فيه ست مسائل :

الأولى : قوله تعالى: «يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا» روي أن هذه الآية نزلت في الجلاس بن سويد بن الصامت، ووديعه بن ثابت؛ وقعوا في النبي ﷺ وقالوا: والله لئن كان محمد صادقاً على إخواننا الذين هم ساداتنا وخيارنا لنحن شر من الحمير، فقال له عامر بن قيس: أجل والله إن محمداً لصادق مصدق؛ وإنك لشر من حمار . وأخبر عامر بذلك النبي ﷺ ، وجاء الجلاس فحلف بالله عند منبر النبي ﷺ إن عامراً لكاذب . وحلف عامر لقد قال، وقال: اللهم أنزل على نبيك الصادق شيئاً، فنزلت (٣) ، وقيل: إن الذي سمعه عاصم بن عدي . وقيل حذيفة . وقيل: بل سمعه ولد امرأته واسمه عمير بن سعد؛ فيما قال ابن إسحاق . وقال غيره: اسمه مصعب . فهم الجلاس بقتله لثلاثين بخبره؛ ففيه نزل: «وَهُمْ أَيُّهَا الْمُرْتَابُونَ» (٤) ، قال مجاهد: وكان الجلاس لما قال له صاحبه: إني سأخبر رسول الله ﷺ بقولك هم بقتله، ثم لم يفعل، عجز عن ذلك، قال: ذلك هي الإشارة بقوله، «وَهُمْ أَيُّهَا الْمُرْتَابُونَ» ، وقيل: إنها نزلت في عبد الله بن أبي، رأى رجلاً من غفار يتقاتل مع رجل من جهينة، وكانت جهينة حلفاء الأنصار، فعلا الغفاري الجهني . فقال ابن أبي الأوس والخزرج، انصروا أحاكم فوالله ما مثلنا ومثل محمد إلا كما قال القائل: سمن كلبك يأكلك، ولئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل، فأخبر النبي ﷺ بذلك، فجاءه عبد الله بن أبي فحلف أنه لم يقله؛ قاله قتادة (٥) ، وقول ثالث أنه قول جميع المنافقين؛ قاله الحسن . ابن العربي: وهو الصحيح؛ لعموم القول ووجود المعنى فيه وفيهم، وجملة ذلك اعتقادهم فيه أنه ليس بنبي .

الثانية : قوله تعالى: «وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ» قال النقاش: تكذيبهم بما وعد الله من الفتح،

(١) صحيح : وقد سبق .

(٢) متفق عليه : البخاري (٣٦٨٣) في فضائل أصحاب النبي ﷺ ، ومسلم (٢٣٩٦) في فضائل الصحابة رضي الله عنهم .

(٣) مرسل : وسبق تخريجه عند الواحدي (ص ٢٠٧) في أسباب النزول ، ورواه الطبري (١٠ / ١٩٢) في تفسيره ، من طريق عروة مرسل .

(٤) مرسل عن مجاهد : الطبري (١٠ / ١٩٢) في تفسيره .

(٥) مرسل : الطبري (١٠ / ١٩٣) في تفسيره .

وقيل: ﴿كَلِمَةَ الْكُفْرِ﴾ قول الجلاس: إن كان ما جاء به محمد حقا لنحن أشد من الحمير، وقول عبد الله بن أبي: لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل. قال القشيري: كلمة الكفر سب النبي ﷺ والظن في الإسلام، ﴿وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾ أي: بعد الحكم بإسلامهم. فدل هذا على أن المنافقين كفار، وفي قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا﴾ [التافتون: ٣] دليل قاطع. ودلت الآية أيضا على أن الكفر يكون بكل ما يناقض التصديق والمعرفة؛ وإن كان الإيمان لا يكون إلا بلا إله إلا الله دون غيره من الأقوال والأفعال إلا في الصلاة. قال إسحاق بن راهويه: ولقد أجمعوا في الصلاة على شيء لم يجمعوا عليه في سائر الشرائع؛ لأنهم بأجمعهم قالوا: من عُرف بالكفر ثم رأوه يصلي الصلاة في وقتها حتى صلى صلوات كثيرة. ولم يعلموا منه إقرارا باللسان أنه يحكم له بالإيمان، ولم يحكموا له في الصوم والزكاة بمثل ذلك.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَهُمْ أِبْرَاءُ مَا نَلَّوْا﴾ يعني: المنافقين من قتل النبي ﷺ ليلة العقبة في غزوة تبوك، وكانوا اثني عشر رجلا. قال حذيفة: سماهم رسول الله ﷺ حتى عدتهم كلهم. فقلت: ألا تبعث إليهم فتقتلهم؟ فقال: «أكره أن تقول العرب لما ظفر بأصحابه، أقبل يقتلهم بل يكفهم الله بالدبيلة». قيل: يا رسول الله وما الدبيلة؟ قال: «شهاب من جهنم يجعله على نياط فؤاد أحدهم حتى تزهق نفسه»، فكان كذلك، خرج مسلم بمعناه<sup>(١)</sup>. وقيل: هموا بعقد التاج على رأس ابن أبي ليجمعوا عليه، وقد تقدم قول مجاهد في هذا.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ أي: ليس ينقمون شيئا؛ كما قال النابغة:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سَيُوقَهُمْ  
بِهِنَّ فُلُوكَ مِنْ قِرَاعِ الْكُتَّابِ  
وَيَقَالُ: نَقَمَ يَنْقُمُ، وَنَقَمَ يَنْقُمُ؛ قَالَ الشَّاعِرُ فِي الْكُسْرِ:  
مَا نَقَمُوا مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ إِلَّا  
أَنَّهُمْ يَحْلُمُونَ إِنْ غَضِبُوا

وقال زهير:

يُؤَخَّرُ قَبِيضٌ فِي كِتَابِ قَيْدِخْرٍ  
لِيَوْمِ الْحِسَابِ أَوْ يَعَجَلُ قَبِيضٌ

ينشد بكسر القاف وفتحها، قال الشعبي: كانوا يطلبون دية فيقضي لهم بها رسول الله ﷺ فاستغنوا، وذكر عكرمة أنها كانت اثني عشر ألفا<sup>(٢)</sup>، ويقال: إن القتيل كان مولى الجلاس، وقال الكلبي: كانوا قبل قدوم النبي ﷺ في ضنك من العيش، لا يركبون الخيل ولا يحوزون الغنيمة، فلما قدم عليهم النبي ﷺ استغنوا بالغنائم وهذا المثل مشهور: «اتق شر من أحسنت إليه»، قال القشيري أبو نصر: قيل للجبلي: أتجد في كتاب الله تعالى «اتق شر من أحسنت إليه؟» قال: نعم، ﴿وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾.

الخامسة: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَتُوبَا إِلَيْكَ خَيْرٌ لَهُمَا﴾ روي أن الجلاس قام حين نزلت الآية فاستغفر

(١) صحيح: مسلم بنحوه (٢٧٧٩) في صفات المنافقين وأحكامهم.

(٢) معضل: رواه الطبري (١٠ / ١٩٥) في تفسيره، من طريق عكرمة وله أصل موصول عن ابن عباس كما في تفسير الطبري (١٠ / ١٩٥)، وعند ابن ماجه (٢٦٣٢) في الديات، وضعفه الألباني هناك.

وتاب<sup>(١)</sup>، فدل هذا على توبة الكافر الذي يسر الكفر ويظهر الإيمان؛ وهو الذي يسميه الفقهاء الزنديق. وقد اختلف في ذلك العلماء؛ فقال الشافعي: تقبل توبته، وقال مالك: توبة الزنديق لا تعرف؛ لأنه كان يظهر الإيمان ويسر الكفر، ولا يعلم إيمانه إلا بقوله، وكذلك يفعل الآن في كل حين، يقول: أنا مؤمن وهو يضمخ خلاف ما يظهر؛ فإذا عثر عليه وقال: تبت، لم يتغير حاله عما كان عليه، فإذا جاءنا ثابتاً من قبيل نفسه قبل أن يعثر عليه قبلت توبته؛ وهو المراد بالآية، والله أعلم.

السادسة: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ النُّجُومِ أَوْ سَحَابًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا أَوْ إِذْ يَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ يَكْفُرُ لَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ أي يعرضوا عن الإيمان والتوبة ﴿يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ في الدنيا بالقتل، وفي الآخرة بالنار. ﴿وَمَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِن لِّيٍّ﴾ أي مانع يمنعهم ﴿وَلَا نَصِيرٌ﴾ أي: معين، وقد تقدم.

﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنِ آتَيْنَاهُم مِّن فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ ﴿فَلَمَّا أَتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ ﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّمَهُ الْغَيْبَ﴾<sup>(٢)</sup> فيه ثمان مسائل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهُ﴾ قال قتادة: هذا رجل من الانصار قال: لئن رزقني الله شيئاً لأؤدين فيه حقه ولا تصدقن؛ فلما آتاه الله ذلك فعل ما نَصَّ عليكم، فاحذروا الكذب فإنه يؤدي إلى الفجور<sup>(٣)</sup>، وروى علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة الباهلي أن ثعلبة بن حاطب الانصاري «فسماه» قال للنبي ﷺ: ادع الله أن يرزقني مالا. فقال عليه السلام: «ويحك يا ثعلبة، قليل تؤذي شكره خير من كثير لا تطيقه» ثم عاود ثانياً فقال النبي ﷺ: «أما ترضى أن تكون مثل نبي الله لو شئت أن تسيّر معي الجبال ذهباً لسارت» فقال: والذي بعثك بالحق لئن دعوت الله فرزقني مالا لأعطين كل ذي حق حقه، فدعا له النبي ﷺ؛ فاتخذ غنماً فنمت كما تنمي الدود، فضاقت عليه المدينة فتنحى عنها ونزل واديا من أوديتها حتى جعل يصلّي الظهر والعصر في جماعة، وترك ما سواهما، ثم نمت وكثرت حتى ترك الصلوات إلا الجمعة، وهي تنمي حتى ترك الجمعة أيضاً فقال رسول الله ﷺ: «يا ويح ثعلبة» ثلاثاً، ثم نزل: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣]. فبعث ﷺ رجلين على الصدقة، وقال لهما: «مرا بثعلبة وبفلان» رجل من بني سليم «فخذوا صدقاتهما» فأثبا ثعلبة وأقرأه كتاب رسول الله ﷺ، فقال: ما هذه إلا أخت الجزية انطلقا حتى تفرغا ثم تعودا، الحديث<sup>(٣)</sup>، وهو مشهور. وقيل: سبب غناء ثعلبة أنه ورث ابن عم له. قال ابن عبد البر: قيل إن

(١) مرسل: من طريق عروة. الطبري (١٠ / ١٩٦).

(٢) هذه قصة ثعلبة وانظر التخرّيج التالي.

(٣) هذا باطل: ذكره الطبري (١٠ / ١٩٧) في تفسيره من طريق علي بن يزيد الألهاني، ومن طريقه ذكره الواحدي (ص ٢٠٨ - ٢١٠) في أسباب النزول، وهي قصة باطلة لا يقوم لها دليل، وقد ردّ المصنف بعد عدة أسطر علي هذه المقتة وكذبها.

ثعلبة بن حاطب هو الذي نزل فيه: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ﴾ الآية؛ إذ منع الزكاة، فإله أعلم، وما جاء فيمن شاهد بدرا يعارضه قوله تعالى في الآية: ﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ الآية.

قلت: وذكر عن ابن عباس في سبب نزول الآية: أن حاطب بن أبي بلتعة أبطأ عنه ماله بالشام فحلف في مجلس من مجالس الأنصار: إن سلم ذلك لانتصدقن منه ولأصلن منه، فلما سلم بخل بذلك فنزلت (١).

قلت: وثعلبة بدري أنصاري ومن شهد الله له ورسوله بالإيمان؛ حسب ما يأتي بيانه في أول «المتحنة» فما روي عنه غير صحيح. قال أبو عمر: ولعل قول من قال في ثعلبة: إنه مانع الزكاة الذي نزلت فيه الآية غير صحيح، والله أعلم، وقال الضحاك: إن الآية نزلت في رجال من المنافقين: نبتل بن الحارث، وجد بن قيس، ومعتب بن قشير.

قلت: وهذا أشبه بنزول الآية فيهم؛ إلا أن قوله: ﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا﴾ يدل على أن الذي عاهد الله لم يكن منافقا من قبل، إلا أن يكون المعنى: زادهم نفاقا ثبتوا عليه إلى الممات، وهو قوله تعالى: ﴿إِلَى يَوْمٍ يَلْقَوْتُهُ﴾ على ما يأتي.

الثانية: قال علماؤنا: لما قال الله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ﴾ احتمل أن يكون عاهد الله بلسانه ولم يعتقد بقلبه، واحتمل أن يكون عاهد الله بهما ثم أدركته سوء الخاتمة؛ فإن الأعمال بخواتيمها والأيام بعواقبها. و﴿مِنْ﴾ رفع بالابتداء والخبر في المجرور، ولفظ اليمين ورد في الحديث وليس في ظاهر القرآن يمين إلا بمجرد الارتباط والالتزام، أما إنه في صيغة القسم في المعنى فإن اللام تدل عليه، وقد أتى بلامين الأولى للقسم والثانية لام الجواب، وكلاهما للتأكيد، ومنهم من قال: إنهما لاما القسم؛ والأول أظهر، والله أعلم.

الثالثة: العهد والطلاق وكل حكم ينفرد به المرء ولا يفتقر إلى غيره فيه فإنه يلزمه منه ما يلتزمه بقصده وإن لم يلفظ به؛ قاله علماؤنا. وقال الشافعي وأبو حنيفة: لا يلزم أحدا حكم إلا بعد أن يلفظ به وهو القول الآخر لعلمائنا. ابن العربي (٢): والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما رواه أشهب عن مالك، وقد سئل: إذا نوى الرجل الطلاق بقلبه ولم يلفظ به بلسانه فقال: يلزمه؛ كما يكون مؤمنا بقلبه، وكافرا بقلبه، قال ابن العربي (٣): وهذا أصل بديع، وتحريره أن يقال: عقد لا يفتقر فيه المرء إلى غيره في التزامه فانهقد عليه بنية، أصله الإيمان والكفر.

قلت: وحجة القول الثاني: ما رواه مسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله

= قلت: وفي الحديث معان بن رفاعة وهو لين الحديث، وعلي بن يزيد: ضعيف بمره.

وقال ابن حجر: إسناده ضعيف جداً. وقال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله: «هو ضعيف كل الضعف، ليس له شاهد عن غيره - وفي بعض رواه ضعف شديد (د ه).

وانظر: الكافي الشافي (ص ٧٧)، والإصابة (١/ ٤٠١)، والحاوي للفتاوي (٢/ ١٨٣).

(١) هذا لا يصح أيضاً فحاطب بدري، والله قد غفر لأهل بدر فلا يصح أيضاً.

(٢، ٣) أحكام القرآن (٢/ ٩٨٢) لابن العربي المالكي.

تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم به»<sup>(١)</sup> رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم إذا حدث نفسه بالطلاق لم يكن شيئا حتى يتكلم به، قال أبو عمر: ومن اعتقد بقلبه الطلاق ولم ينطق به لسانه فليس بشيء. هذا هو الأشهر عن مالك، وقد روي عنه أنه يلزمه الطلاق إذا نواه بقلبه؛ كما يكفر بقلبه وإن لم ينطق به لسانه، والأول أصح في النظر وطريق الأثر؛ لقول رسول الله ﷺ: «تجاوز الله لأمتي عما وسوست به نفوسها ما لم ينطق به لسان أو تعمله يد»<sup>(٢)</sup>.

الرابعة: إن كان نذرا فالوفاء بالنذر واجب من غير خلاف وتركه معصية. وإن كانت يمينا فليس الوفاء باليمين واجبا باتساق، بيد أن المعنى فيه إن كان الرجل فقيرا لا يتعين عليه فرض الزكاة؛ فسأل الله ما لا تلزمه فيه الزكاة ويؤدي ما تعين عليه من فرضه، فلما آتاه الله ما شاء من ذلك ترك ما التزم بما كان يلزمه في أصل الدين لو لم يلتزمه، لكن التعاطي يطلب المال لأداء الحقوق هو الذي أورطه إذ كان طلبه من الله تعالى بغير نية خالصة أو نية، لكن سبقت فيه البداية المكتوب عليه فيها الشقاوة. نعوذ بالله من ذلك.

قلت: ومن هذا المعنى قوله عليه السلام: «إذا تمنى أحدكم فلينظر ما يتمنى فإنه لا يدري ما كتب له في غيب الله عز وجل من أمنيته»<sup>(٣)</sup> أي: من عاقبتها، فرب أمنية يفتن بها أو يطغي فتكون سببا للهلاك دنيا وأخرى، لأن أمور الدنيا مبهمة عواقبها خطيرة غائلتها. وأما تمنى أمور الدين والأخرى فتمنيها محمود العاقبة محضوض عليها مندوب إليها.

الخامسة: قوله تعالى: ﴿لَئِن آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ﴾ دليل على أن من قال: إن ملكت كذا وكذا فهو صدقة فإنه يلزمه؛ وبه قال أبو حنيفة: وقال الشافعي: لا يلزمه. والخلاف في الطلاق مثله، وكذلك في العتق. وقال أحمد بن حنبل: يلزمه ذلك في العتق ولا يلزمه في الطلاق؛ لأن العتق قرينة وهي تثبت في الذمة بالنذر؛ بخلاف الطلاق فإنه تصرف في محل، وهو لا يثبت في الذمة. احتج الشافعي بما رواه أبو داود والترمذي وغيرهما عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ولا عتق له فيما لا يملك، ولا طلاق له فيما لا يملك»<sup>(٤)</sup> لفظ الترمذي. وقال: وفي الباب عن علي ومعاذ وجابر وابن عباس وعائشة حديث عبد الله بن عمرو حديث حسن، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب، وهو قول أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم. ابن العربي<sup>(٥)</sup>: وسرد أصحاب الشافعي في هذا الباب أحاديث كثيرة لم يصح منها

(١) متفق عليه: البخاري (٥٢٦٩) في الطلاق، ومسلم (١٢٧) في الإيمان.

(٢) صحيح: البخاري (٢٥٢٨) في العتق، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) ضعيف: رواه البخاري في الأدب المفرد (٧٩٤)، وضعفه الألباني (٤٣٨) في ضعيف الجامع، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) حسن: أبو داود (٢١٩٠) في الطلاق، والترمذي (١١٨١) في الطلاق واللعمان، وابن ماجه (٢٠٤٧) في الطلاق، وحسنه الألباني.

(٥) أحكام القرآن (٢/ ٩٨٨، ٩٨٩) لابن العربي المالكي.

شيء فلا يعول عليها، ولم يبق إلا ظاهر الآية .

السادسة : قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾ أي : أعطاهم ، ﴿بِخْلُوا بِهِ﴾ أي بإعطاء الصدقة وبإنفاق المال في الخير ، وبالوفاء بما ضمنوا والتزموا .

وقد مضى البخل في «آل عمران» ، ﴿وَتَوَلَّوْا﴾ أي عن طاعة الله ، ﴿وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ أي : عن الإسلام ، أي : مظهرون للإعراض عنه .

السابعة : قوله تعالى : ﴿فَاعْقِبْهُمْ نِفَاقًا﴾ مفعولان أي : أعقبهم الله تعالى نفاقا في قلوبهم ، وقيل : أي أعقبهم البخل نفاقا ؛ ولهذا قال : ﴿بِخْلُوا بِهِ﴾ ، ﴿إِلَى يَوْمٍ يَلْقَوْنَهُ﴾ في موضع خفض ؛ أي : يلقون بخلهم ، أي جزاء بخلهم ؛ كما يقال : أنت تلقي غدا عمك . وقيل : ﴿إِلَى يَوْمٍ يَلْقَوْنَهُ﴾ أي : يلقون الله . وفي هذا دليل على أنه مات منافقا . وهو يبعد أن يكون المنزل فيه ثعلبة أو حاطب <sup>(١)</sup> ؛ لأن النبي ﷺ قال لعمر : «وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» <sup>(٢)</sup> و ثعلبة وحاطب ممن حضر بدرا وشهدا ، ﴿بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ كذبهم نقضهم العهد وتركهم الوفاء بما التزموه من ذلك .

الثامنة : قوله تعالى : ﴿نِفَاقًا﴾ النفاق إذا كان في القلب فهو الكفر . فأما إذا كان في الأعمال فهو معصية . قال النبي ﷺ : «أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها . إذا أؤتمن خان ، وإذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا خاصم فجر» خرج البخاري <sup>(٣)</sup> ، وقد مضى في «البقرة» اشتقاق هذه الكلمة ، فلا معنى لإعادتها . واختلف الناس في تأويل هذا الحديث ؛ فقالت طائفة : إنما ذلك لمن يحدث بحديث يعلم أنه كذب ، ويعهد عهدا لا يعتقد الوفاء به ، ويتنظر الأمانة للخيانة فيها ، وتعلقوا بحديث ضعيف الإسناد ، وأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه لقي أبا بكر وعمر رضي الله عنهما خارجين من عند رسول الله ﷺ وهما ثقيلان فقال علي : مالي أراكما ثقيلين ؟ قالا : حديثا سمعناه من رسول الله ﷺ من خلال المنافقين : «إذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا أؤتمن خان ، وإذا وعد أخلف» فقال علي : أفلا سألتماه ؟ فقالا : هبنا رسول الله ﷺ قال : لكني سأسأله ؛ فدخل على رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، خرج أبو بكر وعمر وهما ثقيلان ، ثم ذكر ما قالاه ، فقال : «قد حدثتاهما ولم أضعه على الوضع الذي وضعاه ، ولكن المنافق إذا حدث وهو يحدث نفسه أنه يكذب ، وإذا وعد وهو يحدث نفسه أنه يخلف ، وإذا أؤتمن وهو يحدث نفسه أنه يخون» <sup>(٤)</sup> . ابن العربي <sup>(٥)</sup> : قد قام الدليل الواضح على أن

(١) وهذا هو الصحيح أن الآية لم تنزل في أحدهما .

(٢) صحيح : وقد سبق .

(٣) متفق عليه : البخاري (٣٤) في الإيمان ، ومسلم (٥٨) في الإيمان ، كلاهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما .

(٤) ضعيف : البيهقي (١/ ١٠٨) في مجمع الزوائد وعزاه للطبراني عن سلمان ، قال : «وفيه أبو الزمان عن أبي وقاص وكلاهما مجهول» .

(٥) أحكام القرآن (٢/ ٩٨٤) للقاضي ابن العربي المالكي .

متعمد هذه الخصال لا يكون كافرا، وإنما يكون كافرا باعتقاد يعود إلى الجهل بالله وصفاته أو التكذيب له تعالى الله وتقدس عن اعتقاد الجاهلين وعن زيغ الزائغين، وقالت طائفة: ذلك مخصوص بالمنافقين زمان رسول الله ﷺ، وتعلقوا بما رواه مقاتل بن حيان عن سعيد بن جبير عن ابن عمر وابن عباس قالا: أتينا رسول الله ﷺ في أناس من أصحابه قلنا: يا رسول الله، إنك قلت «ثلاث من كن فيه فهو منافق، وإن صام وصلي وزعم أنه مؤمن إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا أؤتمن خان ومن كانت فيه خصلة منهن ففيه ثلث النفاق» فظننا أنا لم نسلم منهن أو من بعضهن ولم يسلم منهن كثير من الناس؛ قال: فضحك رسول الله ﷺ وقال: «ما لكم ولهن إنما خصصت بهن المنافقين كما خصهم الله في كتابه أما قولي إذا حدث كذب، فذلك قوله عز وجل: ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ ﴾ [المنافقون: ١] الآية - «أفأنتم كذلك؟ قلنا: لا. قال: «لا عليكم أنتم من ذلك برآء وأما قولي: إذا وعد أخلف فذلك فيما أنزل الله علي: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ ﴾ - الآيات الثلاث - «أفأنتم كذلك؟ قلنا: لا، والله لو عاهدنا الله على شيء أوفينا به. قال: «لا عليكم أنتم من ذلك برآء وأما قولي وإذا أؤتمن خان فذلك فيما أنزل الله علي: ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ ﴾ [الأحزاب: ٧٢] - الآية - «فكل إنسان مؤتمن على دينه، فالؤمن يغتسل من الجنابة في السر والعلانية، والمنافق لا يفعل ذلك إلا في العلانية أفأنتم كذلك؟» قلنا: لا قال: «لا عليكم أنتم من ذلك برآء»<sup>(١)</sup>. وإلى هذا صار كثير من التابعين والأئمة. قالت طائفة: هذا فيمن كان الغالب عليه هذه الخصال. ويظهر من مذهب البخاري وغيره من أهل العلم أن هذه الخلال الذميمة منافق من اتصف بها إلى يوم القسمة. قال ابن العربي<sup>(٢)</sup>: والذي عندي أنه لو غلبت عليه المعاصي ما كان بها كافرا ما لم يؤثر في الاعتقاد.

قال علماؤنا: إن إخوة يوسف عليه السلام عاهدوا أباهم فأخلفوه، وحدثوه فكذبوه، واتمهم على يوسف فخانوه وما كانوا منافقين. قال عطاء بن أبي رباح: قد فعل هذه الخلال إخوة يوسف ولم يكونوا منافقين بل كانوا أنبياء<sup>(٣)</sup>، وقال الحسن بن أبي الحسن البصري: النفاق نفاقان: نفاق الكذب، ونفاق العمل؛ فأما نفاق الكذب فكان على عهد رسول الله ﷺ، وأما نفاق العمل، فلا ينقطع إلى يوم القيامة<sup>(٤)</sup>. وروى البخاري عن حذيفة أن النفاق كان على عهد رسول الله ﷺ، فأما اليوم فإنما هو الكفر بعد الإيمان<sup>(٥)</sup>.

قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ ﴾ هذا توبيخ، وإذا كان علما فإنه سيجازيهم.

﴿ الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾

قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ ﴾ هذا أيضا من صفات المنافقين، قال قتادة: ﴿ يَلْمِزُونَ ﴾ يعيبون. قال: وذلك أن عبد الرحمن بن عوف تصدق بنصف ماله، وكان ماله

(١) ضعيف: لم أقف عليه بهذا اللفظ، ومقاتل: ضعيف.

(٢) أحكام القرآن (٢/ ٩٨٧) لابن العربي المالكي.

(٣) هذا لا يصح؛ لأنهم لم يكونوا أنبياء ولم يقل القرآن الكريم بذلك.

(٤) ذكره الترمذي (٥/ ١٩) في سننه عقب حديث رقم (٢٦٣٢).

(٥) صحيح: وقد سبق.

ثمانية آلاف فتصدق منها بأربعة آلاف. فقال قوم: ما أعظم رياءه؛ فأنزل الله: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾. وجاء رجل من الأنصار بنصف صبرة<sup>(١)</sup> من تمره فقالوا: ما أغنى الله عن هذا؛ فأنزل الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾ الآية. وخرج مسلم عن أبي مسعود قال: أمرنا بالصدقة - قال: كنا نحامل، وفي رواية: على ظهورنا - قال: فتصدق أبو عقيل بنصف صاع، قال: وجاء إنسان بشيء أكثر منه فقال المنافقون: إن الله لغني عن صدقة هذا، وما فعل هذا الآخر إلا رياء، فنزلت: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، يعني: أبا عقيل، واسمه الحبحاب. والجهد: شيء قليل يعيش به المقل، والجهد والجهد بمعنى واحد، وقد تقدم. و﴿يَلْمِزُونَ﴾ يعيبون، وقد تقدم. و﴿الْمُطَّوِّعِينَ﴾ أصله المتطوعين أدغمت التاء في الطاء؛ وهم الذين يفعلون الشيء تبرعا من غير أن يجب عليهم. و﴿الَّذِينَ﴾ في موضع خفض عطف على ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾. ولا يجوز أن يكون عطفًا على الاسم قبل تمامه. ﴿فَيَسْخَرُونَ﴾ عطف على ﴿يَلْمِزُونَ﴾. ﴿سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ﴾ خبر الابتداء، وهو دعاء عليهم. وقال ابن عباس: هو خير؛ أي: سخر منهم حيث صاروا إلى النار، ومعنى سخر الله مجازاتهم على سخرتهم، وقد تقدم في «البقرة».

﴿أَسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾

قوله تعالى: ﴿أَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ يأتي بيانه عند قوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾

[التوبة: ٨٤].

﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ وَكَرِهُوا أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾

قوله تعالى: ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ﴾ أي بقعودهم. قعد قعودا ومقعدا؛ أي: جلس، وأقعده غيره؛ عن الجوهري. والمخلف المتروك؛ أي خلفهم الله ووطئهم، أو خلفهم رسول الله والمؤمنون لما علموا تشاقلهم عن الجهاد؛ قولان، وكان هذا في غزوة تبوك. ﴿خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ﴾ مفعول من أجله، وإن شئت كان مصدرا. والخلاف المخالفة. ومن قرأ «خلف رسول الله» أراد التأخر عن الجهاد، ﴿وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ﴾ أي قال بعضهم لبعض ذلك، ﴿قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ﴾ أي: قل لهم يا محمد نار جهنم، ﴿أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾ ابتداء وخبر. ﴿حَرًّا﴾ نصب على البيان؛ أي: من ترك أمر الله تعرض لتلك النار.

﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾

فيه مسألتان:

الأولى: قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا﴾ أمر، معناه معنى التهديد وليس أمرا بالضحك، والأصل أن تكون اللام مكسورة فحذفت الكسرة لثقلها. قال الحسن: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا﴾ في الدنيا ﴿وَلْيَبْكُوا

(١) الصبرة: ما جمع من الطعام بعضه فوق بعض بدون كيل أو وزن. النهاية (٩/٣) لابن الأثير.

(٢) متفق عليه: البخاري (٤٦٦٨) في التفسير، ومسلم (١٠١٨) في الزكاة.

كثيراً ﴿ في جهنم ﴾<sup>(١)</sup>. وقيل: هو أمر بمعنى الخبر. أي: إنهم سيضحكون قليلاً ويكون كثيراً. ﴿جزاء﴾ مفعول من أجله؛ أي للجزاء.

الثانية: من الناس من كان لا يضحك اهتماماً بنفسه وفساد حاله في اعتقاده من شدة الخوف، وإن كان عبداً صالحاً، قال عليه السلام: «والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبيستم كثيراً، ولخرجتم إلى الصعدات تجأرون إلى الله تعالى، لوددت أنني كنت شجرة تعضد»<sup>(٢)</sup> خرجه الترمذي. وكان الحسن البصري رضي الله عنه ممن قد غلب عليه الحزن فكان لا يضحك، وكان ابن سيرين يضحك ويحتج على الحسن ويقول: الله أضحك وأبكى، وكان الصحابة يضحكون؛ إلا أن الإكثار منه وملازمته حتى يغلب على صاحبه مذموم منهى عنه، وهو من فعل السفهاء والبطالة. وفي الخبر: «إن كثرت تيمت القلب»<sup>(٣)</sup> وأما البكاء من خوف الله وعذابه وشدة عقابه فمحمود؛ قال عليه السلام: «ابكوا فإن لم تبكوا فتابكوا فإن أهل النار يبكون حتى تسيل دموعهم في وجوههم كأنها جداول حتى تنقطع الدموع فتسيل الدماء فتقرح العيون، فلو أن سفناً أجزت فيها لجزت» خرجه ابن المبارك من حديث أنس وابن ماجه أيضاً<sup>(٤)</sup>.

﴿ فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاسْتَدْنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا وَلَنْ تُقَاتِلُوا مَعِيَ عَدُوًّا إِنَّكُمْ رَضِيتُمْ بِالْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَاقْعُدُوا مَعَ الْخَالِفِينَ ﴾

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ﴾ أي: المنافقين. وإنما قال: ﴿إِلَى طَائِفَةٍ﴾ لأن جميع من أقام بالمدينة ما كانوا منافقين، بل كان فيهم معذورون ومن لا عذر له، ثم عفا عنهم وتاب عليهم؛ كالثلاثة الذين خلفوا. وسيأتي. ﴿فَاسْتَدْنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُلْ لَنْ تَخْرُجُوا مَعِيَ أَبَدًا﴾ أي: عاقبهم بالأبداً تصحبهم أبداً. وهو كما قال في سورة «الفتح»: ﴿قُلْ لَنْ تَتَّبِعُونَا﴾ [الفتح: ١٥]. و﴿الْخَالِفِينَ﴾ جمع خالف؛ كأنهم خلفوا الخارجين. قال ابن عباس: ﴿الْخَالِفِينَ﴾ من تخلف من المنافقين<sup>(٥)</sup>. وقال الحسن: مع النساء والضعفاء من الرجال، فغلب المذكر. وقيل: المعنى فاقعدوا مع الفاسدين؛ من قولهم: فلان خالفه أهل بيته إذا كان فاسداً فيهم؛ من خلوف فم الصائم، ومن قولك: خلف اللبن؛ أي: فسد بطول المكث في السقاء؛ فعلى هذا يعني فاقعدوا مع الفاسدين. وهذا يدل على أن استصحاب المخذل في الغزوات لا يجوز.

(١) حسن إليه: الطبري (١٠ / ٢١٢) في تفسيره.

(٢) حسن: دون قوله: «لوددت»: كذا قال الألباني رحمه الله - في تخريجه على سنن الترمذي - كتاب الزهد حديث رقم (٢٣١٢)، وابن ماجه (٤١٩٠) في الزهد، عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه. والصعدات: الطرق. النهاية (٢٩/٣) لابن الأثير، ونجارتون: تستغيثون. اللسان «جأ».

(٣) صحيح بنحوه: ولفظه: «لا تكثروا الضحك فإن كثرة الضحك تيمت القلب»، وصححه الألباني في سنن ابن ماجه (٤١٩٣) كتاب الزهد عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) هذا الحديث ضعيف عن سعد بن أبي وقاص بطرفه الأول برقم (٤١٩٦) عند ابن ماجه في الزهد، وشطر الحديث «بكاء أهل النار» له شاهد ضعيف عن أنس برقم (٤٣٢٣) في الزهد عند ابن ماجه بنحوه، وبه يحسن.

(٥) منقطع: نحوه من طريق علي بن أبي طلحة عند الطبري (١٠ / ٢١٣) في تفسيره.

﴿ وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ ﴾ ﴿٨٨﴾

فيه إحدى عشرة مسألة :

الأولى : روي أن هذه الآية نزلت في شأن عبد الله بن أبي سلول وصلاة النبي ﷺ عليه . ثبت ذلك في الصحيحين وغيرهما ، وتظاهرت الروايات بأن النبي ﷺ صلى عليه ، وأن الآية نزلت بعد ذلك . وروي عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ لما تقدم ليصلي عليه جاءه جبريل فحبذ ثوبه وتلا عليه ﴿ وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا ﴾ الآية ؛ فانصرف رسول الله ﷺ ولم يصل عليه <sup>(١)</sup> ، والروايات الثابتة على خلاف هذا ، ففي البخاري عن ابن عباس قال : فصلى عليه رسول الله ﷺ ثم انصرف ؛ فلم يمكث إلا يسيرا حتى نزلت الآيتان من «براءة» ﴿ وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا ﴾ <sup>(٢)</sup> ، ونحوه عن ابن عمر ؛ خرجهم مسلم . قال ابن عمر : لما توفي عبد الله بن أبي ابن سلول ، جاء ابنه عبد الله إلى رسول الله ﷺ فسأله أن يعطيه قميصه يكفن فيه أباه فأعطاه ثم سأله أن يصلي عليه ، فقام رسول الله ﷺ ليصلي عليه ، فقام عمر وأخذ بثوب رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، أتصلي عليه وقد نهاك الله أن تصلي عليه؟ فقال رسول الله ﷺ : «إِنَّمَا خَيْرِنِي اللَّهُ تَعَالَى فَقَالَ : ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ [التوبة: ٨٠] وسأزيد على سبعين» قال : إنه منافق . فصلى عليه رسول الله ﷺ فأنزل الله عز وجل : ﴿ وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ ﴾ فترك الصلاة عليهم <sup>(٣)</sup> . وقال بعض العلماء : إنما صلى النبي ﷺ على عبد الله بن أبي بناء على الظاهر من لفظ إسلامه ، ثم لم يكن يفعل ذلك لما نهي عنه .

الثانية : إن قال قائل : فكيف قال عمر : أنصلي عليه وقد نهاك الله أن تصلي عليه ؛ ولم يكن تقدم نهي عن الصلاة عليهم ؟ قيل له : يحتمل أن يكون ذلك وقع له في خاطره ، ويكون من قبيل الإلهام والتحدث الذي شهد له به النبي ﷺ ، وقد كان القرآن ينزل على مراده ، كما قال : وافقت ربي في ثلاث <sup>(٤)</sup> ، وجاء : في أربع . وقد تقدم في «البقرة» ، فيكون هذا من ذلك ، ويحتمل أن يكون فهم ذلك من قوله تعالى : ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ٨٠] الآية . لا أنه كان تقدم نهي على ما دل عليه حديث البخاري ومسلم . والله أعلم .

قلت : ويحتمل أن يكون فهمه من قوله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة: ١١٣] لأنها نزلت بمكة . وسيأتي القول فيها .

الثالثة : قوله تعالى : ﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ الآية . بين تعالى أنه وإن استغفر لهم لم ينفعهم ذلك وإن أكثر

(١) ضعيف من هذا الطريق ، وشاذ بهذا اللفظ : الطبري (١٠ / ٢١٥) في تفسيره ، وفيه يزيد الرقاشي عن أنس وهو ضعيف .

(٢) صحيح : البخاري (٤٦٧١) في التفسير .

(٣) صحيح : البخاري (٤٦٧٠) في التفسير ، ومسلم (٢٧٧٤) في صفات المنافقين وأحكامهم .

(٤) صحيح : وقد سبق .

من الاستغفار. قال القشيري: ولم يثبت ما يروي أنه قال: «لأزيدن على السبعين».

قلت: وهذا خلاف ما ثبت في حديث ابن عمر «وسأزيد على سبعين» وفي حديث ابن عباس: «لو أعلم أنني إن زدت على السبعين يغفر لهم لزدت عليها» قال: فصلي عليه رسول الله ﷺ، خرجه البخاري (١).

الرابعة: واختلف العلماء في تأويل قوله: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ هل هو إياس أو تخيير، فقالت طائفة: المقصود به الإياس بدليل قوله تعالى: ﴿فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]. وذكر السبعين وفاق جرى، أو هو عادتهم في العبارة عن الكثرة والإغياء، فإذا قال قائلهم: لا أكلمه سبعين سنة صار عندهم بمنزلة قوله: لا أكلمه أبدا. ومثله في الإغياء قوله تعالى: ﴿فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢]. وقوله عليه السلام: «من صام يوما في سبيل الله، باعد الله وجهه عن النار سبعين خريفا» (٢). وقالت طائفة: هو تخيير - منهم الحسن وقتاده وعروة - إن شئت استغفر لهم وإن شئت لا تستغفر، ولهذا لما أراد أن يصلي على ابن أبي قال عمر: أتصلي على عدو الله، القائل يوم كذا وكذا وكذا؟ فقال: «إني خيرت فاخترت». قالوا: ثم نسخ هذا لما نزل: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦] ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا﴾ [التوبة: ٨٠] أي: لا يغفر الله لهم لكفرهم.

الخامسة: قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣] الآية، وهذه الآية نزلت بمكة عند موت أبي طالب، على ما يأتي بيانه، وهذا يفهم منه النهي عن الاستغفار لمن مات كافرا (٣)، وهو متقدم على هذه الآية التي فهم منها التخيير بقوله: «إنما خيرني الله» وهذا مشكل، فقيل: إن استغفاره لعمه إنما كان مقصوده استغفاراً مرجو الإجابة حتى تحصل له المغفرة. وفي هذا الاستغفار استأذن عليه السلام ربه في أن يأذن له فيه لأنه فلم يأذن له فيه، وأما الاستغفار للمنافقين الذي خير فيه فهو استغفار لساني لا ينفع، وغايته تطيب قلوب بعض الأحياء من قرابات المستغفر له، والله أعلم.

السادسة: واختلف في إعطاء النبي ﷺ قميصه لعبد الله؛ فقيل: إنما أعطاه لأن عبد الله كان قد أعطى العباس عم النبي ﷺ قميصه يوم بدر. وذلك أن العباس لما أسر يوم بدر - على ما تقدم - وسلب ثوبه رآه النبي ﷺ كذلك فأشفق عليه، فطلب له قميصا فما وجد له قميص يقادره إلا قميص عبد الله، لتقاربهما في طول القامة؛ فأراد النبي ﷺ بإعطاء القميص أن يرفع اليد عنه في الدنيا، حتى لا يلقاه في الآخرة وله عليه يد يكافئه بها، وقيل: إنما أعطاه القميص إكراما لابنه وإسعافا له في طلبته وتطيبيا لقلبه، والأول أصح؛ خرجه البخاري عن جابر بن عبد الله قال: لما كان يوم بدر أتني بأسارى وأتى بالعباس ولم يكن عليه ثوب؛ فطلب النبي ﷺ له قميصا فوجدوا قميص عبد الله بن أبي يقدر عليه، فكساه النبي ﷺ إياه (٤)؛ فلذلك نزع النبي ﷺ قميصه الذي البسه، وفي الحديث

(١) صحيح: وقد سبق قريبا.

(٢) صحيح: وقد سبق.

(٣) قلت: في هذا نظر؛ لأن الآية مدنية، وأبو طالب هلك بمكة، فنزلت فيه آية القصص، والله أعلم.

(٤) صحيح: البخاري (٣٠٠٨) في الجهاد.

أن النبي ﷺ قال: إن قميصي لا يغني عنه من الله شيئا، وإني لأرجو أن يسلم بفعلتي هذا ألف رجل من قومي، كذا في بعض الروايات «من قومي» يريد من منافقي العرب، والصحيح أنه قال: «رجال من قومه»<sup>(١)</sup>، ووقع في مغازي ابن اسحاق وفي بعض كتب التفسير: فأسلم وتاب لهذه الفعلة من رسول الله ﷺ ألف رجل من الخزرج.

السابعة: لما قال تعالى: ﴿وَلَا تَصَلَّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾ قال علماؤنا: هذا نص في الامتناع من الصلاة على الكفار، وليس فيه دليل على الصلاة على المؤمنين، واختلف: هل يؤخذ من مفهومه وجوب الصلاة على المؤمنين على قولين. يؤخذ لأنه علل المنع من الصلاة على الكفار لكفرهم لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ فإذا زال الكفر وجبت الصلاة. ويكون هذا نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾ (المطففين: ١٥) يعني الكفار؛ فدل على أن غير الكفار يرونه وهم المؤمنون؛ فذلك مثله. والله أعلم. أو تؤخذ الصلاة من دليل خارج عن الآية، وهي الأحاديث الواردة في الباب، والإجماع. ومنشأ الخلاف القول بدليل الخطاب وتركه. روى مسلم عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «إن أخوا لكم قد مات فقوموا فصلوا عليه» قال: فقمنا فصففنا صفين؛ يعني النجاشي<sup>(٢)</sup>، وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ نعى للناس النجاشي في اليوم الذي مات فيه، فخرج بهم إلى المصلى وكبر أربع تكبيرات<sup>(٣)</sup>، وأجمع المسلمون على أنه لا يجوز ترك الصلاة على جنازة المسلمين، من أهل الكباير كانوا أو صالحين، ورأته عن نبيهم ﷺ قولاً وعملاً. والحمد لله. واتفق العلماء على ذلك إلا في الشهيد كما تقدم؛ وإلا في أهل البدع والبعثة.

الثامنة: والجمهور من العلماء على أن التكبير أربع، قال ابن سيرين: كان التكبير ثلاثاً فزادوا واحدة. وقالت طائفة: يكبر خمسا؛ وروى عن ابن مسعود وزيد بن أرقم، وعن علي: ست تكبيرات. وعن ابن عباس وأنس بن مالك وجابر بن زيد: ثلاث تكبيرات، والمعول عليه أربع، روى الدارقطني عن أبي بن كعب أن رسول الله ﷺ قال: «إن الملائكة صلت على آدم فكبرت عليه أربعاً وقالوا: هذه سنتكم يا بني آدم»<sup>(٤)</sup>.

التاسعة: ولا قراءة في هذه الصلاة في المشهور من مذهب مالك، وكذلك أبو حنيفة والثوري؛ لقوله ﷺ: «إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء» رواه أبو داود من حديث أبي هريرة<sup>(٥)</sup>. وذهب الشافعي وأحمد وإسحاق ومحمد بن مسلمة وأشهب من علمائنا وداود إلى أنه يقرأ بالفاحة؛ لقوله عليه السلام: «لا صلاة إلا بفاحة الكتاب»<sup>(٦)</sup> حملاً له على عمومته، وبما خرجه البخاري عن

(١) مرسل عن قتادة: كما عند الطبري (١٠ / ٢١٥) في تفسيره، والزيادة المرفوعة ذكرها الواحدي (ص ٢١٢) في أسباب النزول.

(٢) متفق عليه: البخاري (١٣٢٠) في الجنائز، ومسلم (٩٥٢) في الجنائز.

(٣) متفق عليه: البخاري (١٣٣٣) في الجنائز، ومسلم (٩٥١) في الجنائز.

(٤) ضعيف: الدارقطني (٢ / ٧١) في سننه.

(٥) حسن: أبو داود (٣١٩٩) في الجنائز، وابن ماجه (١٤٩٧) في الجنائز، وحسنه الألباني.

(٦) صحيح: سبق تخريجه.

ابن عباس وصلى على جنازة فقراً بفاتحة الكتاب، وقال: لتعلموا أنها سنة (١)، وخرج النسائي من حديث أبي أمامة، قال: السنة في الصلاة على الجنائز أن يقرأ في التكبير الأولى بأم القرآن مخافتة، ثم يكبر ثلاثاً، والتسليم عند الآخرة (٢). وذكر محمد بن نصر المروزي عن أبي أمامة أيضاً قال: السنة في الصلاة على الجنائز أن تكبر، ثم تقرأ بأم القرآن، ثم تصلي على النبي ﷺ، ثم تخلص الدعاء للميت. ولا يقرأ إلا في التكبير الأولى ثم يسلم (٣). قال شيخنا أبو العباس: وهذان الحديثان صحيحان، وهما ملحقان عند الأصوليين بالمسند. والعمل على حديث أبي أمامة أولى؛ إذ فيه جمع بين قوله عليه السلام: «لا صلاة» وبين إخلاص الدعاء للميت، وقراءة الفاتحة فيها إنما هي استفتاح للدعاء. والله أعلم.

العاشرة: وسنة الإمام أن يقوم عند رأس الرجل وعجيزة المرأة، لما رواه أبو داود عن أنس وصلى على جنازة فقال له العلاء بن زياد: يا أبا حمزة، هكذا كان رسول الله ﷺ يصلي على الجنائز كصلاتك يكبر أربعاً ويقوم عند رأس الرجل وعجيزة المرأة؟ قال: نعم (٤)، ورواه مسلم عن سمرة بن جندب قال: صليت خلف النبي ﷺ وصلى على أم كعب ماتت وهي نفساء، فقام رسول الله ﷺ للصلاة عليها وسطها (٥).

الحادية عشرة: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ كان رسول الله ﷺ إذا دفن الميت وقف على قبره ودعا له بالتثبيت (٦)، على ما بيناه في «التذكرة» والحمد لله.

﴿وَلَا تَعْجَلْ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَوْلَادِهِمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾

كرره تأكيداً. وقد تقدم الكلام فيه.

﴿وَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَجَاهِدُوا مَعَ رَسُولِهِ اسْتَأْذَنَكَ أُولُوا الطَّوْلِ مِنْهُمْ وَقَالُوا ذَرْنَا نَكُنْ مَعَ الْقَاعِدِينَ﴾

انتدب المؤمنون إلى الإجابة وتعلل المنافقون، فالأمر للمؤمنين باستدامة الإيمان وللمنافقين بابتداء الإيمان. و«أن» في موضع نصب؛ أي: بأن آمنوا. و«الطول» الغني؛ وقد تقدم، وخصهم بالذكر لأن من لا طول له لا يحتاج إلى إذن لأنه معذور، و«قَالُوا ذَرْنَا نَكُنْ مَعَ الْقَاعِدِينَ» أي: العاجزين عن الخروج.

(١) صحيح: البخاري (١٣٣٥) في الجنائز.

(٢) صحيح: النسائي (٧٥ / ٤) في الجنائز، وصححه الألباني هناك.

(٣) صحيح: المصنف (٦٤٢٨) لعبد الرزاق.

(٤) صحيح: أبو داود (٣١٩٤) في الجنائز، والترمذي (١٠٣٦) في الجنائز، وصححه الألباني.

(٥) متفق عليه: البخاري (١٣٣٢) في الجنائز، ومسلم (٩٦٤) في الجنائز.

(٦) صحيح: أبو داود (٣٢٢١) في الجنائز، عن عثمان رضي الله عنه، وصححه الألباني.

﴿رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ ٥٥ لَكِنَّ الرَّسُولَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ جَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَأَوْلِيَتِكُمْ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ وَأُولَتِكُمْ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ٥٦ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ٥٧ ﴿

قوله تعالى: ﴿رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ﴾ ﴿الْخَوَالِفِ﴾ جمع خالفة؛ أي: مع النساء والصبيان وأصحاب الأعدار من الرجال، وقد يقال للرجل: خالفة وخالف أيضا: إذا كان غير نجيب؛ على ما تقدم. يقال: فلان خالفة أهله: إذا كان دونهم. قال النحاس: وأصله من خلف اللبن يخلف إذا حمض من طول مكثه، وخلف فم الصائم إذا تغير ريحه؛ ومنه فلان خلف سوء؛ إلا أن فواعل جمع فاعله ولا يجمع فاعل صفة على فواعل إلا في الشعر؛ إلا في حرفين، وهما فارس وهالك، وقوله تعالى في وصف المجاهدين: ﴿وَأُولَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ﴾ قيل: النساء الحسنات؛ عن الحسن، دليله قوله عز وجل: ﴿فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ﴾ [الرحمن: ٧٠]. ويقال: هي خيرة النساء، والأصل خيرة فخفف؛ مثل هيئة وهينة، وقيل: جمع خيرة فالمنى لهم منافع الدارين، وقد تقدم معنى الفلاح، والجنات: البساتين، وقد تقدم أيضا.

﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ سَيُصِيبُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ٥٨ ﴿

قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ﴾ قرأ الأعرج والضحاك: «المُعَذِّرُونَ» مخففا، ورواه أبو كريب عن أبي بكر عن عاصم، ورواه أصحاب القراءات عن ابن عباس. قال الجوهري: وكان ابن عباس يقرأ: «وجاء المُعَذُّون» مخففة، من أعذر، ويقول: والله لهكذا أنزلت. قال النحاس: إلا أن مدارها عن الكلبي، وهي من أعذر؛ ومنه قد أعذر من أنذر؛ أي: قد بالغ في العذر من تقدم إليك فأنذر، وأما: «المُعَذِّرُونَ» بالتشديد ففيه قولان: أحدهما أنه يكون المحق؛ فهو في المعنى المعتذر، لأن له عذرا، فيكون: «المُعَذِّرُونَ» على هذه أصله المعتذرون، ولكن التاء قلبت ذالا فأدغمت فيها وجعلت حركتها على العين؛ كما قرئ «يَخْصُمُونَ» [يس: ٤٩] بفتح الخاء. ويجوز «المُعَذِّرُونَ» بكسر العين لاجتماع الساكنين. ويجوز ضمها اتباعا للميم. ذكره الجوهري والنحاس. إلا أن النحاس حكاه عن الأحمش والفراء وأبي حاتم وأبي عبيد. ويجوز أن يكون الأصل المعتذرون، ثم أدغمت التاء في الذال؛ ويكونون الذين لهم عذر، قال لبيد:

إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَرَ

والقول الآخر: أن المعتذر قد يكون غير محق، وهو الذي يعتذر ولا عذر له، قال الجوهري: فهو المعتذر على جهة الفعل؛ لأنه الممرض والمقصر يعتذر بغير عذر، قال غيره: يقال: عذر فلان في أمر كذا تعذيرا؛ أي قصر ولم يبالغ فيه، والمعنى أنهم اعتذروا بالكذب، قال الجوهري: وكان ابن عباس يقول: لعن الله المعتذرين<sup>(١)</sup>، كان الأمر عنده أن المعتذر بالتشديد هو المظهر للعذر، اعتلالا من غير

(١) انظر: البحر المحيط (٥/ ٨٤) لأبي حيان.

حقيقة له في العذر. النحاس: قال أبو العباس محمد بن يزيد: ولا يجوز أن يكون الأصل فيه المعتذرين، ولا يجوز الإدغام فيقع اللبس، وذكر إسماعيل بن إسحاق: أن الإدغام مجتنب على قول الخليل وسيبويه، بعد أن كان سياق الكلام يدل على أنهم مذمومون لا عذر لهم، قال: لأنهم تجاوزوا ليؤذن لهم ولو كانوا من الضعفاء والمرضى والذين لا يجدون ما ينفقون لم يحتاجوا أن يستأذنوا. قال النحاس: وأصل المعذرة والإعذار والتعذير من شيء واحد وهو مما يصعب ويتعذر، وقول العرب: من عذيري من فلان، معنا: قد أتى أمرا عظيما يستحق أن أعاقبه عليه ولم يعلم الناس به، فمن يعذرنى إن عاقبته. فعلى قراءة التخفيف قال ابن عباس: هم الذين تخلفوا بعذر فأذن لهم النبي ﷺ<sup>(١)</sup>، وقيل: هم رهط عامر بن الطفيل قالوا: يا رسول الله، لو غزونا معك أغارت أعراب طيئ على حلاتنا وأولادنا ومواشينا؛ فعذرهم النبي ﷺ، وعلى قراءة التشديد في القول الثاني، هم قوم من غفار اعتذروا فلم يعذرهم النبي ﷺ؛ لعلمه أنهم غير محقين<sup>(٢)</sup>، والله أعلم. وقعد قوم بغير عذر أظهروه جراءة على رسول الله ﷺ، وهم الذين أخبر الله تعالى عنهم فقال: ﴿وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ والمراد بكذبهم قولهم: إنا مؤمنون. و﴿لِيُؤْذَنَ﴾ نصب بلام كي.

﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَأَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَرْنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ ﴿٦١﴾ ﴿٦٠﴾

فيه ست مسائل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعْفَاءِ﴾ الآية. أصل في سقوط التكليف عن العاجز؛ فكل من عجز عن شيء سقط عنه، فتارة إلى بدل هو فعل، وتارة إلى بدل هو غرم، ولا فرق بين العجز من جهة القوة أو العجز من جهة المال؛ ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وقوله: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ [النور: ٦١]. وروى أبو داود عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «لقد تركتم بالمدينة أقواما ما سرتهم مسيرا ولا أنفقتهم من نفقة، ولا قطعتم من واد إلا وهم معكم فيه». قالوا: يا رسول الله، وكيف يكونون معنا وهم بالمدينة؟ قال: «حبسهم العذر»<sup>(٣)</sup>، فبينت هذه الآية مع ما ذكرنا من نظائرها أنه لا حرج على المعذورين، وهم قوم عرف عذرهم كأرباب الزمانة والهزم والعمى والعرج، وأقوام لم يجدوا ما ينفقون؛ فقال: ليس على هؤلاء حرج. ﴿إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ إذا عرفوا الحق وأحبوا أوليائه وأبغضوا أعداءه. قال العلماء: فعذر الحق سبحانه أصحاب الأعذار، وما صبرت القلوب؛ فخرج

(١) ضعيف: للانقطاع بين الضحاك وابن عباس. الطبري (١٠/ ٢١٩) في تفسيره.

(٢) ضعيف: أرسله مجاهد وفيه انقطاع بين ابن جريج الراوي عنه وبينه كما في تفسير الطبري (١٠/ ٢٢٠).

(٣) صحيح: وقد سبق تخريجه، وانظر: سنن أبي داود (٨/ ٢٥٠) في الجهاد.

ابن أم مكتوم إلى أحد وطلب أن يعطي اللواء فأخذه مصعب بن عمير، فجاء رجل من الكفار فضرب يده التي فيها اللواء فقطعها، فأمسكه باليد الأخرى فضرب اليد الأخرى فأمسكه بصدرة وقرأ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤]. هذه عزائم القوم، والحق يقول: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ﴾ [النور: ٦١] وهو في الأول. ﴿وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ﴾ [النور: ٦١] وعمرو بن الجموح من نقيب الأنصار أعرج وهو في أول الجيش. قال له الرسول عليه السلام: «إن الله قد عذرك» فقال: والله لأحفرن بعرجتي هذه في الجنة<sup>(١)</sup>؛ إلى أمثالهم حسب ما تقدم في هذه السورة من ذكرهم رضي الله عنهم، وقال عبد الله بن مسعود: ولقد كان الرجل يزني به يهادى بين الرجلين حتى يقام في الصف<sup>(٢)</sup>.

الثانية: قوله تعالى: ﴿إِذَا نَصَحُوا﴾ النصح إخلاص العمل من الغش. ومنه التوبة النصوح. قال نبطويه: نصح الشيء إذا خلص. ونصح له القول أي أخلصه له. وفي «صحيح مسلم» عن تميم الداري أن النبي ﷺ قال: «الدين النصيحة» ثلاثاً. قلنا لمن؟ قال: «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»<sup>(٣)</sup>. قال العلماء: النصيحة لله إخلاص الاعتقاد في الوجدانية، ووصفه بصفات الألوهية، وتزويجه عن النقائص والرغبة في محابته والبعد من مساخطه. والنصيحة لرسوله: التصديق بنبوته، والتزام طاعته في أمره ونهيه، وموالاته من الإلاه ومعاداة من عاداه، وتوقيره، ومحبته ومحبة آل بيته، وتعظيمه وتعظيم سنته، وإحياؤها بعد موته بالبحث عنها، والتفقه فيها والذب عنها ونشرها والدعاء إليها، والتخلق بأخلاقه الكريمة ﷺ. وكذا النصح لكتاب الله: قراءته والتفقه فيه، والذب عنه وتعليمه وإكرامه والتخلق به. والنصح لأئمة المسلمين: ترك الخروج عليهم، وإرشادهم إلى الحق وتبئهم فيما أغفلوه من أمور المسلمين، ولزوم طاعتهم والقيام بواجب حقهم. والنصح للعامة: ترك معاداتهم، وإرشادهم وحب الصالحين منهم، والدعاء لجمعهم وإزادة الخير لكافتهم. وفي الحديث الصحيح «مثل المؤمن في توادم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى»<sup>(٤)</sup>.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾ «من سبيل» في موضع رفع اسم «ما» أي من طريق إلى العقوبة. وهذه الآية أصل في رفع العقاب عن كل محسن، ولهذا قال علماؤنا في الذي يقتص من قاطع يده فيفضي ذلك في السراية إلى إتلاف نفسه: إنه لا دية له؛ لأنه محسن في اقتصاصه من المعتدي عليه. وقال أبو حنيفة: تلزمه الدية، وكذلك إذا صال فحل على رجل فقتله في دفعه عن نفسه فلا ضمان عليه؛ وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: تلزمه للمالكة القيمة. قال ابن العربي: وكذلك القول في مسائل الشريعة كلها.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أتَوْكَ لِحَمْلِهِمْ﴾ روي أن الآية نزلت في العرياض بن

(١) صحيح: وقد سبق.

(٢) صحيح: وقد سبق. ويهادى بين الرجلين معتمداً عليهما من ضعفه وتمايله، من نهات المرأة في مشيتها إذا تمايلت. النهاية (٥/ ٢٥٥) لابن الأثير.

(٣) صحيح: مسلم (٥٥) في الإيمان.

(٤) متفق عليه: البخاري (٦٠١١) في الأدب، ومسلم (٢٥٨٦) في البر والصلة والآداب، عن النعمان بن بشير الأنصاري رضي الله عنه.

سارية<sup>(١)</sup>. وقيل: نزلت في عائذ بن عمرو، وقيل: نزلت في بني مقرن - وعلى هذا جمهور المفسرين - وكانوا سبعة إخوة، كلهم صحبوا النبي ﷺ، وليس في الصحابة سبعة إخوة غيرهم، وهم النعمان ومعقل وعقيل وسويد وسان وسابع<sup>(٢)</sup> لم يسم، بنو مقرن المزيون سبعة إخوة هاجروا وصحبوا رسول الله ﷺ ولم يشاركهم - فيما ذكره ابن عبد البر وجماعة - في هذه المكرمة غيرهم. وقد قيل: إنهم شهدوا الخندق كلهم، وقيل: نزلت في سبعة نفر من بطون شتى، وهم البكاؤون أتوا رسول الله ﷺ في غزوة تبوك ليحملهم، فلم يجد ما يحملهم عليه؛ فـ ﴿تَوَلَّوْاْ وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنْفِقُونَ﴾ فسموا البكاكين. وهم: سالم بن عمير من بني عمرو بن عوف، وعلبة بن زيد أخو بني حارثة، وأبو ليلى عبد الرحمن بن كعب من بني مازن بن النجار، وعمرو بن الحمام من بني سلمة، وعبد الله بن المغفل المزني، وقيل: بل هو عبد الله بن عمرو المزني، وهرمي بن عبد الله أخو بني واقف، وعرباض بن سارية الفزاري، هكذا سماهم أبو عمر في كتاب «الدرر» له. وفيهم اختلاف. قال القشيري: معقل بن يسار وصخر بن خنساء وعبد الله بن كعب الأنصاري، وسالم بن عمير، وثعلبة بن غنمة، وعبد الله بن مغفل وآخر، قالوا: يا نبي الله، قد ندبتنا للخروج معك، فاحملنا على الخفاف المرفوعة والنعال المخصوفة نغز معك، فقال: ﴿لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ فتولوا وهم يكون<sup>(٣)</sup>، وقال ابن عباس: سألوهم أن يحملهم على الدواب، وكان الرجل يحتاج إلى بعيرين، بعير يركبه وبعير يحمل مائه وزاده لبعده الطريق. وقال الحسن: نزلت في أبي موسى وأصحابه أتوا النبي ﷺ ليستحملوه، ووافق ذلك منه غضبا فقال: «والله لا أحملكم ولا أجد ما أحملكم عليه» فتولوا يكون؛ فدعاهم رسول الله ﷺ وأعطاهم ذودا، فقال أبو موسى: ألت حلفت يا رسول الله؟ فقال: «إني إن شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها إلا أتيت الذي هو خير وكفرت عن يميني»<sup>(٤)</sup>.

قلت: وهذا حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم بلفظه ومعناه، وفي مسلم: فدعا بنا فأمر لنا بخمس ذود غر الذرى. الحديث<sup>(٥)</sup>، وفي آخره: «فانطلقوا فإنما حملكم الله»<sup>(٦)</sup>، وقال الحسن أيضا وبكر بن عبد الله: نزلت في عبد الله بن مغفل المزني، أتى النبي ﷺ يستحمه<sup>(٧)</sup>، قال الجرجاني: التقدير أي ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم وقلت: لا أجد. فهو مبتدأ معطوف على ما قبله بغير واو، والجواب ﴿تَوَلَّوْاْ﴾، ﴿وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ﴾ الجملة في موضع نصب على الحال. ﴿حَزَنًا﴾ مصدر، ﴿أَلَّا يَجِدُواْ﴾ نصب بـ «أن». وقال النحاس: قال الفراء يجوز ألا يجدون؛ يجعل لا بمعنى:

(١) حسن: والطبري (٢٢٢/١٠) في تفسيره.

(٢) ذكره الطبري (٢٢٢/١٠) في تفسيره، والواحدي (ص ٢١٢) في أسباب النزول وذكر ثلاثة: معقلا، وسويدا، والنعمان. وذكر المصنف هنا خمسة فحسب.

وجاء أنهم: عبد الله، وعبد الرحمن، وعقيل، ومعقل، وسويد، وسان، أولاد مقرن.

(٣) صحيح: وقد سبق.

(٤) هذا مرسل: أرسله الحسن، وقد سبق. والذود من الإبل: ما بين الشتين إلى التسع.

وقيل: ما بين الثلاث إلى العشر وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها كالنعم. النهاية (١٧١/٢) لابن الأثير.

(٥، ٦) صحيح: انظر: السابق. غر الذرى: أي بيض الأسنمة، والذرى: ج (ذروة) وهي أعلى كل شيء كما في النهاية (١٥٩/٢) لابن الأثير.

(٧) مرسل: انظر: الطبري (٢٢٢/١٠) في تفسيره.

ليس، وهو عند البصريين بمعنى أنهم لا يجدون.

الخامسة: والجمهور من العلماء على أن من لا يجد ما ينفقه في غزوه أنه لا يجب عليه، وقال علماءنا: إذا كانت عادته المسألة لزمه كالحج وخرج على العادة، لأن حاله إذا لم تتغير يتوجه الفرض عليه كتوجهه على الواجد. والله أعلم.

السادسة: قوله تعالى: ﴿وَأَعْيَنَهُمْ نَفِيضٌ مِنَ الدَّمْعِ﴾ ما يستدل به على قرائن الأحوال، ثم منها ما يفيد العلم الضروري، ومنها ما يحتمل التردد. فالأول كمن يمر على دار قد علا فيها النعي، وخمشت الخدود، وحلقت الشعور، وسلقت (١) الأصوات، وخرقت الجيوب، ونادوا على صاحب الدار بالثبور؛ فيعلم أنه قد مات. وأما الثاني فكدموع الأيتام على أبواب الحكام؛ قال الله تعالى مخبرا عن إخوة يوسف عليه السلام: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦]، وهم الكاذبون؛ قال الله تعالى مخبرا عنهم: ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨]. ومع هذا فإنها قرائن يستدل بها في الغالب فتبني عليها الشهادات بناء على ظواهر الأحوال وغالبها. وقال الشاعر:

إِذَا اشْتَبَكَ دُمُوعٌ فِي خُدُودٍ تَبَيَّنَ مِنْ بَكْيٍ مَعَنَ تَبَاكِي

وسياتي هذا المعنى في «يوسف» مستوفى إن شاء الله تعالى.

﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ رِضْوَانًا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ﴿١٥﴾

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ﴾ أي العقوبة والمأثم. ﴿عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ﴾ والمراد المنافقون. كرر ذكرهم للتأكيد في التحذير من سوء أفعالهم.

﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُلْ لَا تَعْتَذِرُونَ لَنْ تُؤْمِنُوا لَكُمْ قَدْ نَبَأْنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ﴿١٦﴾

قوله تعالى: ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ﴾ يعني المنافقين، ﴿لَنْ تُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾ أي: لن نصدقكم، ﴿قَدْ نَبَأْنَا اللَّهُ مِنْ أَخْبَارِكُمْ﴾ أي أخبرنا بسر أئركم. ﴿وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ فيما تستأنفون. ﴿ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ أي: يجازيكم بعلمكم. وقد مضى هذا كله مستوفى.

﴿سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُوا عَنْهُمْ فَأَعْرِضُوا عَنْهُمْ إِنَّهُمْ رَجِسٌ وَمَآؤُهُمْ جَهَنَّمُ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ ﴿١٧﴾

قوله تعالى: ﴿سَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ﴾ أي: من تبوك. والمحلوف عليه محذوف؛ أي: يحلفون أنهم ما قدروا على الخروج. ﴿لِتُعْرِضُوا عَنْهُمْ﴾ أي: لتصفحوا عن لومهم، وقال ابن عباس: أي لا تكلموهم، وفي الخبر أنه قال عليه السلام لما قدم من تبوك: «ولا تجالسوهم ولا

(١) السلق: رفع الصوت عند المصيبة، وقيل: أن تصك المرأة وجهها وتمرشه، والأول أصح. النهاية (٢/٣٩١).

تكلّموهم»<sup>(١)</sup>. ﴿إِنَّهُمْ رَجِسٌ﴾ أي: عملهم رجس؛ والتقدير: إنهم ذوو رجس؛ أي: عملهم قبيح، ﴿وَمَا وَاهُمْ جَهَنَّمُ﴾ أي منزلهم ومكانهم، قال الجوهري: المأوى كل مكان يأوي إليه شيء ليلاً أو نهاراً، وقد أوى فلان إلى منزله يأوي أوياء، على فعول، وإواء. ومنه قوله تعالى: ﴿سَأْوِي إِلَى جَبَلٍ يَغِيَّبُنِي مِنَ الْمَاءِ﴾ [هود: ٤٣]. وأويته أنا إيواء، وأويته إذا أنزلته بك؛ فعلت وأفعلت، بمعنى؛ عن أبي زيد، ومأوي الإبل - بكسر الواو - لغة في مأوى الإبل خاصة، وهو شاذ.

﴿يَخْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنْ تَرْضَوْا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾

حلف عبد الله بن أبي ألا يتخلف عن رسول الله ﷺ بعد ذلك وطلب أن يرضى عنه.

﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾

قوله تعالى: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا﴾.

فيه مسألتان:

الأولى: لما ذكر جل وعز أحوال المنافقين بالمدينة ذكر من كان خارجاً منها ونائباً من الأعراب؛ فقال كفرهم أشد. قال قتادة: لأنهم أبعد عن معرفة السنن<sup>(٢)</sup>، وقيل: لأنهم أقسى قلباً وأجفى قولاً وأغلظ طبعاً وأبعد عن سماع التنزيل؛ ولذلك قال الله تعالى في حقهم ﴿وَأَجْدَرُ﴾ أي أخلق. ﴿أَلَّا يَعْلَمُوا﴾ «أن» في موضع نصب بحذف الباء؛ تقول: أنت جدير بأن تفعل وأن تفعل؛ فإذا حذفت الباء لم يصلح إلا بـ «أن» وإن أتيت بالباء صلح بـ «أن» وغيره؛ تقول: أنت جدير أن تقوم، وجدير بالقيام. ولو قلت: أنت جدير القيام كان خطأ، وإنما صلح مع «أن» لأن «أن» يدل على الاستقبال فكانها عوض من المحذوف، ﴿حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ أي فرائض الشرع، وقيل: حجج الله في الربوبية وبعثة الرسل لقلة نظرهم.

الثانية: ولما كان ذلك ودل على نقصهم وحطهم عن المرتبة الكاملة عن سواهم ترتبت على ذلك

أحكام ثلاثة:

أولها: لا حق لهم في الفياء والغنيمة؛ كما قال النبي ﷺ في «صحيح مسلم» من حديث بريدة، وفيه: «ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا أن يتحولوا عنها فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين، ولا يكون لهم في الغنيمة والفياء شيء، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين»<sup>(٣)</sup>.

وثانيها: إسقاط شهادة أهل البادية عن الحاضرة؛ لما في ذلك من تحقق التهمة، وأجازها أبو حنيفة

(١) مرسل: ابن أبي حاتم (٣٨٠/٧) في تفسيره مرسلأ عن السدي.

(٢) البحر المحيط (٩٠/٥) لأبي حيان، وابن أبي حاتم (٣٨٣/٧) في تفسيره مسندا إليه بسنده.

(٣) صحيح: مسلم (١٧٣١) في الجهاد والسير.

قال: لأنها لا تراعي كل تهمة، والمسلمون كلهم عنده على العدالة، وأجازها الشافعي إذا كان عدلا مرضيا؛ وهو الصحيح لما بيناه في «البقرة». وقد وصف الله تعالى الأعراب هنا أوصافا ثلاثة: أحدها: بالكفر والنفاق. والثاني: بأنه يتخذ ما ينفق مغرما ويتربص بكم الدوائر. والثالث: بالإيمان بالله وباليوم الآخر ويتخذ ما ينفق قربات عند الله وصلوات الرسول؛ فمن كانت هذه صفته فبعيد ألا تقبل شهادته فيلحق بالثاني والأول، وذلك باطل. وقد مضى الكلام في هذا في «النساء». وثالثها: أن إمامتهم بأهل الحاضرة ممنوعة لجهلهم بالسنة، وتركهم الجمعة. وكره أبو مجلز إمامة الأعرابي. وقال مالك: لا يؤم وإن كان أقرأهم. وقال سفيان الثوري والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي: الصلاة خلف الأعرابي جائزة. واختاره ابن المنذر إذا أقام حدود الصلاة.

قوله تعالى: ﴿أَشَدُّ﴾ أصله أشدد؛ وقد تقدم، ﴿كُفْرًا﴾ نصب على البيان، ﴿وَنَفَاقًا﴾ عطف عليه. ﴿وَأَجْدَرُ﴾ عطف على أشد، ومعناه أخلق؛ يقال: فلان جدير بكذا أي خليف به، وأنت جدير أن تفعل كذا، والجمع جدراء وجدريون. وأصله من جدر الحائط وهو رفعه بالبناء. فقوله: هو أجدر بكذا أي أقرب إليه وأحق به، ﴿وَأَجْدَرُ أَلْيَعْلَمُوا﴾ أي: بالأ يعلموا. والعرب: جليل من الناس، والنسبة إليهم عربي بين العروبة، وهم أهل الأمصار. والأعراب منهم سكان البادية خاصة، وجاء في الشعر الفصيح أعراب، والنسبة إلى الأعراب أعرابي لأنه لا واحد له، وليس الأعراب جمعا للعرب كما كان الأنباط جمعا لنبط؛ وإنما العرب اسم جنس، والعرب العاربة هم الخلف منكم، وأخذ من لفظه وأكد به؛ كقولك: ليل لائل، وربما قالوا: العرب: العرياء. وتعرب أي تشبه بالعرب. وتعرب بعد هجرته أي: صار أعرابيا. والعرب المستعربة هم الذين ليسوا بخلص، وكذلك المتعربة، والعربية هي هذه اللغة، ويعرب بن قحطان أول من تكلم بالعربية، وهو أبو اليمن كلهم. والعرب والعرب واحد؛ مثل العجم والعجم. والعرب تصغير العرب؛ قال الشاعر:

وَمَكَّنَ الضَّبَابَ طَعَامَ الْعَرِيبِ وَلَا تَشْتَهِيهِ نَفُوسُ الْعَجَمِ

إنما صغرتهم تعظيما؛ كما قال: أنا جُدَيْلُهَا المَحْكُوكُ، وعذيقها المَرْجَبُ (١)، كله عن الجوهري. وحكى القشيري: وجمع العربي العرب، وجمع الأعرابي أعراب وأعاريب. والأعرابي إذا قيل له: يا عربي فرح، والعربي إذا قيل له يا أعرابي غضب، والمهاجرون والأنصار عرب لا أعراب. وسميت العرب عربا لأن ولد إسماعيل نشؤوا من عربة، وهي من تهامة فنسبوا إليها. وأقامت قريش بعربة وهي مكة، وانتشر سائر العرب في جزيرتها.

﴿ وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يَنْفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُّ بِكُمْ الدَّوَابِرَ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ

عَلِيمٌ ﴿١٥﴾ ﴾

قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ﴾ «من» في موضع رفع بالابتداء، ﴿مَا يَنْفِقُ مَغْرَمًا﴾ مفعولان؛

(١) هذا من قول رجل من الأنصار، قيل: إنه الحباب بن المنذر رضي الله عنه كما في صحيح البخاري (١٥٣/١٢) -

مع الفتح - في قصة السقيفة وبيعة أبي بكر رضي الله عنه.

والمعنى: أن العذيق وهو تصغير عذق، وهو النخلة، والمرحب أي يدعم النخلة إذا كثر حملها، وجذيلها:

الجلل عودٌ ينصب للابل الجرباء لتحتك فيه. الفتح (٣١/٧) لابن حجر رحمه الله تعالى.



ذلك طرفا نبين الغرض فيه إن شاء الله تعالى، وروى عمر بن الخطاب أنه قرأ: «والأنصار» رفعا عطفًا على السابقين، قال الأخفش: الخفض في الأنصار الوجه؛ لأن السابقين منهما، والأنصار اسم إسلامي، قيل لأنس بن مالك: أرايت قول الناس لكم: الأنصار، اسم سماكم الله به، أم كتتم تدعون به في الجاهلية؟ قال: بل اسم سمانا الله به في القرآن؛ ذكره أبو عمر في «الاستذكار».

الثانية: نص القرآن على تفضيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار وهم الذين صلوا إلى القبلتين؛ في قول سعيد بن المسيب وطائفة، وفي قول أصحاب الشافعي هم الذين شهدوا بيعة الرضوان، وهي بيعة الحديبية، وقاله الشعبي، وعن محمد بن كعب وعطاء بن يسار: هم أهل بدر. واتفقوا على أن من هاجر قبل تحويل القبلة فهو من المهاجرين الأولين من غير خلاف بينهم، وأما أفضلهم وهي:

الثالثة: فقال أبو منصور البغدادي التميمي: أصحابنا مجمعون على أن أفضلهم الخلفاء الأربعة، ثم الستة الباقيون إلى تمام العشرة، ثم البديون ثم أصحاب أحد ثم أهل بيعة الرضوان بالحديبية. الرابعة: وأما أولهم إسلاما، فروى مجالد عن الشعبي قال: سألت ابن عباس: من أول الناس إسلاما؟ قال أبو بكر، أو ما سمعت قول حسان:

إِذَا تَذَكَّرْتَ شَجْوًا مِنْ أَخِي ثِقَةً      فَاذْكُرْ أَخَاكَ أَبَا بَكْرٍ بِمَا فَعَلَا  
خَيْرُ الْبَرِيَّةِ اتَّقَاهَا وَأَعْدِلْهَا      بَعْدَ النَّبِيِّ وَأَوْفَاهَا بِمَا حَمَلَا  
الثَّانِي التَّالِي الْمَحْمُودُ مَشْهُدُهُ      وَأَوَّلُ النَّاسِ مِنْهُمْ صَدَقَ الرُّسُلَا<sup>(١)</sup>

وذكر أبو الفرج بن الجوزي عن يوسف بن يعقوب بن الماجشون أنه قال: أدركت أبي وشيخنا محمد بن المنكدر وربيعة بن أبي عبد الرحمن وصالح بن كيسان وسعد بن إبراهيم وعثمان بن محمد الأحنسي وهم لا يشكون أن أول القوم إسلاما أبو بكر<sup>(٢)</sup>؛ وهو قول ابن عباس وحسان وأسماء بنت أبي بكر، وبه قال إبراهيم النخعي. وقيل: أول من أسلم علي؛ روي ذلك عن زيد بن أرقم وأبي ذر والمقداد وغيرهم. قال الحاكم أبو عبد الله: لا أعلم خلافا بين أصحاب التواريخ أن عليا أولهم إسلاما. وقيل: أول من أسلم زيد بن حارثة. وذكر معمر نحو ذلك عن الزهري، وهو قول سليمان ابن يسار وعروة بن الزبير، وعمران بن أبي أنس، وقيل: أول من أسلم خديجة أم المؤمنين؛ روي ذلك من وجوه عن الزهري، وهو قول قتادة ومحمد بن إسحاق بن يسار وجماعة، وروي أيضا عن ابن عباس. وادعى الثعلبي المفسر اتفاق العلماء على أن أول من أسلم خديجة، وأن اختلافهم إنما هو فيمن أسلم بعدها. وكان إسحاق بن إبراهيم بن راهويه الحنظلي يجمع بين هذه الأخبار، فكان يقول: أول من أسلم من الرجال أبو بكر، ومن النساء خديجة، ومن الصبيان علي، ومن الموالي زيد بن حارثة، ومن العبيد بلال، والله أعلم، وذكر محمد بن سعد قال: أخبرني مصعب بن ثابت قال: حدثني أبو الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل قال: كان إسلام الزبير بعد أبي بكر، وكان رابعا

(١) ضعيف: فيه مجالد عن الشعبي، ومجالد بن سعيد الهمداني ليس بالقوي، وهو من طريق ابن أبي شيبة.

(٢) كذا في البداية والنهاية (٢/٢٩) لابن كثير، وعزاه للبخاري - رحمه الله .

أو خامسا. قال الليث بن سعد: وحدثني أبو الأسود قال: أسلم الزبير وهو ابن ثمان سنين، وروي أن عليا أسلم ابن سبع سنين، وقيل: ابن عشر.

الخامسة: والمعروف عن طريقة أهل الحديث: أن كل مسلم رأى رسول الله ﷺ فهو من أصحابه (١)، قال البخاري في صحيحه: من صحب النبي ﷺ، أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه. وروي عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يعد الصحابي إلا من أقام مع رسول الله ﷺ سنة أو سنتين، وغزا معه غزوة أو غزوتين، وهذا القول إن صح عن سعيد بن المسيب يوجب ألا يعد من الصحابة جرير بن عبد الله البجلي أو من شاركه في فقد ظاهر ما اشترطه فيهم ممن لا نعرف خلافا في عده من الصحابة.

السادسة: لا خلاف أن أول السابقين من المهاجرين أبو بكر الصديق. وقال ابن العربي: السبق يكون بثلاثة أشياء: الصفة وهو الإيمان، والزمان، والمكان، وأفضل هذه الوجوه سبق الصفات؛ والدليل عليه قوله ﷺ في الصحيح: «نحن الآخرون الأولون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا وأوتينا من بعدهم فهذا يومهم الذي اختلفوا فيه، فهدانا الله له، فاليهود غدا والنصارى بعد غد» (٢)، فأخبر النبي ﷺ أن من سبقنا من الأمم بالزمان سبقناهم بالإيمان والامتثال لأمر الله تعالى والانقياد إليه، والاستسلام لأمره والرضا بتكليفه والاحتمال لوظائفه، لا نعترض عليه ولا نختار معه، ولا نبدل بالرأي شريعته كما فعل أهل الكتاب؛ وذلك بتوفيق الله لما قضاه، وبتييسيره لما يرضاه؛ وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

السابعة: قال ابن خُويز مَنَدَاد: تضمنت هذه الآية تفضيل السابقين إلى كل منقبة من مناقب الشريعة، في علم أو دين أو شجاعة أو غير ذلك، من العطاء في المال والرتبة في الإكرام. وفي هذه المسألة خلاف بين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. واختلف العلماء في تفضيل السابقين بالعطاء على غيرهم؛ فروي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه كان لا يفضل بين الناس في العطاء بعضهم على بعض بحسب السابقة، وكان عمر يقول له: أتجعل ذا السابقة كمن لا سابقة له؟ فقال أبو بكر: إنما عملوا لله وأجرهم عليه، وكان عمر يفضل في خلافته؛ ثم قال عند وفاته: لئن عشت إلى غد لألحقن أسفل الناس بأعلامهم؛ فمات من ليلته. والخلافة إلى يومنا هذا على هذا الخلاف.

قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾.

فيه مسألتان:

الأولى: قرأ عمر «والأنصار» رفعا «الذين» بإسقاط الواو نعنا للأنصار؛ فراجعه زيد بن ثابت، فسأل عمر أبي بن كعب فصدق به؛ فرجع إليه عمر وقال: ما كنا نرى إلا أنا رفعنا رفعة لا ينالها معنا أحد. فقال أبي: إني أجد مصداق ذلك في كتاب الله في أول سورة «الجمعة»: ﴿وَأَخْرَيْنَ مِنْهُمْ لَمَّا يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ [الجمعة: ٣] وفي سورة «الحشر»: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠]، وفي سورة «الأنفال» بقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدِ وَهَجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ

(١) كذا في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ (٢/٢٨٧)، وهذا قول الجمهور سلفا وخلقًا، كما في الباعث الحديث (ص ٩٤) ط. دار الفكر.

(٢) صحيح: وقد سبق.

فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ ﴿﴾ [الأنفال: ٧٥] فثبتت القراءة بالراو. وبين تعالى بقوله: ﴿إِحْسَانٌ﴾ ما يتبعون فيه من أفعالهم وأقوالهم، لا فيما صدر عنهم من الهفوات والزلات؛ إذ لم يكونوا معصومين رضي الله عنهم.

الثانية: واختلف العلماء في التابعين ومراتبهم؛ فقال الخطيب الحافظ: التابعي من صحب الصحابي؛ ويقال للواحد منهم: تابع وتابعي. وكلام الحاكم أبي عبد الله وغيره مشعر بأنه يكفي فيه أن يسمع من الصحابي أو يلقاه وإن لم توجد الصحبة العرفية، وقد قيل: إن اسم التابعين ينطلق على من أسلم بعد الحديبية<sup>(١)</sup>؛ كخالد بن الوليد وعمرو بن العاص ومن دناهم من مسلمة الفتح؛ لما ثبت أن عبد الرحمن بن عوف شكأ إلى النبي ﷺ خالد بن الوليد؛ فقال النبي ﷺ لخالد: «دعوا لي أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم كل يوم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»<sup>(٢)</sup>، ومن العجب: عند الحاكم أبو عبد الله النعمان - وسويدا ابني مقرن المزني في التابعين عندما ذكر الإخوة من التابعين، وهما صحابييان معروفان مذكوران في الصحابة، وقد شهدا الخندق كما تقدم. والله أعلم، وأكبر التابعين الفقهاء السبعة من أهل المدينة، وهم: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد؛ وعروة بن الزبير، وخارجه بن زيد، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وعبد الله بن عتبة بن مسعود، وسليمان بن يسار. وقد نظمهم بعض الأجلة في بيت واحد فقال:

فَخَذَهُمْ عَيْدُ اللَّهِ عُرْوَةُ قَاسِمٌ سَعِيدُ أَبِي بَكْرٍ سُلَيْمَانُ خَارِجُهُ

وقال أحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup>: أفضل التابعين: سعيد بن المسيب؛ فقيل له: فعلقمة والأسود. فقال: سعيد بن المسيب وعلقمة والأسود. وعنه أيضا أنه قال: أفضل التابعين: قيس وأبو عثمان وعلقمة ومسروق؛ هؤلاء كانوا فاضلين ومن علية التابعين، وقال أيضا: كان عطاء مفتي مكة والحسن مفتي البصرة فهذان أكثر الناس عنهم؛ وأبهم. وروي عن أبي بكر بن أبي داود قال: سيدتا التابعين من النساء: حفصة بنت سيرين، وعمرة بنت عبد الرحمن، وثالثهما - وليست كهما - أم الدرداء، وروي عن الحاكم أبي عبد الله قال: طبقة تعد في التابعين ولم يصح سماع أحد منهم من الصحابة؛ منهم إبراهيم بن سويد النخعي وليس بإبراهيم بن يزيد النخعي الفقيه. وبكير بن أبي السميطة، وبكير بن عبد الله الأشج. وذكر غيرهم قال: وطبقة عددهم عند الناس في أتباع التابعين، وقد لقوا الصحابة منهم أبو الزناد عبد الله بن ذكوان، لقي عبد الله بن عمر وأنسا. وهشام بن عروة، وقد أدخل على عبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وموسى بن عقبة، وقد أدرك أنس بن مالك، وأم خالد بنت خالد بن سعيد. وفي التابعين طبقة تسمى بالمخضرمين، وهم الذين أدركوا الجاهلية وحياة رسول الله ﷺ وأسلموا، ولا صحبة لهم، واحدهم مخضرم بفتح الراء كأنه خضرم، أي: قطع عن نظرائه الذين أدركوا الصحبة وغيرها، وذكرهم مسلم فبلغ بهم عشرين نفسا، منهم: أبو عمرو الشيباني، وسويد بن غفلة الكندي،

(١) هذا قول ضعيف، بل باطل، ومخالف للإجماع كما سبق.

(٢) صحيح: أحمد (٢٢٦٦/٣) في المسند عن أنس.

وعند البخاري (٣٦٧٣) في فضائل أصحاب النبي ﷺ، ومسلم (٢٥٤١/٢٢٢) كليهما في فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم عن أبي سعيد، ولكن بلفظ: «لا تسبوا أصحابي».

(٣) انظر: تدريب الراوي (٢/٢٤٠)، والباعث الحثيث (ص ٩٥) وما بعدها، وهذه - أي سيادة التابعين - محل خلاف كما سيوضح المصنف.

وعمر بن ميمون الأودي، وأبو عثمان النهدي، وعبد خير بن يزيد الخيراني - بفتح الخاء، بطن من همدان، وعبد الرحمن بن مل، وأبو الحلال العتكي ربيعة بن زرارة. ومن لم يذكره مسلم؛ منهم أبو مسلم الخولاني عبد الله بن ثوب، والأحف بن قيس. فهذه نبذة من معرفة الصحابة والتابعين الذين نطق بفضلهم القرآن الكريم، رضوان الله عليهم أجمعين. وكفانا نحن قوله جل وعز: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] على ما تقدم، وقوله عز وجل: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣] الآية. وقال رسول الله ﷺ: «وددت أنا لو رأيتنا إخواننا...». الحديث (١)، فجعلنا إخوانه؛ إن اتقينا الله واقتفينا آثاره، حشرنا الله في زمرة ولا حاد بنا عن طريقته وملته بحق محمد وآله.

﴿وَمَنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾

قوله تعالى: ﴿وَمَنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ﴾ ابتداء وخير. أي: قوم منافقون؛ يعني: مزينة وجهينة وأسلم وغفار وأشجع، ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ﴾ أي: قوم مردوا على النفاق. وقيل: ﴿مَرَدُوا﴾ من نعت المنافقين؛ فيكون في الكلام تقديم وتأخير، المعنى: ومن حولكم من الأعراب منافقون مردوا على النفاق، ومن أهل المدينة مثل ذلك، ومعنى: ﴿مَرَدُوا﴾ أقاموا ولم يتوبوا؛ عن ابن زيد. وقال غيره: لجوا فيه وأبوا غيره؛ والمعنى مستقارب، وأصل الكلمة من اللين والملامسة والتجرد. فكأنهم تجردوا للنفاق، ومنه رملة مرداء لا نبت فيها، وغصن أمرد لا ورق عليه. وفرس أمرد لا شعر على ثنته (٢). وغلام أمرد بين المرء؛ ولا يقال: جارية مرداء، وتمريد البناء تمليسه؛ ومنه قوله: ﴿صَرَخَ مُعَرَّدٌ﴾ [النبل: ٤٤]. وتمريد الغصن تجريده من الورق؛ يقال: مرد يمرد مرودا ومرادة. قوله تعالى: ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾ هو مثل قوله: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠] على ما تقدم. وقيل: المعنى: لا تعلم يا محمد عاقبة أمورهم وإنما نختم نحن بعلمها؛ وهذا يمنع أن يحكم على أحد بجنة أو نار.

قوله تعالى: ﴿سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ قال ابن عباس: بالأمراض في الدنيا وعذاب الآخرة. فمرض المؤمن كفارة، ومرض الكافر عقوبة، وقيل: العذاب الأول الفضيحة بإطلاع النبي ﷺ عليهم؛ على ما يأتي بيانه في «المنافقون». والعذاب الثاني عذاب القبر (٣). الحسن وقتادة: عذاب الدنيا وعذاب القبر. ابن زيد: الأول بالمصائب في أموالهم وأولادهم، والثاني: عذاب القبر (٤). مجاهد: الجوع والقتل. الفراء: القتل وعذاب القبر، وقيل: السب والقتل، وقيل: الأول أخذ الزكاة من أموالهم وإجراء الحدود عليهم، والثاني: عذاب القبر، وقيل: أحد العذابين ما قال تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُكَ أَمْوَالُهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [التوبة: ٥٥]، والغرض من الآية اتباع العذاب، أو تضعيف العذاب عليهم.

(١) صحيح: مسلم (٢٤٩) في الطهارة، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) ثنة الفرس: مؤخر رسغه، وهي شعرات مدلاة مشرفات من خلف اللسان «ثن».

(٣) كذا في تفسير الطبري (١١/١٣).

(٤) صحيح إليه: السابق (١١/١٢).

﴿ وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَىٰ اللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنْ أَنَّىٰ اللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾

أي : ومن أهل المدينة ومن حولكم قوم أقرؤا بذنوبهم، وآخرون مرجون لأمر الله يحكم فيهم بما يريد. فالصنف الأول يحتمل أنهم كانوا منافقين وما مردوا على النفاق، ويحتمل أنهم كانوا مؤمنين. وقال ابن عباس: نزلت في عشرة تخلفوا عن غزوة تبوك، فأوثق سبعة منهم أنفسهم في سواري المسجد<sup>(١)</sup>، وقال بنحوه قتادة<sup>(٢)</sup> وقال وفيهم نزل: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣]؛ ذكره المهدي، وقال زيد بن أسلم: كانوا ثمانية<sup>(٣)</sup>. وقيل: كانوا ستة. وقيل: خمسة. وقال مجاهد: نزلت الآية في أبي لبابة الأنصاري خاصة في شأنه مع بني قريظة؛ وذلك أنهم كلموه في النزول على حكم الله ورسوله ﷺ فأشار لهم إلى حلقة. يريد أن النبي ﷺ يذبهم إن نزلوا، فلما اقتضح تاب وندم وربط نفسه في سارية من سواري المسجد، وأقسم ألا يطعم، ولا يشرب حتى يعفو الله عنه أو يموت؛ فمكث كذلك حتى عفا الله عنه، ونزلت هذه الآية، وأمر رسول الله ﷺ بحله؛ ذكره الطبري عن مجاهد<sup>(٤)</sup>، وذكره ابن إسحاق في السيرة أوعب من هذا. وقال أشهب، عن مالك: نزلت: ﴿وَآخَرُونَ﴾ في شأن أبي لبابة وأصحابه، وقال حين أصاب الذنب: يا رسول الله، أجاورك وأنخلع من مالي؟ فقال: «يجزيك من ذلك الثلث وقد قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾» [التوبة: ١٠٣] <sup>(٥)</sup>، ورواه ابن القاسم وابن وهب عن مالك، والجمهور أن الآية نزلت في شأن المتخلفين عن غزوة تبوك، وكانوا ربطوا أنفسهم كما فعل أبو لبابة، وعاهدوا الله ألا يطلقوا أنفسهم حتى يكون رسول الله ﷺ هو الذي يطلقهم ويرضى عنهم، فقال النبي ﷺ: «وإنا أقسم بالله لا أطلقهم ولا أعذرهم حتى أؤمر بإطلاقهم، رغبوا عني، وتخلفوا عن الغزو مع المسلمين» فأنزل الله هذه الآية؛ فلما نزلت أرسل إليهم النبي ﷺ فأطلقهم وعذرهم. فلما أطلقوا قالوا: يا رسول الله، هذه أموالنا التي خلقتنا عنك، فتصدق بها عنا وطهرنا واستغفر لنا. فقال: «ما أمرت أن آخذ من أموالكم شيئاً» فأنزل الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ <sup>(٦)</sup> الآية [التوبة: ١٠٣]، قال ابن عباس: كانوا عشرة أنفس منهم أبو لبابة؛ فأخذ ثلث أموالهم، وكانت كفارة الذنوب التي أصابوها، فكان عملهم السيئ التخلف بإجماع من أهل هذه المقالة، واختلفوا في الصالح؛ فقال الطبري وغيره: الاعتراف والتوبة، والندم. وقيل: عملهم الصالح الذي عملوه أنهم لحقوا برسول الله ﷺ، وربطوا أنفسهم بسواري المسجد وقالوا: لا نقرب أهلاً ولا ولداً حتى ينزل الله عذربنا. وقالت فرقة: بل

(١) منقطع : بين علي بن أبي طلحة الوالبي، وابن عباس كما عند الطبري (١١ / ١٥) في تفسيره .

(٢، ٣) السابق (١١ / ١٥) .

(٤) مرسل من طريق مجاهد : السابق (١١ / ١٥) .

(٥) مرسل : الطبري (١١ / ١٧) في تفسيره من طريق الضحاك أيضاً ومن طريق الزهري (١١ / ١٨) في تفسيره .

(٦) مرسل : السابق (١١ / ١٨)، ومن طريق ضعيف عن ابن عباس، وزاد الطبري رواية أخرى من طريق العوفيين عن

العمل الصالح غزوهم فيما سلف من غزو النبي ﷺ. وهذه الآية وإن كانت نزلت في أعراب فهي عامة إلى يوم القيامة، فيمن له أعمال صالحة وسيئة؛ فهي ترجى. ذكر الطبري عن حجاج بن أبي زينب قال: سمعت أبا عثمان يقول: ما في القرآن آية أرجى عندي لهذه الأمة من قوله تعالى: ﴿وَأَخْرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾ (١).

وفي البخاري عن سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ لنا: «أتاني الليلة آتيان فابتعثاني فانتهينا إلى مدينة مبنية بلبن ذهب ولبن فضة فتلقانا رجال شطر من خلقهم كأحسن ما أنت راء، وشطر كأقبح ما أنت راء قالا لهم: اذهبوا فقعوا في ذلك النهر فوقعوا فيه ثم رجعوا إلينا قد ذهب ذلك السوء عنهم فصاروا في أحسن صورة قالا لي: هذه جنة عدن وهذا منزلك قالا: أما القوم الذي كانوا شطر منهم حسن وشطر منهم قبيح فإنهم خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا تجاوز الله عنهم» (٢)، وذكر البيهقي من حديث الربيع بن أنس عن أبي هريرة عن النبي ﷺ - حديث الإسراء - وفيه قال: «ثم صعد بي إلى السماء...» ثم ذكر الحديث إلى أن ذكر صعوده إلى السماء السابعة فقالوا: «حياه الله من أخ وخليفة، فنعم الأخ ونعم الخليفة ونعم المجيء جاء فإذا برجل أشمط جالس على كرسي عند باب الجنة وعنده قوم بيض الوجوه وقوم سود الوجوه وفي ألوانهم شيء، فأتوا نهرا فاغتسلوا فيه فخرجوا منه وقد خلص من ألوانهم شيء، ثم إنهم أتوا نهرا آخر فاغتسلوا فيه فخرجوا منه وقد خلص من ألوانهم شيء، ثم دخلوا النهر الثالث فخرجوا منه وقد خلصت ألوانهم مثل ألوان أصحابهم فجلسوا إلى أصحابهم فقال: يا جبريل من هؤلاء بيض الوجوه وهؤلاء الذين في ألوانهم شيء فدخلوا النهر وقد خلصت ألوانهم؟ فقال: هذا أبوك إبراهيم هو أول رجل شمط على وجه الأرض، وهؤلاء بيض الوجوه قوم لم يلبسوا إيمانهم بظلم» قال: «وأما هؤلاء الذين في ألوانهم شيء خلطوا عملا صالحا وآخر سيئا فتابوا فتاب الله عليهم. فأما النهر الأول فرحمة الله، وأما النهر الثاني فنعمة الله. وأما النهر الثالث فسقامهم ربهم شرابا طهورا» وذكر الحديث (٣). والواو في قوله: ﴿وَأَخْرُسَيْنًا﴾ قيل: هي بمعنى الباء، وقيل: بمعنى مع؛ كقولك: استوى الماء والخشبة، وأنكر ذلك الكوفيون وقالوا: لأن الخشبة لا يجوز تقديمها على الماء، و﴿وَأَخْرُسَيْنًا﴾ في الآية يجوز تقديمه على الأول؛ فهو بمنزلة: خلطت الماء باللبن.

﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾

فيه ثمان مسائل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ اختلف في هذه الصدقة المأمور بها؛ فقيل: هي صدقة الفرض؛ قاله جوير عن ابن عباس، وهو قول عكرمة فيما ذكر القشيري. وقيل: هو مخصوص

(١) الطبري (١١ / ١٩) في تفسيره .

(٢) صحيح : البخاري (٤٦٧٤) في التفسير .

(٣) ضعيف : البيهقي (٢ / ٣٩٧ / ٤١) في الدلائل .

بمن نزلت فيه؛ فإن النبي ﷺ أخذ منهم ثلث أموالهم، وليس هذا من الزكاة المفروضة في شيء؛ ولهذا قال مالك: إذا تصدق الرجل بجميع ماله أجزاءه إخراج الثلث؛ متمسكا بحديث أبي لبابة. وعلى القول الأول فهو خطاب للنبي ﷺ يقتضي بظاهره اقتضاره عليه، فلا يأخذ الصدقة سواء، ويلزم على هذا سقوطها بسقوطه وزوالها بموته، وبهذا تعلق مانع الزكاة على أبي بكر الصديق رضي الله عنه وقالوا: إنه كان يعطينا عوضا منها التطهير والتزكية والصلاة علينا، وقد عدناها من غيره، ونظم في ذلك شاعرهم فقال:

أَطْعَمَنَا رَسُولَ اللَّهِ مَا كَانَ بَيْنَنَا  
وَأَنَّ الَّذِي سَأَلُوكُمْ فَمَنْعْتُمْ  
فَبَا عَجَبًا مَا بَالَ مُلْكُ أَبِي بَكْرٍ  
لَكَاتِمِرٍ أَوْ أَحَلَّى لَدَيْهِمْ مِنَ الثَّمَرِ  
سَمِعْتُهُمْ مَا دَامَ فِينَا بَقِيَّةُ  
كِرَامٍ عَلَى الضَّرَاءِ فِي الْعَسْرِ وَالْيُسْرِ

وهذا صنف من القائلين على أبي بكر أمثلهم طريقة، وفي حقهم قال أبو بكر: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة<sup>(١)</sup>. ابن العربي: أما قولهم: إن هذا خطاب للنبي ﷺ، فلا يلتحق به غيره فهو كلام جاهل بالقرآن غافل عن مأخذ الشريعة متلاعب بالدين؛ فإن الخطاب في القرآن لم يرد بابا واحدا ولكن اختلفت موارده على وجوه، فمنها خطاب توجه إلى جميع الأمة كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٦]، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣] ونحوه. ومنها خطاب خص به ولم يشركه فيه غيره لفظا ولا معنى كقوله: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَهَجِدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ﴾ [الإسراء: ٧٩]، وقوله: ﴿خَالِصَةً لَّكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]. ومنها خطاب خص به لفظا وشركه جميع الأمة معنى وفعلا؛ كقوله: ﴿اقْمِ الصَّلَاةَ لِلدُّلُوكِ الشَّمْسِيِّ﴾ [الإسراء: ٧٨] الآية؛ وقوله: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨]، وقوله: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٠٢] فكل من دلكت عليه الشمس مخاطب بالصلاة. وكذلك كل من قرأ القرآن مخاطب بالاستعادة، وكذلك كل من خاف يقيم الصلاة بتلك الصفة. ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾. وعلى هذا المعنى جاء قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١]، و﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١].

الثانية: قوله تعالى: ﴿مِنَ أَمْوَالِهِمْ﴾ ذهب بعض العرب وهم دوس: إلى أن المال: الثياب والمتاع والعروض، ولا تسمى العين مالا، وقد جاء هذا المعنى في السنة الثابتة من رواية مالك عن ثور بن زيد الديلي عن أبي الغيث سالم مولى ابن مطيع عن أبي هريرة قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام خيبر فلم نغنم ذهبا ولا ورقا، إلا الأموال الثياب والمتاع. الحديث<sup>(٢)</sup>. وذهب غيرهم إلى أن المال الصامت من الذهب والورق، وقيل: الإبل خاصة؛ ومنه قولهم: المال: الإبل. وقيل: جميع الماشية. وذكر ابن الأنباري عن أحمد بن يحيى ثعلب النحوي قال: ما قصر عن بلوغ ما تجب فيه الزكاة من الذهب والورق فليس بمال؛ وأنشد:

وَاللَّهُ مَا بَلَغَتْ لِي قَطَّ مَاشِيَةٌ  
حَدَّ الزَّكَاةِ وَلَا إِبِلٌ وَلَا مَالٌ

قال أبو عمر: والمعروف من كلام العرب أن كل ما تمول وتملك هو مال؛ لقوله ﷺ: «يقول ابن

(١) صحيح: وقد سبق.

(٢) متفق عليه: البخاري (٤٢٣٤) في المغازي، ومسلم (١١٥) في الإيمان.

آدم: مالي مالي، وإنما له من ماله ما أكل فأنفى أو لبس فأبلي، أو تصدق فأمضي» (١). وقال أبو قتادة: فأعطاني الدرع فابتعث به مخرفا في بني سلمة؛ فإنه لأول مال تأكلته في الإسلام (٢). فمن حلف بصدقة ماله كله فذلك على كل نوع من ماله، سواء كان مما تجب فيه الزكاة أو لم يكن؛ إلا أن ينوي شيئا بعينه فيكون على ما نواه. وقد قيل: إن ذلك على أموال الزكاة. والعلم محيط واللسان شاهد بأن ما تملك يسمى مالا. والله أعلم.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ مطلق غير مقيد بشرط في المأخوذ والمأخوذ منه، ولا تبيين مقدار المأخوذ ولا المأخوذ منه. وإنما ببيان ذلك في السنة والإجماع. حسب ما نذكره فتؤخذ الزكاة من جميع الأموال. وقد أوجب النبي ﷺ الزكاة في المواشي والحبوب والعين، وهذا ما لا خلاف فيه. واختلفوا فيما سوى ذلك كالخيل وسائر العروض. وسيأتي ذكر الخيل والعسل في «النحل» إن شاء الله. روى الأئمة عن أبي سعيد عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة، وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة، وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة» (٣)، وقد مضى الكلام في «الأنعام» في زكاة الحبوب وما تنبت الأرض مستوفى. وفي المعادن في «البقرة» وفي الخلي في هذه السورة. وأجمع العلماء على أن الأوقية أربعون درهما؛ فإذا ملك الحر المسلم مائتي درهم من فضة مضرورية - وهي الخمس أواق المنصوصة في الحديث - حولا كاملا فقد وجبت عليه صدقتها، وذلك ربع عشرها خمسة دراهم، وإنما اشترط الحول لقوله عليه السلام: «ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول». أخرجه الترمذي (٤)، وما زاد على المائتي درهم من الورق فبحساب ذلك في كل شيء منه ربع عشره قل أو كثر؛ هذا قول مالك والليث والشافعي وأكثر أصحاب أبي حنيفة وابن أبي ليلى والثوري والأوزاعي وأحمد بن حنبل وأبي ثور وإسحاق وأبي عبيد. وروي ذلك عن علي وابن عمر. وقالت طائفة: لا شيء فيما زاد على مائتي درهم حتى تبلغ الزيادة أربعين درهما؛ فإذا بلغت كان فيها درهم وذلك ربع عشرها. هذا قول سعيد ابن المسيب والحسن وعطاء وطاوس والشعبي، والزهري، ومكحول وعمرو بن دينار، وأبي حنيفة.

الرابعة: وأما زكاة الذهب فالجمهور من العلماء على أن الذهب إذا كان عشرين دينارا قيمتها مائتا درهم فما زاد أن الزكاة فيها واجبة؛ على حديث علي، أخرجه الترمذي عن ضمرة والحارث عن علي، قال الترمذي: سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث، فقال: كلاهما عندي صحيح عن أبي إسحاق، يحتمل أن يكون عنهما جميعا. وقال الباجي في «المتقى»: وهذا الحديث، ليس إسناده هناك، غير أن اتفاق العلماء على الأخذ به دليل على صحة حكمه، والله أعلم. وروي عن الحسن والثوري، وإليه مال بعض أصحاب داود بن علي على أن الذهب لا زكاة فيه حتى يبلغ أربعين دينارا. وهذا يرد حديث علي وحديث ابن عمر، وعائشة أن النبي ﷺ كان يأخذ من كل عشرين دينارا نصف دينار (٥)، ومن الأربعين دينارا دينارا؛ على هذا جماعة أهل العلم إلا من ذكر.

(١) صحيح: مسلم (٢٩٥٨) في الزهد عن مطرف عن أبيه.

(٢) صحيح: وقد سبق.

والمخرف: بالفتح: حائط نخل كما في النهاية (٢/ ٢٤) لابن الأثير.

وتأثلته: جمعته وكسبته. النهاية (١/ ٢٣) لابن الأثير.

(٣-٥) صحاح: وقد سبقت.

الخامسة : اتفقت الأمة على أن ما كان دون خمس دَود من الإبل، فلا زكاة فيه، فإذا بلغت خمسا ففيها شاة، والشاة تقع على واحدة من الغنم، والغنم الضأن والمعز جميعا. وهذا أيضا اتفاق من العلماء أنه ليس في خمس إلا شاة واحدة؛ وهي فريضةها. وصدقة المواشي مبنية في الكتاب الذي كتبه الصديق لأنس لما وجهه إلى البحرين؛ أخرجه البخاري وأبو داود والدارقطني والنسائي وابن ماجه وغيرهم، وكله متفق عليه<sup>(١)</sup>. والخلاف فيه في موضعين: أحدهما: في زكاة الإبل، وهي إذا بلغت إحدى وعشرين ومائة فقال مالك: المصدق بالخيار إن شاء أخذ ثلاث بنات لبون، وإن شاء أخذ حقتين. وقال ابن القاسم: وقال ابن شهاب: فيها ثلاث بنات لبون إلى أن تبلغ ثلاثين ومائة فتكون فيها حقة وابتا لبون. قال ابن القاسم: ورأى علي قول ابن شهاب. وذكر ابن حبيب أن عبد العزيز ابن أبي سلمة وعبد العزيز بن أبي حازم وابن دينار يقولون بقول مالك. وأما الموضوع الثاني فهو في صدقة الغنم، وهي إذا زادت على ثلاثمائة شاة وشاة؛ فإن الحسن بن صالح بن حي قال: فيها أربع شياه، وإذا كانت أربعمائة شاة وشاة ففيها خمس شياه؛ وهكذا كلما زادت، في كل مائة شاة. وروي عن إبراهيم النخعي مثله. وقال الجمهور: في مائتي شاة وشاة ثلاث شياه، ثم لا شيء فيها إلى أربعمائة فيكون فيها أربع شياه؛ ثم كلما زادت مائة ففيها شاة؛ إجماعا واتفاقا. قال ابن عبد البر: وهذه مسألة وهم فيها ابن المنذر، وحكى فيها عن العلماء الخطأ، وخلط وأكثر الغلط.

السادسة : لم يذكر البخاري، ولا مسلم في صحيحهما تفصيل زكاة البقر. وخرجه أبو داود والترمذي والنسائي والدارقطني ومالك في موطنه وهي مرسله ومقطوعة وموقوفة. قال أبو عمر: وقد رواه قوم عن طاوس عن معاذ، إلا أن الذين أرسلوه أثبت من الذين أسندوه. ومن أسنده بقية عن المسعودي عن الحكم عن طاوس. وقد اختلفوا فيما ينفرد به بقية عن الثقات. ورواه الحسن بن عماره عن الحكم كما رواه بقية عن المسعودي عن الحكم، والحسن مجمع على ضعفه. وقد روي هذا الخبر بإسناد متصل صحيح ثابت من غير رواية طاوس؛ ذكره عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر والثوري عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ بن جبل قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعا أو تبعة، ومن أربعين مسنة، ومن كل حالم ديتارا أو عدله معافر؛ ذكره الدارقطني وأبو عيسى الترمذي وصححه<sup>(٢)</sup>، قال أبو عمر: ولا خلاف بين العلماء أن الزكاة في زكاة البقر عن النبي ﷺ وأصحابه ما قال معاذ بن جبل: في ثلاثين بقرة تبيع، وفي أربعين مسنة إلا شيء روي عن سعيد بن المسيب، وأبي قلابة والزهري وقتادة؛ فإنهم يوجبون في كل خمس من البقر شاة إلى ثلاثين، فهذه جملة من تفصيل الزكاة بأصولها وفروعها في كتب الفقه، ويأتي ذكر الخلطة في سورة «ص» إن شاء الله تعالى.

(١) صحيح : وقد سبق .

(٢) صحيح : وقد سبق .

والتبيع : ولد البقرة أول سنة .

وبقرة متبع : معها ولدها .

ومعافر : برد منسوبة إلى معافر باليمن، والعامية تضمها. الغريب (٢/ ٣١١) لابن قتيبة.

السابعة : قوله تعالى: ﴿صَدَقَةٌ﴾ مأخوذ من الصدق؛ إذ هي دليل على صحة إيمانه، وصدق باطنه مع ظاهره، وأنه ليس من المنافقين الذين يلمزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات. ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ وتزكِّيهم بها؛ حالين للمخاطب؛ التقدير: خذها مطهرا لهم ومزكيا لهم بها. ويجوز أن يجعلهما صفتين للصدقة؛ أي: صدقة مطهرة لهم مزكية، ويكون فاعل تزكيتهم المخاطب، ويعود الضمير الذي في ﴿بِهَا﴾ على الموصوف المنكر، وحكى النحاس ومكي أن ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ من صفة الصدقة ﴿وتزكِّيهم﴾ بها؛ حال من الضمير في ﴿خُذْ﴾ وهو النبي ﷺ، ويحتمل أن تكون حالا من الصدقة، وذلك ضعيف لأنها حال من نكرة، وقال الزجاج: والأجود أن تكون المخاطبة للنبي ﷺ؛ أي فإنك تطهرهم وتزكيتهم بها، على القطع والاستثناء، ويجوز الجزم على جواب الأمر، والمعنى: إن تأخذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيتهم؛ ومنه قول امرئ القيس:

قَفَا نَبِكَ مِنْ ذَكَرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

وقرأ الحسن «تطهرهم»: بسكون الطاء وهو منقول بالهمزة من طَهَّرَ وأطهرته، مثل ظهر وأظهرته.

الثامنة : قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ أصل في فعل كل إمام يأخذ الصدقة أن يدعو للمتصدق بالبركة. روى مسلم عن عبد الله بن أبي أوفى قال: كان رسول الله ﷺ إذا أتاه قوم بصدقتهم قال: «اللهم صل عليهم» فأتاه ابن أبي أوفى بصدقته فقال: «اللهم صل على آل أبي أوفى»<sup>(١)</sup>. ذهب قوم إلى هذا، وذهب آخرون إلى أن هذا منسوخ بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾ [التوبة: ٨٤]. قالوا: فلا يجوز أن يُصلى على أحد إلا على النبي ﷺ وحده خاصة؛ لأنه خص بذلك. واستدلوا بقوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ الآية [النور: ٦٣]. وبأن عبد الله بن عباس كان يقول: لا يُصلى على أحد إلا على النبي ﷺ. والأول أصح؛ فإن الخطاب ليس مقصورا عليه كما تقدم؛ ويأتي في الآية بعد هذا. فيجب الاقتداء برسول الله ﷺ، والتأسي به؛ لأنه كان يمثل قوله: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ أي إذا دعوت لهم حين يأتون بصدقاتهم سكن ذلك قلوبهم وفرحوا به. وقد روى جابر بن عبد الله قال: أتاني النبي ﷺ فقلت لامرأتي: لا تسألني رسول الله ﷺ شيئا؛ فقالت: يخرج رسول الله ﷺ من عندنا ولا نسأله شيئا! فقالت: يا رسول الله؛ صل على زوجي، فقال رسول الله ﷺ: «صلى الله عليك وعلى زوجك»<sup>(٢)</sup>، والصلاة هنا الرحمة والترحم، قال النحاس: وحكى أهل اللغة جميعا فيما علمناه أن الصلاة في كلام العرب الدعاء؛ ومنه الصلاة على الجنائز.

وقرأ حفص وحمزة والكسائي: ﴿إِنَّ صَلَاتَكَ﴾ بالتوحيد، وجمع الباقون. وكذلك الاختلاف في ﴿أَصَلَاتِكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هود: ٨٧] وقرئ: «سكن» بسكون الكاف. قال قتادة: معناه: وقار لهم<sup>(٣)</sup>. والسكن: ما تسكن به النفوس وتطمئن به القلوب.

(١) متفق عليه : البخاري (١٤٩٧) في الزكاة، ومسلم (١٠٧٨) في الزكاة .

(٢) صحيح : أبو داود (١٥٣٣) في الصلاة وصححه الألباني .

(٣) صحيح إليه : الطبري (١١ / ٢١) في تفسيره .

﴿الرَّيِّبُونَ أَنَّهُ لَوْ قَبِلَ التَّوْبَةُ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾

فيه مسألتان :

الأولى : قيل : قال الذين لم يتوبوا من المتخلفين : هؤلاء كانوا معنا بالأمس ، لا يكلمون ولا يجالسون ، فما لهم الآن؟ وما هذه الخاصة التي خصوا بها دوننا؟ فنزلت : ﴿الرَّيِّبُونَ﴾ فالضمير في ﴿يَعْلَمُونَ﴾ عائد إلى الذين لم يتوبوا من المتخلفين . قال معناه ابن زيد ، ويحتمل أن يعود إلى الذين تابوا وربطوا أنفسهم . وقوله تعالى : ﴿هُوَ﴾ تأكيد لانفراد الله سبحانه وتعالى بهذه الأمور . وتحقيق ذلك أنه لو قال : إن الله يقبل التوبة لاحتمل أن يكون قبول رسوله قبولاً منه ؛ فبينت الآية أن ذلك مما لا يصل إليه نبي ولا ملك .

الثانية : قوله تعالى : ﴿وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ﴾ هذا نص صريح في أن الله تعالى هو الآخذ لها والمثيب عليها وأن الحق له جل وعز ، والنبي ﷺ واسطة ، فإن توفي فعامله هو الواسطة بعده ، والله عز وجل حي لا يموت ، وهذا يبين أن قوله سبحانه وتعالى : ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ ليس مقصوراً على النبي ﷺ . روى الترمذي عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «إن الله يقبل الصدقة ويأخذها يمينه فيرببها لأحدكم كما يربي أحدكم مهرة حتى أن اللقمة لتصير مثل أحد» ، وتصديق ذلك في كتاب الله ﴿هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ﴾ ، ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦] ، قال : هذا حديث حسن صحيح<sup>(١)</sup> ، وفي «صحيح مسلم» : «لا يتصدق أحد بتمر من كسب طيب إلا أخذها الله يمينه» وفي رواية : «فتربو في كف الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل» الحديث<sup>(٢)</sup> . وروى «إن الصدقة لتقع في كف الرحمن قبل أن تقع في كف السائل ، فيرببها كما يربي أحدكم فلو أو فصيلة ، والله يضاعف لمن يشاء»<sup>(٣)</sup> . قال علماؤنا رحمة الله عليهم في تأويل هذه الأحاديث : إن هذا كناية عن القبول والجزاء عليها ؛ كما كنى بنفسه الكريمة المقدسة عن المريض تعطفاً عليه بقوله : «يا بن آدم مرضت فلم تعدني» . . . الحديث<sup>(٤)</sup> . وقد تقدم هذا المعنى في «البقرة» ، وخص اليمين والكف بالذكر

(١) حسن صحيح : وقال الألباني : «منكر هكذا» كما في سنن الترمذي (٦٦٢) بترقيم العلامة الألباني - رحمه الله - ط - مكتبة المعارف ببيروت .

(٢) متفق عليه : البخاري (١٤١٠) في الزكاة ، ومسلم (١٠١٤) في الزكاة ، عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) صحيح : رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح كما عند الهيثمي (٣/ ١١١) في المجمع عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها .

وَقُلُوبَهُ : المهر الصغير ، أو كل فطيم من ذات حافر والجمع (أفلاء) الفتح (٣/ ٢٧٩) .

(٤) صحيح : وقد سبق .

قلت : ورحم الله المصنف فإنه قد جرى على ما جرى عليه الأشاعرة من التأويل ورد الصفات ؛ لأن التأويل في حقيقته إنكار ورد لعدم ثبوت المعنى الحقيقي الذي أراه الحق عز وجل ، وكان حرياً به أن يجري مجرى السلف بإمرار الصفات كما هي بلا كيف ، والإيمان بها بلا تعطيل ولا رد ، ولا تمثيل ولا تكييف ، وحملها على الحقيقة . والله أعلم .

إذ كل قابل لشيء إنما يأخذه بكفه وييمينه أو يوضع له فيه؛ فخرج علي ما يعرفونه، والله جل وعز منزه عن الجارحة. وقد جاءت اليمين في كلام العرب بغير معنى الجارحة؛ كما قال الشاعر:

إِذَا مَا رَايَةً رَفَعْتَ لِـمَجْدٍ تَلَقَاهَا عَرَابَةٌ بِالْيَمِينِ

أي هو مؤهل للمجد والشرف، ولم يرد بها يمين الجارحة، لأن المجد معنى فاليمين التي تتلقى به رايته معنى. وكذلك اليمين في حق الله تعالى، وقد قيل: إن معنى «تربو في كف الرحمن» عبارة عن كفة الميزان التي توزن فيها الأعمال، فيكون من باب حذف المضاف؛ كأنه قال: فتربو كفة ميزان الرحمن. وروي عن مالك والثوري وابن المبارك أنهم قالوا في تأويل هذه الأحاديث وما شابهها: أمرؤها بلا كيف؛ قاله الترمذي وغيره، وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة.

﴿وَقَلِبْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلَلِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٣٥﴾﴾

قوله تعالى: ﴿وَقَلِبْ أَعْمَلُوا﴾ خطاب للجميع. ﴿فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ أي: بإطلاعه إياهم على أعمالكم، وفي الخبر: «لو أن رجلا عمل في صخرة لا باب لها ولا كوة؛ لخرج عمله إلى الناس كائنا ما كان» (١).

﴿وَأَخْرُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٣٦﴾﴾

نزلت في الثلاثة الذين تيب عليهم: كعب بن مالك، وهلال بن أمية من بنى واقف، ومرارة بن الربيع؛ وقيل: ابن ربيعي العمري؛ ذكره المهدي، كانوا قد تخلفوا عن تبوك وكانوا مياسر؛ على ما يأتي من ذكرهم، والتقدير: ومنهم آخرون مرجون؛ من أرجأته أي: أخرته، ومنه قيل: مرجئة؛ لأنهم أخرجوا العمل، وقرأ حمزة والكسائي ﴿مُرْجُونَ﴾ بغير همز؛ فقيل: هو من أرجيته أي أخرته. وقال المبرد: لا يقال: أرجيته بمعنى أخرته، ولكن يكون من الرجاء، ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ في العربية لأحد أمرين، والله عز وجل عالم بمصير الأشياء، ولكن المخاطبة للعباد على ما يعرفون؛ أي ليكن أمرهم عندكم على الرجاء لأنه ليس للعباد أكثر من هذا.

﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِزْوَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفْنَ إِنْ أُرْدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿٣٧﴾﴾

فيه عشر مسائل :

الأولى: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا﴾ معطوف، أي: ومنهم الذين اتخذوا مسجداً،

(١) ضعيف: الحاكم (٤/ ٣٤٩) في المستدرک عن أبي سعید وفي إسناده دراج عن أبي الهيثم وهو ضعيف، وانظر: المجموع (١٠/ ٢٢٥) للهيثم من نفس الطريق، وعزاه للإمام أحمد وأبي يعلى وحسنه. قلت: ولا أدري كيف حسنه الهيثمي، وضعفه الألباني (٤٧٩٩) في ضعيف الجامع.

عطف جملة على جملة، ويجوز أن يكون رفعا بالابتداء، والخبر محذوف كأنهم: «يعذبون» أو نحوه. ومن قرأ «الذين» بغير واو وهي قراءة المدنيين فهي عنده رفع بالابتداء، والخبر «لا تقم» التقدير: الذين اتخذوا مسجدا لا تقم فيه أبدا؛ أي: لا تقم في مسجدهم؛ قاله الكسائي. وقال النحاس: يكون خبر الابتداء ﴿لَا يُزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ١١٠]. وقيل: الخبر «يعذبون» كما تقدم. ونزلت الآية فيما روي في أبي عامر الراهب؛ لأنه كان خرج إلى قيصر وتصر ووعدهم قيصر أنه سيأتيهم، فبنوا مسجد الضرار يرصدون مجيئه فيه؛ قاله ابن عباس ومجاهد وقتادة وغيرهم<sup>(١)</sup>، وقد تقدمت قصته في «الأعراف». وقال أهل التفسير: إن بني عمرو بن عوف اتخذوا مسجدا قباء وبعثوا للنبي ﷺ أن يأتيهم فاتاهم فصلى فيه؛ فحسددهم إخوانهم بنو غنم بن عوف وقالوا: بنينا مسجدا ونبعث إلى النبي ﷺ يأتينا فيصلينا لنا كما صلى في مسجد إخواننا، ويصلي فيه أبو عامر إذا قدم من الشام؛ فاتوا النبي ﷺ وهو يتجهز إلى تبوك فقالوا: يا رسول الله، قد بنينا مسجدا لذي الحاجة، والعلة والليللة المطيرة، ونحب أن تصلي لنا فيه وتدعو بالبركة؛ فقال النبي ﷺ: «إني على سفر وحال شغل فلو قدما لأتيناكم وصلينا لكم فيه» فلما انصرف النبي ﷺ من تبوك أتوه وقد فرغوا منه وصلوا فيه الجمعة والسبت والأحد، فدعا بقميصه ليلبسه ويأتيهم فنزل عليه القرآن بخبر مسجد الضرار؛ فدعا النبي ﷺ مالك بن الدخشم ومعن بن عدي وعامر بن السكن ووحشيا قاتل حمزة، فقال: «انطلقوا إلى هذا المسجد الظالم أهله فاهدموه وأحرقوه» فخرجوا مسرعين، وأخرج مالك بن الدخشم من منزله شعلة نار، ونهضوا فأحرقوا المسجد وهدموه، وكان الذين بنوه اثني عشر رجلا: خدام بن خالد من بني عبيد بن زيد أحد بني عمرو بن عوف ومن داره أخرج مسجد الضرار، ومعتب بن قشير، وأبو حبيسة بن الأزعر، وعباد بن الأزعر، وعباد بن حنيف أخو سهل بن حنيف من بني عمرو بن عوف، وجارية بن عامر، وابناه مجمع وزيد ابنا جارية، ونبتل بن الحارث، وبحزج، وبجاد بن عثمان، ووديعة بن ثابت، وثعلبة بن حاطب مذكور فيهم. قال أبو عمر بن عبد البر: وفيه نظر؛ لأنه شهد بدرًا، وقال عكرمة: سأل عمر بن الخطاب رجلا منهم بماذا أعنت في هذا المسجد؟ فقال: أعنت فيه بسارية، فقال: أبشر بها سارية في عنقك من نار جهنم<sup>(٢)</sup>.

الثانية: قوله تعالى: ﴿ضَرَارًا﴾ مصدر مفعول من أجله، ﴿وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِزْوَاجًا﴾ عطف كله. وقال أهل التأويل: ضاررا بالمسجد، وليس للمسجد ضرار، إنما هو لأهله. وروى الدارقطني عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ «لا ضرر ولا ضرار»، من ضار؛ ضار الله به، ومن شاق؛ شاق الله عليه<sup>(٣)</sup>، قال بعض العلماء: الضرر: الذي لك به منفعة وعلى جارك فيه مضرة، والضرار: الذي ليس لك فيه منفعة وعلى جارك فيه المضرة. وقد قيل: هما بمعنى واحد، تكلم بهما جميعا على جهة التأكيد.

(١) ضعيف: مرسل عن مجاهد، ومن طريق العوفيين عن ابن عباس. الطبري (١١ / ٢٨) في تفسيره.

(٢) انظر: تفسير الطبري (١١ / ٢٦، ٢٧) من طريق ابن إسحاق.

(٣) حسن: الدارقطني (٣ / ٧٧) في سنته، وصححه الألباني على هيئة ثلاثة أحاديث (٢٣٤٠ - ٢٣٤٢) عند ابن

ماجه في الأحكام، عن عبادة بن الصامت، وابن عباس.

الثالثة : قال علماؤنا: لا يجوز أن يبني مسجد إلى جنب مسجد، ويجب هدمه؛ والمتع من بنائه لثلا ينصرف أهل المسجد الأول فيبقى شاغرا، إلا أن تكون المحلة كبيرة، فلا يكفي أهلها مسجد واحد فيبنى حينئذ. وكذلك قالوا: لا ينبغي أن يبني في المصير الواحد جامعان وثلاثة، ويجب منع الثاني، ومن صلى فيه الجمعة لم تجزه. وقد أحرق النبي ﷺ مسجد الضرار وهدمه. وأسند الطبري عن شقيق أنه جاء ليصلي في مسجد بني غاضرة، فوجد الصلاة قد فاتته، فقيل له: إن مسجد بني فلان لم يصل فيه بعد؛ فقال: لا أحب أن أصلي فيه؛ لأنه بني على ضرار<sup>(١)</sup>، قال علماؤنا: وكل مسجد بني على ضرار أو رياء وسمعة فهو في حكم مسجد الضرار لا تجوز الصلاة فيه، وقال النقاش: يلزم من هذا ألا يصلي في كنيسة ونحوها؛ لأنها بنيت على شر.

قلت: هذا لا يلزم؛ لأن الكنيسة لم يقصد بنائها الضرر بالغير، وإن كان أصل بنائها على شر، وإنما اتخذ النصارى الكنيسة واليهود البيعة موضعا يتعبدون فيه بزعمهم كالمسجد لنا فافترقا، وقد أجمع العلماء على أن من صلى في كنيسة أو بيعة على موضع طاهر أن صلاته ماضية جائزة، وقد ذكر البخاري أن ابن عباس كان يصلي في البيعة إذا لم يكن فيها تماثيل<sup>(٢)</sup>، وذكر أبو داود عن عثمان ابن أبي العاص أن النبي ﷺ أمره أن يجعل مسجد الطائف حيث كانت طواغيتهم<sup>(٣)</sup>.

الرابعة : قال العلماء: إن من كان إماما لظالم لا يصلي وراءه، إلا أن يظهر عذره أو يتوب فإن بني عمرو بن عوف الذين بنوا مسجد قباء سألوا عمر بن الخطاب في خلافته ليأذن لمجمع بن جارية أن يصلي بهم في مسجدهم؛ فقال: لا ولا نعمة عين! أليس بإمام مسجد الضرار! فقال له مجمع: يا أمير المؤمنين، لا تعجل عليّ، فوالله لقد صليت فيه وأنا لا أعلم ما قد أضمرؤا عليه ولو علمت ما صليت بهم فيه كنت غلاما قارئاً للقرآن وكانوا شيوخا قد عاشوا على جاهليتهم، وكانوا لا يقرؤون من القرآن شيئا فصليت ولا أحسب ما صنعت إثمًا، ولا أعلم بما في أنفسهم، فعذره عمر رضي الله عنهما وصدقه، وأمره بالصلاة في مسجد قباء<sup>(٤)</sup>.

الخامسة : قال علماؤنا رحمة الله عليهم: وإذا كان المسجد الذي يتخذ للعبادة وحض الشرع على بنائه فقال ﷺ: «من بنى لله مسجدا ولو كمفحص قطاة؛ بنى الله له بيتا في الجنة»<sup>(٥)</sup> يهدم وينزع إذا كان فيه ضرر بغيره، فما ظنك بسواه! بل هو أحرى أن يزال ويهدم حتى لا يدخل ضرر على الأقدم. وذلك كمن بنى فرنا أو رحى أو حفر بشرا أو غير ذلك مما يدخل به الضرر على الغير،

(١) كذا عند الطبري (١١ / ٣٠) في تفسيره، وسنده ضعيف فقيه ابن حميد، وليث وهما ضعيفان، وفيه (مسجد بني عامر) لا (مسجد بني غاضرة).

(٢) علقه البخاري (١ / ٦٣٤) في الصلاة - باب: الصلاة في البيعة، ووصله الحافظ (١ / ٦٣٣) في الفتح وعزاه من طريق البغوي موصولا في الجعديات.

(٣) ضعيف: أبو داود (٤٥٠) في الصلاة، وابن ماجه (٧٤٣) في المساجد والجماعات، وضعفه الألباني هناك.

(٤) ذكره البغوي (٤ / ٩٥) في تفسيره.

(٥) صحيح: وقد سبق والمفحص: (مفعل) الموضع الذي تبيض فيه، كأنها تفحص التراب يعني: تكشفه والمفحص: البحث والكشف النهاية (٣ / ٤١٥) لابن الأثير.

وضايط هذا الباب: أن من أدخل على أخيه ضررا منع، فإن أدخل على أخيه ضررا بفعل ما كان له فعله في ماله فأضر ذلك بجاره أو غير جاره؛ نظر إلى ذلك الفعل؛ فإن كان تركه أكبر ضررا من الضرر الداخِل على الفاعل؛ قطع أكبر الضررين وأعظمهما حرمة في الأصول. مثال ذلك: رجل فتح كوة في منزله يطلع منها على دار أخيه وفيها العيال والأهل، ومن شأن النساء في بيوتهن إلقاء بعض ثيابهن والانتشار في حوائجهن، ومعلوم أن الاطلاع على العورات محرم وقد ورد النهي فيه فلحرمه الاطلاع على العورات رأى العلماء أن يغلقوا على فاتح الباب والكوة ما فتح مما له فيه منفعة وراحة وفي غلقه عليه ضرر؛ لأنهم قصدوا إلى قطع أعظم الضررين، إذ لم يكن بد من قطع أحدهما وهكذا الحكم في هذا الباب، خلافا للشافعي ومن قال بقوله، قال أصحاب الشافعي: لو حفر رجل في ملكه بئرا وحفر آخر في ملكه بئرا يسرق منها ماء البئر الأولى جاز؛ لأن كل واحد منهما حفر في ملكه فلا يمنع من ذلك. ومثله عندهم: لو حفر إلى جنب بئر جاره كنيفا يفسده عليه لم يكن له منعه؛ لأنه تصرف في ملكه. والقرآن والسنة يردان هذا القول، وبالله التوفيق.

ومن هذا الباب وجه آخر من الضرر منع العلماء منه، كدخان الفرن والحمام وغبار الأندر والدود المتولد من الزبل المبسوط في الرحاب، وما كان مثل هذا فإنه يقطع منه ما بان ضرره وخشي تمانده. وأما ما كان ساعة خفيفة مثل نفث الثياب والحصر عند الأبواب؛ فإن هذا مما لا غنى بالناس عنه، وليس مما يستحق به شيء؛ فنفي الضرر في منع مثل هذا أعظم وأكبر من الصبر على ذلك ساعة خفيفة، وللجار على جاره في أدب السنة أن يصبر على أذاه على ما يقدر كما عليه ألا يؤذيه وأن يحسن إليه.

السادسة: وما يدخل في هذا الباب مسألة ذكرها إسماعيل بن أبي أويس عن مالك أنه سئل عن امرأة عرض لها، يعني مسا من الجن، فكانت إذا أصابها زوجها وأجنبت أو دنا منها يشتد ذلك بها. فقال مالك: لا أرى أن يقربها، وأرى للسلطان أن يحول بينه وبينها.

السابعة: قوله تعالى: ﴿وَكُفْرًا﴾ لما كان اعتقادهم أنه لا حرمة لمسجد قباء، ولا لمسجد النبي ﷺ كفروا بهذا الاعتقاد؛ قاله ابن العربي<sup>(١)</sup>، وقيل: ﴿وَكُفْرًا﴾ أي: بالنبي ﷺ وبما جاء به؛ قاله القشيري وغيره.

الثامنة: قوله تعالى: ﴿وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أي يفرقون به جماعتهم ليتخلف أقوام عن النبي ﷺ. وهذا يدل على أن المقصد الأكبر والغرض الأظهر من وضع الجماعة تأليف القلوب، والكلمة على الطاعة، وعقد الذمام، والحرمة بفعل الديانة حتى يقع الأئس بالمخالطة، وتصفو القلوب من ضرر الأحقاد.

التاسعة: تظن مالك رحمه الله من هذه الآية فقال: لا تصلي جماعتان في مسجد واحد بإمامين؛ خلافا لسائر العلماء، وقد روي عن الشافعي المنع؛ حيث كان تشبها للكلمة وإبطالا لهذه الحكمة وذريعة إلى أن نقول: من يريد الانفراد عن الجماعة كان له عذر فيقيم جماعته، ويقدم إمامته

(١) أحكام القرآن (٢/ ١٠١٢، ١٠١٣) لابن العربي المالكي .

فيقع الخلاف ويبطل النظام، وخفي ذلك عليهم. قال ابن العربي (١): وهذا كان شأنه معهم، وهو أثبت قدما منهم في الحكمة، وأعلم بمقاطع الشريعة.

العاشرة: قوله تعالى: ﴿وَأَرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ يعني: أبا عامر الراهب؛ وسمي بذلك لأنه كان يتعبد ويلتمس العلم فمات كافرا بقتسرين (٢) بدعوة النبي ﷺ؛ فإنه كان قال للنبي ﷺ: لا أجد قوما يقاتلونك إلا قاتلتك معهم؛ فلم يزل يقاتله إلى يوم حنين. فلما انهزمت هوازن خرج إلى الروم يستنصر، وأرسل إلى المنافقين وقال: استعدوا بما استطعتم من قوة وسلاح، وابنوا مسجدا فإني ذاهب إلى قيصر فأت بجند من الروم لأخرج محمدا من المدينة؛ فبنوا مسجد الضرار (٣)، وأبو عامر هذا هو والد حفظة غسيل الملائكة، والإرصاد: الانتظار؛ تقول: أرصدت كذا إذا أعددت مرتقبا له به. قال أبو زيد: يقال: رصدته وأرصدته في الخير، وأرصدت له في الشر. وقال ابن الأعرابي: لا يقال: إلا أرصدت، ومعناه: ارتقت، وقوله تعالى: ﴿مَنْ قَبْلُ﴾ أي: من قبل بناء مسجد الضرار. ﴿وَيَحْلِفُونَ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى﴾ أي: ما أردنا ببنائه إلا الفعلة الحسنى، وهي الرفق بالمسلمين كما ذكروا لذي العلة والحاجة. وهذا يدل على أن الأفعال تختلف بالمقصود والإرادات؛ ولذلك قال: ﴿وَيَحْلِفُونَ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى﴾. «وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ» أي: يعلم خبث ضمائرهم، وكذبهم فيما يحلفون عليه.

﴿لَا تَقْرَفِيهِ أَبَدًا الْمَسْجِدُ أُنْسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّظَرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ ﴿١٥﴾﴾

فيه إحدى عشرة مسألة:

الأولى: قوله تعالى: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ يعني: مسجد الضرار؛ أي لا تقم فيه للصلاة. وقد يعبر عن الصلاة بالقيام؛ يقال: فلان يقوم الليل أي: يصلي؛ ومنه الحديث الصحيح: «من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه». أخرجه البخاري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال، فذكره (٤)، وقد روي أن رسول الله ﷺ لما نزلت هذه الآية كان لا يمر بالطريق التي فيها المسجد، وأمر بموضعه أن يتخذ كناسة تلقى فيها الحيف والأقذار والقمامات (٥).

الثانية: قوله تعالى: ﴿أَبَدًا﴾ ﴿أَبَدًا﴾ ظرف زمان، وظرف الزمان على قسمين: ظرف مقدر كالיום، وظرف مبهم كالحين والوقت؛ والأبد من هذا القسم، وكذلك الدهر.

وتشأ هنا مسألة أصولية، وهي أن ﴿أَبَدًا﴾ وإن كانت ظرفا مبهما لا عموم فيه ولكنه إذا اتصل بـ «لا» النافية أفاد العموم، فلو قال: لا تقم، لكنني في الانكفاف المطلق، فإذا قال: ﴿أَبَدًا﴾ فكانه قال في وقت من الأوقات ولا في حين من الأحيان، فأما النكرة في الإثبات إذا كانت خبرا عن واقع لم

(١) أحكام القرآن (٢/ ١٠١٢، ١٠١٣) لابن العربي المالكي.

(٢) قنشرين: بكسر القاف وفتح النون وتشديد السين: كورة بالشام منها حلب، معجم البلدان (٤/ ٤٥٨) لياقوت الحموي.

(٣) ضعيف: وقد سبق من طريق العوفيين عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) متفق عليه: البخاري (١٩٠١) في الصوم، ومسلم (٧٥٩) في صلاة المسافرين وقصرها.

(٥) جزء من رواية ابن عباس قبل السابقة، وقد ضعفه الألباني (٢٩٨ - ٣٠٠) في تخريج فقه السيرة.

تعم، وقد فهم ذلك أهل اللسان، وقضى به فقهاء الإسلام فقالوا: لو قال رجل لامرأته: أنت طالق أبدا؛ طلقت طلقة واحدة.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى﴾ أي: بنيت جدره ورفعت قواعده. والاس أصل البناء؛ وكذلك الأساس، والاسس مقصور منه، وجمع الاس إساس؛ مثل عَسْ وَعِساس، وجمع الأساس أسس؛ مثل قِذال وقُذُل، وجمع الأسس أساس؛ مثل سبب وأسباب، وقد أسست البناء تأسيسا، وقولهم: كان ذلك على أس الدهر، وأس الدهر، وإس الدهر؛ ثلاث لغات؛ أي: على قدم الدهر ووجه الدهر، واللام في قوله: ﴿لَمَسْجِدٍ﴾ لام قسم، وقيل: لام الابتداء؛ كما تقول: لزيد أحسن الناس فعلا؛ وهي مقتضية تأكيدا، ﴿أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى﴾ نعت لمسجد، ﴿أَحَقُّ﴾ خبر الابتداء الذي هو ﴿لَمَسْجِدٍ﴾ ومعنى التقوى هنا: الخصال التي تتقى بها العقوبة، وهي فعلى من وقيت، وقد تقدم.

الرابعة: واختلف العلماء في المسجد الذي أسس على التقوى؛ فقالت طائفة: هو مسجد قباء؛ يروى عن ابن عباس والضحاك والحسن. وتعلقوا بقوله: ﴿مِنَ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾، ومسجد قباء كان أسس بالمدينة أول يوم؛ فإنه بني قبل مسجد النبي ﷺ؛ قاله ابن عمر وابن المسيب، ومالك فيما رواه عنه ابن وهب وأشهب وابن القاسم، وروى الترمذي عن أبي سعيد الخدري قال: تماري رجلان في المسجد الذي أسس على التقوى من أول يوم؛ فقال رجل: هو مسجد قباء، وقال آخر: هو مسجد النبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «هو مسجدي هذا» قال: حديث صحيح<sup>(١)</sup>، والقول الأول أليق بالقصة؛ لقوله: ﴿فِيهِ﴾ وضمير الظرف يقتضي الرجال المتطهرين؛ فهو مسجد قباء. والدليل على ذلك حديث أبي هريرة قال: نزلت هذه الآية في أهل قباء: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ قال: كانوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية<sup>(٢)</sup>، قال الشعبي: هم أهل مسجد قباء، أنزل الله فيهم هذا<sup>(٣)</sup>، وقال قتادة: لما نزلت هذه الآية قال رسول الله ﷺ لأهل قباء: «إن الله سبحانه قد أحسن عليكم الثناء في التطهر فما تصنعون؟» قالوا: «إنا نفسل أثر الغائط والبول بالماء؛ رواه أبو داود، وروى الدارقطني عن طلحة بن نافع قال: حدثني أبو أيوب وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك الأنصاريون عن رسول الله ﷺ في هذه الآية: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ فقال: «يا معشر الأنصار إن الله قد أثنى عليكم خيرا في الطهور فما طهوركم هذا؟» قالوا: يا رسول الله، نتوضأ للصلاة ونغتسل من الجنابة، فقال رسول الله ﷺ: «فهل مع ذلك من غيره؟» فقالوا: لا غير، إن أهدنا إذا خرج من الغائط أحب أن يستنجي بالماء، قال: «هو ذاك فعليكموه»<sup>(٤)</sup>. وهذا الحديث يقتضي أن المسجد المذكور في الآية هو مسجد قباء، إلا أن حديث أبي سعيد الخدري نص فيه النبي ﷺ على أنه مسجده، فلا نظر معه، وقد روى أبو كريب قال: حدثنا أبو أسامة قال: حدثنا صالح بن حيان قال: حدثنا عبد الله بن بريدة في قوله عز وجل: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذَكَّرَ فِيهَا

(١) صحيح: مسلم (١٣٩٨) في الحج .

(٢) صحيح: أبو داود (٤٤) في الطهارة، والترمذي (٣١٠٠) في تفسير القرآن، وابن ماجه (٣٥٧) في الطهارة، وصححه الألباني هناك

(٣) مرسل: عن قتادة، ورواه الطبري (١١/ ٣٤) في تفسيره .

(٤) ضعيف: الدارقطني (١/ ٦٢) في سننه وقال: «وفيه عتبه بن أبي حكيم، ليس بقوي» .

اسْمُهُ [النور: ٣٦] قال: إنما هي أربعة مساجد لم يبنهن إلا نبي: الكعبة بناها إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام، وبيت أريحا بيت المقدس بناه داود وسليمان عليهما السلام، ومسجد المدينة ومسجد قباء اللذين أسسا على التقوى، بناهما رسول الله ﷺ (١).

الخامسة: قوله تعالى: ﴿مِنَ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ ﴿مِنَ﴾ عند النحويين مقابلة منذ؛ فمنذ في الزمان بمنزلة من في المكان، فقييل: إن معناه هنا معنى منذ؛ والتقدير: منذ أول يوم ابتدئ بنيانه. وقييل: المعنى من تأسيس أول الأيام، فدخلت على مصدر الفعل الذي هو أسس؛ كما قال:

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر

أي من مر حجج ومن مر دهر. وإنما دعا إلى هذا أن من أصول النحويين أن ﴿مِنَ﴾ لا يجر بها الأزمان، وإنما تجر الأزمان بمنذ، تقول: ما رأيت منذ شهر أو سنة أو يوم، ولا تقول: من شهر ولا من سنة ولا من يوم. فإذا وقعت في الكلام وهي يليها زمن فيقدر مضمراً يليق أن يجر بـ ﴿مِنَ﴾؛ كما ذكرنا في تقدير البيت. ابن عطية. ويحسن عندي أن يستغنى في هذه الآية عن تقدير، وأن تكون ﴿مِنَ﴾ تجر لفظة: ﴿أَوَّلِ﴾ لأنها بمعنى البداء؛ كأنه قال: من مبتدأ الأيام.

السادسة: قوله تعالى: ﴿أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ أي بأن تقوم؛ فهو في موضع نصب. و﴿أَحَقُّ﴾ هو أفعل من الحق، وأفعل لا يدخل إلا بين شيئين مشتركين، لأحدهما في المعنى الذي اشتركا فيه مزية على الآخر؛ فمسجد الضرار وإن كان باطلا لاحق فيه، فقد اشتركا في الحق من جهة اعتقاد بانيه، أو من جهة اعتقاد من كان يظن أن القيام فيه جائز للمسجدية؛ لكن أحد الاعتقادين باطل باطنا عند الله، والآخر حق باطنا وظاهراً؛ ومثل هذا قوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤] ومعلوم أن الخيرية من النار مبعودة، ولكنه جرى على اعتقاد كل فرقة أنها على خير وأن مصيرها إليه خير؛ إذ كل حزب بما لديهم فرحون. وليس هذا من قبيل: العسل أحلى من الخلل؛ فإن العسل وإن كان حلواً، فكل شيء ملائم فهو حلواً؛ ألا ترى أن من الناس من يقدم الخلل على العسل مفرداً بمفرد، ومضافاً إلى غيره بمضاف!

السابعة: قوله تعالى: ﴿فِيهِ﴾ من قال: إن المسجد يراد به مسجد النبي ﷺ، فالهاء في ﴿أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ عائد إليه. و﴿فِيهِ رَجَالٌ﴾ له أيضاً، ومن قال: إنه مسجد قباء، فالضمير في ﴿فِيهِ﴾ عائد إليه على الخلاف المتقدم.

الثامنة: أثنى الله سبحانه وتعالى في هذه الآية على من أحب الطهارة وآثر النظافة، وهي مروءة آدمية ووظيفة شرعية؛ وفي الترمذي عن عائشة رضوان الله عليها أنها قالت: مرن أزواجكن أن يستطيبوا بالماء فإني أستحييهم، قال: حديث صحيح (٢)، وثبت أن النبي ﷺ كان يحمل الماء معه في الاستنجاء (٣)، فكان يستعمل الحجارة تخفيفاً والماء تطهيراً، ابن العربي: وقد كان علماء القبروان

(١) ضعيف: فيه صالح بن حيان ضعيف، وانظر: تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٨).

(٢) صحيح: الترمذي (١٩) في الطهارة، وصححه الألباني هناك.

(٣) متفق عليه: البخاري (١٥١) في الوضوء، ومسلم (٢٧١) في الطهارة، عن أنس رضي الله عنه.

يتخذون في متوضّاتهم أحجارا في تراب ينقون بها ثم يستنجون بالماء .

التاسعة : اللارم من نجاسة المخرج التخفيف ، وفي نجاسة سائر البدن ، والثوب : التطهير ، وذلك رخصة من الله لعباده في حالتي وجود الماء وعدمه ؛ وبه قال عامة العلماء . وشذ ابن حبيب فقال : لا يستجمر بالأحجار إلا عند عدم الماء ، والأخبار الثابتة في الاستجمار بالأحجار مع وجود الماء ترده .

العاشرة : واختلف العلماء من هذا الباب في إزالة النجاسة من الأبدان والثياب ، بعد إجماعهم على التجاوز والعفو عن دم البراغيث ما لم يتفاحش على ثلاثة أقوال : الأول : أنه واجب فرض ، ولا تجوز صلاة من صلى بثوب نجس عالما كان بذلك أو ساهيا ؛ روي عن ابن عباس والحسن وابن سيرين ، وهو قول الشافعي وأحمد وأبي ثور ، ورواه ابن وهب عن مالك ، وهو قول أبي الفرج المالكي والطبري ؛ إلا أن الطبري قال : إن كانت النجاسة قدر الدرهم أعاد الصلاة . وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف في مراعاة قدر الدرهم قياسا على حلقة الدبر . وقالت طائفة : إزالة النجاسة واجبة بالسنة من الثياب والأبدان ، وجوب سنة وليس بفرض . قالوا : ومن صلى بثوب نجس أعاد الصلاة في الوقت ، فإن خرج الوقت فلا شيء عليه ؛ هذا قول مالك وأصحابه إلا أبا الفرج ، ورواية ابن وهب عنه . وقال مالك في يسير الدم : لا تعاد منه الصلاة في الوقت ولا بعده ، وتعاد من يسير البول والغائط ؛ ونحو هذا كله من مذهب مالك قول الليث . وقال ابن القاسم عنه : تجب إزالتها في حالة الذكر دون النسيان ؛ وهي من مفرداته . والقول الأول أصح إن شاء الله ؛ لأن النبي ﷺ مر على قبرين فقال : «إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير : أما أحدهما فكان يمشي بالنميمة ، وأما الآخر فكان لا يستتر من بوله . . . » الحديث ، أخرجه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup> ، وحسبك . وسيأتي في سورة «سبحان» . قالوا : ولا يعذب الإنسان إلا على ترك واجب ؛ وهذا ظاهر ، وروى أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : «أكثر عذاب القبر من البول»<sup>(٢)</sup> ، واحتج الآخرون بخلع النبي ﷺ نعليه في الصلاة لما أعلمه جبريل عليه السلام أن فيهما قدرا وأذى . الحديث أخرجه أبو داود وغيره من حديث أبي سعيد الخدري<sup>(٣)</sup> ، وسيأتي في سورة «طه» إن شاء الله تعالى . قالوا : ولما لم يعد ما صلى دل على أن إزالتها سنة وصلاته صحيحة ، ويعيد ما دام في الوقت طلبا للكمال . والله أعلم .

الحادية عشرة : قال القاضي أبو بكر بن العربي<sup>(٤)</sup> : وأما الفرق بين القليل والكثير بقدر الدرهم البغلي ؛ يعني كبار الدراهم التي هي على قدر استدارة الدينار قياسا على المسربة<sup>(٥)</sup> ففاسد من وجهين : أحدهما : أن المقدرات لا تثبت قياسا فلا يقبل هذا التقدير . الثاني : أن هذا الذي خفف عنه في المسربة رخصة للضرورة ، والحاجة والرخص لا يقاس عليها ؛ لأنها خارجة عن القياس فلا ترد إليه .

(١) متفق عليه : وقد سبق .

(٢) صحيح : ابن ماجه (٣٤٨) في الطهارة ، وصححه الألباني هناك ، عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) صحيح : أبو داود (٦٥٠) في الصلاة ، وصححه الألباني هناك .

(٤) أحكام القرآن (٢ / ١٠٦٦) لابن العربي المالكي .

(٥) المسربة : مجرى الحدث من الدبر ، يريد أعلى الحلقة . اللسان «سرب» .

﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٍ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىٰ شِقَا جُرْفٍ هَارٍ فَأَنْهَارِيهِ فِي نَارٍ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ ﴿١٨٤﴾

فيه خمس مسائل :

الأولى : قوله تعالى : ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ﴾ أي : أصل ، وهو استفهام معناه التقرير ، و ﴿مَنْ﴾ بمعنى : الذي ، وهي في موضع رفع بالابتداء ، وخبره ﴿خَيْرٍ﴾ ، وقرأ نافع وابن عامر وجماعة «أَسَّسَ بُنْيَانَهُ» على بناء أسس للمفعول ورفع بنيان فيهما . وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ، وحمزة والكسائي ، وجماعة ﴿أَسَّسَ بُنْيَانَهُ﴾ على بناء الفعل للفاعل ونصب بنيانه فيهما . وهي اختيار أبي عبيد لكثرة من قرأ به ، وأن الفاعل سمي فيه ، وقرأ نصر بن عاصم بن علي «أفمن أسس» بالرفع «بنيانه» بالخفض ، وعنه أيضا «أساسُ بنيانه» ، وعنه أيضا «أس بنيانه» بالخفض ، والمراد أصول البناء كما تقدم . وحكى أبو حاتم قراءة سادسة وهي «أفمن أساس بنيانه» قال النحاس : وهذا جمع أس ؛ كما يقال : خَفَّ وأخفاف ، والكثير «إساس» من خفاف . قال الشاعر :

أَصْبَحَ الْمَلِكُ ثَابِتَ الْأَسَاسِ فِي الْبُهَالِيلِ مِنْ بَنِي الْعَبَّاسِ

الثانية : قوله تعالى : ﴿عَلَى تَقْوَىٰ مِنَ اللَّهِ﴾ قراءة عيسى بن عمر - فيما حكى سيويه - بالتنوين ، والألف ألف إلحاق كآلف تترى فيما نون ، وقال الشاعر :

يَسْتَنُّ فِي عِلْقِي وَفِي مُكُورِ

وأنكر سيويه التنوين ، وقال : لا أدري ما وجهه ، ﴿عَلَى شِقَا﴾ الشفا : الحرف والحد ، وقد مضى في «آل عمران» مستوفى ، و﴿جُرْفٍ﴾ قرئ برفع الراء ، وأبو بكر وحمزة بإسكانها ؛ مثل الشُّغْل والشُّغْل ، والرُّسْل والرُّسْل ، يعني جُرْفًا ليس له أصل . والجرف : ما يتجرف بالسيول من الأودية ، وهو جوانبه التي تنحفر بالماء ، وأصله من الجرف والاجتراف ؛ وهو اقتلاع الشيء من أصله ، ﴿هَارٍ﴾ ساقط ؛ يقال ، تهور البناء إذا سقط ، وأصله هائر ، فهو من المقلوب يقلب ، وتؤخر ياؤها ، فيقال : هار وهائر ، قاله الزجاج ، ومثله لاث الشيء به إذا دار ؛ فهو لاث أي : لاث ، وكما قالوا : شاكى السلاح وشائك السلاح ، قال العجاج :

لَاثَ بِهِ الْأَشَاءَ وَالْعَبْرِي

الأشياء : النخل ، والعبري : السدر الذي على شاطئ الأنهار . ومعنى لاث به : مطيف به ، وزعم أبو حاتم أن الأصل فيه هاور ، ثم يقال : هائر مثل صائم ، ثم يقلب فيقال : هار ، وزعم الكسائي أنه من ذوات الواو ومن ذوات الياء ، وأنه يقال : تهور وتهير .

قلت : ولهذا يمال ومفتح .

الثالثة : قوله تعالى : ﴿فَأَنْهَارِيهِ فِي نَارٍ جَهَنَّمَ﴾ فاعل انهار الجرف ؛ كانه قال : فانهار الجرف بالبنيان في النار ؛ لأن الجرف مذكر ، ويجوز أن يكون الضمير في به يعود على ﴿مَنْ﴾ وهو الباني ؛ والتقدير : فانهار من أسس بنيانه على غير تقوى . وهذه الآية ضرب مثل لهم ، أي : من أسس بنيانه على الإسلام خير أم من أسس بنيانه على الشرك والنفاق . وبين أن بناء الكافر كبناء على جرف جهنم

يتهور بأهله فيها. والشفاء: الشفير. وأشفى على كذا أي: دنا منه.

الرابعة: في هذه الآية دليل على أن كل شيء ابتدئ بنية تقوى الله تعالى، والقصد لوجهه الكريم فهو الذي يبقى ويسعد به صاحبه ويصعد إلى الله ويرفع إليه، ويخبر عنه بقوله: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] على أحد الوجهين. ويخبر عنه أيضا بقوله: ﴿وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ﴾ [الكهف: ٤٦] على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

الخامسة: واختلف العلماء في قوله تعالى: ﴿فَأَنهَارِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾ هل ذلك حقيقة أو مجاز؟ على قولين: الأول: أن ذلك حقيقة وأن النبي ﷺ إذ أرسل إليه فهدم رؤي الدخان يخرج منه (١)؛ من رواية سعيد بن جبير. وقال بعضهم: كان الرجل يدخل فيه سعفة من سعف النخل فيخرجها سوداء محترقة. وذكر أهل التفسير: أنه كان يحفر ذلك الموضع الذي انهار فيخرج منه دخان، وروى عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبیش عن ابن مسعود أنه قال: جهنم في الأرض، ثم تلا: ﴿فَأَنهَارِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾ (٢)، وقال جابر بن عبد الله: أنا رأيت الدخان يخرج منه على عهد رسول الله ﷺ (٣). والثاني: أن ذلك مجاز، والمعنى: صار البناء في نار جهنم، فكانه انهار إليه وهوى فيه؛ وهذا كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّهُ هَآوِيَةً﴾ [الفارعة: ٩]. والظاهر الأول، إذ لا إحالة في ذلك. والله أعلم.

﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾

قوله تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا﴾ يعني: مسجد الضرار، ﴿رِيبَةً﴾ أي: شكا في قلوبهم ونفاقا؛ قاله ابن عباس وقتادة والضحاك. وقال النابغة:

حَلَفْتُ قَلَمٌ أَتْرَكَ لِنَفْسِكَ رِيبَةً  
وَلَيْسَ وِرَاءَ اللَّهِ لِلْمَرْءِ مَذْهَبٌ

وقال الكلبي: حسرة وندامة؛ لأنهم ندموا على بنيانه، وقال السدي وحبيب والمبرد: ﴿رِيبَةً﴾ أي حزازة وغيظا (٤)، ﴿إِلَّا أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ قال ابن عباس: أي: تنصدع قلوبهم فيموتوا (٥)؛ كقوله: ﴿لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ [الحاقة: ٤٦] لأن الحياة تنقطع بانقطاع الوتين؛ وقاله قتادة والضحاك ومجاهد، وقال سفيان: إلا أن يتربوا (٦). عكرمة: إلا أن تقطع قلوبهم في قبورهم، وكان أصحاب عبد الله بن مسعود يقرؤونها «رِيبَةً» في قلوبهم ولو تقطعت قلوبهم، وقرأ الحسن، ويعقوب، وأبو حاتم «إلا أن تقطع» على الغاية، أي: لا يزالون في شك منه إلى أن يموتوا فيستيقنوا ويتبينوا. واختلف القراء في قوله: ﴿تَقَطَّعَ﴾ فالجمهور «تَقَطَّعَ» بضم التاء وفتح القاف وشد الطاء على الفعل المجهول، وقرأ ابن عامر وحمزة وحفص، ويعقوب كذلك إلا أنهم فتحوا التاء، وروي عن يعقوب وأبي عبد الرحمن

(١) البحر المحيط (٦/ ١٠٠) لأبي حيان.

(٢) حسن: وعاصم هذا صدوق له أوهام.

(٣) صححه الحاكم (٤/ ٦٣٨) في المستدرک ووافقه الذهبي، وانظر: الطبري (١١/ ٣٨) في تفسيره.

(٤) قول السدي وحبيب عند الطبري (١١/ ٤٠) في تفسيره.

(٥) ضعيف: للانقطاع بين علي بن أبي طلحة وابن عباس. الطبري (١١/ ٣٩) في تفسيره.

(٦) هذا قول بعيد، ورده ابن عطية (٧/ ٤٨) في المحرر الوجيز.

«تَقَطَّعَ» على الفعل المجهول مخفف القاف، وروي عن شبيل وابن كثير: «تَقَطَّعَ» خفيفة القاف، «قُلُوبِهِمْ» نصبا، أي: أنت تفعل ذلك بهم، وقد ذكرنا قراءة أصحاب عبد الله، «وَاللَّهُ عَلَيْهِمْ حَكِيمٌ» تقدم.

﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾

فيه ثمان مسائل :

الأولى : قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ» قيل: هذا تمثيل؛ مثل قوله تعالى: «أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى» [البقرة: ١٧٦]. ونزلت الآية في البيعة الثانية، وهي بيعة العقبة الكبرى، وهي التي أناف فيها رجال الأنصار على السبعين، وكان أصغرهم سنا عقبة بن عمرو؛ وذلك أنهم اجتمعوا إلى رسول الله ﷺ عند العقبة، فقال عبد الله بن رواحة للنبي ﷺ: اشترط لربك، ولنفسك ما شئت؛ فقال النبي ﷺ: «اشترط لربي أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا، واشترط لنفسي أن تمنعوني عما تمنعون منه أنفسكم وأموالكم». قالوا: فإذا فعلنا ذلك فما لنا؟ قال: «الجنة» قالوا: ربح البيع، لا نقييل ولا نستقييل؛ فنزلت: «إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ» الآية (١). ثم هي بعد ذلك عامة في كل مجاهد في سبيل الله من أمة محمد ﷺ إلى يوم القيامة.

الثانية: هذه الآية دليل على جواز معاملة السيد مع عبده، وإن كان الكل للسيد لكن إذا ملكه عامله فيما جعل إليه، وجائز بين السيد وعبده ما لا يجوز بينه وبين غيره؛ لأن ماله له وله انتزاعه.

الثالثة: أصل الشراء بين الخلق أن يعوضوا عما خرج من أيديهم ما كان أنفع لهم أو مثل ما خرج عنهم في النفع؛ فاشترى الله سبحانه من العباد إتلاف أنفسهم وأموالهم في طاعته، وإهلاكها في مرضاته، وأعطاهم سبحانه الجنة عوضا عنها إذا فعلوا ذلك. وهو عوض عظيم لا يدانيه المعوض ولا يقاس به، فأجرى ذلك على مجاز ما يتعارفونه في البيع والشراء فمن العبد تسليم النفس والمال، ومن الله الثواب والنوال فسمي هذا شراء، وروى الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: «إن فوق كل برٍّ برٌّ حتى يبذل العبد دمه، فإذا فعل ذلك، فلا بر فوق ذلك» (٢). وقال الشاعر في معنى البر:

الجودُ بالماءِ جودٌ فيه مكرمةٌ      والجودُ بالنفسِ أقصى غايَةِ الجودِ

وأشد الأضعفي لجعفر الصادق رضي الله عنه:

أثامنُ بالنفسِ النَّفِيسَةَ رِبْهًا      وليسَ لها في الخلقِ كلِّهمِ ثمنُ  
بها تشتري الجناتِ إن أنا بعثتها      بشيءٍ سواها إن ذلكم غبنُ  
لئن ذهبتْ نفسي بدينيا أصبتها      لقد ذهبتْ نفسي وقد ذهب الثمنُ

قال الحسن: ومر أعرابي على النبي ﷺ وهو يقرأ هذه الآية: «إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ»

(١) ضعيف: أرسله محمد بن كعب القرظي، وفي السند إليه أبو معشر المدني (نجيح السندي) وهو ضعيف، ورواه الطبري (٤٢ / ١١) في تفسيره، والواحد في (ص ٢١٥) في أسباب النزول.

(٢) مرسل: والحسن تابعي جليل.

فقال: كلام من هذا؟ قال: «كلام الله» قال: بيع والله مريح لا نقيه، ولا نستقيه، فخرج إلى الغزو واستشهد (١).

الرابعة: قال العلماء: كما اشترى من المؤمنين البالغين المكلفين، كذلك اشترى من الأطفال قائلهم وأسمهم؛ لما في ذلك من المصلحة وما فيه من الاعتبار للبالغين، فإنهم لا يكونون عند شيء أكثر صلاحاً وأقل فساداً منهم عند ألم الأطفال، وما يحصل للوالدين الكافرين من الثواب، فيما ينالهم من الهم ويتعلق بهم من التربية والكفالة، ثم هو عز وجل يعرض هؤلاء الأطفال عوضاً إذا صاروا إليه. ونظير هذا في الشاهد أنك تكتسري الأجير لبيني وينقل التراب وفي كل ذلك له ألم وأذى، ولكن ذلك جائز لما في عمله من المصلحة، ولما يصل إليه من الأجر.

الخامسة: قوله تعالى: ﴿يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ بيان لما يقا تل له وعليه؛ وقد تقدم، ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ قرأ النخعي والأعمش وحمزة والكسائي وخلف بتقديم المفعول على الفاعل؛ ومنه قول امرئ القيس:

فَإِنْ تَقْتُلُونَا نَقْتُلُكُمْ...

أي: إن تقتلوا بعضنا يقتلكم بعضنا، وقرأ الباقون بتقديم الفاعل على المفعول.

السادسة: قوله تعالى: ﴿وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ﴾ إخبار من الله تعالى أن هذا كان في هذه الكتب، وأن الجهاد ومقاومة الأعداء أصله من عهد موسى عليه السلام، و﴿وَعَدَا﴾ و﴿حَقًّا﴾ مصدران مؤكدان.

السابعة: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ﴾ أي: لا أحد أوفى بعهده من الله، وهو يتضمن الوفاء بالوعد والوعيد، ولا يتضمن وفاء البارئ بالكل؛ فأما وعده فلجميع، وأما وعيده فمخصوص ببعض المذنبين وبيعض الذنوب وفي بعض الأحوال. وقد تقدم هذا المعنى مستوفى.

الثامنة: قوله تعالى: ﴿فَاسْتَبْشِرُوا بِنِعْمِ اللَّهِ الَّذِي بَايَعَكُمْ بِهِ﴾ أي: أظهروا السرور بذلك، والبشارة إظهار السرور في البشارة، وقد تقدم، وقال الحسن: والله ما على الأرض مؤمن إلا يدخل في هذه البيعة (٢)، ﴿وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ أي: الظفر بالجنة والخلود فيها.

﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّاجِدُونَ الرَّكَعُونَ السَّجِدُونَ الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ  
وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٣)</sup>

فيه ثلاث مسائل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾ التائبون هم الراجعون عن الحالة المذمومة في معصية الله إلى الحالة المحمودة في طاعة الله، والتائب: هو الراجع، والراجع إلى الطاعة هو أفضل من الراجع عن المعصية لجمعه بين الأمرين، ﴿الْعَابِدُونَ﴾ أي: المطيعون الذين قصدوا بطاعتهم الله سبحانه.

(١) مرسل: والحسن تابعي جليل.

(٢) رواه ابن أبي حاتم (٦/ ١٨٨٦) في تفسيره.

﴿الْحَامِدُونَ﴾ أي: الراضون بقضائه ، المصرفون نعمته في طاعته ، الذين يحمدون الله على كل حال .  
 ﴿السَّائِحُونَ﴾ الصائمون <sup>(١)</sup>؛ عن ابن مسعود ، وابن عباس ، وغيرهما . ومنه قوله تعالى: ﴿عَابِدَاتُ  
 سَائِحَاتٍ﴾ [التحریم: ٥] ، وقال سفيان بن عيينة: إنما قيل للصائم : سائح ؛ لأنه يترك اللذات كلها من  
 المطعم والمشرب والمنكح ، وقال أبو طالب:

وَبِالسَّائِحِينَ لَا يَذُوقُونَ قَطْرَةَ  
 لِرَبِّهِمْ وَالذَّاكِرَاتُ الْعَوَامِلُ

وقال آخر:

بِرًّا يُصَلِّي لَيْلُهُ وَنَهَارُهُ  
 يَظَلُّ كَثِيرَ الذِّكْرِ لِلَّهِ سَائِحًا

وروي عن عائشة أنها قالت: سياحة هذه الأمة الصيام؛ أسنده الطبري <sup>(٢)</sup> ، ورواه أبو هريرة  
 مرفوعا عن النبي ﷺ أنه قال: «سياحة أمتي الصيام» <sup>(٣)</sup> ، قال الزجاج: ومذهب الحسن أنهم الذين  
 يصومون الفرض، وقد قيل: إنهم الذين يديمون الصيام، وقال عطاء: السائحون المجاهدون <sup>(٤)</sup> ،  
 وروي أبو أمامة أن رجلا استأذن رسول الله ﷺ في السياحة فقال: «إن سياحة أمتي الجهاد في سبيل  
 الله» <sup>(٥)</sup> ، صححه أبو محمد عبد الحق . وقيل: السائحون المهاجرون ؛ قاله عبد الرحمن بن زيد  
 وقيل: هم الذين يسافرون لطلب الحديث والعلم؛ قاله عكرمة <sup>(٦)</sup> . وقيل: هم الجائلون بأفكارهم في  
 توحيد ربهم وملكوته وما خلق من العبر والعلامات الدالة على توحيده وتعظيمه ؛ حكاه النقاش ،  
 وحكي أن بعض العباد أخذ القدح ليتوضأ لصلاة الليل فأدخل أصبعه في أذن القدح وقعد يتفكر حتى  
 طلع الفجر فقبل له في ذلك فقال: أدخلت أصبعي في أذن القدح فتذكرت قول الله تعالى: ﴿إِذْ  
 الْأَعْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ﴾ [غافر: ٧١] وذكرت كيف أتلقى الغل وبقيت ليلي في ذلك أجمع .

قلت: لفظ «س ي ح» يدل على صحة هذه الأقوال ، فإن السياحة أصلها الذهاب على وجه  
 الأرض كما يسبح الماء؛ فالصائم مستمر على الطاعة في ترك ما يتركه من الطعام وغيره ، فهو بمنزلة  
 السائح . والمتفكرون تجول قلوبهم فيما ذكروا ، وفي الحديث: «إن لله ملائكة سياحين مشائين في  
 الآفاق يبلغونني صلاة أمتي» <sup>(٧)</sup> ويروي «صياحين» بالصاد ، من الصياح ، «الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ»

(١) كذا عند الطبري بسند حسن عن ابن عباس ، وآخر مثله عن عبد الله بن مسعود (١١ / ٤٤) في تفسيره ، وابن  
 أبي حاتم (٧ / ٤٢٨) في تفسيره .

(٢) ضعيف : الطبري (١١ / ٤٦) في تفسيره وفيه انقطاع بين الوليد بن عبد الله وعائشة ، وفي السند إليها إبراهيم  
 ابن يزيد الخوزي : متروك .

(٣) ضعيف : الطبري (١١ / ٤٤) في تفسيره ، ورواه الحاكم (٢ / ٣٦٥) في المستدرک ، وذكر فيه إرسال أصحاب  
 سفيان بن عيينة (راوي) عن عمرو بن دينار ، وفيه : حكيم بن حزام العجلي (أبو سعيد الأشعث) وهو بين  
 الصحابي : متروك الحديث أو منكره ، وانظر: ضعيف الجامع (٣٣٣٠) .

(٤) مرسل : الطبري (١١ / ٤٦) في تفسيره .

(٥) حسن : أبو داود (٢٤٨٦) في الجهاد ، وحسنه الألباني هناك .

(٦) هذا معنى بعيد . البغوي (٤ / ٩٩) في تفسيره .

(٧) صحيح بنحوه : النسائي (٣ / ٤٣) في السهو ، عن ابن مسعود رضي الله عنه ، ولفظه : «يلغونني من أمتي  
 السلام» ، وصححه الألباني هناك .

يعني: في الصلاة المكتوبة وغيرها، ﴿الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ أي: بالسنة، وقيل: بالإيمان، ﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ قيل: عن البدعة، وقيل: عن الكفر، وقيل: هو عموم في كل معروف ومنكر، ﴿وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ﴾ أي: القائمون بما أمر به والمتهون عما نهى عنه.

الثانية: واختلف أهل التأويل في هذه الآية: هل هي متصلة بما قبل أو منفصلة؟ فقال جماعة: الآية الأولى مستقلة بنفسها يقع تحت تلك المبايعه كل موحد قاتل في سبيل الله، لتكون كلمة الله هي العليا، وإن لم يتصف بهذه الصفات في هذه الآية الثانية أو بأكملها. وقالت فرقة: هذه الأوصاف جاءت على جهة الشرط والآيات مرتبطتان فلا يدخل تحت المبايعه إلا المؤمنون الذين هم على هذه الأوصاف ويبدلون أنفسهم في سبيل الله؛ قاله الضحاك. قال ابن عطية: وهذا القول تحريج وتضييق ومعنى الآية على ما تقتضيه أقوال العلماء والشرع: أنها أوصاف الكملة من المؤمنين ذكرها الله ليستبق إليها أهل التوحيد حتى يكونوا في أعلى مرتبة، وقال الزجاج: الذي عندي أن قوله: ﴿الْعَامِلُونَ السَّائِحُونَ﴾ رفع بالابتداء وخبره مضمرة؛ أي التائبون العابدون - إلى آخر الآية - لهم الجنة أيضا وإن لم يجاهدوا إذ لم يكن منهم عناد وقصد إلى ترك الجهاد؛ لأن بعض المسلمين يجزي عن بعض في الجهاد. واختار هذا القول القشيري وقال: وهذا حسن إذ لو كان صفة للمؤمنين المذكورين في قوله: ﴿اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ لكان الوعد خاصا للمجاهدين. وفي مصحف عبد الله «التائبين العابدون» إلى آخرها؛ ولذلك وجهان: أحدهما الصفة للمؤمنين على الإتيان. والثاني: النصب على المدح.

الثالثة: واختلف العلماء في الواو في قوله: ﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ فقيل: دخلت في صفة الناهين كما دخلت في قوله تعالى: ﴿حَمَّ ۝ تَنْزِيلَ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ۝ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾ [غافر] فذكر بعضها بالواو والبعض بغيرها. وهذا سائغ معتاد في الكلام ولا يطلب لثله حكمة ولا علة، وقيل: دخلت لمصاحبة الناهي عن المنكر الأمر بالمعروف فلا يكاد يذكر واحد منها مفردا، وكذلك قوله: ﴿ثِيَابَ وَأَبْكَارًا﴾ [التحریم: ٥٥]. ودخلت في قوله: ﴿وَالْحَافِظُونَ﴾ لقربه من المعطوف، وقد قيل: إنها زائدة، وهذا ضعيف لا معنى له، وقيل: هي واو الثمانية لأن السبعة عند العرب عدد كامل صحيح، وكذلك قالوا في قوله: ﴿ثِيَابَ وَأَبْكَارًا﴾ [التحریم: ٥٥]، وقوله في أبواب الجنة: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] وقوله: ﴿يَقُولُونَ سَبْعَةً وَاقْتَتَلُوا مِنْهُمْ كَلْبَهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] وقد ذكرها ابن خالويه في مناظرته لأبي علي الفارسي في معنى قوله: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] وأنكرها أبو علي، قال ابن عطية: وحدثني أبي رضي الله عنه عن الأستاذ النحوي أبي عبد الله الكوفي الملقب، وكان ممن استوطن غرناطة وأقرأ فيها في مدة ابن حبوس أنه قال: هي لغة فصيحة لبعض العرب، من شأنهم أن يقولوا إذا عدوا: واحد اثنان ثلاثة أربعة خمسة ستة سبعة وثمانية تسعة عشرة وهكذا هي لغتهم. ومتى جاء في كلامهم أمر ثمانية أدخلوا الواو.

قلت: هي لغة قريش، وسيأتي بيانه ونقضه في سورة «الكهف» إن شاء الله تعالى وفي «الزمر» أيضا بحول الله تعالى.

﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أَوْلَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴾

فيه ثلاث مسائل :

**الأولى:** روى مسلم عن سعيد بن المسيب عن أبيه قال: لما حضرت أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله ﷺ فوجد عنده أبا جهل وعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة، فقال رسول الله ﷺ «يا عم قل: لا إله إلا الله كلمة أشهد لك بها عند الله» فقال أبو جهل وعبد الله بن أمية: يا أبا طالب أترغب عن ملة عبد المطلب. فلم يزل رسول الله ﷺ يعرضها عليه ويعيد له تلك المقالة حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم: هو على ملة عبد المطلب وأبى أن يقول: لا إله إلا الله. فقال رسول الله ﷺ: «أما والله لا استغفرون لك ما لم أنه عنك» فأنزل الله عز وجل: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أَوْلَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ ، وأنزل الله في أبي طالب فقال لرسول الله ﷺ ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦] (١). فالآية على هذا ناسخة لاستغفار النبي ﷺ لعمه فإنه استغفر له بعد موته على ما روي في غير الصحيح. وقال الحسين بن الفضل: وهذا بعيد لأن السورة من آخر ما نزل من القرآن ومات أبو طالب في عنفوان الإسلام والنبي ﷺ بمكة.

**الثانية:** هذه الآية تضمنت قطع موالاته الكفار حبيهم وميتهم فإن الله لم يجعل للمؤمنين أن يستغفروا للمشركين، فطلب الغفران للمشرك مما لا يجوز، فإن قيل: فقد صح أن النبي ﷺ قال يوم أحد حين كسروا رباعيته وشجوا وجهه: «اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون» (٢)، فكيف يجتمع هذا مع منع الله تعالى رسوله والمؤمنين من طلب المغفرة للمشركين. قيل له: إن ذلك القول من النبي ﷺ إنما كان على سبيل الحكاية عمن تقدمه من الأنبياء والدليل عليه ما رواه مسلم عن عبد الله قال: كآني أنظر إلى النبي ﷺ يحكي نبيا من الأنبياء ضربه قومه وهو يمسح الدم عن وجهه ويقول: «رب اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون» (٣)، وفي البخاري أن النبي ﷺ ذكر نبيا قبله شجه قومه، فجعل النبي ﷺ يخبر عنه بأنه قال: «اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون» (٤).

قلت: وهذا صريح في الحكاية عمن قبله، لا أنه قاله ابتداء عن نفسه، كما ظنه بعضهم. والله أعلم. والنبي الذي حكاه هو نوح عليه السلام؛ على ما يأتي بيانه في سورة «هود» إن شاء الله. وقيل: إن المراد بالاستغفار في الآية الصلاة، قال بعضهم (٥): ما كنت لأدع الصلاة على أحد من أهل القبلة ولو كانت حشية حُبلى من الزنا؛ لأنني لم أسمع الله حجب الصلاة إلا عن المشركين بقوله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ الآية، قال عطاء بن أبي رباح: الآية في النهي عن الصلاة على المشركين والاستغفار هنا يراد به الصلاة. جواب ثالث: وهو أن الاستغفار للأحياء

(١) متفق عليه: البخاري (١٣٦٠) في الجنازات، ومسلم (٣٩/ ٢٤) في الإيمان.

(٢) (٤ - ٢) متفق عليه: البخاري (٣٤٧٧) في أحاديث الأنبياء، ومسلم (١٧٩٢) في الجهاد والسير.

(٥) هو عطاء بن أبي رباح - رحمه الله، وانظر: أحكام القرآن (٢/ ١٠٢٣) لابن العربي المالكي، وكذا تفسير

جائز، لأنه مرجو إيمانهم ويمكن تألفهم بالقول الجميل، وترغيبهم في الدين، وقد قال كثير من العلماء: لا بأس أن يدعو الرجل لأبويه الكافرين ويستغفر لهما ما دام حيين، فأما من مات فقد انقطع عنه الرجاء فلا يدعي له. قال ابن عباس: كانوا يستغفرون لموتاهم فنزلت، فأمسكوا عن الاستغفار، ولم ينههم أن يستغفروا للأحياء حتى يموتوا<sup>(١)</sup>.

الثالثة: قال أهل المعاني: ﴿مَا كَانَ﴾ في القرآن يأتي على وجهين: على النفي نحو قوله: ﴿مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُتَّبِعُوا شَجَرَهَا﴾ [النمل: ٦٠]، ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٤٥]. والآخر بمعنى النهي كقوله: ﴿مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُزْذَرُوا رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، و﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾.

﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا أَيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾

فيه ثلاث مسائل:

الأولى: روى النسائي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: سمعت رجلاً يستغفر لأبويه وهما مشركان فقلت: أنتستغفر لهما وهما مشركان؟ فقال: أو لم يستغفر إبراهيم عليه السلام لأبيه. فأثبت النبي ﷺ فذكرت ذلك له فنزلت: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا أَيَّاهُ﴾<sup>(٢)</sup>. والمعنى: لا حجة لكم أيها المؤمنون في استغفار إبراهيم الخليل عليه السلام لأبيه فإن ذلك لم يكن إلا عن عدة. وقال ابن عباس: كان أبو إبراهيم وعد إبراهيم الخليل أن يؤمن بالله ويخلع الأنداد فلما مات على الكفر علم أنه عدو الله فترك الدعاء له<sup>(٣)</sup>، فالكناية في قوله: ﴿أَيَّاهُ﴾ ترجع إلى إبراهيم والواعد أبوه. وقيل: الواعد إبراهيم أي وعد إبراهيم أباه أن يستغفر له فلما مات مشركاً تبرأ منه. ودل على هذا الوعد قوله: ﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي﴾ [مريم: ٤٧]. قال القاضي أبو بكر بن العربي: تعلق النبي ﷺ في الاستغفار لأبي طالب بقوله تعالى: ﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي﴾ [مريم: ٤٧] فأخبره الله تعالى أن استغفار إبراهيم لأبيه كان وعداً قبل أن يتبين الكفر منه فلما تبين له الكفر منه تبرأ منه، فكيف تستغفر أنت لعمك يا محمد وقد شاهدت موته كافراً!؟

الثانية: ظاهر حالة المرء عند الموت يحكم عليه بها فإن مات على الإيمان حكم له به، وإن مات على الكفر حكم له به، وريك أعلم بباطن حاله بيد أن النبي ﷺ قال له العباس: يا رسول الله هل نفعت عمك بشيء؟ قال: «نعم»<sup>(٤)</sup>، وهذه شفاعة في تخفيف العذاب لا في الخروج من النار، على ما بيناه في كتاب «التذكرة».

الثالثة: قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ اختلف العلماء في الأواه على خمسة عشر قولاً:

الأول: أنه الدعاء الذي يكثُر الدعاء؛ قاله ابن مسعود وعبيد بن عمير. الثاني: أنه الرحيم بعباد

(١) منقطع: بين علي بن أبي طلحة وابن عباس رضي الله عنهما. الطبري (١١/ ٥١) في تفسيره.

(٢) صحيح: الترمذي (٣١٠١) في تفسير القرآن، والنسائي (٩١/ ٤) في الجنائز، وصححه الألباني.

(٣) روي بأسانيد حسان كما عند الطبري (١١/ ٥٥) في تفسيره.

(٤) صحيح: وقد سبق.

الله، قاله الحسن وقتادة، وروي عن ابن مسعود، والأول أصح إسناداً عن ابن مسعود، قاله النحاس. الثالث: إنه الموقن؛ قاله عطاء وعكرمة، ورواه أبو ظبيان عن ابن عباس. الرابع: أنه المؤمن بلغة الخيشة؛ قاله ابن عباس أيضاً. الخامس: أنه المسيح الذي يذكر الله في الأرض القفر المحوشة؛ قاله الكلبي وسعيد بن المسيب. السادس: أنه الكثير الذكر لله تعالى، قاله عقبه بن عامر وذكر عند النبي ﷺ رجلاً يكثر ذكر الله ويسبح فقال: «إنه لأواه»<sup>(١)</sup>. السابع: أنه الذي يكثر تلاوة القرآن، وهذا مروى عن ابن عباس.

قلت: وهذه الأقوال متداخلة، وتلاوة القرآن يجمعها.

الثامن: أنه المتأوه؛ قاله أبو ذر، وكان إبراهيم عليه السلام يقول: «آه من النار قبل ألا تنفع آه». وقال أبو ذر: كان رجل يكثر الطواف بالبيت ويقول في دعائه: أوه أوه؛ فشكاه أبو ذر إلى النبي ﷺ فقال: «دعه فإنه أواه» فخرجت ذات ليلة فإذا النبي ﷺ يدفن ذلك الرجل ليلاً ومعه المصباح<sup>(٢)</sup>. التاسع: أنه الفقيه؛ قاله مجاهد والنخعي. العاشر: أنه المتضرع الخاشع رواه عبد الله بن شداد بن الهاد عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>، وقال أنس: تكلمت امرأة عند النبي ﷺ بشيء كرهه فنهاها عمر فقال النبي ﷺ: «دعوها فإنها أواهة» قيل: يا رسول الله، وما الأواهة؟ قال: «الخاشعة»<sup>(٤)</sup>. الحادي عشر: أنه الذي إذا ذكر خطاياها استغفر منها؛ قاله أبو أيوب. الثاني عشر: أنه الكثير التأوه من الذنوب؛ قاله الفراء. الثالث عشر: أنه المعلم للخير؛ قاله سعيد بن جبیر. الرابع عشر: أنه الشفيق؛ قاله عبد العزيز ابن يحيى، وكان أبو بكر الصديق رضي الله عنه يسمى الأواه لشففته ورافته. الخامس عشر: أنه الراجع عن كل ما يكره الله تعالى؛ قاله عطاء، وأصله من التأوه، وهو أن يسمع للصدر صوت من تنفس الصعداء، قال كعب: كان إبراهيم عليه السلام إذا ذكر النار تأوه، قال الجوهري: قولهم عند الشكاية أوه من كذا - ساكنة الواو - إنما هو توجع. قال الشاعر:

فأوه لذكرها إذا ما ذكرتها  
ومن بعد أرض بيننا وسما

وربما قلبوا الواو ألفاً فقالوا: آه من كذا، وربما شددوا الواو وكسروها وسكنوا الهاء فقالوا: أوه من كذا، وربما حذفوا مع التشديد الهاء فقالوا: أو من كذا بلا مد، وبعضهم يقول: أوه، بالمد والتشديد وفتح الواو ساكنة الهاء لتطويل الصوت بالشكاية. وربما أدخلوا فيها التاء فقالوا: أوتاه، بمد ولا يمد. وقد أوه الرجل تأويها وتأوه تأوها إذا قال: أوه، والاسم منه الآهة بالمد، قال المثقب العبدى:

إذا ما قمت أرحلها بليل  
تأوه آهة الرجل الحزين

والحليم: الكثير الحلم، وهو الذي يصفح عن الذنوب ويصبر على الأذى، وقيل: الذي لم يعاقب أحداً قط إلا في الله، ولم ينتصر لأحد إلا لله، وكان إبراهيم عليه السلام كذلك وكان إذا قام يصلي سمع وجيب قلبه<sup>(٥)</sup> على ميلين.

(١) ضعيف: الطبري (١١/ ٦١) في تفسيره من طريق فيه جهالة، وفي بعضها إلى ابن عباس ضعف.

(٢) ضعيف: الطبري (١١/ ٦١) في تفسيره، وفي الإسناد جهالة المحدث عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.

(٣) ضعيف: الطبري (١١/ ٦٢) في تفسيره، وفيه شهر بن حوشب، مختلف فيه.

(٤) ضعيف: ذكره الرازي (٨/ ١٩٩) في تفسيره بلا سند.

(٥) وجيب القلب: خفقانه واضطرابه. اللسان «وجب».

﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُمَ مَا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾ إِنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١١٦﴾﴾

قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ﴾ أي ما كان الله ليوقع الضلالة في قلوبهم بعد الهدى حتى يبين لهم ما يتقون فلا يتقوه ، فعند ذلك يستحقون الإضلال .

قلت : ففي هذا أدل دليل على أن المعاصي إذا ارتكبت وانتهك حجابها، كانت سببا إلى الضلالة والردى ، وسلمنا إلى ترك الرشاد والهدى، نسأل الله السداد والتوفيق والرشاد بمنه ، وقال أبو عمرو بن العلاء - رحمه الله - في قوله : ﴿حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ أي : حتى يحتج عليهم بأمره ؛ كما قال : ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا﴾ [الإسراء : ١٦] وقال مجاهد : ﴿حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ أي : أمر إبراهيم ألا يستغفر للمشركين خاصة ويبين لهم الطاعة والمعصية عامة <sup>(١)</sup> ، وروي أنه لما نزل لمحرهم الخمر وشدد فيها سألوا النبي ﷺ عن مات وهو يشربها فأنزل الله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾ <sup>(٢)</sup> ، وهذه الآية رد على المعتزلة وغيرهم الذين يقولون بخلق هداهم وإيمانهم، كما تقدم .

قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾﴾ إِنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ تقدم معناه غير مرة .

﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ لَمَّا تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٦﴾﴾

روى الترمذي : حدثنا عبد بن حميد ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه ، قال : لم أتخلف عن النبي ﷺ في غزوة غزاهما حتى كانت غزوة تبوك ، إلا بدرا ، ولم يعاتب النبي ﷺ أحدا تخلف عن بدر إنما خرج يريد العير فخرجت قريش مغوثين لعيرهم فالتقوا عن غير موعد كما قال الله تعالى ، ولعمري إن أشرف مشاهد رسول الله ﷺ في الناس لبدر وما أحب أني كنت شهدتها مكان بيعتي ليلة العقبة حين تواقنا على الإسلام ، ثم لم أتخلف بعد عن النبي ﷺ حتى كانت غزوة تبوك وهي آخر غزوة غزاهما ، وأذن النبي ﷺ بالرحيل فذكر الحديث بطوله قال : فانطلقت إلى النبي ﷺ فإذا هو جالس في المسجد وحوله المسلمون ، وهو يستنير كاستنارة القمر ، وكان إذا سر بالامر استنار فجمت فجلست بين يديه فقال : «أبشر يا كعب بن مالك بخير يوم أتى عليك منذ ولدتك أمك» ، فقلت : يا نبي الله أمن عند الله أم من عندك ؟ قال : «هل من عند الله» ثم تلا هذه الآية : ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ﴾ حتى بلغ : ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ قال : وفينا أنزلت أيضا : ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الْعُسْرَةِ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ﴾

(١) صحيح : إلى مجاهد : الطبري (١١ / ٦٤) في تفسيره .

(٢) ضعيف : البغوي (٤ / ١٠٣) في تفسيره ، وابن الجوزي (٣ / ٥١٠) في زاد المسير بلا سند .



على النطع من ذلك شيء يسير. قال أبو هريرة: فحزرته فإذا هو قدر ربضة العنز<sup>(١)</sup>، فدعا رسول الله ﷺ بالبركة، ثم قال: «خذوا في أوعيتكم» فأخذوا في أوعيتهم حتى - والذي لا إله إلا هو - ما بقي في العسكر وعاء إلا ملؤه، وأكل القوم حتى شعبوا وفضلت فضلة، فقال النبي ﷺ: «أشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، لا يلقي الله بهما عبدٌ غير شاك فيهما فيحجب عن الجنة»، خرجه مسلم في صحيحه بلفظه ومعناه<sup>(٢)</sup>، والحمد لله.

وقال ابن عرفة: سمي جيش تبوك جيش العمرة؛ لأن رسول الله ﷺ ندب الناس إلى الغزو في حَمارة القيظ، فغلظ عليهم وعسر، وكان إبان ابتياع الثمرة، قال: وإنما ضرب المثل بجيش العمرة؛ لأن رسول الله ﷺ لم يغز قبله في عدد مثله؛ لأن أصحابه يوم بدر كانوا ثلاثمائة وبضعة عشر، ويوم أحد سبعمائة، ويوم خيبر ألفا وخمسمائة، ويوم الفتح عشرة آلاف، ويوم حنين اثني عشر ألفا، وكان جيشه في غزوة تبوك ثلاثين ألفا وزيادة، وهي آخر مغازبه ﷺ. وخرج رسول الله ﷺ في رجب وأقام بتبوك شعبان وأياما من رمضان وبث سراياه وصالح أقواما على الجزية. وفي هذه الغزاة خلف عليا على المدينة فقال المنافقون: خلفه بغضا له؛ فخرج خلف النبي ﷺ وأخبره فقال عليه السلام: «أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى»<sup>(٣)</sup>، وبين أن قعوده بأمره عليه السلام يوازي في الأجر خروجه معه؛ لأن المدار على أمر الشارع، وإنما قيل لها: غزوة تبوك لأن النبي ﷺ رأى قوما من أصحابه يَبُوكُون<sup>(٤)</sup> حسي تبوك أي يدخلون فيه القدح ويحركونه ليخرج الماء، فقال: «ما زلتُم تبوكونها بوكا» فسميت تلك الغزوة غزوة تبوك. الحسي بالكسر ما تشفه الأرض من الرمل فإذا صار إلى صلابة أمسكت فتحفر عنه الرمل فتستخرجه وهو الاحتساء قاله الجوهري.

قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ ﴿قُلُوبٌ﴾ رفع بـ «تزيغ» عند سيبويه. ويضمّر في ﴿كَادَ﴾ الحديث تشبيها بكان؛ لأن الخبر يلزمها كما يلزم كان. وإن شئت رفعتها بكاد، ويكون التقدير: من بعد ما كان قلوب فريق منهم تزيغ، وقرأ الأعمش وحمة وحفص «يزيغ» بالياء، وزعم أبو حاتم أن من قرأ ﴿يَزِيغُ﴾ بالياء فلا يجوز له أن يرفع القلوب بـ ﴿كَادَ﴾. قال النحاس: والذي لم يجزه جائز عند غيره على تذكير الجميع، حكى الفراء رحب البلاد وأرحبت، ورحبت لغة أهل الحجاز واختلف في معنى تزيغ، فقيل: تتلف بالجهد والمشقة والشدة. وقال ابن عباس: تعدل - أي تميل - عن الحق في الممانعة والنصرة، وقيل: من بعد ما هم فريق منهم بالتخلف والعصيان ثم لحقوا به، وقيل: هموا بالفقول فتاب الله عليهم وأمرهم به.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ قيل: توبته عليهم أن تدارك قلوبهم حتى لم تزيغ، وكذلك سنة الحق مع أوليائه إذا أشرفوا على العطب، ووطنوا أنفسهم على الهلاك أمطر عليهم سحاب الجود فأحيا قلوبهم، وينشد:

مِنْكَ أَرْجُو وَلَسْتُ أَعْرِفُ رَبًّا يُرْتَجَى مِنْهُ بَعْضُ مَا مِنْكَ أَرْجُو

(١) ربضة العنز: جشها إذا بركت. النهاية (٢/ ١٨٤) لابن الأثير.

(٢) صحيح: مسلم (٢٧) في الإيمان. (٣) صحيح: وقد سبق.

(٤) البوك: تثير الماء بعود ونحوه ليخرج من الأرض. النهاية (١/ ١٦٢) لابن الأثير.

وَإِذَا اشْتَدَّتْ الشَّدَائِدُ فِي الْأَرْضِ  
وَابْتَلَيْتِ الْعِبَادَ بِالْحُرُوفِ وَالْجُورِ  
ضَعَى عَلَى الْخَلْقِ فَاسْتَعَاثُوا وَعَجَّوْا  
عَصَرُوا عَلَى الذُّنُوبِ وَجَلَّوْا  
فَتَيَقَّنْتُ أَنِّي بِكَ أَنْجُو

وقال في حق الثلاثة: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾ أي: وفقهم للتوبة ليتوبوا. وقيل: المعنى تاب عليهم؛ أي فصح لهم ولم يعجل عقابهم ليتوبوا، وقيل: تاب عليهم ليثبتوا على التوبة. وقيل: المعنى تاب عليهم ليرجعوا إلى حال الرضا عنهم، وبالجملة فلولا ما سبق لهم في علمه أنه قضى لهم بالتوبة ما تابوا؛ دليله قوله عليه السلام: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له» (١).

﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾

قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا﴾ قيل: عن التوبة، عن مجاهد وأبي مالك. وقال قتادة: عن غزوة تبوك، وحكي عن محمد بن زيد معنى ﴿خَلَفُوا﴾ تركوا؛ لأن معنى خلفت فلانا تركته وفارقته قاعدا عما نهضت فيه. وقرأ عكرمة بن خالد بـ «خلفوا» أي: أقاموا بعقب رسول الله ﷺ. وروي عن جعفر بن محمد أنه قرأ «خالفوا». وقيل: «خلفوا» أي: أرحشوا وأخروا عن المنافقين فلم يقض فيهم بشيء. وذلك أن المنافقين لم تقبل توبتهم، واعتذر أقوام فقبل عذرهم، وأخر النبي ﷺ هؤلاء الثلاثة حتى نزل فيهم القرآن. وهذا هو الصحيح لما رواه مسلم والبخاري وغيرهما. واللفظ لمسلم قال كعب: كنا خلفنا أيها الثلاثة عن أمر أولئك الذين قبل منهم رسول الله ﷺ حين خلفوا له فبايعهم واستغفر لهم، وأرجأ رسول الله ﷺ أمرنا حتى قضى الله فيه؛ فبذلك قال الله عز وجل: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا﴾ وليس الذي ذكر الله مما خلفنا تخلفنا عن الغزوة، وإنما هو تخليفه إيانا وإرجاؤه أمرنا عمن حلف له واعتذر إليه فقبل منه (٢)، وهذا الحديث فيه طول، هذا آخره.

والثلاثة الذين خلفوا هم: كعب بن مالك، ومرارة بن ربيعة العامري، وهلال بن أمية الواقفي وكلهم من الأنصار، وقد خرج البخاري ومسلم حديثهم، فقال مسلم عن كعب بن مالك قال: لم أتخلف عن رسول الله ﷺ في غزوة غزاهها قط إلا في غزوة تبوك غير أنني قد تخلفت في غزوة بدر ولم يعاتب أحدا تخلف عنه وإنما خرج رسول الله ﷺ والمسلمون يريدون عير قريش، حتى جمع الله بينهم وبين عدوهم على غير ميعاد، ولقد شهدت مع رسول الله ﷺ ليلة العقبة حين توافقنا على الإسلام وما أحب أن لي بها مشهد بدر وإن كانت بدر أذكر في الناس منها، وكان من خبري حين تخلفت عن رسول الله ﷺ في غزوة تبوك: أنني لم أكن قط أقوى ولا أيسر مني حين تخلفت عنه في تلك الغزوة، والله ما جمعت قبلها راحلتين قط حتى جمعتهما في تلك الغزوة فغزاهما رسول الله ﷺ في حر شديد واستقبل سفرا بعيدا ومفازا، واستقبل عدوا كثيرا، فجلا للمسلمين أمرهم ليتأهبوا

(١) متفق عليه: البخاري (٤٩٤٥) في التفسير، ومسلم (٢٦٤٧) في القدر، عن علي رضي الله عنه، وله رواية أخرى في الصحيح عن عمران بن الحصين رضي الله عنه.

(٢) صحيح: انظر التالي.

أهبة غزوهم ، فأخبرهم بوجهه الذي يريد والمسلمون مع رسول الله ﷺ كثير ولا يجمعهم كتاب حافظ - يريد بذلك الديوان - قال كعب: فقل رجل يريد أن يتغيب يظن أن ذلك سيخفى له ما لم ينزل فيه وحى من الله تعالى ، وغزا رسول الله ﷺ تلك الغزوة حين طابت الثمار والظلال فانا إليها أصغر<sup>(١)</sup> فتجهز إليها رسول الله ﷺ والمسلمون معه ، وطفقت أغدو لكي أتجهز معهم فأرجع ولم أقض شيئاً وأقول في نفسي: أنا قادر على ذلك إذا أردت ، فلم يزل ذلك يتمادى بي حتى استمر بالناس الجدا فأصبح رسول الله ﷺ غازياً والمسلمون معه ولم أقض من جهازي شيئاً ، ثم غدوت فرجعت ولم أقض شيئاً فلم يزل كذلك يتمادى بي حتى أسرعوا وتفاطرت الغزوة فهمت أن أترحل فأدرتهم فيا ليتني فعلت ، ثم لم يقدر ذلك لي فطفقت إذا خرجت في الناس بعد خروج رسول الله ﷺ يحزنني أنني لا أرى لي أسوة إلا رجلاً مغموصاً<sup>(٢)</sup> عليه في النفاق ، أو رجلاً ممن عذر الله من الضعفاء ، ولم يذكرني رسول الله ﷺ حتى بلغ تبوك فقال وهو جالس في القوم بتبوك: «ما فعل كعب بن مالك؟» فقال رجل من بني سلمة: يا رسول الله ، حبسه برداه والنظر في عطفيه<sup>(٣)</sup> ، فقال له معاذ بن جبل: بشس ما قلت والله يا رسول الله ما علمنا عليه إلا خيراً . فسكت رسول الله ﷺ فيبينما هو على ذلك رأى رجلاً مبيضاً<sup>(٤)</sup> يزول به السراب فقال رسول الله ﷺ: «كن أبا خيشمة» فإذا هو أبو خيشمة الأنصاري وهو الذي تصدق بصاع التمر حتى لزه المنافقون . فقال كعب بن مالك: فلما بلغني أن رسول الله ﷺ قد توجه قافلاً من تبوك حضرني بشي فطفقت أتذكر الكذب وأقول: بم أخرج من سخطه غدا وأستعين على ذلك كل ذي رأي من أهلي؟ فلما قيل لي: إن رسول الله ﷺ قد أظلم قادماً زاح عني الباطل حتى عرفت أنني لن أنجو منه بشيء أبداً ، فأجمعت صدقه ، وصبح رسول الله ﷺ قادماً ، وكان إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فركع فيه ركعتين ثم جلس للناس فلما فعل ذلك جاءه المتخلفون فطفقوا يعتذرون إليه ويحلفون له ، وكانوا بضعة وثمانين رجلاً فقبل منهم رسول الله ﷺ علانيتهم وبايعهم واستغفر لهم ووكل سرائرهم إلى الله ، حتى جئت فلما سلمت بسم بسم الغضب ثم قال: «تعال» فجيئت أمشي حتى جلست بين يديه ، فقال لي: «ما خلفك ألم تكن قد ابتعت ظهرك؟» قال: قلت: يا رسول الله ، إني والله لو جلست عند غيرك من أهل الدنيا لرأيت أنني سأخرج من سخطه بعذر ، ولقد أعطيت جدلاً ولكني والله لقد علمت لئن حدثتك اليوم حديث كذب ترضى به عني ليشوكن الله أن يسخطك علي ، ولئن حدثتك حديث صدق تجد<sup>(٥)</sup> علي فيه إني لأرجو فيه عقيبي الله ، والله ما كان لي عذر ، والله ما كنت قط أقوى ولا أيسر مني حين تخلفت عنك . قال رسول الله ﷺ: «أما هذا فقد صدق ، فقم حتى يقضي الله فيك» . فقممت وثار<sup>(٦)</sup> رجال من بني سلمة فاتبعوني فقالوا لي: والله ما علمناك أذنبت ذنباً قبل هذا ، لقد عجزت في ألا تكون

(١) أصغر : أميل . اللسان « صغر » .

(٢) مغموصاً عليه : مطموماً عليه في دينه . اللسان « غمص » .

(٣) النظر في عطفيه : كناية عن الإعجاب بالنفس .

(٤) رجلاً مبيضاً : لا يملك شيئاً ميضاً .

(٥) تجد : تحون (من الوجد) . اللسان « وجد » .

(٦) ثار : وثب . اللسان « ثور » .

اعتذرت إلى رسول الله ﷺ بما اعتذر به إليه المتخلفون، فقد كان كافيك ذنبك استغفار رسول الله ﷺ لك قال: فوالله ما زالوا يؤنبوني حتى أردت أن أرجع إلى رسول الله ﷺ فأكذب نفسي، قال: ثم قلت لهم: هل لقي هذا معي من أحد؟ قالوا: نعم لقيه معك رجلان قالا مثل ما قلت، فقيل لهما مثل ما قيل لك، قال: قلت: من هما؟ قالوا: مرارة بن ربيعة العامري وهلال بن أمية الواقفي. قال: فذكروا لي رجلين صالحين قد شهدا بدرا فيهما أسوة؛ قال: فمضيت حين ذكروهما لي.

قال: ونهى رسول الله ﷺ المسلمين عن كلامنا أيها الثلاثة من بين من تخلف عنه. قال: فاجتنبنا الناس، وقال: وتغيروا لنا، حتى تنكرت لي في نفسي الأرض، فما هي بالأرض التي أعرف، فلبثنا على ذلك خمسون ليلة؛ فأما صاحباي فاستكانا وقعدا في بيوتهما يكيان، وأما أنا فكنت أشب القوم وأجلدهم، فكنت أخرج فأشهد الصلاة وأطوف في الأسواق ولا يكلمني أحد، وآتى رسول الله ﷺ فأسلم عليه وهو في مجلسه بعد الصلاة، فأقول في نفسي: هل حرك شفثيه برد السلام أم لا ثم أصلي قريبا منه وأسارقه النظر، فإذا أقبلت على صلاتي نظر إلي وإذا التفت نحوه أعرض عني حتى إذا طال ذلك علي من جفوة المسلمين مشيت حتى تسورت جدار حائط أبي قتادة، وهو ابن عمي وأحب الناس إلي فسلمت عليه، فوالله ما رد علي السلام، فقلت له: يا أبا قتادة أنشدك بالله هل تعلمن أني أحب الله ورسوله؟ قال: فسكت فعدت فأنشدته فسكت، فعدت فأنشدته فقال: الله ورسوله أعلم ففاضت عيناي وتوليت حتى تسورت الجدار، فبينما أنا أمشي في سوق المدينة إذا بنطي من نبط أهل الشام ممن قدم بالطعام يبيعه بالمدينة يقول: من يدل على كعب بن مالك؟ قال: فطفق الناس يشيرون له إلي حتى جاءني فدفع إلي كتابا من ملك غسان، وكنت كاتباً فقرأته فإذا فيه: أما بعد فإنه قد بلغنا أن صاحبك قد جفاك، ولم يجعلك الله بدار هوان ولا مضيفة، فالحق بنا نواسك. قال فقلت، حين قرأتها: وهذه أيضا من البلاء فتيامت بها التنور فسجرت بها (١) حتى إذا مضت أربعون من الخمسين واستلبت (٢) الوحي إذا رسول الله ﷺ يأتيني فقال: إن رسول الله ﷺ يأمرك أن تعتزل امرأتك. قال فقلت: أطلقها أم ماذا أفعل؟ قال: لا بل اعتزلها فلا تقرينها. قال: فأرسل إلي صاحبي بمثل ذلك. قال فقلت لامرأتي: الحقني بأهلك فكوني عندهم حتى يقضي الله في هذا الأمر. قال: فجاءت امرأة هلال بن أمية رسول الله ﷺ فقالت له: يا رسول الله، إن هلال بن أمية شيخ ضائع ليس له خادم، فهل تكره أن أخدمه؟ قال: «لا ولكن لا يقربك» فقالت: إنه والله ما به حركة إلى شيء ووالله ما زال يبكي منذ كان من أمره ما كان إلى يومه هذا. قال: فقال بعض أهلي لو استأذنت رسول الله ﷺ في امرأتك فقد أذن لامرأة هلال بن أمية أن تخدمه. قال: فقلت: لا أستأذن فيها رسول الله ﷺ وما يدريني ماذا يقول رسول الله ﷺ إذا استأذنته فيها وأنا رجل شاب قال: فلبثت بذلك عشر ليال فكملي لنا خمسون ليلة من حين نهي عن كلامنا.

قال: ثم صليت صلاة الفجر صباح خمسين ليلة على ظهر بيت من بيوتنا، فبينما أنا جالس على الحال التي ذكر الله منا قد ضاقت علي نفسي وضاقت علي الأرض بما رحبت، سمعت صوت صارخ

(١) سجرتة: أشعلته. اللسان «سجر».

(٢) استلبت: تأخر وأبطأ. اللسان «لبث».

أوفى على سلع (١) يقول بأعلى صوته: يا كعب بن مالك أبشر، قال: فخررت ساجدا وعرفت أن قد جاء فرج، قال: فأذن رسول الله ﷺ الناس بتوبة الله علينا حين صلى صلاة الفجر، فذهب الناس يبشروننا فذهب قبل صاحبي مبشرون، وركض رجل إلي فرسا، وسعى ساع من أسلم قبلي وأوفى الجبل فكان الصوت أسرع من الفرس، فلما جاءني الذي سمعت صوته يبشرنى نزعته له ثوبي فكسوته بإهما بشارته، والله ما أملك غيرهما يومئذ، واستعرت ثوبين فلبستهما فانطلقت أتأمم رسول الله ﷺ؛ فتلقاني الناس فوجا فوجا يهتفونني بالتوبة ويقولون: لتهنتك توبة الله عليك، حتى دخلت المسجد فإذا رسول الله ﷺ جالس في المسجد وحوله الناس فقام طلحة بن عبيد الله يهرول حتى صافحني وهنأني والله ما قام رجل من المهاجرين غيره. قال: فكان كعب لا ينساها لطلحة. قال كعب: فلما سلمت على رسول الله ﷺ قال وهو يبرق وجهه من السرور ويقول: «أبشر بخير يوم مر عليك منذ ولدتك أمك». قال: فقلت أمن عند الله يا رسول الله أم من عندك؟ قال: «لا بل من عند الله». وكان رسول الله ﷺ إذا سر استنار وجهه حتى كأن وجهه قطعة قمر. قال: وكنا نعرف ذلك. قال: فلما جلست بين يديه قلت: يا رسول الله، إن من توبة الله علي أن أنخلع من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله؛ فقال رسول الله ﷺ: «أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك». قال فقلت: فأني أمسك سهمي الذي بخير، قال: وقلت: يا رسول الله، إن الله إنما أنجاني بالصدق، وإن من توبتي ألا أحدث إلا صدقا ما بقيت. قال: فوالله ما علمت أحدا من المسلمين أبلاه الله في صدق الحديث منذ ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ إلى يومي هذا أحسن مما أبلاني الله به، والله ما تعدت كذبة منذ قلت ذلك لرسول الله ﷺ إلى يومي هذا، وإنني لأرجو الله أن يحفظني فيما بقي فأنزل الله عز وجل: ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ ﴿٤٠﴾ حَتَّىٰ بَلَغَ ﴿٤١﴾ إِنَّهُ بِهِمْ رِءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿٤٢﴾. وَوَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ ﴿٤٣﴾ حَتَّىٰ بَلَغَ ﴿٤٤﴾ اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴿٤٥﴾، قال كعب: والله ما أنعم الله علي من نعمة قط بعد إذ هداني الله للإسلام أعظم في نفسي من صدقي رسول الله ﷺ إلا أكون كذبت فأكذبته فأهلك كما هلك الذين كذبوا، إن الله قال للذين كذبوا حين أنزل الوحي شر ما قال لأحد، وقال الله تعالى: ﴿سَيَخْلَفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِنِعْرُضِهَا غَنِمْتُمْ فَأَعْرَضُوا عَنْهُمْ إِنَّهُمْ رَجَسُوا وَمَا أَوَّاهُمْ جَهَنَّمُ جَزَاءُ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٤٦﴾ يَخْلَفُونَ لَكُمْ لِنِعْرُضِهَا عَنْهُمْ فَإِنْ تَوَضَّعُوا عَنْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴿٤٧﴾﴾ (التوبة)، قال كعب: كنا خلفنا أيها الثلاثة عن أمر أولئك الذين قبل منهم رسول الله ﷺ حين حلفوا له فبايعهم واستغفر لهم، وأرجأ رسول الله ﷺ أمرنا حتى قضى الله فيه، فبذلك قال الله عز وجل: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ ﴿٤٨﴾﴾ وليس الذي ذكر الله مما خلفنا تخلفنا عن الفزوة، وإنما هو تخليفه إيانا وإرجاؤه أمرنا عن حلف له واعتذر إليه فقبل منه (٢).

قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴿٤٠﴾﴾ أي: بما اتسعت يقال: منزل رخب ورخبٍ ودرحاب، و«ما» مصدرية؛ أي: ضاقت عليهم الأرض برحبها؛ لأنهم كانوا مهجورين لا يعاملون ولا يكلمون، وفي هذا دليل على هجران أهل المعاصي حتى يتوبوا.

(١) جبل بالمدينة أوفى عليه وصعد.

(٢) متفق عليه: البخاري (٤٤١٨) في المغازي، ومسلم (٢٧٦٩) في التوبة.

قوله تعالى: ﴿وَصَافَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ﴾ أي ضاقت صدورهم بالهم والوحشة، وبما لقوه من الصحابة من الجفوة ﴿وَوَظَنُوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ أي: يتقنوا أن لا ملجأ يلجؤون إليه في الصفع عنهم وقبول التوبة منهم إلا إليه، قال أبو بكر الوراق: التوبة النصوح أن يصدق على التائب الأرض بما رحبت، وتضيق عليه نفسه؛ كتوبة كعب وصاحبيه.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ فبدأ بالتوبة منه، قال أبو زيد: غلظت في أربعة أشياء: في الابتداء مع الله تعالى، وظننت أنني أحبه فإذا هو أحبني؛ قال الله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: 54]. وظننت أنني أرضى عنه فإذا هو قد رضي عني؛ قال الله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: 119]. وظننت أنني أذكره فإذا هو يذكرني؛ قال الله تعالى: ﴿وَلَذَكَرَ اللَّهُ أَكْبَرَ﴾ [العنكبوت: 45]. وظننت أنني أتوب فإذا هو قد تاب علي؛ قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا﴾، وقيل: المعنى ثم تاب عليهم ليثبتوا على التوبة؛ كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا﴾ [النساء: 136]. وقيل: أي فسح لهم ولم يعجل عقابهم كما فعل بغيرهم؛ قال جل وعز: ﴿فَظَلَمَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمَنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أَحَلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: 160].

### ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾

فيه مسألتان:

الأولى: قوله تعالى: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ هذا الأمر بالكون مع أهل الصدق حسن بعد قصة الثلاثة حين نفعمهم الصدق وذهب بهم عن منازل المنافقين، قال مطرف: سمعت مالك بن أنس يقول: قلما كان رجل صادقاً لا يكذب إلا متع بعقله ولم يصبه ما يصيب غيره من الهرم والخرف. واختلف في المراد هنا بالمؤمنين والصادقين على أقوال؛ فقيل: هو خطاب لمن آمن من أهل الكتاب، وقيل: هو خطاب لجميع المؤمنين؛ أي اتقوا مخالفة أمر الله: ﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ أي: مع الذين خرجوا مع النبي ﷺ لا مع المنافقين. أي كونوا على مذهب الصادقين وسبيلهم. وقيل: هم الأنبياء؛ أي: كونوا معهم بالأعمال الصالحة في الجنة. وقيل: هم المراد بقوله: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾ [البقرة: 177]. وقيل: هم الموفون بما عاهدوا؛ وذلك لقوله تعالى: ﴿رَجُلًا صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ﴾ [الأحزاب: 23] وقيل: هم المهاجرون؛ لقول أبي بكر يوم السقيفة: إن الله سمانا الصادقين فقال: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ﴾ [الحشر: 8] الآية، ثم سماكم بالمفلحين فقال: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر: 9] الآية. وقيل: هم الذين استوت ظواهرهم وبواطنهم. قال ابن العربي: وهذا القول هو الحقيقة والغاية التي إليها المنتهى، فإن هذه الصفة يرتفع بها النفاق في العقيدة والمخالفة في الفعل، وصاحبها يقال له: الصديق كأبي بكر وعمر وعثمان ومن دونهم على منازلهم وأزمانهم. وأما من قال: إنهم المراد بآية «البقرة» فهو معظم الصدق ومتبعه الأقل وهو معنى آية الأحزاب. وأما تفسير أبي بكر الصديق فهو الذي يعم الأقوال كلها، فإن جميع الصفات فيهم موجودة.

الثانية: حق من لهم عن الله وعقله إن يلازم الصدق في الأقوال، والإخلاص في الأعمال، والصفاء في الأحوال، فمن كان كذلك، لحق بالإبرار ووصل إلى رضا الغفار؛ قال ﷺ: «عليكم

بالصدق، فإن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وما يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً، والكذب على الضد من ذلك؛ قال ﷺ: «ياكم والكذب فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذاباً» خرجه مسلم (١)، فالكذب عار وأهله مسلوبو الشهادة، وقد رد ﷺ شهادة رجل في كذبة كذبها، قال معمر: لا أدري أكذب على الله أو كذب على رسوله، أو كذب على أحد من الناس، وسئل شريك بن عبد الله فقيل له: يا أبا عبد الله، رجل سمعته يكذب متعمدا أصلي خلفه؟ قال: لا. وعن ابن مسعود قال: إن الكذب لا يصلح منه جد ولا هزل، ولا أن يعد أحدكم شيئاً ثم لا ينجزه، أفرؤوا إن شتمتم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ هل ترون في الكذب رخصة؟ وقال مالك: لا يقبل خبر الكاذب في حديث الناس وإن صدق في حديث رسول الله ﷺ (٢)، وقال غيره: يقبل حديثه، والصحيح أن الكاذب لا تقبل شهادته ولا خبره لما ذكرناه؛ فإن القبول مرتبة عظيمة وولاية شريفة، لا تكون إلا لمن كملت خصاله ولا خصلة هي أشر من الكذب فهي تعزل الولايات وتبطل الشهادات.

﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْئُونَ مَوْطِئًا يَقْبِضُ الْكُفَّارَ وَلَا يَتَّالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نِيلاً إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٣٣﴾ وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٣٤﴾ ﴾

فيه ست مسائل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ﴾ ظاهره خبر ومعناه أمر؛ كقوله: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الاحزاب: ٥٣] وقد تقدم، ﴿أَنْ يَتَخَلَّفُوا﴾ في موضع رفع اسم كان. وهذه معاتبة للمؤمنين من أهل يثرب وقبائل العرب المجاورة لها؛ كمزينة وجهينة وأشجع وغفار وأسلم على التخلّف عن رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، والمعنى: ما كان لهؤلاء المذكورين أن يتخلّفوا؛ فإن السفير كان فيهم، بخلاف غيرهم فإنهم لن يستنفروا؛ في قول بعضهم. ويحتمل أن يكون الاستنفار في كل مسلم، وخص هؤلاء بالعتاب لقربهم وجوارهم، وأنهم أحق بذلك من غيرهم.

الثانية: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ﴾ أي: لا يرضوا لأنفسهم بالخفض والدعة ورسول الله ﷺ في المشقة، يقال: رغبت عن كذا أي: ترفعت عنه.

(١) متفق عليه: البخاري (٦٠٩٤) في الأدب، ومسلم (٢٦٠٧) واللفظ له (١٠٥ / ٢٦٠٧) في البر والصلة والأدب، عن ابن مسعود رضي الله عنه  
(٢) انظر: أحكام القرآن (٢ / ١٠٢٨) لابن العربي المالكي.

الثالثة : قوله تعالى : ﴿ذَلِكِ بَأْنَهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ﴾ أي : عطش . وقرأ عبيد بن عمير «ظمَاء» بالمد . وهما لغتان مثل خطأ وخطاء ، ﴿وَلَا نَصَبٌ﴾ عطف ، أي : تعب ، و﴿وَلَا﴾ زائدة للتوكيد . وكذا ﴿وَلَا مَخْمَصَةٌ﴾ أي : مجاعة ، وأصله ضمور البطن ؛ ومنه رجل خميص وامرأة خمصانة . وقد تقدم ، ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ أي في طاعته ، ﴿وَلَا يَطْنُونَ مَوَاطِنًا﴾ أي : أرضا ، ﴿يَغِيظُ الْكُفَّارَ﴾ أي : بوطنهم إياها ، وهو في موضع نصب لأنه نعت للموطئ ، أي غائظا . ﴿وَلَا يَتَأَلَوْنَ مِنْ عَدُوِّ نَيْلًا﴾ أي : قتلا وهزيمة ، وأصله من نلت الشيء أنال أي : أصبت ، قال الكسائي : هو من قولهم : أمر منيل منه ؛ وليس هو من التناول ، إنما التناول من نلته العطية . قال غيره : نلت أنول من العطية ، من الواو ، والنَّيْلُ من الياء ، تقول : نلته فأنا نائل ، أي أدركته . ﴿وَلَا يَقَطْعُونَ أَدْيَابًا﴾ العرب تقول : واد وأودية ، على غير قياس . قال النحاس : ولا يعرف فيما علمت فاعل وألعله سواه ، والقياس أن يجمع «ووادي» ؛ فاستقلوا الجمع بين واوين وهم قد يستقلون واحدة ، حتى قالوا : أقنت في وقت . وحكى الخليل وسيبويه في تصغير وأصل اسم رجل «أر يصل» فلا يقولون غيره . وحكى الفراء في جمع واد أوداء .

قلت : وقد جمع أوداه ؛ قال جرير :

عَرَفْتُ بَيْرَقَةَ الْأَوْدَاهِ رَسْمًا      مَجِيلًا طَالَ عَهْدُكَ مِنْ رُسُومٍ

﴿إِلَّا كَتَبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾ قال ابن عباس : بكل روعة تنالهم في سبيل الله سبعون ألف حسنة . وفي الصحيح : «الحيل ثلاثة» وفيه : «وأما التي هي له أجر فرجل ربطها في سبيل الله لأهل الإسلام في مرج أو روضة ، فما أكلت من ذلك المرج أو الروضة إلا كتب له عدد ما أكلت حسنات وكتب له عدد أرواثها وأبوها حسنات . . . » الحديث (١) . هذا وهي في مواضعها فكيف إذا أدرب بها؟! الرابعة : استدل بعض العلماء بهذه الآية على أن الغنيمة تستحق بالإدراج والكون في بلاد العدو ، فإن مات بعد ذلك فله سهمه ؛ وهو قول أشهب وعبد الملك ، وأحد قولي الشافعي ، وقال مالك وابن القاسم : لا شيء له ؛ لأن الله عز وجل إنما ذكر في هذه الآية الأجر ولم يذكر السهم . قلت : الأول أصح ؛ لأن الله تعالى جعل وطء ديار الكفار بمثابة النيل من أموالهم وإخراجهم من ديارهم ، وهو الذي يغيظهم ويدخل الذل عليهم ، فهو بمنزلة نيل الغنيمة والقتل والأسر ؛ وإذا كان كذلك فالغنيمة تستحق بالإدراج ، ولذا قال علي رضي الله عنه : ما وطئ قوم في عقر دارهم إلا ذلوا ، والله أعلم .

الخامسة : هذه الآية منسوخة بقوله تعالى : ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً﴾ [التوبة : ١٢٢] وأن حكمها كان حين كان المسلمون في قلة ، فلما كثروا نسخت وأباح الله التخلف لمن شاء ؛ قاله ابن زيد . وقال مجاهد : بعث ﷺ قوما إلى البوادي ليعلموا الناس ، فلما نزلت هذه الآية خافوا ورجعوا ؛ فأنزل الله : ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً﴾ (٢) ، وقال قتادة : كان هذا خاصا بالنبي ﷺ ، إذا غزا بنفسه فليس لأحد أن يتخلف عنه إلا بعذر ؛ فأما غيره من الأئمة الولاة ، فلمن شاء أن يتخلف خلفه من المسلمين إذا لم يكن بالناس حاجة إليه ولا ضرورة (٣) ، وقول ثالث : أنها محكمة ؛ قال الوليد بن

(١) صحيح : وقد سبق .

(٢) مرسل : الطبري (١١ / ٧٧ ، ٧٨) في تفسيره .

(٣) السابق (١١ / ٧٥) .

مسلم: سمعت الأرواعي وابن المبارك والفزاري والسيهلي وسعيد بن عبد العزيز، يقولون في هذه الآية: إنها لأول هذه الأمة وآخرها (١).

قلت: قول قتادة حسن؛ بدليل غزاة تبوك، والله أعلم.

السادسة: روى أبو داود عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: «لقد تركتم بالمدينة أقواما ما سرتهم مسيرا ولا أنفقتم من نفقة ولا قطعتم من واد، إلا وهم معكم فيه» قالوا: يا رسول الله، وكيف يكونون معنا وهم بالمدينة؟ قال: «حسبهم العذر» (٢)، أخرجه مسلم من حديث جابر قال: كنا مع رسول الله ﷺ في غزاة فقال: «إن بالمدينة لرجالا ما سرتهم مسيرا ولا قطعتم واديا إلا كانوا معكم حسبهم المرض» (٣)، فأعطى ﷺ للمعذور من الأجر مثل ما أعطى للقوي العامل. وقد قال بعض الناس: إنما يكون الأجر للمعذور غير مضاعف، ويضاعف للعامل المباشر. قال ابن العربي (٤): وهذا تحكم على الله تعالى وتضييق لسعة رحمته، وقد عاب بعض الناس فقال: إنهم يعطون الثواب مضاعفا قطعا، ونحن لا نقطع بالتضعيف في موضع فإنه مبني على مقدار النيات، وهذا أمر مفني، والذي يقطع به أن هناك تضييفا وربك أعلم بمن يستحقه.

قلت: الظاهر من الأحاديث والآي المساواة في الأجر؛ منها قوله عليه السلام: «من دل على خير فله مثل أجر فاعله» (٥)، وقوله: «من توضأ وخرج إلى الصلاة فوجد الناس قد صلوا أعطاه الله مثل أجر من صلاها وحضرها» (٦)، وهو ظاهر قوله تعالى: «وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ» [النساء: ١٠٠] وبدليل أن النية الصادقة هي أصل الأعمال، فإذا صحت في فعل طاعة فعجز عنها صاحبها المانع منع منها فلا بعد في مساواة أجر ذلك العاجز لأجر القادر الفاعل ويزيد عليه؛ لقوله عليه السلام: «نية المؤمن خير من عمله» (٧). والله أعلم.

﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾

فيه ست مسائل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ وهي أن الجهاد ليس على الاعيان وأنه فرض كفاية كما تقدم؛ إذ لو نفر الكل لضاع من وراءهم من العيال، فليخرج فريق منهم للجهاد وليقم فريق يتفقون

(١) الطبري (١١ / ٧٦) في تفسيره .

(٢) صحيح : البخاري (٤٤٢٣) في المغازي وأبو داود (٢٥٠٨) في الجهاد .

(٣) صحيح : وقد سبق .

(٤) أحكام القرآن (٢ / ١٠٢٩) لابن العربي المالكي .

(٥) صحيح : وقد سبق .

(٦) صحيح : أبو داود (٥٦٤) في الصلاة ، والنسائي (٢ / ١١١) في الإساءة ، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وصححه الألباني هناك .

(٧) ضعيف : ضعيف الجامع (٥٩٧٦) عن أنس ، وعزاء العلامة الألباني هناك للبيهقي .

لم بلغظ أطول للطبراني عن سهل بن سعد رضي الله عنه .

في الدين ويحفظون الحريم، حتى إذا عاد النافرون أعلمهم المقيمون ما تعلموه من أحكام الشرع، وما تجدد نزول على النبي ﷺ. وهذه الآية ناسخة لقوله تعالى: ﴿أَلَا تَنْفِرُوا﴾ [التوبة: ٣٩]، وللآية التي قبلها؛ على قول مجاهد وابن زيد.

الثانية: هذه الآية أصل في وجوب طلب العلم؛ لأن المعنى: وما كان المؤمنون لينفروا كافة والنبي ﷺ مقيم لا ينفر فيتركوه وحده، ﴿فَلَوْلَا نَفْرٌ﴾ بعد ما علموا أن النفر لا يسع جميعهم، ﴿مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾ وتبقى بقيتها مع النبي ﷺ ليتحملوا عنه الدين ويتفقهوا؛ فإذا رجع النافرون إليهم أخبروهم بما سمعوا وعلموه، وفي هذا إيجاب التفقه في الكتاب والسنة، وأنه على الكفاية دون الأعيان، ويدل عليه أيضا قوله تعالى: ﴿فَأَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]. فدخل في هذا من لا يعلم الكتاب والسنة.

الثالثة: قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفْرٌ﴾ قال الأخفش: أي فهلا نفر، ﴿مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ﴾ الطائفة في اللغة: الجماعة، وقد تقع على أقل من ذلك حتى تبلغ الرجلين، وللواحد على معنى نفس طائفة. وقد تقدم أن المراد بقوله تعالى: ﴿إِنْ نَعَفَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نَعْدَبَ طَائِفَةٌ﴾ [التوبة: ٦٦] رجل واحد، ولا شك أن المراد هنا جماعة لوجهين: أحدهما: عقلا، والآخر: لغة. أما العقل فلأن العلم لا يتحصل بواحد في الغالب، وأما اللغة فقوله: ﴿لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ﴾ فجاء بضمير الجماعة، قال ابن العربي: والقاضي أبو بكر والشيخ أبو الحسن قبله يرون أن الطائفة هاهنا واحد، ويمتضدون فيه بالدليل على وجوب العمل بخبر الواحد، وهو صحيح لا من جهة أن الطائفة تنطلق على الواحد ولكن من جهة أن خبر الشخص الواحد أو الأشخاص خير واحد، وأن مقابله وهو التواتر لا ينحصر. قلت: أنص ما يستدل به على أن الواحد يقال له طائفة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٩] فجاء بلفظ التثنية، والضمير في ﴿أَقْتُلُوا﴾ وإن كان ضمير جماعة فأقل الجماعة اثنان في أحد القولين للعلماء.

الرابعة: قوله تعالى: ﴿لِيَتَفَقَّهُوا﴾ الضمير في ﴿لِيَتَفَقَّهُوا﴾، ﴿وَلِيُنذِرُوا﴾ للمقيمين مع النبي ﷺ؛ قاله قتادة ومجاهد<sup>(١)</sup>، وقال الحسن: هما للفرقة النافرة<sup>(٢)</sup>؛ واختاره الطبري. ومعنى: ﴿وَلِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ أي: يتبصروا ويتيقنوا بما يريهم الله من الظهور على المشركين ونصرة الدين، ﴿وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ﴾ من الكفار. ﴿إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾ من الجهاد، فيخبرونهم بنصرة الله تعالى نبيه ﷺ والمؤمنين، وأنهم لا يدان لهم بقتالهم، وقتال النبي ﷺ؛ فينزل بهم ما نزل بأصحابهم من الكفار.

قلت: قول مجاهد وقاتادة آيين، أي: لتتفقه الطائفة المتأخرة مع رسول الله ﷺ عن النفر في السرايا. وهذا يقتضي الحث على طلب العلم والندب إليه دون الوجوب والإلزام؛ إذ ليس ذلك في قوة الكلام، وإنما لزم طلب العلم بأدلته؛ قاله أبو بكر بن العربي.

الخامسة: طلب العلم ينقسم قسمين: فرض على الأعيان؛ كالصلاة والزكاة والصيام.

(١) رواه الطبري (١١ / ٧٨) في تفسيره.

(٢) السابق (١١ / ٨١).

قلت: وفي هذا المعنى جاء الحديث المروي «إن طلب العلم فريضة»<sup>(١)</sup>. روى عبد القدوس بن حبيب - أبو سعيد الوحاظي - عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال: سمعت أنس بن مالك يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «طلب العلم فريضة على كل مسلم»<sup>(٢)</sup>. قال إبراهيم: لم أسمع من أنس بن مالك إلا هذا الحديث.

وفرض على الكفاية؛ كتحصيل الحقوق، وإقامة الحدود، والفصل بين الخصوم، ونحوه؛ إذ لا يصلح أن يتعلمه جميع الناس، فتضيع أحوالهم وأحوال سراياهم وتنقص أو تبطل معاشيهم؛ فتعين بين الحالين أن يقوم به البعض من غير تعيين، وذلك بحسب ما يسره الله لعباده وقسمه بينهم من رحمته، وحكمته سابق قدرته وكلمته.

السادسة: طلب العلم فضيلة عظيمة ومرتبة شريفة لا يوازيها عمل؛ روى الترمذي من حديث أبي الدرداء قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سلك الله به طريقاً إلى الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضا لطالب العلم، وإن العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض والحيتان في جوف الماء، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً وإنما ورثوا العلم فمن أخذ به أخذ بحظ وافر»<sup>(٣)</sup>، وروى الدارمي أبو محمد في مسنده قال: حدثنا أبو المغيرة، حدثنا الأوزاعي عن الحسن قال: سئل رسول الله ﷺ عن رجلين كانا في بني إسرائيل، أحدهما كان عالماً يصلي المكتوبة ثم يجلس فيعلم الناس الخير. والآخر يصوم النهار ويقوم الليل، أيهما أفضل؟ قال رسول الله: «فضل هذا العالم الذي يصلي المكتوبة ثم يجلس فيعلم الناس الخير على العابد الذي يصوم النهار ويقوم الليل كفضلي على أدناكم»<sup>(٤)</sup>، أسنده أبو عمر في كتاب «بيان العلم» عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «فضل العالم على العابد كفضلي على أمتي»<sup>(٥)</sup>، وقال ابن عباس: أفضل الجهاد من بنى مسجداً يعلم فيه القرآن والفقه والسنة. رواه شريك عن ليث بن أبي سليم عن يحيى بن أبي كثير عن علي الأزدي قال: أردت الجهاد، فقال لي ابن عباس ألا أدلك على ما هو خير لك من الجهاد، تأتي مسجداً فتقرئ فيه القرآن وتعلم فيه الفقه. وقال الربيع: سمعت الشافعي يقول: طلب العلم أوجب من الصلاة النافلة<sup>(٦)</sup>، وقوله عليه السلام: «إن الملائكة لتضع أجنحتها...»<sup>(٧)</sup> الحديث يحتمل وجهين: أحدهما: أنها تعطف عليه وترحمه؛

(١، ٢) صحيح: انظر: صحيح الجامع (٣٩١٣) عن أنس، والحسين بن علي، وابن عباس، وعزاه للطبراني في الأوسط.

(٣) صحيح: أبو داود (٣٦٤١، ٣٦٤٢) في العلم، والترمذي (٢٦٨٢) في العلم، وابن ماجه (٢٢٣) في المقدمة وصححه الألباني.

(٤) مرسل: الدارمي (٣٤٠).

قلت: ويندوه الترمذي (٢٦٨٥) في العلم، وصححه الألباني هناك.

(٥) موضوع: الألباني (٣٩٦٨) في ضعيف الجامع، وعزاه للحارث بن أبي أسامة في مسنده.

(٦) ضعيف: ليث بن أبي سليم: مختلط جداً.

(٧) صحيح: وقد سبق.

كما قال الله تعالى فيما وصى به الأولاد من الإحسان إلى الوالدين بقوله: ﴿وَاحْفَظْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤] أي: تواضع لهما. والوجه الآخر: أن يكون المراد بوضع الأجنحة فرشها؛ لأن في بعض الروايات: «وإن الملائكة تفرش أجنحتها» أي: إن الملائكة إذا رأت طالب العلم يطلبه من وجهه ابتغاء مرضات الله وكانت سائر أحواله مشاكلة لطلب العلم فرشت له أجنحتها في رحلته وحملته عليها؛ فمن هناك يسلم فلا يحفى إن كان ماشيا ولا يعيا، وتقرب عليه الطريق البعيدة ولا يصيبه ما يصيب المسافرين من أنواع الضرر كالمريض وذهاب المال وضلال الطريق. وقد مضى شيء من هذا المعنى في «آل عمران» عند قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ...﴾ [آل عمران: ١٨] الآية. روى عمران بن حصين قال: قال رسول الله ﷺ «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة» (١). قال يزيد بن هارون: إن لم يكونوا أصحاب الحديث فلا أدري من هم؟.

قلت: وهذا قول عبد الرزاق في تأويل الآية: إنهم أصحاب الحديث؛ ذكره الشعلبي. سمعت شيخنا الأستاذ المقرئ النحوي المحدث أبا جعفر أحمد بن محمد بن محمد بن محمد القيسي القرطبي المعروف بابن أبي حجة - رحمه الله - يقول في تأويل قوله عليه السلام: «لا يزال أهل الغرب ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة» (٢): إنهم العلماء؛ قال: وذلك أن الغرب لفظ مشترك يطلق على الدلو الكبيرة وعلى مغرب الشمس، ويطلق على فيضة من الدمع. فمعنى «لا يزال أهل الغرب» أي: لا يزال أهل فيض الدمع من خشية الله عن علم به وبأحكامه ظاهرين؛ الحديث. قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨].

قلت: وهذا التأويل يعضده قوله عليه السلام في «صحيح مسلم»: «من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين، ولا تزال عصابة من المسلمين يقاتلون على الحق ظاهرين على من نأواهم إلى يوم القيامة» (٣). وظاهر هذا المساق أن أوله مرتبط بآخره. والله أعلم.

﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾

فيه مسألة واحدة:

وهي: أنه سبحانه عرفهم كيفية الجهاد، وأن الابتداء بالأقرب فالأقرب من العدو، ولهذا بدأ رسول الله ﷺ بالعرب، فلما فرغ قصد الروم وكانوا بالشام. وقال الحسن: نزلت قبل أن يؤمر النبي ﷺ بقتال المشركين؛ فهي من التدرج الذي كان قبل الإسلام (٤). وقال ابن زيد: المراد بهذه الآية وقت نزولها العرب، فلما فرغ منهم نزلت في الروم وغيرهم: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ (٥) [التوبة: ٢٩]، ولقد روي عن ابن عمر: أن المراد بذلك الذين يقاتلونهم. وروى عنه أنه سئل بمن يبدأ بالروم أو بالديلم؟ فقال بالروم (٦). وقال الحسن: هو قتال الديلم والترك والروم. وقال قتادة: الآية على

(١) صحيح: أبو داود (٢٤٨٤) في الجهاد وصححه الألباني.

(٢) صحيح: مسلم (١٩٢٥) في الإمارة.

(٣) صحيح: وقد سبق.

(٤) (٦ - ٤) انظر الطبري (٨٣ / ١١) في تفسيره، وفي الإسناد إلى ابن عمر ضعف وجهالة.

العموم في قتال الأقرب فالأقرب، والأدنى فالأدنى<sup>(١)</sup>.

قلت: قول قتادة هو ظاهر الآية، واختار ابن العربي أن يبدأ بالروم قبل الديلم؛ على ما قاله ابن عمر لثلاثة أوجه:

أحدها: أنهم أهل كتاب، فالحجة عليهم أكثر وأكد.

الثاني: أنهم إلينا أقرب أعني أهل المدينة.

الثالث: أن بلاد الأنبياء في بلادهم أكثر فاستنقذها منهم أوجب. والله أعلم.

قوله تعالى: ﴿وَلَيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ أي شدة وقوة وحمية. وروى الفضل عن الأعمش وعاصم «غِلْظَةً» بفتح الغين وإسكان اللام. قال الفراء: لغة أهل الحجاز وبني أسد بكسر الغين، ولغة بني تميم: «غِلْظَةً» بضم الميم.

﴿وَلِإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ أَكْبَرُ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿٣٥﴾﴾

﴿مَا﴾ صلة، والمراد المنافقون. ﴿أَيْكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا﴾ قد تقدم القول في زيادة الإيمان ونقصانه في سورة «آل عمران». وقد تقدم معنى السورة في مقدمة الكتاب، فلا معنى للإعادة. وكتب الحسن إلى عمر بن عبد العزيز: إن للإيمان سننا وفرائض من استكملها فقد استكمل الإيمان، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان قال عمر بن عبد العزيز: فإن أعش فسأبينها لكم، وإن أمت فما أنا على صحبتكم بحريص. ذكره البخاري<sup>(٢)</sup>. وقال ابن المبارك: لم أجد بدا من أن أقول بزيادة الإيمان وإلا رددت القرآن.

﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ وَمَاتُوا وَهُمْ كَافِرُونَ ﴿٣٦﴾﴾

قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ﴾ أي: شك وريب ونفاق، وقد تقدم. ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ أي: شكا إلى شكهم وكفرا إلى كفرهم، وقال مقاتل: إنما إلى إنهم؛ والمعنى متقارب.

﴿أَوْ لَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذْكُرُونَ ﴿٣٧﴾﴾

قوله تعالى: ﴿أَوْ لَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ﴾ قراءة العامة بالياء، خبرا عن المنافقين. وقرأ حمزة ويعقوب بالتاء خبرا عنهم وخطابا للمؤمنين. وقرأ الأعمش: «أو لم يروا». وقرأ طلحة بن مضرف «أو لا ترى» وهي قراءة ابن مسعود، خطابا للرسول ﷺ. و﴿يُفْتَنُونَ﴾ قال الطبري: يختبرون. قال مجاهد: بالقحط والشدة<sup>(٣)</sup>، وقال عطية: بالأمراض والأوجاع؛ وهي روايد الموت.

(١) انظر: الطبري (١١ / ٨٣) في تفسيره.

قلت: والقلب أميل إلى قول قتادة - رحمه الله.

(٢) علقه البخاري (١ / ٦٠) في كتاب الإيمان، باب: الإيمان وقول النبي ﷺ: «بني الإسلام على خمس»، ووصله

الحافظ ابن حجر (١ / ٤٧) في الفتح، وعزاه لابن أبي شيبة، وأحمد في كتاب الإيمان لهما وصححه.

(٣) صحيح إليه: الطبري (١١ / ٨٥) في تفسيره.

وقال قتادة والحسن ومجاهد: بالغزو والجهاد مع النبي ﷺ، ويرون ما وعد الله من النصر ﴿ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ﴾ لذلك ﴿وَلَا هُمْ يَذْكُرُونَ﴾.

﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرِيكُمْ مِنْ أَحَدٍ ثُمَّ أَنْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴿٢٥﴾﴾

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ ﴿مَا﴾ صلة، والمراد المنافقون؛ أي: إذا حضروا الرسول وهو يتلو قرآنا أنزل فيه فضيحتهم أو فضيحة أحد منهم جعل ينظر بعضهم إلى بعض نظر الرعب على جهة التقرير؛ يقول: هل يراكم من أحد إذا تكلمتم بهذا فينقله إلى محمد؛ وذلك جهل منهم بنبرته عليه السلام، وأن الله يطلعه على ما يشاء من غيبه. وقيل: إن ﴿نَظَرَ﴾ في هذه الآية بمعنى أنبا، وحكى الطبري عن بعضهم أنه قال: ﴿نَظَرَ﴾ في هذه الآية موضع قار.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْصَرَفُوا﴾ أي: انصرفوا عن طريق الاهتداء. وذلك أنهم حينما بين لهم كشف أسرارهم والإعلام بمغيبات أمورهم يقع لهم لا محالة تعجب وتوقف ونظر، فلو اهتموا لكان ذلك الوقت مظنة لإيمانهم؛ فهم إذ يصممون على الكفر ويرتبكون فيه كأنهم انصرفوا عن تلك الحال التي كانت مظنة النظر الصحيح والاهتداء، ولم يسمعوا قراءة النبي ﷺ سماع من يتدبره وينظر في آياته؛ ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الأنفال: ٢٢]. ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤].

قوله تعالى: ﴿صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾.

فيه ثلاث مسائل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ دعاء عليهم؛ أي: قولوا لهم هذا. ويجوز أن يكون خبرا عن صرفها عن الخير مجازاة على فعلهم. وهي كلمة يدعى بها؛ كقوله: ﴿قَاتِلْهُمْ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٣] والباء في قوله: ﴿بِأَنَّهُمْ﴾ صلة لـ ﴿صَرَفَ﴾.

الثانية: قال ابن عباس: يكره أن يقال: انصرفنا من الصلاة؛ لأن قوما انصرفوا فصرف الله قلوبهم، ولكن قولوا: قضينا الصلاة<sup>(١)</sup>؛ أسنده الطبري عنه. قال ابن العربي: وهذا فيه نظر وما أظنه بصحيح فإن نظم الكلام أن يقال: لا يقل أحد: انصرفنا من الصلاة؛ فإن قوما قيل فيهم: ﴿ثُمَّ أَنْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾. أخبرنا محمد بن عبد الملك القيسي الواعظ، حدثنا أبو الفضل الجوهري سمعا منه يقول: كنا في جنازة فقال المنذر بها: انصرفوا رحمكم الله فقال: لا يقل أحد: انصرفوا، فإن الله تعالى قال في قوم ذمهم: ﴿ثُمَّ أَنْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ ولكن قولوا: انقلبوا رحمكم الله، فإن الله تعالى قال في قوم مدحهم: ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمَسَّهُمْ سُوءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٤].

الثالثة: أخبر الله سبحانه وتعالى في هذه الآية أنه صارف القلوب ومصرفها وقالها ومقلها؛ ردا على القدرة في اعتقادهم أن قلوب الخلق بأيديهم وجوارحهم بحكمهم، يتصرفون بمشيئتهم ويحكمون بإرادتهم واختيارهم؛ ولذلك قال مالك فيما رواه عنه أشهب: ما أبين هذا في الرد على القدرة: ﴿لَا يَزَالُ بِنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةَ فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ١١٠]. وقوله عز وجل

(١) ضعيف: الطبري (١١/ ٨٧) في تفسيره، وفيه سفيان بن وكيع وهو ضعيف جداً.

لنوح: ﴿أَنْتَ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ﴾، [هود: ٣٦] فهذا لا يكون أبدا ولا يرجع ولا يزول.

﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾  
 ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا أَقْبَلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾

هاتان الآيتان في قول أبي أقرب القرآن بالسماء عهدا، وفي قول سعيد بن جبيرة: آخر ما نزل من القرآن: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١] على ما تقدم. فيحتمل أن يكون قول أبي: أقرب القرآن بالسماء عهدا بعد قوله: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾، والله أعلم، والخطاب للعرب في قول الجمهور، وهذا على جهة تعديد النعمة عليهم في ذلك؛ إذ جاء بلسانهم وبما يفهمونه، وشرفوا به غابر الأيام. وقال الزجاج: هي مخاطبة جميع العالم والمعنى: لقد جاءكم رسول من البشر؛ والأول أصوب. قال ابن عباس: ما من قبيلة من العرب إلا ولدت النبي ﷺ فكانه قال: يا معشر العرب لقد جاءكم رسول من بني إسماعيل<sup>(١)</sup>. والقول الثاني أوكد للحجة أي: هو بشر مثلكم لتفهموا عنه وتأنموا به.

قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ يقتضي مدحا لنسب النبي ﷺ وأنه من صميم العرب وخالصها. وفي «صحيح مسلم» عن وائلة بن الأسقع قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشا من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم<sup>(٢)</sup>»، وروي عنه ﷺ أنه قال: «إني من نكاح ولست من سفاح<sup>(٣)</sup>»، معناه أن نسبه ﷺ إلى آدم عليه السلام لم يكن النسل فيه إلا من نكاح ولم يكن فيه زنا، وقول عبد الله بن قسيط المكي: «من أنفسكم» بفتح الفاء من التفاسية؛ ورويت عن النبي ﷺ وعن فاضلة رضي الله عنها أي: جاءكم رسول الله من أشرفكم وأفضلكم من قولك: شيء نفيس إذا كان مرغوبا فيه. وقيل: من أنفسكم أي: أكثركم طاعة.

قوله تعالى: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ أي يعز عليه مشقتكم. والعنت: المشقة؛ من قولهم: أكمة عنت إذا كانت شاقة مهلكة، وقال ابن الأنباري: أصل التعنت التشديد؛ فإذا قالت العرب: فلان يتعنت فلانا ويعنته، فمرادهم يشدد عليه ويلزمه بما يصعب عليه أداؤه، وقد تقدم في «النقرة». و«ما» في ﴿مَا عَنِتُّمْ﴾ مصدرية، وهي ابتداء و﴿عَزِيزٌ﴾ خير مقدم. ويجوز أن يكون ﴿مَا عَنِتُّمْ﴾ فاعلا بعزير، و﴿عَزِيزٌ﴾ صفة للرسول، وهو أصوب. وكذا ﴿حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ﴾، وكذا ﴿رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾. رفع عنى الصفة. قال الفراء: ولو قرئ «عزير» عليه، ما عتم حريصا رؤوفا رحيفا، نصبا على الحال جاز. قال أبو جعفر النحاس: وأحسن ما قيل في معناه مما يوافق كلام العرب: ما حدثنا أحمد بن محمد الأزدي، قال: حدثنا عبد الله بن محمد الخزامي، قال: سمعت عمرو بن علي يقول: سمعت عبد الله بن داود الخزيمي يقول في قوله عز وجل: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ قال: أن تدخلوا النار، ﴿حَرِيصٌ

(١) انظر: تفسير البغوي (٤/ ١١٥) بلا سند، والبحر المحيط (٥/ ١١٧) لأبي حيان.

(٢) صحيح: مسلم (٢٢٧٦/ ١) في الفضائل.

(٣) حسن: انظر: صحيح الجامع (٣٢٢٣) عن ابن عباس، وعزاه الألباني لابن سعد في طبقاته، و(٣٢٢٤) عن عائشة رضي الله عنها.

عَلَيْكُمْ ﴿ قَالَ : أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ، وَقِيلَ : حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا . وَقَالَ : الْفَرَاءُ : شَحِيحٌ بِأَنْ تَدْخُلُوا النَّارَ . وَالْحَرِيصُ عَلَى الشَّيْءِ : الشَّحُّ عَلَيْهِ أَنْ يَضِيعَ وَيَتَلَفَ . ﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ رُءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ الرَّؤُوفُ : الْمُبَالِغُ فِي الرَّأْفَةِ وَالشَّفَقَةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي «الْبَقْرَةَ» مَعْنَى «رُءُوفٌ رَحِيمٌ» مُسْتَوْفَى ، وَقَالَ الْحُسَيْنُ ابْنُ الْفَضْلِ : لَمْ يَجْمَعْ اللَّهُ لِأَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ اسْمَيْنِ مِنْ أَسْمَائِهِ إِلَّا لِلنَّبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ ﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ رُءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ ، وَقَالَ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [الحج: ٦٥] . وَقَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ يَحْيَى : نَظِمَ الْآيَةَ : لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ حَرِيصٌ بِالْمُؤْمِنِينَ رُءُوفٌ رَحِيمٌ ، عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ لَا يَهْمُهُ إِلَّا شَأْنُكُمْ ، وَهُوَ الْقَائِمُ بِالشَّفَاعَةِ لَكُمْ فَلَا تَهْتَمُوا بِمَا عَنِتُّمْ مَا أَقَمْتُمْ عَلَى سُنَّتِهِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُرْضِيهِ إِلَّا دُخُولَكُمْ الْجَنَّةَ .

قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ ﴾ أَي: إِنْ أَعْرَضَ الْكُفَّارُ يَا مُحَمَّدُ بَعْدَ هَذِهِ النِّعْمِ الَّتِي مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِهَا فَقُلْ: حَسْبِيَ اللَّهُ ، أَي كَافِيَ اللَّهُ تَعَالَى . ﴿ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ﴾ أَي: اعْتَمَدْتُ وَإِلَيْهِ فَوَضْتُ جَمِيعَ أُمُورِي . ﴿ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ خَصَّ الْعَرْشَ لِأَنَّهُ أَعْظَمُ الْمَخْلُوقَاتِ فَيَدْخُلُ فِيهِ مَا دَوَّتُهُ إِذَا مَا ذَكَرَهُ . وَقِرَاءَةُ الْعَامَّةُ بِخَفْضِ: ﴿ الْعَظِيمِ ﴾ نَعْتًا لِلْعَرْشِ . وَقُرِئَ بِالرَّفْعِ صِفَةً لِلرَّبِّ ، رَوَيْتُ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ ، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ مَحِيصَنٍ ، وَفِي كِتَابِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: مَنْ قَالِ إِذَا أَصْبَحَ وَإِذَا أَمْسَى: حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ سَبْعَ مَرَّاتٍ ؛ كَفَاهُ اللَّهُ مَا أَهَمَّهُ صَادِقًا كَانَ بِهَا أَوْ كَاذِبًا <sup>(١)</sup> ، وَفِي «نَوَادِرِ الْأَصُولِ» عَنْ بَرِيدَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ عَشْرَ كَلِمَاتٍ عِنْدَ دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ وَجَدَ اللَّهُ عِنْدَهُنَّ مَكْفِيًا مَجْزِيًا خَمْسَ لِدُنْيَا وَخَمْسَ لِآخِرَةِ حَسْبِيَ اللَّهُ لِدُنْيَا حَسْبِيَ اللَّهُ لِدُنْيَا حَسْبِيَ اللَّهُ لِمَا أَهْمَنِي حَسْبِيَ اللَّهُ لِمَنْ بَغَى عَلَيَّ حَسْبِيَ اللَّهُ لِمَنْ حَسَدَنِي ، حَسْبِيَ اللَّهُ لِمَنْ كَادَنِي بِسُوءِ حَسْبِيَ اللَّهُ عِنْدَ الْمَوْتِ حَسْبِيَ اللَّهُ عِنْدَ الْمَسْأَلَةِ فِي الْقَبْرِ حَسْبِيَ اللَّهُ عِنْدَ الْمِيزَانِ حَسْبِيَ اللَّهُ عِنْدَ الصِّرَاطِ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ» <sup>(٢)</sup> ، وَحَكَى النِّقَاشُ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ أَنَّهُ قَالَ: أَقْرَبَ الْقُرْآنَ عَهْدًا بِاللَّهِ تَعَالَى هَاتَانِ الْآيَتَانِ: ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ ؛ وَقَدْ بَيَّنَّاهُ . وَرَوَى يُوْسُفُ بْنُ مَهْرَانَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ آخَرَ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ: ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> وَهَذِهِ الْآيَةُ ؛ ذَكَرَهُ الْمَاوَرِدِيُّ . وَقَدْ ذَكَرْنَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ خِلَافَهُ ؛ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فِي «الْبَقْرَةَ» وَهُوَ أَصَحُّ . وَقَالَ مِقَاتِلٌ: تَقَدَّمَ نَزُولُهَا بِمَكَّةَ ، وَهَذَا فِيهِ بَعْدُ لِأَنَّ السُّورَةَ مَدِينِيَّةٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ جَعْدَةَ: كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَثْبِتُ آيَةَ فِي الْمَصْحَفِ حَتَّى يَشْهَدَ عَلَيْهَا رَجُلَانِ فَجَاءَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِالْآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ «بِرَاءة»: ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ ﴾ فَقَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ لَا أَسْأَلُكَ عَلَيْهِمَا بَيْنَةَ ، كَذَلِكَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَثْبَتَهُمَا . قَالَ عَلَمَاؤُنَا: الرَّجُلُ هُوَ خَزِيمَةُ بْنُ ثَابِتٍ ، وَإِنَّمَا أَثْبَتَهُمَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِشَهَادَتِهِ وَحَدَهُ لِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّتِهِمَا فِي صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَهِيَ قَرِينَةٌ تَغْنِي عَنْ طَلْبِ شَاهِدٍ آخَرَ بِخِلَافِ آيَةِ «الْأَحْزَابِ»: ﴿ رَجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب: ٢٣] فَإِنَّ تِلْكَ ثَبَّتَتْ بِشَهَادَةِ زَيْدٍ وَخَزِيمَةَ لِسَمَاعِهِمَا إِيَّاهَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْمَعْنَى فِي مَقْدَمَةِ الْكِتَابِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

(١) موضوع: أبو داود (٥٠٨١) في الأدب ، وقال الألباني: «موضوع» .

(٢) ضعيف: الحكيم الترمذي (٢/ ٢٧٤) ، في النوادر بإسناد فيه مجاهيل .

(٣) هذا ضعيف ، وانظر تعقيب المصنف عليه ، ويوسف بن مهران: في لين .